

الأمم المتحدة

واستراتيجيات القوى الكبرى



دكتور

هشام محمود الأقداحي

خبير في العلوم السياسية والدبلوماسية

وسياسات الشرق الأوسط



مؤسسة شباب الجامعة

40 ش د / مستشفى مشرفة

تليفاكس: 4839496 الإسكندرية

Email: shabab.elgamaa@yahoo.com

الأمم المتحدة

واستراتيجيات القوى الكبرى

دكتور

هشام محمود الأنداحي

باحث في العلوم السياسية والدبلوماسية
وسياسات الشرق الأوسط

٢٠١٠

الناشر

مؤسسة شباب الجامعة

٤٠ ش مصطفى مشرفة

الإسكندرية تليفاكس : ٤٨٣٩٤٩٦

Email: shabab_elgamaa@yahoo.com

www.shagama.com

بسم الله الرحمن الرحيم

(رب اجعل هذا البلد آمناً مطمئناً)

(وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم
عند الله أتقاكم)

صدق الله العظيم

شكر خاص

بكل الفخر والعرفان والامتنان نتقدم بخلص الشكر الجزيل إلى
الأستاذ / أحمد حسن عبد العزيز والأستاذ / محمد حسن عبد العزيز
وجميع القائمين على (مؤسسة شباب الجامعة) فرداً فرداً ، لما
بذلوه من جهد حتى تم إخراج هذا الكتاب .

وانه ليشفرنى أن أنتمي إلى مؤسسة شباب الجامعة تلك المؤسسة
العريقة والتي أثرت الفكر والعلم والثقافة منذ عقود طويلة على المستوى
القومي في بلدنا مصر الحبيبة وعلى المستوى الإقليمي في نطاق المنطقة
العربية والشرق الأوسط .

مع كل الأمنيات الطيبة للمؤسسة والعاملين بها .
والي مزيد من التقدم والرفق والأزدهار .

هشام محمود الأنطلاحى

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
١	الباب الأول
٩	الفصل الأول : نشأة الأمم المتحدة
١٥	الفصل الثاني : المقترحات المقدمة لصياغة الميثاق .
٢٧	الفصل الثالث : مقاصد أهداف ومبادئ الأمم المتحدة .
٣٧	الفصل الرابع : الجهاز التنظيمي للمنظمة .
٣٧	(أ) الأمين العام .
٤٠	(ب) الجمعية العامة .
٥٢	(ج) مجلس الأمن .
٨٨	الباب الثاني
٨٩	الفصل الأول : محكمة العدل الدولية .
١٦٣	الفصل الثاني : الأمم المتحدة وحقوق الإنسان .
١٨٩	الفصل الثالث : الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام .
٢٠٢	الفصل الرابع : أحكام ميثاق الأمم المتحدة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي .
٢٢٧	الفصل الخامس : التعاون الاقتصادي الدولي في إطار الأمم المتحدة .
٢٩٧	الفصل السادس : الأمم المتحدة وقضية حماية البيئة .
٣٢٢	ملحق الميثاق
٣٦٧	المصطلح والمراجع
٣٦٩	الفهرس

الباب الأول

الأمم المتحدة

الفصل الأول : نشأة الأمم المتحدة.

الفصل الثاني : المقترحات المقدمة لصياغة الميثاق .

الفصل الثالث : مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة .

الفصل الرابع : الهياكل التنظيمية للأمم المتحدة .

خلفية تاريخية

ترتبت علي الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٩ وما نتج عنها من دمار عسكري وكساد اقتصادي عالمي وآثار سلبية علي مستوى العلاقات السياسية والدبلوماسية الدولية أن أدركت الدول المنتصرة والمهزومة في الحرب ضرورة إيجاد هيئة أو تنظيم دولي يمتاز بالاستمرارية ، ويكون له سلطة تحقيق الأمن الدولي الجماعي وقادر علي قمع المشكلات الدولية التي تؤدي إلي الحروب ومنع الالتجاء إلي القوة لحل المشكلات وتوفير إمكانية حل هذه المشكلات بالطرق السلمية والدبلوماسية. وساند هذه الدعوة للكثير من الحركات السياسية والزعماء العالميين ومنهم البابا بانديكت الخامس عشر في رسالته التي وجهها إلي المتحاربين في صيف عام ١٩١٧ ، وتضمنت هذه الفكرة خطب وتصريحات كثيرة لرؤساء الدول والحكومات الذين طالبوا بضرورة اقلامه هيئة دولية قادرة علي حفظ السلم وتحقيق التعاون الدولي - ومن هذه الاعلانات وأكثرها شهرة " مبادئ ولسن " وهي الرسالة ذات الأربعة عشر مبدأ والتي وجهها للرئيس الأمريكي " ولسن " إلي مجلسي النواب والشيوخ الأمريكيين في ٨ يناير ١٩١٨ .

ولقد جاءت مبادئ " ولسن " لتسوية المشاكل الناجمة عن الحرب متضمنة أحكاما متنوعة ، فالدبلوماسية يجب أن تصبح عنيفة وينتهي عهد الدبلوماسية السرية والتجارة يجب حمايتها بالاعتراف بحرية الملاحة الدولية ، ورفع الحواجز الاقتصادية وفتح باب التجارة لجميع الأمم علي قدم المساواة ، ويجب تخفيض التسلح وتسوية المشكلات الناجمة عن الاستعمار العالمي بطريقة عادلة تراعي مصالح الدول الكبيرة والصغيرة. علي أن المبدأ الرابع عشر من مبادئ ولسن جاء لينادي بالحاجة علي عتبة للأمم يجب إقامتها بواسطة اتفاقات ومعاهدات رسمية مع تقديم

ضمانات متبادلة عن الاستقلال السياسي والاقليمي للدول الفقيرة والكبيرة
علي السواء .

وبعد انقضاء الحرب تمت الدعوى لعقد مؤتمر دولي للصلح ،
وبالفعل اجتمع قادة وزعماء الدول بباريس عام ١٩١٩ لتسوية الأوضاع
الدولية الجديدة الناجمة عن ظروف الحرب ، ودامت الاجتماعات نحو ستة
اشهر وتكون حوالي خمسون لجنة فنية لمناقشة المسائل المعروضة .

علي أن اتخاذ القرارات كان محصورا في الواقع في الدول الخمس
الكبرى آنذاك : المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية
وايطاليا واليابان ، انتهت الاجتماعات بعقد خمس معاهدات أساسية مع
ألمانيا بفرساي في ٢٨ يوليو عام ١٩١٩ ومع النمسا في ١٠ ديسمبر
١٩١٩ في فيني ، ومع المجر في ٤ يونيو عام ١٩٢٠ تريانو ، ومع تركيا في
١٠ أغسطس عام ١٩٢٠ في سيفر ، وهذه المعاهدات الأخيرة حلت محلها
معاهدة لوزان في عام ١٩٢٣ .

وإذا كانت اتفاقات السلام السالف ذكرها قد راعت مبدأ حق تقرير
المصير للدول إلا أن ذلك كان جزئيا ولم يكن بصورة شاملة إذ انه وإن تم
إعلان استقلال بولندا ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا .

وفي استفتاء " شلزويج " التي كانت قد انتزعت من الدنمارك عام
١٨٦٤ إلا أن هذا المبدأ لم يكن مرعيا بالنسبة لألمانيا والنمسا والصين
والأمم الروسية للصغيرة .

علي أن أهم ما تضمنته معاهدات الصلح هو ذلك للتنظيم الجديد نو
النزعة العالمية والمعروفة بعصبة الأمم ، وقد تقررت هذه العصبة
بمقتضى معاهدة فرساي التي تضمنت النصوص الخاصة بها والتي يطلق
عليها تسميات عديدة أهمها حذك أو عهد دستور العصبة .

وعلي الرغم من أن عصبة الأمم قد ظهرت بفعل الحرب العالمية
الأولى وما نتج عنها من آثار إلا أننا نلاحظ عدم انضمام كثير من الدول .

التي كانت مشتركة في الحرب أو كانت وراء إقامة هذه المنظمة ، ومثال ذلك : الولايات المتحدة الأمريكية التي بذل رئيسها " ولسن " مجهوداً بارزاً في سبيل إقامة العصبة والتي لم يوافق الكونجرس الأمريكي علي الانضمام إليها خشية تأثير ذلك علي السياسة الخارجية التي كانت تنتهجها الولايات المتحدة آنذاك انطلاقاً من مبادئ " مونرو " وكذلك فإن الدول التي كانت مشتركة في الحرب لم تنضم كلها للعصبة في وقت واحد كما أنها لم تستمر في عضويتها حتى نهاية وجود العصبة . ومثال ذلك : ألمانيا التي لم تقبل في العصبة إلا في عام ١٩٠٢ ولكنها سرعان ما انسحبت عام ١٩٣٩ والاتحاد السوفيتي الذي لم ينضم إليها إلا عام ١٩٣٤ وسرعان ما تم فصله من العضوية عام ١٩٣٨ ، وكذلك انسحبت اليابان عام ١٩٣٥ وإيطاليا عام ١٩٣٧ .

ولقد كانت وسائل العصبة التي قررها العهد "مستقر العصبة " لحل المشاكل الدولية في الواقع متواضعة ، حيث لم يتضمن العهد نصاً يحرم اللجوء إلي القوة لحل المشاكل بين الدول ، إذ أن المادة (١٢) لم تقرر منع اللجوء للحرب ولكن قيدت ذلك فقط بمدة ثلاث أشهر بعد اتخاذ الإجراءات السلمية لحل المشاكل الدولية .

" يوافق أعضاء العصبة علي أنه إذا نشأ أي نزاع من شأن استمراره أن يؤدي إلي انتهاك دولي علي أن يعرضوا الأمر علي التحكيم أو التسوية القضائية أو التحقيق بواسطة مجلس العصبة ويوافقون علي عدم اللجوء للحرب بأية حال قبل انقضاء ثلاثة أشهر من صدور قرار التحكيم أو الحكم القضائي أو تقرير المجلس وقد تضمن ميثاق العصبة بالإضافة إلي تقرير احترام الدول الأعضاء لما قرره اتفاقيات الصلح وهو ما كان يطلق عليه الضمان المتبادل ، م ١٠ من العهد ، إجراءات معينة للرقابة علي التسليح والحد منه والمواد (١٢ ، ١٣ ، ١٥) كانت تقرر إجراءات معينة لتسوية للمشاكل بالطرق السلمية سواء كان ذلك في صورة عرض للنزاع

علي المجلس أو في صورة الانتحاء إلي التحكيم أو إلي القضاء ، وفي حالة الحرب يكون للسكرتير العام - بناء علي طلب أي عضو أن يدعو المجلس .
للاتعقاد" .

وفي دراسة عن تاريخ عصبة الأمم نجد E.P. Walters يقسم حياتها إلي أربع مراحل : مرحلة التكوين - مرحلة الاستقرار - مرحلة التنازع - مرحلة الهزيمة ، علي حين يرى البعض تقسيمها إلي ثلاث مراحل هي : التكمال - الاستقرار - الانتهاء .

وعصوماً فإذا كانت سلبيات العصبة كانت أكثر وخطر من ايجابياتها فلا شك أنها قد ساهمت في حل بعض المشاكل الدولية البسيطة وهي تلك المشاكل التي ثارت بين الدول العادية غير الكبرى ومثال ذلك : تسوية النزاع البلغاري اليوناني عام ١٩٢٥ والنزاع بين كولومبو وبيروجول "لويستا" عام ١٩٣٥ .

ولكن لا شك أيضاً أن عصبة الأمم فشلت في عدة مجالات خیر تعبیر عنها يتمثل في سلسلة الانسحاب المتوالي للدول من العصبة حيث بلغ عدد الدول المنسحبة ستة عشر دولة وهو ما يقرب من ثلث أعضائها وفشلت أيضاً في تسوية النزاع الذي ثار بين إيطاليا واليونان عام ١٩٢٣ بسبب كارفوا .

ولم تستطع منع احتلال اليابان للصين عام ١٩٣٢ ، ولم تفعل شيئاً لوقف احتلال إيطاليا للحبشة عام ١٩٣٦ ، ولم تتمكن من منع ألمانيا من تمزيق تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٣٧ .

وهكذا لم يتحقق حلم البعض في أن تصبح العصبة شبيهة بمجلس الشورى الأمريكي الذي نظم لكي تطمئن الولايات الصغرى علي مصالحها علي قدم المساواة مع الولايات الكبرى . علي أية حال يمكن إرجاع فشل عصبة الأمم في القيام بدورها إلي أسباب داخلية تتعلق بطبيعة الدولة مستور العصبة ذاته والي أسباب خارجية تتعلق بطبيعة البيئة الدولية آنذاك .

فبالنسبة للأسباب التي تتعلق بطبيعة دستور العصبة نلاحظ مركز العصبة وعدم عالميتها حيث أنها لم تكن في الحقيقة عصبة للأمم بقدر كونها عصبة للأمم الأوروبية الأمريكية إذا لم تفعل فيها معظم دول أفريقيا وغالبية دول آسيا .

وإن عهد العصبة قد جاء مشوهاً بكثير من نقاط الضعف من حيث السلطات التي خولها للعصبة وطريقة ممارستها ولعل أسلوب الإجماع في التصويت كشرط لإصدار القرارات يعد مثلاً من أمثاله كثيرة يمكن أن يعاب بها علي عهد العصبة ومن هنا كان اخفاق العصبة في تحقيق العدالة الدولية أيضاً أن عهد العصبة جاء كجزء من معاهدة فرساي وهي معاهدة صلح مما ترتب عليه من ارتباط واختلاط للغضب علي المعاهدة بسبب ما تضمنته من أحكام انتقامية بالغضب علي العصبة بالمعاهدة قبولاً ورفضاً وهو أمر ليس من شأنه إبراز ذاتية العصبة .

وهكذا تعددت الأسباب التي أدت إلي تلك النهاية المحتومة التي تمثلت في الانهيار السريع لأول تنظيم عالمي للنزعة عرفه العالم ، وهكذا كان التنظيم الدولي الذي قرره عهد العصبة هشاً بحيث لم يكن في الإمكان تجنب اندلاع الحرب العالمية الثانية ، وهذه الحرب هي التي قضت علي العصبة واقعياً ، وإن كانت نهاية العصبة قانوناً يمكن اعتبارها يوم ١٨ أبريل عام ١٩٤٦ وهو تاريخ انتهاء الدورة الواحدة والعشرين للجمعية العامة أو يوم ٣١ يوليو ١٩٤٧ وهو تاريخ غلق حساباتها في البنك وتحول أرصدها إلي حساب الأمم المتحدة وهكذا اختفت العصبة نم الساحة الدولية .

وأمام هذا الانهيار للمنظمة الدولية ، وإدراكاً للحاجة إلي إقامة تنظيم دولي جديد يستطيع توفير حد أدنى من السلم والأمن الدوليين ، خاصة بعد الآثار السلبية والدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية ، بدأت الدعوى إلي إقامة منظمة دولية جديدة .

ولقد أسفرت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) عن صورة جديدة لتوزيع القوة في المجال الدولي ، فقد خرجت الدول الكبرى من الحرب منهكة عسكرياً واقتصادياً ومن ثم ترجعت مواقعها علي سلم تدرج القوة الدولي ، بينما ظهر قطبان عالميان جديدان من خارج القارة الأوروبية ، وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كنتيجة لانتصار دول الحلفاء علي دول المحور في الحرب ، وقد أصبحا في ظل الوضع العالمي الجديد ويحكم قدراتها الفائقة هما وحدهما القلدين علي تقرير صورة النسق العالمي كله من حيث توازنه ومن حيث نمط التفاعلات الدولية السائدة في إطاره وهكذا تحول النسق الدولي العالمي من نسق متعدد الأقطاب إلي نسق دولي ثنائي القطبية .

الفصل الأول نشأة الأمم المتحدة

سياسات الدول الكبرى أثناء الحرب العالمية الثانية والخلافات بينها حول الأعمال التحضيرية لوضع ميثاق الأمم المتحدة

بداية يمكن القول أن المناخ الدولي أثناء الحرب العالمية الثانية وطبيعة العلاقات الدولية آنذاك قد أفرز صورة جديدة لتوزيع القوة علي سلم التكرج الدولي ولقد ارتبطت المنظمة الجديدة ارتباطاً وثيقاً بطبيعة النظام الدولي وسياسات القوى الدولية الكبرى وكذلك ارتبطت بينان هذا النظام الدولي أكثر من ارتباط بالمواثيق الرسمية .

وعلي ذلك يمكن للتأكيد علي أن الضعف النفي في نصوص وينود الميثاق وفي قدرة المنظمة - وكما سنرى - إنما يعكس ويحق للتوازنات الدولية الغير عادلة وفعالية وسيطرة وتحكم الدول الكبرى والمنتصرة في الحكم علي أعمال واتجاهات المنظمة.

وفي سبيل إقامة المنظمة الدولية الجديدة ، ظهرت عدة تصريحات ومؤتمرات دولية تعد من قبيل الخطوات التمهيدية لوضع ميثاق للمنظمة ، وهذه المؤتمرات كان لها في حد ذاتها دلالة بالغة الأهمية فالأصل فيها أن ترمي إلي تحقيق غاية سامية وهي السلم والأمن الدوليين وهو شرط جوهري لإقامة المنظمة الدولية .

غير أن هذه التصريحات والمؤتمرات وما تتطوي عليه من إعلان عن الأغراض والأهداف والمبادئ لا تكفي وحدها لتحقيق هذه الغاية السامية ما لم تكن مقرونة بأداة دولية تعمل علي تحقيق تلك الغاية ، لذا فقد أعلنت الدول الكبرى والمنتصرة عن رغبتها في تحملها عبء التنظيم الدولي الجديد وقد ظهر ذلك جلياً في تصريحات هذه الدول ومؤتمراتها أثناء الحرب .

وأول هذه التصريحات أطلق عليه "تصريح الأطلنطي أغسطس ١٩٤١" حيث تم لقاء ثنائي بين (روزفلت) و (تشرشل) ممثلين للحلفين الدائمين للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وذلك لدراسة شئون احتمالات الحرب ومن الناحية الموضوعية فإن هذا التصريح لم يكن ذا مغزى بالنسبة للتنظيم الجديد لأنه كان مجرد اتفاق ثنائي بين الحلفين ، وقد أظهر هذا التصريح تقارب وجهات النظر الأمريكية البريطانية وصديق تحالفهما ضد الاتحاد السوفيتي ، وأن تم الاتفاق معه حول القضاء علي العدو الأول لهما - النازية - ثم الشيوعية .

ولقد قام هذا التصريح علي عدة مبادئ صيغت بطريقة يراد بها كسب للرأي العام والتأييد الدولي لقضية الحلفاء بالإضافة إلي أن مبادئ هذا التصريح كانت موجهة في الأساس ضد الاتحاد السوفيتي .

وكانت أهم مبادئ هذا التصريح :

- عدم التوسع الإقليمي .
- حرية كل شعب في اختيار حكومته
- إقامة سلام شامل ونزع السلاح

أما ثاني هذه التصريحات فهو " تصريح واشنطن " أو " تصريح الأمم المتحدة " يناير ١٩٤٢ وجاء هذا التصريح كنتيجة للتأثير السلبي القوي لتصريح الأطلنطي علي دول المحور خاصة اليابان ، فقامت ببرد فعل عدائي تجاه الولايات المتحدة بضرب ميناء بيرل هاربر لذلك وكما كان للهجوم الياباني علي الميناء الأمريكي نتيجة لتصريح الأطلنطي كان تصريح واشنطن نتيجة مباشرة لهذا الهجوم يتعلق بالتحالف .

أما فيما يتعلق بالتنظيم الجديد فلقد اشتملت تسمية الأمم المتحدة من هذا التصريح وقد اقترح (روزفلت) هذا الاسم كإشارة إلي القوى المتحالفة ضد دول المحور .

وثالث التصريحات هو تصريح موسكو أكتوبر ١٩٤٣ ، فقد توجه ' هنر ' إلى الاتحاد السوفيتي راجياً في السلام وفي عقد اجتماع مع السوفيت ، إلا أن هنر كان يعلم جيداً أن هذا الاتفاق إذا حدث سيكون اتفاقاً هشاً فهو لم يخف مشاعره العدائية تجاه الشيوعية ، لكن هنر كان له مصلحة في أن يؤمن الحدود الشرقية لدولته الألمانية ويأمن جانب السوفيت الذين كانوا يخشون الدول الغربية واقتناعهم بأن يوماً سيجيئ سوف تحاول فيه أوروبا الغربية القضاء على الشيوعية وعلي ذلك فوجئ العالم بتوقيع ميثاق عدم اعتداء بين روسيا وألمانيا إلا أن هذا الاتفاق قهار سريماً ، وكان من نتيجة ذلك أن التقت المصالح الأوروبية والسوفيتية مرة أخرى ، وفي أكتوبر ١٩٤٣ اجتمع الحلفاء في موسكو لتأكيد التحالف وتم الاتفاق على أن تترك الولايات المتحدة شؤون القارة الأوروبية في أيدي الاتحاد السوفيتي وتجتزأ علي أن لا يتدخل الاتحاد السوفيتي في شؤون القارة الأمريكية .

أما رابع هذه التصريحات فهو تصريح طهران ديسمبر ١٩٤٣ حيث اجتمع الرئيس الأمريكي (روزفلت) والسوفيتي (ستالين) والانجليزي (تشرشل) لدراسة الاتفاق على وضع إيران بعد الحرب خاصة وأن السوفيت كانوا راغبين في السيطرة عليها للوصول إلى المياه الدافئة في الخليج العربي .

ولقد اجتمع الحلفاء في داخل كل منهم رغبة قوية في الحصول علي أكبر مكسب بعد أو أوشكت الحرب علي الانتهاء ، وفي هذا المؤتمر قسم العالم بين القوى الكبرى ، ولم تخطو تصريحاتهم من عبارات تحمل معاني الرغبة في الحفاظ علي السلم والأمن الدوليين .

مؤتمر يالطا أكتوبر ١٩٤٤ :

وكان مؤتمر سريا ثنائيا عقد بين (ستالين) ممثل الاتحاد السوفيتي و(تشرشل) ممثل بريطانيا لبحث كافة المسائل المتعلقة بانتهاء الحرب ، ولقد أوضح هذا المؤتمر مدى التضارب في المصالح وطنيان المصالح القومية والأيدلوجية ، ويعد مؤتمر يالطا بداية الشقاق الأمريكي السوفيتي

بعد التحالف وبدء عمل الدبلوماسية السرية بين بريطانيا والولايات المتحدة تجاه التوسع السوفييتي .

ومن أهم الموضوعات التي اتفق عليها الحلفاء في المؤتمر تحمل مسئولية وعاء التنظيم الجديد ومنح الدول الخمسة الكبرى في مجلس الأمن حق الاعتراض "الفيتو" أحداً بوجهة النظر السوفيتية .

ومن خلال استعراضنا السابق لتصريحات قادة الدول الكبرى أثناء الحرب العالمية الثانية تبرز لنا مجموعة من الحقائق الهامة :-

١- أن الحروب العظمى دائماً تلحق بها مشاريع كبرى للسلام لذلك كان من الطبيعي أن تفرض فكرة السلام والأمن الجماعي نفسها بعد الحرب وتعمل الدول المنتصرة على إقامتها في محاولة لتثبيت وتقنين نتائج الحرب ومن ثم تدخل هذه النتائج إلى أعمال المنظمة الدولية المرتقبة والتي شكلتها أهواء ومصالح سياسة الدول الكبرى أثناء الحرب .

٢- أن هذه التصريحات ذات طبيعة مزدوجة ، فهي من ناحية تتضمن نوعاً من التحالف العسكري ، ثم أيضاً تتضمن هدف تحقيق السلام والأمن عن طريق التعاون الدولي ، وقد كان لهذه الطبيعة تأثير قوي لصالح الدول المتحالفة فهي من ناحية تتحمل أعباء الحرب ومن ناحية أخرى تعلن أنها سوف تقيم سلام من وجهة نظر الحلفاء .

وفي اعتقادنا أن التصريحات بالتنظيم الدولي قد ظهرت أساساً لتعلن تلاقي كل مظاهر الخلاف القائم بين الأعداء ، والذي جاءت معه هذه التصريحات كما لو كانت تريد أن تؤكد حقيقة التحالف أو كما لو كانت تخاطب شعوباً ليس لها إلا أن تتلقى ما يلقي لها من عبارات .

٣- إن إقامة تنظيم دولي جديد لم يكن ليشكل أي أهمية بالنسبة للدول الكبرى لأنها كانت مسيطرة على الأمور في أوقات الحروب كما تملكها في أوقات السلم وإقامة تنظيم جديد لم يكن ليضيف لها قوة بل على العكس يضع قيوداً على سياستها ولكن مع نهاية أي حرب عالمية تكون هناك قوى محددة متمسكة بعد الحرب وهذه القوى تعمل دائماً على الاستئثار بجني ثمار عالم ما بعد الحرب هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن هذه القوى تخلق ميزاناً للقوى باعتباره نتيجة أساسية لتضارب المصالح ، أما فيما يتعلق بالتنظيم الدولي فهو حتم من حتميات الحروب العالمية .

ويعني آخر فإن خضوع تلك التصريحات أحياناً لمثالية الرأي العام لم يكن خضوعاً من قبل الدول الكبرى بل هو أساساً نوع من مخاطبة وجدان الشعوب التي عانت من الحروب في عملية الهدف منها تهيئة القوى اللازمة لتأمين مصالح الدول الكبرى وتوحيدها تجاه النازية .

٤- إن هذه التصريحات قد تأثرت إلى حد كبير بالجو النفسي والأعمال والأفكار التي تعيش في صدور الملايين ، لهذا جاءت هذه التصريحات في صورة عبارات برقية منمقة ، إلا أنها غير صادرة عن إيمان عميق بدلالاتها ومغزاها .

٥- إن التصريحات السابقة أخذت باعتبارها وعاء أو مرجع لنصوص الميثاق المزمع للقيام به ومصدراً له .

فعلى سبيل المثال : لقد أخذ ميثاق المنظمة من تصريح الأطلنطي مبادئ أساسية ظهرت في أهداف الميثاق منها : أن الديمقراطية مبدأ أساسياً في العلاقات الدولية كذلك مبدأ حق تقرير المصير وهو المبدأ الثاني من تصريح الأطلنطي والذي ينص أساساً على حرية الشعوب في اختيار نظام الحكم الذي ترضيه .

وأيضاً فإن فكرة الأمن الجماعي في الميثاق قد اشتقت أصلاً من تصريح الأطلنطي والأحكام الخاصة به - كذلك فقد أكد التصريح على مبدأ سيادة كل الدول والمساواة في السيادة ، وكذلك مبادئ حرية الملاحة الدولية وعدم التوسع الإقليمي.

أما فيما يتعلق بتصريح الأمم المتحدة فيكفي أن نشير هنا إلى أن اسم المنظمة الجديدة اشتق من هذا التصريح أي اشتق من اسم التحالف الجديد ، وليس من المستغرب أن تتماثل ماهية التحالف مع ماهية التنظيم الجديد .

أيضاً فإن تصريح الأمم المتحدة أظهر رغبة الدول الكبرى في حماية حقوق الإنسان ، والذي أدمج بعد ذلك باعتباره هدفاً أساسياً من أهداف المنظمة ، كذلك فقد نقل من هذا التصريح مبدأ التعاون المشترك للحفاظ على السلم والأمن .

أما فيما يتعلق بتصريح موسكو فقد نص على مبدأين أساسيين يعتبران من أساسيات التنظيم الدولي ، مبدأ المساواة في السيادة ، ومبدأ تكامل التنظيم الجديد.

أيضاً فقد حسم للفيثو في مؤتمر طهران واتفقت عليه الدول الكبرى ثم الاتفاق على تشكيل مجلس الأمن .

٦- إن المنظمة الجديدة اشتقت أساساً من التطورات التنظيمية للقرن التاسع عشر ومن نتائج الحرب العالمية الثانية والوضع السياسي الناشئ عنها ومن الجو الأيديولوجي السائد آنذاك .

الفصل الثاني

المقترحات المقدمة من الدول الكبرى

اصياغة نصوص ميثاق المنظمة الدولية

الاقتراح الأول :

تقدمت به الخارجية الأمريكية وتضمن الاقتراح إقامة تحالف عسكري بين الدول المنتصرة في الحرب دول الحلفاء ، علي أن يضم هذا التحالف جمهورية الصين فيما يتعلق بالشئون السياسية واستبعدت فرنسا نتيجة لهزيمتها في الحرب ، ورأي هذا الاقتراح أن هذا التحالف هو السبيل لاستقرار السلم وان هذا التحالف هو السبيل لاستقرار السلم وان هذا التحالف يجب أن يتم بعد الحرب مباشرة لأن دول المحور هو مصدر الخطر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين ولم يروا أصحاب هذا الاقتراح ضرورة وجوب استعمال القوة عند الانقضاء واكتفوا بالنص علي وجوب مشاور الدول الكبرى ، " الأمم المتحدة " عند أي اضطرابات تهدد السلم والأمن ، غير أن هذا الاقتراح قد رفض واستبعد لعدة أسباب أهمها :

- أنه ما من تحالف عسكري يدوم فهو تحالف مؤقت مرهون بتحقيق هدف معين وبانقضاء هذا الهدف ينقضي التحالف ، بالإضافة إلي أن ذلك التحالف هو تحالف بين قوى متعادلة في الأصل بحكم موقعها في النسق الدولي .

ثم أن الدول الوسطى والصغرى سوف تخضع بمقتضى هذا للتحالف ، الاقتراح إلي نظام ديكتاتوري يفرض عليها من الدول الكبرى .

أيضا فإن هناك مبرر قوي استبعد علي أساسه هذا الاقتراح وهو إغفال الرأي العام العالمي ، فإذا كان ميثاق التنظيم الجديد ينص علي التزام الأمم المتحدة بالتشاور مع بعضها عند نشوب حرب فإن هذا الميثاق لن يكتب له البقاء لأنه لن يجد من الرأي

للعام سندا كافياً فالرأي العام العالمي لن يرتضي أن تملك الدول التي ينتمون إليها ممتلكات ، ولم يكتفوا بوعدها غامض في وثيقة رسمية بل يطالبون أن يكون التنظيم الجديد كفيلاً بالقضاء على الحروب كما يطالبون أن تلتزم كل الدول بعدم تهديد السلم والأمن الدوليين .

• إن التحليل الموضوعي يوضح أن الدول المنتقدة قد وجدت أنه من المستحيل استمرار التحالف الذي يربط بينهم ، فقد كانت هذه الدول تعمل من خلال المصالح القومية والهدف المشترك وبإنتهاء هدفهم المشترك لم يكن هناك داع لاستمرار هذا التحالف أو حتى على الأقل أن يتحول التحالف العسكري بينهم إلى تحالف سياسي .

ولقد انقسمت هذه الدول فيما بينها في أول مواجهة حقيقة في مؤتمرات الصلح ومن ذلك فشل هذه الدول في وضع صيغة شروط الصلح مع ألمانيا ، الخلافات حول عقاب ألمانيا فلقد عبر الساسة الانجليز عن عزمهم إلا ينتقموا من الشعب الألماني وأنهم لن يسمحوا إلي إفقار وتفكيك ألمانيا وأعلنوا أن الأمم المتحدة في نفس الوقت لن تسمح لألمانيا بعد الحرب أن تلمي قدراتها ومواردها لاستخدامها في أغراض حربية - وفي المقابل أعلن المعسكر الشيوعي أن أسلوبه لا يتفق مع مصلحة شركاء الحرب . والواقع أن نوايا الساسة المنتصرون اختلفت عن سابق وعودهم بالنسبة لألمانيا حيث اتبعوا أسلوب ويل للمهزوم حيث قامت الدول العظمى بتقسيم ألمانيا عقب الحرب كإظهار لروحها الانتقامية وكنوع من إعادة التوازن للقارة الأوروبية .

صوما فإذا كان الاقتراح استبعد للأسباب السابقة فإن هناك سؤال يطرح نفسه وهو : هل يمكن بالفعل أن يتطور التحالف العسكري ليأخذ شكل تنظيم دولي ؟

في الواقع أن التحالف هو تنظيم عسكري يأخذ شكل عدد من الدول باتخاذ تصرفات معينة ضد دولة أو مجموعة دول في ظروف معينة ، والحلف أغراضه عسكرية بحتة والحلف يمثل مصلحة مشتركة لأعضائه فقط .

والتحالفات إذ تمثل وظيفة أساسية وضرورية لميزان القوة الدولية لا يمكن أن تتطور لتكون منظمات دولية حتى وإن ازدادت أعضاؤها لأن الهياكل التنظيمية التي يقوم عليها ميزان القوة تتلخص جوهر الهياكل التي تقوم عليها المنظمات الدولية فهذه الأخيرة هي هياكل تنظيمية تتوخى أهدافاً مثالية قائمة علي محاولة تحقيق فكرة الأمن والسلم الدوليين .

لما للحلف فهو أداة عسكرية يستند عليها مبدأ سياسي هو مبدأ ميزان القوة بينما المنظمة الدولية هي تنظيم قانوني سياسي عالمي للسلم يستند إلي فكرة الأمن الجماعي وأن عضويته متاحة لجميع الدول أعضاء النسق الدولي .

الاقتراح الثاني :

إقامة نظام دولي علي غرار عصبة الأمم وقد وجه هذا الاقتراح للنظرة إلي ضرورة إنقاذ جميع الهيئات التي أنشأتها عصبة الأمم والتي مارست وظائفها بنجاح ، تم علاج الميوب والقصور الذي ظهر في عهد العصبة ، واستبدل الأحكام التي فيها بأحكام أخرى تتواءم مع الأوضاع الجديدة .

هذا وقد رفض الاقتراح واستبعد أيضا بناء علي النقد الذي وجه للعصبة ذاتها فهي لم تكن في نظر المعارضين لها سوى أداة لتأمين سلام ظالم فرض بالقوة .

أيضا كان من رأي المعارضين لهذا الاقتراح انه من الضروري أن تكون المنظمة الجديدة مختلفة تماما عن العصبة وليست عملية بحث لها أو نموذج معدل ومكرر لها أعيد تجديده لأسباب نفسية خاصة بالدول الكبرى والدول الصغرى ، فالأخيرة عانت مرارا من فشل العصبة في حسم

للقضايا التي تخص السلم والأمن الدوليين ووضع حد للأطماع الاستعمارية في أفريقيا وآسيا .

أما فيما يتعلق بالدول الكبرى فقد قصد بإنشاء المنظمة الجديدة لإرضاء السوفييت الذين كانت تتناهم مشاعر الشك والريبة والإحساس بخيبة الأمل والسخط حيال المنظمة القديمة عصبة الأمم كما قصد بها أيضا إرضاء للرأي العام الأمريكي ودفعه للموافقة علي مشروع المنظمة الجديدة خاصة وأنهم قد جعلوا من الابتعاد عن العصبة مبدأ أساسيا في سياساتهم القومية أمداً طويلاً .

وبالرغم من هذا كله فقد رجع ممثلو الدول في مؤتمر " دومبارتون أوكس " المؤتمر التحضيري الأول لميثاق الأمم المتحدة ، إلي عهد العصبة يسترشدون بأحكامه لذلك جاءت الأمم المتحدة باعتبارها بديلاً للعصبة بسبب التشابه الكبير بين المقترحات وبين أحكام عهد العصبة .

إعداد الميثاق

أول : مؤتمر دومبارتون أوكس :

كان هناك اقتراح تقدم به سومر ويلرز وقد تميز هذا الاقتراح بمراعاته للأوضاع السياسية الواقعية السائدة وقتئذ وارتكز إلي أهمية تمثيل الدول الوسطى والصغرى علي أساس إقليمي من ناحية وأهمية توازن القوى بين الدول العظمى من جهة أخرى .

وفي اعتقادنا أن هذا الاقتراح من أكثر المشروعات واقعية فهو يأخذ في اعتباره الأوضاع السياسية السائدة ويراعي مصالح الدول الكبرى والمنتصرة في الحرب العالمية الثانية ، لذلك وافقت عليه لجنة إعداد الميثاق للمنظمة الدولية الجديدة بعد إدخال التعديلات عليه ثم حررت به الخارجية الأمريكية مذكرة أرسلتها إلي الاتحاد السوفيتي وبريطانيا ١٩٤٤ ، وعلي أثر ذلك تبادلت الدول الكبرى وجهات النظر في هذا المشروع ،

وتطورت المفاوضات بينهم وأدى ذلك إلى اتفاقها جميعا على عقد مؤتمر في ديمارتون أوكس .

وإصملا للمقترحات والمشروعات السابقة وعلى أثر التعديلات التي أدخلت على مشروع سومر ويلرز وبعد تبادل الدول الكبرى وجهات النظر تم الإنشاء الفعلي لبعض أجزاء النظام الدولي الجديد المزمع إقامته إذ أنشأت هذه الدول عدد من الوكالات المؤقتة أشهرها وكالة الأمم المتحدة للغوث والتأهيل ثم تلتها منظمة الأغذية والزراعة ثم إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير .

وإذا كانت الدول الكبرى كانت مستعدة للالتزام بالمسؤوليات الاقتصادية والفنية والاجتماعية في فترة ما بعد الحرب ، إلا أن فترة التخطيط والبناء التجريبي للوكالات الرئيسية في فترة محادثات ديمارتون أوكس في واشنطن أوضحت مدى الاختلاف وتباعد المصالح السياسية للدول الكبرى .

لقد اجتمع في ديمارتون أوكس بالقرب من واشنطن الدول الكبرى ما عدا فرنسا وتم هذا الاجتماع على مرحلتين :

المستوى الأول :

تم بمشاركة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا ويعتبر هذا الاجتماع هو الذي أرسى الخطوط المريضة للتنظيم الجديد باتفاق الدول الكبرى .

ويمكن القول بأن المشروع المقدم للمنظمة الجديدة تشكل خصائصه بتأثير المخطط الأمريكي وقياداته خاصة وزير الخارجية الأمريكي كورل هل مهندس ومخطط المنظمة الجديدة .

وترجع أسبقية الولايات المتحدة الأمريكية في الأخذ بزمام المشروع إلى مركزها المتفرد في ميزان القوة العسكري والاقتصادي والتي المكانة الدولية التي أحرزها الرئيس الأمريكي (روزفلت) إيان الحرب ،

ولقد عكست المداولات السرية في دومبارتون أوكس مدى التفاعل بين السياسات القومية والمصالح الخاصة ، ووجهات النظر التي شكلتها أساساً للاعتبارات المتعلقة بنتائج الحرب ، ولقد كان موقف الولايات المتحدة معقداً حيث كان يمثل مزيجاً من الأفكار الخاصة بمصالحها القومية والمفاهيم الخاصة بالتنظيم الدولي المرتقب .

ولما كانت المقترحات التي قامت في دومبارتون أوكس هي ثمرة التعاون بين الولايات المتحدة وانجلترا أساساً فإن ذلك أدى إلى تعارض في وجهات النظر الأمريكية السوفيتية في كثير من الموضوعات وهو ما توقعه كورل هل نفسه وبرر ذلك بأن تعارض المصالح ووجهات النظر أمر مقبول وضروري للوصول إلى المطروحة ، لذلك كان هل دائماً جاهزاً ومستعداً بالمقترحات التوفيقية التي ترضي جميع الأطراف .

ومن مظاهر اختلاف وجهات النظر في دومبارتون أوكس حول حق الفيتو أن الاتحاد السوفيتي أصر على توسيع نطاق حق الاعتراض ' الفيتو ' وأصر على أن تكون للجمهوريات السوفيتية الست عشر حق التصويت المستقل أي أن يكون لكل منها صوت في المنظمة المزمع تشكيلها وقد أمكن حسم هذا الاختلاف ، بالاتفاق على أن تؤيد الولايات المتحدة وبريطانيا مطلب الاتحاد السوفيتي جزئياً وذلك بمنح لثنتين فقط من المقاطعات السوفيتية حق التصويت وهما أوكرانيا وروسيا البيضاء .

وإذا كان الاتفاق بين الدول الكبرى كان تاماً فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية المتشابهة المصالح وفيما يتعلق بتوجيه سير المناقشات بما يمكنها من الاستفادة من التنظيم الجديد لأقصى حد .

فإن الخلافات أثناء الأعمال التحضيرية للمؤتمر جعلت للكثير من الأمور أو المسائل لم تحسم وتركت معلقة لم يتفق عليها الأطراف الدولية . ومن بين هذه المسائل المتعلقة مسألة التصويت في مجلس الأمن فقد كان من رأي الاتحاد السوفيتي إطلاق وتوسيع حق الدول الكبرى في

استخدام حق الاعتراض "الفيتو" علي حين رأت الولايات المتحدة أن استخدام هذا الحق لا يكون بصورة مطلقة.

وكان هناك اختلاف أيضا في وجهات النظر حول مسألة إنشاء محكمة العدل الدولية ومسألة إدارة الأقاليم الباقية ومسألة أخرى لم يتم الاتفاق عليها وهي إلزام الدول الأعضاء في المنظمة الجديدة بوضع قوات عسكرية تحت تصرف مجلس الأمن وقد توصل بعد ذلك روزفلت وتشرشل وستالين في الاجتماع الذي عقد في يالتا إلي حلول وسط لهذه المسائل بإرضاء دول معينة بالنسبة لمسألة ما في مقابل إرضاء دولة أخرى في مسألة ثانية ... وهكذا .

وقد تم الاتفاق بينهم علي الآتي : بما يتعلق بمسألة التصويت تم الاتفاق علي الأخذ بوجهة النظر السوفيتية بحيث يكون استخدام الفيتو مطلقا وكان ذلك إرضاء للسوفيت الذين هدوا بإقامة منظمة أخرى !!! الأمر الذي دفع روزفلت إلي اقتراح اشتراط إجماع الدول الخمس الكبرى عند التصويت علي المسائل الموضوعية داخل مجلس الأمن وهو بذلك قد وضع قيودا علي الحرية المطلقة التي نادي بها ستالين .

وفيما يتعلق بمسألة الأقاليم الباقية (المستعمرات) فقد كانت لبريطانيا جهة رئيسية للنفاذ عن نظام الانتداب واستمرار ارتباط المستعمرات البريطانية ببريطانيا وقد ايدت الولايات المتحدة هذا الرأي فهي للوريث الشرعي للإمبراطورية البريطانية في حالة ضعفها وهو ما حدث بالفعل الأمر الذي أدى إلي أن أصبح نظام الانتداب منقولا عن العصبة للمنظمة الجديدة بمباركة الولايات المتحدة ورضا الاتحاد السوفيتي وبذلك خرج نظام الوصاية الدولي إلي الوجود .

هذا ومن أهم الأمور التي تم الاتفاق عليها في دومبارتون أوكس قيام المنظمات الإقليمية بجانب المنظمات الدولية .

المستوى الثاني :

في اعتقادنا أن هذا الدستور والذي ضم للولايات المتحدة وبريطانيا والصين لم يكن له وزن من الناحية الفعلية إلا عرض ما اتفق عليه في المستوى الأول علي الصين حيث أن الصين لم تكن من القوة بحيث يعمل لمصلحتها حساب في مواجهة القوى الكبرى إلا أنها كانت القوة الرئيسية في الشرق الأقصى ولقد اتجه الاتحاد السوفيتي إلي الصين أملاً في كسب صداقتها لعلها أنها سوف تنضم إلي الكتلة الشيوعية إن أجلاً أو عاجلاً وقد راهن الاتحاد السوفيتي علي ذلك نظراً لوجود الأحزاب الشيوعية في الصين والمدعمة منه .

علي أنه يمكن القول أن المصالح المشتركة للدول العظمى اكبر من المصالح المتنازع عليها ، لقد التفت هذه المصالح في تلك الفترة وهذا ما دفع الحلفاء إلي عرض نتائج المستوى الأول من مؤتمر دومبارتون أوكس علي الصين .

مؤتمر سان فرانسيسكو :

أن مجموعة الدول الكبرى والمنتصرة في الحرب العالمية الثانية هي التي لعبت دوراً قيادياً في إرساء قواعد خلق ميثاق الأمم المتحدة في مؤتمر دومبارتون أوكس واستكمالاً لهذا الدور كان مؤتمر سان فرانسيسكو الذي اتفق فيه المنتصرون في الحرب علي أن تكون المنظمة المزمع إنشاؤها مجرد واجهة قانونية لميزان القوة القائم آنذاك .

بدأ المؤتمر أعماله في إبريل ١٩٤٥ ، وضم آنذاك خمسين دولة واستمرت أعماله حتى ٣ يونيو ١٩٤٥ ولقد أظهر هذا المؤتمر عدة حقائق هي :

- إن وقود الدول الكبرى والتي عاصرت فترة العصبية لتفتت علي أن الدول الوسطى والصغرى لا يمكن أن تشارك بصورة فعالة في وضع ميثاق المنظمة الجديدة.

- أن الدول الكبرى والتي لعبت دورا قياديا في الحرب سوف تتحمل مسئولية التنظيم الدولي الجديد ، وأن تلك الدول التي عملت جبهة قوية تحاول الاستئثار بسلطة عالم ما بعد الحرب " سلطة المنظمة الجديدة " .
 - إن تحالف الدول الكبرى أثناء الحرب قد انتقل بصورة أو بأخرى لإنشاء تنظيم دولي جديد قائم علي أهداف قومية منفصلة ولم يكن أبدا تحالفا لتحقيق السلم والأمن الدوليين .
 - أن مقترحات مؤتمر دومبارتون أوكس كانت تمثل ثمرة العمل المشترك بين الدول الكبرى فهي التي دعت إلي عقد مؤتمر سان فرانسيسكو وهي التي أدارت المؤتمر وتحكمت في توجيه أهدافه نحو خدمة مصالحها ، ومن ذلك أن تلك الدول هي التي حددت الشروط التي يجب توافرها في الدول التي توجه إليها الدعوة وهي التي حددت جدول أعمال المؤتمر وقامت بتنظيم المؤتمر علي وضع سياسي وتنظيمي معين يسهل معه وضع مقترحات دومبارتون أوكس موضع التنفيذ .
- وعلي ذلك فإن الأمور السابقة تعد مؤشرا قويا علي أن الدول الكبرى كانت تدفع بالمؤتمر إلي اتجاه اتفقت عليه مقدما نحو إدارة الأمور في المنظمة الجديدة المزمع إنشاؤها .
- وبهذا الوضع لم يكن لدى الدول الصغرى إلا الإذعان لقرارات الدول الكبرى فعلي سبيل المثال حاولت الدول الصغرى إيداء وجهة نظرها في المناقشات التي جرت حول حق الاعتراض " لفيتو " إلا أن المنحوب الأمريكي في المؤتمر لم يروق له تدخل هذه الدول في المناقشة فأعلن أن " في وسع الدول الصغرى قتل الفيتو إذا أرادوا ولكن لن تكون هناك أمم متحدة إذا فعلوا ذلك ! " .

لذلك واجهت مجموعة الدول الصغرى عدد من العوائق حالت دون القيام بدورها منها : تعدد اللجان الرئيسية وتفرعها إلى لجان فرعية وهو ما شنت الأمور بالنسبة لهذه الدول .

- خروج المؤتمر على عمليات التصويت القانونية
- خاطبت مقترحات دومبارتون أوكس الدول الكبرى بسنوتهم وأسماتهم وابتعدت بذلك عن العمومية في الخطاب .
- تقسيم اللجان إلى لجان سرية وأخرى علنية وخصصت للجان السرية لمناقشة الأمور التنظيمية في الميثاق أما اللجان العلنية فقد أنيط بها القيام بعرض ديباجة الميثاق .
- أيضا فإن القرارات التي كانت تتخذ في اللجان السرية كانت تفرض على الدول الصغرى .

ولقد تحقق للدول الكبرى ما كانت تصبو إليه من جراء مؤتمر سان فرانسيسكو وذلك بفضل السرعة من ناحية والعملية للتنظيمية التي قامت بها الدول الكبرى وفرضتها على الدول الكبرى وفرضتها على الدول الصغرى والجو الصاخب من الاحتفالات التي عاشتها الوفود في المؤتمر من ناحية أخرى .

لقد كان إنشاء المنظمة الجديدة قبل نهاية الحرب عملاً من أعمال السياسة المرسومة والمخططة بصفة مقصودة يرجع الفضل في تخطيطه وهندسته إلى الولايات المتحدة الأمريكية بصفة أولية .

والواقع أن للدول الكبرى والتي عملت في دومبارتون أوكس ثم يالتا على أن تضع مصالحها موضع الاعتبار كشفت عن الرغبة الحقيقية في أن يكون ما اتفق عليه في دومبارتون أوكس ويالتا بمثابة ملحق سياسي لتحالف حربي يزاهيه النصر وهكذا نستطيع القول أن الدول الكبرى كانت عازمة على السيطرة على القرارات والإحداث الدولية فيما بعد الحرب .

ولقد تقرر إقامة المؤتمر في سان فرانسيسكو نظرا لأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت الدولة الكبرى من بينها الدول الداعية التي يمكن أن يعقد بها هذا المؤتمر في أمن وأمان ، وانها الوحيدة التي كانت ظروفها الاقتصادية تسمح بتحمل تكاليف هذا المؤتمر ، وأيضا لإرضاء الرأي العام الأمريكي وتأييده بقبول المنظمة الجديدة ، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المكان الذي يثير في نفوس غالبية الدول المشاركة في المؤتمر ذكرى للرئيس الأمريكي " ويلسون " ومبادئه الداعية للسلام .

إن الظروف الدولية كانت مهيأة إذا لإقامة المؤتمر على أرض الولايات المتحدة خاصة إذا علمنا أن باقي الحلفاء كانوا مشغولين تماما عن المنظمة ، فالاتحاد السوفيتي كان مشغولا في تلك الفترة في تأكيد وجوده العسكري في شرق أوروبا ولم تكن المنظمة تثير لدى زعماء الكريملين أي حافز لإقامتها غير حماية المصالح السوفيتية في حالة قيام المنظمة .

وإذا كنا نتحدث عن تنظيم مؤتمر سان فرانسيسكو فمن الضروري وطبقا لمقتضيات التحليل أن نشير إلى مجموعة من المشاكل التي أثرت أثناء انعقاد المؤتمر :

- مشاكل كثيرة وتعدد اللجان إلى لجان سرية وأخرى علنية .
- مشكلة استخدام اللغات في المؤتمر .
- مشكلة خروج المؤتمر على أصل من أصول القانون بمخاطبة الدول الكبرى بنواتهم وأسمائهم ، فالقاعدة القانونية هي قاعدة عامة مجردة لا تخاطب دول ولا أسماء .
- مشكلة رئاسة المؤتمر حيث اختلفت الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتي حول الدولة التي لها حق رئاسة المؤتمر فاقترح وزير خارجية الولايات المتحدة أن تكون رئاسة المؤتمر بالتناوب ، وهذا الأمر رفضه الاتحاد السوفيتي لأن وضع الدول الغربية سوف يتيح لها مركزا قويا في مواجهة السوفيت ، فاقترحت بريطانيا حلا

وسطا يقضي بأن تكون رئاسة الاجتماعات العلما بالتناوب بين الدول الأربع مع إقرار أن يكون وزير خارجية الولايات المتحدة رئيسا للجنتي الإدارة والتنفيذ ، ولقد أخذ بهذا الرأي . ولقد انتهى المؤتمر بإقرار المشروع النهائي لميثاق الأمم المتحدة بالإجماع وتم التوقيع عليه من كافة الدول المؤتمرة . وفي ١٩٤٥ دخل ميثاق الأمم المتحدة حيز التنفيذ ولقد تتابع انضمام دول العالم المختلفة إلى عضوية الأمم المتحدة .

الفصل الثالث مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة

أولاً: أهداف الأمم المتحدة :

الهدف الأول : حفظ الأمن والسلم الدوليين :

ولعل هذا الهدف هو أهم ما تقصده الأمم المتحدة تحقيقه فهو يستوعب غيره من الأهداف الأخرى ويغطي عليها بحيث تبدو الأخيرة كما لو كانت خطوات نحو الوصول إلي الهدف الأسمى المتمثل في صيانة وحفظ الأمن والسلم الدوليين .

ولقد تصدر هذا الهدف ديباجة الميثاق ومادته الأولى ، فالديباجة تقرر أن شعوب الأمم المتحدة قد آلت علي نفسها أن تنتقد الأجيال القادمة من ويلات الحروب التي في خلال جيل واحد جلبت علي الإنسانية أحزانا يعجز عنها الوصف " الفقرة الأولى من المادة الأولى تنص علي أن ، قاصد الأمم المتحدة هي حفظ الأمن والسلم الدوليين " ويلاحظ أن المادة المذكورة تتحدث عن السلم والأمن الدوليين فقط علي معنى أنها تعني بتحقيقتها في علاقات الدول بعضها ببعض وعلي ذلك فإن المنازعات والحروب الداخلية لا يشملها من حيث المبدأ اختصاص من الأمم المتحدة بهذا الهدف ولا تتناولها بالتالي أحكام الميثاق ، بل أن هناك نصا في الميثاق يحرم علي الأمم المتحدة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول " المادة (٢) فقرة (٧) " ومع هذا فإن الحروب والمنازعات الداخلية قد تقتضي تدخل الأمم المتحدة إذا ما تعددت آثارها الوطنية ، ونشأ عنها موقف يهدد الأمن والسلم الدوليين .

ولقد استحدث الميثاق فكرة " الأمن الجماعي " في سبيل تحقيق ذلك " المادة الأولى من الميثاق " حيث نص علي أن الأمم المتحدة تتخذ في سبيل الحفاظ علي الأمن والسلم الدولي التدابير الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها وتقمع العدوان وغير ذلك من وجوده الإخلال بالسلم

وتتدرج بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى إخلال بالسلم أو تسويتها .
ولعل أهم ما استحدثته ميثاق الأمم المتحدة من أحكام هو تحريمه لاستخدام القوة في حل المنازعات الدولية أو التهديد باستخدامها ، وقد خصص الميثاق للفصل السادس منه ليضم للنصوص التي ترسم الطريق نحو تسوية المنازعات بالطرق السلمية .

الهدف الثاني : تنمية العلاقات الودية بين الدول :

تنص المادة الأولى في فقرتها الثانية من الميثاق على أن تعمل الأمم المتحدة على إنماء العلاقات الدولية فيما بين الدول على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام .

وتنص الفقرة الثالثة من ذات المادة على قيام الأمم المتحدة بتحقيق التعاون الدولي على حل المشكلات ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا بدون تمييز بسبب الأصل أو الجنس أو اللغة أو الدين .
ويستفاد من النصوص المذكورة أن واضعي ومشرعي الميثاق قد رأوا بحق أن حماية السلم والأمن الدوليين لا يتحققان في جو تسود فيه العلاقات الدولية المشاحنات والتنافس العدائي .

ولقد ظهر خلاف في الرأي حول تفسير منلول هذا الهدف ومدى الالتزام به حيث أثير تساؤل أمام اللجنة الخاصة بدراسة تنمية العلاقات الودية بين الدول الأعضاء في الجمعية العامة حول ما إذا كان التزام الدول بالتعاون سويا وفقا لنصوص الميثاق بقصد تنمية العلاقات الودية بين الدول يعد التزاما قاصرا على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أم أنه ينصرف إلى غير هؤلاء من الدول الأعضاء ؟

ولقد تباينت الإجابة التي أعطيت لهذا التساؤل ، فلقد رأت دول الكتلة الغربية أن الالتزام هنا ينصرف إلى الدول الأعضاء في المنتظم الدولي ، واستندوا في ذلك إلى أن المادة (٥٦) من الميثاق جاءت صريحة في خطابها. للدول الأعضاء سواء فيما بينهم أو فيما بينهم وبين الأمم المتحدة .

أما مجموعة الدول غير المنحازة فقد ذهبت إلى أن التزام الدول بالتعاون فيما بينها لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة يعد التزاما عالميا علي أنها ذهبت إلى أنه إذا كانت الدول الأعضاء لا تستطيع أن تفرض التزامات علي الدول غير الأعضاء فإنها تستطيع علي الأقل إرساء قواعد السلوك التي من شأنها أن تحقق التعاون بين الدول حتى خارج إطار الأمم المتحدة .

ويرى " هوين " ونحن نتفق معه أن وجهة النظر الأخيرة هي الجديرة بالتأييد إذ أننا لو أخذنا بالنظرية العربية لأدي ذلك إلي التوقف عند ظاهر النص واغفال روحه الأمر الذي يفوت تحقيق الكثير من الأهداف التي ابتغتها الأمم المتحدة .

ومن ناحية أخرى فأننا لو فسرنا نص المادة (٥٦) علي ضوء المادة ١ لثانية في فقرتها السادسة التي تلزم الأمم المتحدة بالعمل علي أن تسير الدول غير الأعضاء فيها علي هدى هذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدوليين لاستنتجنا أن واضعي الميثاق قد توفر لديهم الرغبة في ألا يجعلوا الميثاق قاصرا في خطابه علي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وحدها وإنما راوحتهم الرغبة في أن تنصرف أحكامه إلي غير الدول الأعضاء أيضا .

ويلاحظ أن الميثاق قد طلب من الدول الأعضاء في الفقرة الرابعة من المادة الأولى أن تكون الأمم المتحدة مرجعا لتتسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة .

وينبغي ألا يفسر ذلك النص علي اعتبار أن واضعي الميثاق قد أرادوا إخضاع مختلف الشئون الدولية لسلطة الأمم المتحدة ، بل المقصود أن الأمم المتحدة نفسها تعمل للتوفيق بين السياسات المختلفة للدول الأعضاء .

ثانيا : مبادئ الأمم المتحدة :

تضمنت ديباجة الميثاق ونصوصه الإشارة إلى العديد من المبادئ التي قامت الأمم المتحدة علي أساسها والتي تمثل في نظر واضعي الميثاق الركيزة الأساسية لتحقيق الهدف الأسمى للأمم المتحدة وهو تحقيق السلم والأمن بأوسع معانيها وهذه المبادئ هي :

- ١- مبدأ المساواة بين الدول .
- ٢- مبدأ حسن النية في تنفيذ الالتزامات لدولية .
- ٣- مبدأ حق تقرير المصير .
- ٤- مبدأ تسوية المنازعات بالطرق السلمية " انظر الفصل السادس من الميثاق " .
- ٥- مبدأ منع استخدام القوة في العلاقات الدولية " انظر الفصل السابع من الميثاق " .
- ٦- مبدأ عدم للتدخل في شئون الدول .

أولا : مبدأ المساواة بين الدول :

جاء ذكر مبدأ المساواة بين الدول في الميادة كأساس تقوم عليه الأمم المتحدة في مواضع متفرقة من الميثاق فقد ذكر في الديباجة ، عندما قررت أن الأمم المتحدة كبيرها وصغيرها لها حقوق متساوية ، ثم ذكرت المادة الأولى في فقرتها الثانية أن علي الأمم المتحدة تنمية العلاقات الودية بين الأمم علي أساس احترام للمبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب .

ثم جاء النص علي مبدأ المساواة بصورة صريحة في صدر المادة الثانية حينما نصت فقرتها الأولى علي أن تقوم الهيئة علي مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها وميثاق الأمم المتحدة إذ يرسي النظام القانوني الذي يضعه علي أساس مبدأ المساواة في السيادة بين الدول فإنه اعتنق المفهوم المتطور للمبدأ المذكور مبتعداً في هذا الشأن عن الفكرة التقليدية التي تغل يد المنظمات الدولية في العمل علي تحقيق الأهداف المقصودة من وراء إنشائها علي أن سهام النقد بدأت تنهال علي مبدأ المساواة ومدى مصداقيته منذ مطلع القرن الحالي فمن الفقهاء من ذهب إلي اعتباره مبدأ زائفاً غير واقعي إذ أن المشاهد أن الدول الكبرى تتمتع في الجماعة الدولية بمركز يفوق ذلك الذي تتمتع به غيرها من مركز ممتاز يعد من قبيل القواعد القانونية المقبولة من المجتمع الدولي .

ولقد شغل واضعو الميثاق - حتى أبان مرحلة إعداده - كما شغلت الأمم المتحدة بعد قيامها بإعطاء مفهوم لمبدأ المساواة في السيادة يوفق بين اعتبارين أساسيين :

أولهما : حرص الدول علي سيادتها علي نحو يشوبه قدر من الحساسية من أن تجد نفسها خاضعة لسلطة تعلو سلطتها .

ثانيهما : مقتضيات فاعلية المنتظم الدولي وضرورة تهيئة الظروف والوسائل اللازمة لبلوغ أهدافه ، ولذا فقد كانت لجنة خاصة متفرعة عن مؤتمر سان فرانسيسكو أثناء إعداد ميثاق الأمم المتحدة لتحديد المقصود باصطلاح " المساواة في السيادة " ونهت اللجنة إلي تحديد منلول هذا الاصطلاح علي أساس أنه " يعني " أن كل دولة تتمتع بالحقوق المترتبة علي سيادتها وإن احترام هذه الحقوق رهن بتنفيذ الالتزامات الدولية وحسن النية " وأن شخصية الدولة مضمونة وكذلك سلامة إقليمها واستقلالها السياسي .

كذلك كلفت اللجنة الخاصة بدراسة وسائل تنمية العلاقات الودية بين الدول وهي لجنة تابعة للجمعية العامة يبعث فكرة المساواة في السيادة بين الدول ولقد ثارت مناقشات عديدة في هذه اللجنة وتباينت - كالعادة - مواقف الكتل الدولية المختلفة علي أنها توصلت إلي وضع مفهوم مقارب وان كان أكثر تطوراً للمفهوم الذي اعتنقه مؤتمر سان فرانسيسكو وجاء في تعريف اللجنة لمبدأ المساواة في السيادة وانها بهذا تتمتع بحقوق والتزامات متساوية كما أنها تصبح أعضاء متساوية في الجماعة الدولية .

أما الفقرة الثانية في التعريف فتقرر أن مبدأ المساواة في السيادة يتضمن : أن كل الدول متساوية قانونياً وان كافة الدول متساوية قانوناً - وان كافة الدول لها الحق في التمتع بالحقوق التي تخولها لها سيادتها وان كل دولة تلتزم باحترام الشخصية القانونية للدول الأخرى وضمان الوحدة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة وان كل دولة حرة في اختيار وتطوير نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

وان كل دولة تلتزم بأن توفي بإخلاص ويحسن نية بالتزاماتها الدولية وان تعيش في سلام مع غيرها من الدول علي أن ميثاق الأمم المتحدة قد استجاب للاعتبارات الواقعية المستمدة من حقائق تكوين المجتمع الدولي ومسار العلاقات بين الدول ولذا نجد انه قد اعترف بالمكانة المتميزة للدول الكبرى فمنحها عضوية دائمة في مجلس الأمن كما سنرى لاحقاً ثم ميزها بحقوق معينة لا تتمتع بها غيرها من الدول الأعضاء حيث جعل لها لأصواتها في مجلس الأمن وزناً معيناً يتمثل في ضرورة أن تصوت لصالح القرارات المتعلقة بالمسائل الموضوعية المعروضة علي المجلس كشرط لصدور هذه القرارات بمعنى أن اعتراضها يوقف إصدار هذه الأخيرة وهو ما يعرف باسم حق الاعتراض التوقيفي " حق الفيتو " .

بالإضافة إلي أن طبيعة السلطات التي خولها الميثاق للأمم المتحدة خاصة لمجلس الأمن في ميدان حفظ الأمن والسلم الدولي توجي بأن

أعضاء الأمم المتحدة جميعاً ليسوا مطلقي التصرف بل يخضعون لقيود لا يمكن أن تتسجم مع فكرة السيادة بالمعنى الذي كان مفهوماً في الماضي .

ثانياً : مبدأ حسن النية في الوفاء بالالتزامات الدولية :

نصت المادة الثانية في فقرتها الثانية علي أن " لكي يكتل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعاً الحقوق والمزايا المترتبة علي صفة العضوية ، يقومون في حسن نية بالالتزامات التي اخذوها علي أنفسهم بهذا الميثاق " . والواقع أن هذا المبدأ يعد من أهم المبادئ التي يقوم عليها النظام القانوني بوجه عام ، الدولي منه والداخلي ، لأنه كما سبق القول يعد الضمانة الحقيقية للمسار السليم للعلاقات الدولية .

ويقول الأستاذ الدكتور / محمد طلعت الغنيمي في مبدأ حسن النية أن القوة الحقيقية للقانون بوصفه نظاماً اجتماعياً تكمن في ذاته ، أما الجراء فيظل خلقية متجبرة وراء هذه القوة الكامنة التي تسفر للقانون وجاهة تفرض احتراماً رغباً لا رهباً ويبدو ذلك الدور أكثر وضوحاً بالنسبة للقانون الدولي الذي ينظم جماعة تعرف سلطة مركزية فهي تترك حرية واسعة للدول تؤثر من حيث الواقع العملي علي تطبيق القاعدة القانونية.

وهنا تبرز أهمية مبدأ حسن النية في العمل علي تلاقي موقف يمكن أن يؤدي علي قطيعة وتقديم حل يواكب التوقعات العادلة للدول .

يقضي مبدأ حسن النية بالآ يسيء صاحب الحق استخدام حقه فلا يستخدمه علي نحو تتجاوز فيه مضاره الاجتماعية للمصالح المشروعة لصاحب الحق تجاوزاً لا مبرر له .

ثالثاً : مبدأ حق تقرير المصير :

اعتبر ميثاق الأمم المتحدة احترام هذا الحق من قبيل المبادئ التي يقرم عليها المنتظم الدولي .

كما أن النص عليه في الميثاق يعد تقنياً للاتجاهات الديمقراطية التي أخذت تشمل إلي المجتمع الدولي منذ أن أعلن الرئيس " ويلسون " في

٤ يوليو ١٩١٨ أن كافة المشاكل الإقليمية يجب حلها وفقا لإرادة سكان كل إقليم .

ثم اخذ هذا المبدأ يكتسب انصارا بصورة متزايدة حتى جاء ميثاق الأمم المتحدة فنص عليه باعتباره احد المبادئ ثم تأكد بعد ذلك - بقرار - الجمعية العامة الصادر في ١٤ ديسمبر عام ١٩٦٠ والخاص بمنح الاستقلال إلى الأقاليم والشعوب المستعمرة والذي يعتبر بحق كما يرى استاذنا الدكتور / طلعت الغنيمي نقطة التحول الجديدة في تاريخ مبدأ تقرير المصير ، فلقد اعتبر ذلك القرار أن إخضاع الشعوب لسيطرة أجنبية يعتبر مخالفا لميثاق الأمم المتحدة ولذا يوصى بأن تنتقل للسلطة السياسية في كل الأقاليم التابعة لدول أخرى إلى شعوب هذه الأقاليم طبقا لارادتها الحرة .

وقد أثيرت تساؤلات حول حق تقرير المصير أولهما لمن يتقرر هذا الحق وثانيهما ما هي وسائل تحقيقه ، وفيما يتعلق بالسؤال الأول أثير خلاف حول ما إذا كان هذا الحق ينصرف إلى الدول أو إلى الشعوب أو إلى الأمم .

وفي هذا الصدد تشير إلى وجوب التفرقة بين العلاقات التي تقوم بين الشعب وحكومته لدخل دولة واحدة ويرى الاتجاه الراجح في الفقه القانوني والمؤيد بما كشفت عنه مناقشات اللجنة الخاصة التابعة للجمعية العامة أو المختصة بتنمية العلاقات الودية بين الدول من أن حق تقرير المصير لا يعني انفصال مجموعة من أفراد شعب الدولة يصدق عليها وصف الأقلية حتى ولو كانت لها آمال تتعارض مع باقي الجماعة التي تعيش معها على الاقليم ذاته، وأن حق تقرير المصير لا يعطي للأقليات سوى حقها في أن تستخدم لغتها الخاصة وأن تكون لها مؤسساتها الثقافية والتعليمية الخاصة أيضا ، ولذا فليس للأقلية باسم حق تقرير المصير أن تنتزع لنفسها دولة مستقلة عن دولة الأصل .

أما فيما يتعلق بوسائل الحصول علي حق تقرير المصير فكان السؤال الرئيسي بشأنها يتمثل فيما إذا كان الالتجاء إلي حروب التحرير الوطنية مشروع أم لا وكانت الإجابة التي تقدمت بها مجموعة الدول الاشتراكية ومجموعة دول عدم الانحياز هي أن كافة الشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتي لها أن تتوصل بكافة الوسائل التي تراها ملائمة لتحقيق استقلالها والحصول علي الحق في تقرير مصيرها .

ومن الواضح أن عمومية عبارة كافة الوسائل تعني أن الأمر قد يصل إلي حد شن حرب تحرير وطنية وبعد الاعتراف المتزايد بحركات التحرير الوطنية وقبول ممثليها في الأمم المتحدة ذاتها أبلغ دليل علي مشروعية حروب التحرير الوطنية كوسيلة للحصول علي حق تقرير المصير .

علي أننا نعتقد أن استخدام القوة العسكرية في محاولة الحصول علي حق تقرير المصير هو أسلوب غير قانوني وغير سياسي وغير إنساني ولا يتفق مع مبادئ الأمم المتحدة .. وفي رأينا أن الأسلوب الدبلوماسي هو الأسلوب القانوني الوحيد للحصول علي حق تقرير المصير .

الفصل الرابع الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة

أولاً : الجهاز الإداري " الأمانة العامة " :

تنص المادة (٩٧) من الميثاق علي أن يكون للهيئة امانة تشمل أميناً عاماً ومن تحتاجهم الهيئة من موظفين ، وتعين الجمعية العامة الأمين العام بناء علي توصية من مجلس الأمن والأمين العام هو الموظف الإداري الأكبر في الهيئة .

الأمين العام :

يعد الأمين العام وفقاً لنص المادة (٩٨) - الموظف الإداري الأعلى في الهيئة والذي يتولى منصب الأمين العام لا يعد ممثلاً لأية دولة ، كما لا يخضع في تصرفاته التي يأتيها لتعليمات أية دولة عضو حتى تلك التي يتمتع بجنسيتها ، وإنما يعمل لحساب هيئة الأمم المتحدة وحدها - ولا يدين بالولاء للوظيفة إلا لها فقط.

وفي هذا تنص المادة (١٠٠) من الميثاق علي انه ليس للأمين العام ولا للموظفين أن يطلبوا أو أن يتلقوا في تأدية واجبه تعليمات من أية حكومة وأن يتمتعوا عن أي عمل قد يسئ إلي مركزهم بوصفهم موظفين دوليين مسئولين أمام الهيئة وحدها.

تعيين الأمين العام كما ورد في الميثاق :

١- تنص المادة (٩٩) علي أن للأمين العام أن ينبه مجلس الأمن إلي أية مسألة من شأنها تهديد السلم والأمن لدوليين .

وقد استخدم الأمين العام الأول للمنظمة " تريغفي لي " هذا الاختصاص عام ١٩٥٠ مع اشتعال الحرب الكورية ، وأيضاً لجأ الأمين العام السابق "داج همرشلد " إلي هذا الحق عام ١٩٦٠ ليان أزمة الكونغو وكذلك الأمين العام السابق " كورت فالدهايم " بالنسبة لأحداث لبنان عام ١٩٧٦ .

- ٢- حضور اجتماعات الأمين المتحدة فالمادة (٩٨) تقرر يتولي الأمين العام أعماله بصفته هذه في كل اجتماعات الجمعية العامة ، ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي الاجتماعي ومجلس الوصاية ويقوم بالوظائف الأخرى التي تكلفها إليه للفروع . ولعل حضور الأمين العام هذه الاجتماعات يمكنه من إبداء رأيه دون حق التصويت مما قد يكون له أثر غير مباشر على صدور القرار إيجاباً أو سلباً.
- والمهام التي توكلها إليه فروع المنظمة وعلي وجه الخصوص مجلس الأمن والجمعية العامة هي مهام سياسية في كثير من الأحيان ، فقد كلفته الجمعية العامة عام ١٩٥٤ بالاتصال بالمسؤولين في الصين الشعبية لإطلاق سراح الطيارين الأمريكيين الذين أسروا نتيجة الحرب الكورية .
- وفي أزمة السويس عام ١٩٥٦ تولى الأمين العام الإشراف على القوات الدولية للفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية .
- وفي عام ١٩٩٠ وعلي أثر الغزو العراقي للكويت ، توجه الأمين العام السابق "دي كويلر " إلى العراق لإثاء المسؤولين هناك عن تصميمهم على احتلال الكويت وفشلت مهمته وتجر الموقف .
- ٣- تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة عن أعمال المنظمة وهذه المهمة نصت عليها المادة (٩٨) من الميثاق وإذا كان التقرير يقدم على نشاط المنظمة عما قامت به خلال عام إلا أن الأمين العام يمكن أن يضع فيه أفكاره واقتراحاته.
- ٤- أخرج موضوعات في جدول الأعمال : حيث يعد الأمين العام قبل بداية دورات انعقاد للجمعية العامة جدول أعمال مؤقت وقد كلفت لائحة الجمعية العامة الأمين العام بحق إدراج المسائل التي يرى

أنها ذات أهمية وله هذا الحق بالنسبة لجدول أعمال الأجهزة الأخرى .

٥- التوسط والمسامحي الحميدة : يقوم الأمين العام بالتوسط لحل المنازعات الدولية بناء على تكليف من أجهزة للمنظمة أو ببذل المسامحي الحميدة من تلقاء نفسه . حيث يمكن أن تطلب دولة هي طرف في النزاع أو غير طرف فيه من الأمين العام التوسط لحل النزاع والأمانة على ذلك متعددة :

- قلقد تم تكليف الأمين العام بالنيابة عام ١٩٦٢ من قبل مجلس الأمن بالاتصال بطرفي أزمة الصواريخ السوفيتية في كوبا لإنهاء الأزمة .

- إرسال " جونار يارنج " الممثل الشخصي للأمين العام إلى منطقة الشرق الأوسط في نهاية الستينات لتقاضي استتعال الموقف بين العرب وإسرائيل ولطرح حلول سياسية على الأطراف المعنية .

- رعاية الأمين العام لمؤتمر السلام بالشرق الأوسط بناء على قرار مجلس الأمن بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

- وتعيين ممثل للأمين العام إلى غينيا الاستوائية عام ١٩٦٩ لإنهاء النزاع بينها وبين إسبانيا . وتأكيد تصريحات الأمناء العامين تمسكهم باختصاصات سياسية متزايدة ، فقد صرح " يوثانت " في التقرير السنوي لعام ١٩٦٩ أنه يدخل في اختصاصه بذل المسامحي الحميدة في أية مشكلة حتى ولو دون تفويض من الأمم المتحدة فهذه المهمة تقبلتها الدول الأعضاء عملاً وتطالب بها في كثير من الأحيان . وتطبيقاً لذلك ذهب " دي كويلار " إلى بغداد لمحاولة المساهمة في حل الأزمة بين العراق والكويت عام ١٩٩٠ .

ولقد تومع " تريجي لي " أول من تولي منصب الأمين العام للأمم المتحدة في تفسير المادة (٩٩) بحيث فسرهما علي أنها تعطيه سلطة إجراء تحقيق فعند مناقشة المشكلة اليونانية في مجلس الأمن كان رأي الولايات المتحدة إجراء تحقيق عن طريق لجنة تشكل لهذا الغرض ، فأعلن الأمين العام انه إذا لم يقم مجلس الأمن بهذا الإجراء فانه - أي الأمين العام - سوف يقوم به لأن لجوءه إلي المادة (٩٩) يقتضي جمع معلومات وتحريات والقيام بنوع من التحقيق ، وعلي كل ذلك يمكن القول أن المواقف السابقة للأمم العامين للأمم المتحدة تعد من قبيل تطور الدور السياسي للأمم العام.

الجمعية العامة للأمم المتحدة :

تأتي الجمعية العامة في مقدمة الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وترجع أهمية هذا الجهاز إلي أسلوب تنظيمه وتشكيله والي الاختصاصات التي تمارسها وللتعرف علي الجمعية العامة باعتبارها جهازا يمثل في رأي البعض برلمانا دوليا لابد أن نفحص أولا تشكيلها ثم اختصاصاتها ولنتعرف علي حقيقة العلاقة بين العاملين داخل هذا الجهاز خاصة وان هناك علاقة بين اختصاصات وتشكيل الجمعية العامة وبين حقائق الوضع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية .

فمن ناحية التنظيم والتشكيل تتألف الجمعية العامة من جميع أعضاء الأمم المتحدة والجمعية العامة تعد من أبرز أجهزة المنظمة التي تعبر عن جوهر فكرة الأمن الجماعي ويتضح ذلك في :

- إن هناك مساواة بين الدول أيا كانت كبرى أم صغرى لكل عضو صوت واحد في الجمعية العامة وتأكيدا لمبدأ المساواة بين الدول كافة فان لكل دولة خمسة مندوبين فقط .
- أن عضوية الجمعية العامة متاحة مفتوحة لكافة الدول ولحركات التحرير .

• أن نظام التصويت بالأغلبية يعيد إلى حد ما الواجهة الديمقراطية التي تكسو الجمعية العامة.

• إن الجمعية العامة هي الفرع الوحيد في المنظمة العامة التي تظهر فيه ظاهرياً فكرة الأمن الجماعي بهذا الوضوح وفي اعتقادنا أن محضر أعمال مؤتمر سان فرانسيسكو والدول الكبرى المهيمنة عليه لم يكن يخيب عن أذهانها هذا الوضع فأُسرقت في المعاني والألفاظ التي نكل علي قنسية ومكانة المنظمة ، ولكن كل هذا كان من قبيل التخطيط المتقن لموقف ورغبات الدول الكبرى والتي سلبت من ناحية أخرى كل الانجازات التي حوت عن فكرة الأمن الجماعي داخل الجمعية العامة .

بمعنى آخر فانه إذا كانت فكرة الأمن الجماعي تشكل الأساس في عمل الجمعية العامة إلا أن سياسات الدول الكبرى قد ارتكزت علي مفهوم آخر هو علاقات القوى بين الدول الكبرى مما جعل من هذه الدول الموجه الأول لأعمال الجمعية تبعاً لمصالحها ورغباتها .

وأصبح بذلك الجمعية العامة التي من المفروض أنها قادرة علي حفظ الأمن الجماعي حلجة عن مغالبة من يملك القوة ومن ثم فهي ليست قادرة وليست قوية في نفس الوقت .

• إن الجمعية العامة عندما نصت علي أن صلايتها متاحة لكافة الدول لم تعمل بهذا النص إطلاقاً فقد لعبت الاتجاهات والمصالح السياسية دوراً رئيسياً في تكييف وتوجيه مسألة العضوية داخل الجمعية العامة .

وفي نظام عصبة الأمم كان لضم أعضاء جدد يتم بقرار من الجمعية العمومية أما في الأمم المتحدة فلا بد من موافقة مجلس

الأمن وإن إحدى الدول الكبرى تستطيع الحيلولة دون إقرار طلب العضوية المقدم عن طريق 'استخدام الفيتو' ، والفيتو وبحق ليس مقصور علي مجلس الأمن فهو يعد بمثابة إخطبوطاً يمتد أنرخته حول جميع أجهزة للمنظمة خاصة للجمعية العامة .

وبالنظر إلي اختصاصات الجمعية العامة نجد أنها تملك إصدار قرارات ملزمة فقط في الحالات التي يمكن أن تصنف بأنها قرارات داخلية تتعلق بلوائح المنظمة الدولية استنادا إلي الإجراءات المنصوص عليها في الميثاق ويكون الهدف منها حسن تنظيم سير عمل الجمعية العامة .

أما فيما يتعلق بالقرارات التي يتطلب سريتها موافقة مجلس الأمن فتشمل قبول ووقف وتعليق وطرد أي دولة من الدول الأعضاء واختيار قضاة محكمة العدل الدولية واختيار الأمين العام للأمم المتحدة .

ويؤخذ علي الجمعية العامة أنها تناقش وتنتظر وتوصي فقط وهي لا تستطيع توقيع الجزاءات لأن مجلس الأمن هو المختص بذلك وهنا قد يرى البعض انه لا جدوى من الجمعية العامة طالما أن عملها محصور في المناقشات والتوصيات ومادام القول الفصل دائماً لمجلس الأمن .

ولكن يرد علي ذلك بأن المناقشات والتوصيات تعبر عن رأي الدول ومشاعرها ورغباتها مما يكون له أثر في نفوس الدول لكبرى ففسي كثير من الحالات تأخذ هذه الدول في اعتبارها رغبات الرأي العام العالمي ، فكان تأثير الجمعية العامة في هذه الأمور هو تأثيراً معنوياً له أهميته .

والواقع أن ميثاق المنظمة ذاته هو الذي أضعف من مركز وهيبة الجمعية العامة بالقياس إلي مجلس الأمن ، فالمفروض أن تكون الجمعية العامة لا تضاهيها قوة مجلس آخر في المنظمة إلا أن الأمر بدا وكأننا رجعنا خطوة إلي الوراء اقصد إلي عصر عصبة الأمم بانتهاكها لمبدأ

المساواة في السيادة بين الدول وإعطائها ميزات خاصة ومنفردة للدول الكبرى التي أصبح لها القول الفصل في كافة الشؤون .

ولقد فرضت الدول الكبرى نصا آخر من نصوص الأمن الجماعي في الجمعية العامة وهو : أن يكون التصويت على أساس الأغلبية ، ونحن إذا تفحصنا هذا المبدأ نجد أن لمفلاك الأغلبية لدى مجموعة معينة من الدول يمكنها من فرض اتجاه معين على قرارات وتوصيات الجمعية العامة ، فقد كانت الأغلبية وحتى نهاية الخمسينات في صالح الولايات المتحدة وحلفائها الأمر الذي أدى بالاتحاد السوفيتي أن يكرر استخدامه لحق الفيتو لمواجهة الأغلبية المطلقة للولايات المتحدة في الجمعية العامة ولذلك فقد شلت فعالية الجمعية العامة ومجلس الأمن معا .

ومع زيادة الدول المستقلة حديثا حاول الاتحاد السوفيتي كسب هذه الدول في صفه مواجهة الأغلبية الموالية لأمريكا الأمر الذي اظهر التكتلات الدولية داخل الجمعية العامة وبصفة عامة داخل الأمم المتحدة . وإذا ما حاولنا للتاريخ لظاهرة التكتلات السياسية في الجمعية العامة نستطيع أن نلمح بوادر هذه الظاهرة في مؤتمر سان فرانسيسكو ففي اجتماع اللجنة التوجيهية للمؤتمر لاحظ مندوب الاتحاد السوفيتي عند مناقشة مبدأ التصويت بالأغلبية أن اصوات دول أمريكا اللاتينية قد بلغت عشرين صوتا ومن ثم شكلت كتلة سياسية سيطرت على أغلبية الأصوات في المؤتمر .

وفي واقع الأمر فإن الدول الكبرى كانت تعمل وفق سياسة متفق عليها بين الممثلين بحكم ثنائية تولجدهما داخل التنسيق الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وإن كان مؤتمر سان فرانسيسكو لم يأخذ في اعتباره ظهور هذه التكتلات فإن الدول الكبرى كانت على بينة من حقيقة ظهور التكتلات والمجموعات السياسية والتي سيكون لتصويتها آثار جوهرية على أعمال الأمم المتحدة .

وقد ارميت قواعد الكتلة السوفيتية منذ مؤتمر سان فرانسيسكو عندما قبلت أوكرانيا وروسيا بفعل الضغط السوفيتي وموافقة الولايات المتحدة حتى لا تتعرض المنظمة للإهيار أمام صمود الموقف السوفيتي وكانت الكتلة السوفيتية تضم في ذلك الوقت الاتحاد السوفيتي وأوكرانيا وروسيا وبولندا ويوغسلافيا وقد وضح ظهور هذه المجموعة عندما أنشأ الاتحاد السوفيتي " الكومنفرم ١٩٤٧" لتنسيق للنشاط السياسي للدول الداخلة في نطاق الكتلة السوفيتية ثم ازدادت عضوية الكتلة الشرقية بقبول عضوية ألبانيا وبلغاريا والمجر ورومانيا قبول جماعي عام ١٩٥٥ مما أدى إلى زيادة أعضاء الكتلة السوفيتية داخل الجمعية العامة .

وتتميز الكتلة السوفيتية داخل الجمعية العامة والأمم المتحدة بصفة عامة بأنها من أكثر الكتل سهولة في الانقياد وكما أن للقرارات التي تصدرها الكتلة تكون ملزمة لأعضائها وهي من أكثر المجموعات الدولية في الأمم المتحدة تنظيماً واتحاداً سواء في التصويت أو المناقشات أو المواقف التي تأخذها هذه الدول في المسائل المعروضة على الجمعية العامة .

الأمر الذي يوحى بأن هناك سيادة معينة متفق عليها ومصنق عليها من الكرملين ومع ذلك تنفقد الكتلة السوفيتية المرونة التي تتمتع بها للكتل الأخرى ويرجع ذلك إلى اعتمادها على أيدلوجيتها المسيطرة عليها .

• وهناك الكتلة الأمريكية والتي ترأسها الولايات المتحدة

الأمريكية ويرجع تاريخ هذه الكتلة إلى مؤتمر شايولتيك الذي عقدته دول أمريكا اللاتينية برئاسة الولايات المتحدة في عام ١٩٤٥ بعد قبيل انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو وفي هذا المؤتمر تمكنت دول أمريكا اللاتينية من تقديم مقترحات إلى مؤتمر سان فرانسيسكو .

• وهناك مجموعات أخرى داخل الجمعية العامة لا ترقى إلى التكتلات الدولية مثل مجموعة الكومنولث البريطاني والتي بدأت أيضا قبل إنشاء الأمم المتحدة وتتكون هذه المجموعة من استراليا - كندا - نيوزلندا - جنوب أفريقيا - بريطانيا - الهند - باكستان - نيجيريا - غانا ... وقد بدأت مجموعة الكومنولث مشاورتها في مؤتمر سان فرانسيسكو ، ويبدو أن بريطانيا والتي تسيطر على اتجاهات ومواقف هذه الدول المجموعة لا ترسم سياستها بعيدا عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فالمصالح واحدة ومشتركة تجاه التكتلات الأخرى .

• هناك أيضا مجموعة الدول الاسكندنافية وقد ظهرت هذه المجموعة في عصابة الأمم وانتقلت بعد ذلك إلى الأمم المتحدة وكانت جبهة واحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو أيضا ويلاحظ أن ايسلندا - الدنمارك - النرويج كأعضاء هذه الكتلة وهم أيضا أعضاء في حلف شمال الأطلسي وتفسر هذه الحقيقة ارتباط سياسة هذه الدول بسياسة الولايات المتحدة ويظهر ذلك أثناء تصويتها في الأمم المتحدة . أما السويد فيمنعها حيادها من الارتباط السياسي أو العسكري بمعسكر أو بآخر .

• هناك أيضا مجموعة الدول العربية - ومجموعة الدول الأفروآسيوية إضافة إلى مجموعة الدول الأفريقية ، ومجموعة الدول الفرنسية الأفريقية إلا أن هذه المجموعات لا ترقى إلى مصاف التكتلات السياسية داخل الجمعية العامة وإن ساهمت بشكل أو بآخر في زيادة حدة التنافس بين القطبين حول جذب واحتواء هذه المجموعات .

وبالنسبة لوزن وقوة العالم الثالث بصفة عامة داخل الجمعية العامة يرى البعض أنه على الرغم من الكثرة العددية التي

يتميز بها العالم الثالث إلا أن سيطرته محدودة داخل الجمعية العامة ولا تتعدى مجرد التوصيات وتمويل نفقات المنظمة الدولية ، ويرجع ذلك لتأثير الدول الكبرى وهو ما لا يمكن إغفاله .

وهكذا في كل مناسبة أو فرصة ترى الدول الصغرى ضرورة إقامة نظام يحقق مصالحها تعتبره الدول الكبرى أمرا غير مقبول إلا إذا كان سيحقق مصالحها لذلك فإن الدول الصغرى تضطر أمام هذه المعارضة أن تمسح ما طالبت به أو علبي الأقل تقبل صيغة توافقية لذا فإن السمة العامة التي أصبحت تهيمن على نظام التصويت داخل الجمعية العامة هي الالتجاء إلى صيغ التوافق بين الكتل والمجموعات الدولية .

وبعد ذلك يمكن أن نحدد العوامل التي أدت إلى ضعف دور الجمعية العامة ومنها نشوب الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والتي أصبحت الأمم المتحدة ميدان هذه الحرب التنافس وقد استخدمت الكتلة الغربية الجمعية العامة في حربها الباردة ضد الاتجاه السوفيتي بعد أن فشلت في استخدام مجلس الأمن بسبب الفيتو الروسي وقد بدأت الحرب الباردة داخل الجمعية العامة مع عرض مشكلة إيران .

• إن السمة العامة التي أصبحت تهيمن على نظام التصويت داخل الجمعية العامة هي الاعتماد على صيغة التوافق بين المجموعات والكتل السياسية .

• شمولية نشاطات الجمعية العامة واتجاهها نحو معالجة كل المشاكل يؤدي بها نظرا لاختلاف نظم واتجاهات الدول الأعضاء بالنسبة لهذه المشاكل إلى عدم المقدرة على تبني قسمة أو إستراتيجية واضحة المعالم للتصدي لكل المشاكل .

- اتساع المجال لعمل المجموعات والكتلات السياسية داخل الجمعية العامة يؤدي إلى سيطرة هذه المجموعات على اتجاهات الجمعية العامة وتوجيهها وجهة معينة .

اختصاصات الجمعية العامة :

إن نظرة عامة على نصوص الميثاق تبين أن الاختصاصات التي تمارسها الجمعية العامة تنصف بالشمولية " اهتمامها بكل أنشطة الأمم المتحدة " وهكذا تعد الجمعية العامة في نظر البعض بمثابة مركز أجهزة المنظمة ككل .

والجمعية العامة دورها الذي تلعبه في خدمة السلم والأمن الدوليين . فلها أن تنتظر في المبادئ العامة للتعاون في المحافظة على السلم والأمن ، وتنتظر في الحد وتخفيض التسلح وتقدم التوصيات في ذلك إلى أعضاء الأمم المتحدة أو مجلس الأمن ولها أن تناقش المسائل المتعلقة بالمحافظة على السلم والأمن إلا إذا كان مجلس الأمن يعالج نزاعاً أو موقفاً فليس للجمعية العامة أن تقدم أية توصيات بصدد تلك المسألة ومع ذلك يجوز لها أن تلتفت نظر مجلس الأمن إلى المواقف التي يحتمل أن تعرض التعاون الدولي للخطر .

والجمعية العامة إشراف معين على بعض وكالات الأمم المتحدة ومن حق الجمعية أيضاً تلقي تقارير سنوية عن أعمال مجلس الأمن .

ومن وجوه النقد الموجهة إلى الميثاق أنه يضعف من مركز الجمعية العامة في ممارستها لاختصاصاتها بالقواس إلى مجلس الأمن فإذا كان لاختصاص الجمعية العامة ينحصر فقط في المناقشة وإبداء الرأي وإصدار التوصيات فإن الجمعية العامة لا يصدر عنها أي قواعد قانونية ملزمة في مواجهة الأعضاء .

وفي الواقع فإن الدول الكبرى والتي حرصت منذ إنشاء الأمم المتحدة على الواجهات البراقة قد أعطيت للجمعية العامة كل مضمون فكرة

الأمن الجماعي فإنها من جانب آخر سلبت هذا المضمون من خلال قيام المنظمة الدولية على نظرية أن السلام يتوقف على الإجماع في الرأي لا من جانب جميع الدول وإلا لنجحت الجمعية العامة في القيام بدورها ولكن من جانب الدول الكبرى فقط .

وبالرغم من إساءة استخدام الفيتو أو مساوئه فإننا لا نجد دولة واحدة من الدول الكبرى تقبل القضاء على هذا المبدأ لأن الفأوه يعتبر متعارضا مع سيادتها للقومية ومع مصالحها أيضا .

ولا يخفى على احد أن الفيتو لا تنحصر قوته فقط داخل مجلس الأمن بل يمتد تأثيره أيضا إلى الجمعية العامة بل وغيرها من المجالس الأخرى داخل المنظمة .

إن نظرة عامة على قدرة الجمعية العامة على ممارسة اختصاصاتها توضح أنها تستطيع أن تأخذ قرارات خاصة فقط باللوائح التنظيمية الداخلية للمنظمة واستنادا إلى الإجراءات المنصوص عليها في الميثاق بهدف حسن سير عمل الجمعية .

أما فيما يتعلق بالقرارات المشتركة مع الأجهزة الأخرى خاصة مجلس الأمن فالجمعية العامة لا تملك سوى إصدار التوصيات والمقترحات ويلاحظ أن الميثاق قد قيد حرية الجمعية العامة في مواجهة الدول الأعضاء خاصة الدول الكبرى وهذا يمثل انتصار كبير للدول الكبرى ومجلس الأمن في مواجهة الجمعية العامة .

وهكذا تبدو الأوضاع الدستورية داخل الجمعية العامة كأنها وضعت لتمثل وجهة دستورية براقعة لفكرة الأمن الجماعي وقد ساعد على ذلك واقع تاريخي معين تمثل في انقسام العالم إلى نسق ثنائي القطبين هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حيث ظهرت الحرب الباردة داخل المنظمة الدولية وسعى كل قطب إلى تحقيق مصالحه السياسية وإلى تحقيق توازن القوى في مواجهة القطب الآخر ، ثم أضيفت على ميثاق المنظمة

مجموعة من الأهداف يفهم منها أن المنظمة قائمة علي تحقيق فكرة الأمن للجماعي .

واستكمالا للتحليل وتبعاً لتسلسل الموضوع ينبغي مناقشة التطورات التي لحقت باختصاصات الجمعية العامة فلقد صاحب الازدياد السريع في أعضاء الأمم المتحدة في الفترة الأخيرة نقد متزايد لمبدأ صوت واحد للدولة الواحدة في الجمعية العامة فلقد دعت الولايات المتحدة وأصرت أن يكون التصويت علي أساس وزن كل دولة عضو وطالبت بعقد مؤتمر لتعديل الميثاق ولكنها تراجعت بعد أن تأكد لها نظام للتصويت حسب الوزن أو المركز سيكون بمثابة فرصة ذهبية للدول الشيوعية وغيرها للضغط لإدخال تعديلات تقلل من سلطات المنظمة التي كانت أساس متطابقة مع أهداف السياسة الخارجية الأمريكية .

وأمام تغير سياسة الاتحاد السوفيتي في منتصف الخمسينات الذي اتضح في دعوته لقيام منظمة دولية للتجارة ومحاويلته كسب صداقة وود الدول الآسيوية والأفريقية الحديثة الاستقلال المنضمة حديثاً للأمم المتحدة وجدت الولايات المتحدة أن ذلك يمكن أن يغير من ميزان القوة في المنظمة ويمكن أن يضر بمصالحها ولمواجهة الفيتو السوفيتي في مجلس الأمن والتكتيك السوفيتي الجديد أيضاً في الجمعية العامة اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء الجمعية الصغيرة لتكون إلي جانب ذلك الاقتراح يهدف إلي الدوران حول الفيتو. في مجلس الأمن وبناء علي الأغلبية المطلقة للولايات المتحدة في الجمعية العامة فقد تم الموافقة موافقة الجمعية العامة علي إنشاء الجمعية الصغيرة رغم الاعتراض السوفيتي علي ذلك ثم مقاطعة هو والكتلة الشرقية للجمعية الصغيرة الأمر الذي أضعفها منذ البداية وجعلها ذي جدوى في أعمال الأمم المتحدة .

ومنذ عام ١٩٤٨ نقص عدد جلسات مجلس الأمن كما انخفض عدد الموضوعات التي تناولها مقارنة بالجمعية العامة وفي الوقت الذي زاد فيه

أعضاء الجمعية العامة لم يزد عدد أعضاء مجلس الأمن ولذلك رحبت الدول الجديدة بتطور الجمعية العامة إذ في ذلك تحقيق اشتراكها في نشاط الأمم المتحدة وعدم احتكار مجلس الأمن بحث موضوع المحافظة علي السلام والأمن الدوليين .

والحقيقة أيضا أن الجمعية العامة عالجت كثيرا من الموضوعات التي تقع أصلا من دائرة اختصاص مجلس الأمن .

وتناديا للاقتراح السابق " الجمعية الصغرى " ويسبب عدم فعاليتها اقترحت الولايات المتحدة اقتراحا جديدا هو مقترحات " الاتحاد من اجل السلام " استغلالا للأغلبية الساحقة لها لدخل الجمعية لعامة ومحاولة أخرى الانقياف حول الفيتو السوفيتي في مجلس الأمن ، وتحقيق نصر جديد لها في مواجهة الاتحاد السوفيتي ، وكانت تعلم أن الاقتراح عندما يعرض علي الجمعية سوف يتم الموافقة عليه وهو م حدث بالفعل ، نفس سيناريو الموافقة علي إنشاء الجمعية للصغيرة .

والجدير بالذكر أن الكتلة الشرقية لم تنسحب من أعمال هذا الاتحاد كما فعلت من قبل في الجمعية الصغرى والواقع أن قرار الاتحاد من اجل السلام كان قرارا سياسياً عارضا ومؤقتاً دفعت به الولايات المتحدة الأمريكية لتنتقل للمواجهة مع الاتحاد السوفيتي من مجلس الأمن إلي الجمعية العامة .

وحتى نتعرف علي شكل العلاقات الثنائية فيما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لدخل الجمعية العامة نحاول أن نناقش موقف كل منهما من تعيين السكرتير (الرئيس) العام للجمعية فقد نصت اللائحة الداخلية للجمعية العامة علي انتخاب رئيس للجمعية ونواب الرئيس ولم تقرض اللائحة قيودا علي الجمعية لانتخاب رئيسها ولكن يوجد تقاهم عام وغير رسمي بين أعضاء الأمم المتحدة علي عدم انتخاب رئيس للجمعية العامة من بين ممثلي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن .

وليس معنى ذلك أن يتم اختيار الرئيس وفقا لشرط الميثاق ولكن يبدو أن هذا الأمر قد خضع أيضا لمصالح وسياسات الدول الكبرى وسعيها لتحقيق التوازن بينها .

ويتضح من خلال دراسة دورات الجمعية العامة أن رئاسة الجمعية العامة كانت من نصيب الكتلة الغربية أكثر من الكتلة الشرقية ، وهو ما دفع هذه الكتلة إلى تقديم طلب عن طريق تشيكوسلوفاكيا إدراج موضوع انتخاب رئيس الجمعية على أساس مبدأ عدالة التوزيع الجغرافي . وفي مواجهة ذلك ردت وجهة النظر الغربية بأن تداول منصب رئيس الجمعية بصفة دورية يؤدي إلى إضعاف ذلك المنصب .

ولقد قدمت الكتلة الشرقية " الشيوعية " طلبا آخر يطالب فيه بوقف التحيز ضدها عند انتخاب رئيس الجمعية العامة إلا أن هذا الطلب قد رفض أيضا بسبب التكتل الغربي ضده ويرجع ذلك إلى خوف الكتلة الغربية من تأثير وجود رئيس شيوعي على أعمال الجمعية العامة وتوصياتها السياسية ومن الواضح إذ أن للكتلة الغربية هي التي كانت دائما ترشح رئيس الجمعية وعلى الاتحاد السوفيتي أن يختار بين المرشحين الغربيين .

وقد نشبت أزمة سياسية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عند ترشيح الدكتور " شارل مالك " وزير خارجية لبنان آنذاك فقد أبدت الولايات المتحدة ترشيحه نظرا لارتباط مصالحها بسياسة " مالك " وميل شخصيته إلى الفلسفة الأمريكية واشتد الخلاف عندما تقدم الاتحاد السوفيتي بترشيح نائب وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا وقد انتهى الأمر بانتصار الولايات المتحدة وتعيين " شارل مالك " رئيسا للدورة (١٣) .

وهكذا فإن ثنائية القوى القطبية داخل الجمعية العامة تجعل الدول الأخرى بمثابة أصوات كومبارس تتحرك بين اللاعبين الأساسيين وتمثل في نفس الوقت قوة دفاعية في مواجهة القطب الآخر .

وقد أثير دائما خلال مناقشات الجمعية العامة موضوع الاتفاقات السرية التي تعقدها الدول بشأن أصواتها فمثلا أشار مندوب نيوزيلندا وأكد علي أن كثيرا من الأصوات قد بيعت ودفع ثمنها أصوات أخرى ومعنى ذلك أن تتفق الدول أن تكون أصواتها في صالح في صالح موضوع معين

وقد سجلت الجمعية العامة أمثلة واقعية كثيرة لهذا الوضع وعطي ذلك ومن قبيل النقد للأمم المتحدة يمكن القول أن المنظمة الدولية أخفقت في معرفة الطبيعة الحقيقية للعلاقات الدولية والتوازنات فهي لا يمكن أن تكون بديلا لسياسة القوة أو تصادم المصالح القومية بل هي مجرد أداة لتوفير ميدان جديد لممارسة السياسة وتسوية المصالح .

مجلس الأمن :

يمثل مجلس الأمن أهمية بالغة بين أجهزة المنظمة الدولية نظراً إلي طريقة تشكيله هذا إلي جانب الاختصاصات الهامة والفعالة التي يملكها والتي لم تمنح لأي جهاز آخر ، وتظهر أهمية هذا الجهاز كأهم جهاز من أجهزة المنظمة من خلال نصوص الميثاق .

تشكيل المجلس :

يتكون مجلس الأمن من خمسة عشر عضواً وهو بذلك وعطي خلاف الجمعية لعامة جهاز ذو تمثيل محدود ومميز .

وإذا نظرنا إلي المادة ٢٣ نجد أنها تنص علي " يتألف مجلس الأمن من أحد عشر عضواً من الأمم المتحدة ... " ولقد فرقت المادة بين طائفتين من أعضاء مجلس الأمن : الأعضاء الدائمون والأعضاء غير الدائمين وتتكون الطائفة الأولى من خمس دول معينة بالاسم هي : الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والمملكة المتحدة وشمل ليرلندا والولايات المتحدة الأمريكية .

أما الطائفة الثانية فإنها تتكون من عشرة أعضاء تنتجهم الجمعية العامة بصفة دورية لمدة سنتين ويتم انتخابهم بقرار صادر من الجمعية العامة بأغلبية الثلثين .

وبعد أن ذكرت لفقرة الأولى من المادة ٢٣ للدول الأعضاء دائمة العضوية في مجلس الأمن نصت علي أن توزيع مقاعد الدول غير الدائمة ينبغي أن يراعى أيضا التوزيع الجغرافي العادل ولقد ظهر تساؤل حول المقصود بهذه العبارة وما إذا كان تفسيرها ينبغي أن يتم وفقا لاعتبارات جغرافية بالمعنى الدقيق أم وفقا لاعتبارات سياسية بحيث يراعى فيها إقامة توازن بين الدول التي تنتمي إلي مذاهب سياسية مختلفة ؟ وفي عام ١٩٦٣ اصدرت الجمعية العامة توصية تتضمن شقين :

أحدهما يوصي بتعديل المادة ٢٣ بزيادة عدد المقاعد غير الدائمة من ست مقاعد إلي عشر كم دعت الدول الأعضاء إلي التصديق علي ذلك التعديل ولقد دخل هذا التعديل حيز التنفيذ بالفعل .

أما الشق الثاني من التوصية فكان يتضمن المعيار الذي توزع علي ضوئه المقاعد العشر المذكورة حيث قررت أن يتم للتوزيع علي النحو التالي : خمس مقاعد تخصص لدول أفريقيا وآسيا ، مقعد لدول أوروبا الشرقية ، مقعدين لدول أمريكا اللاتينية ، ومقعدين لدول أوروبا الغربية .

وهذا الشق الثاني من التوصية المذكورة لا يعد تعديلا للميثاق كما انه لم يكن محلا لتصديق الدول الأعضاء ولذلك فإنه يمكن التساؤل عن القيمة القانونية التي يمكن أن نعطيها لمثل هذا المعيار ؟

نرى أن ما تضمنه الشق الثاني من التوصية المذكورة لا يعد بذاته ملزما للدول الأعضاء بل يعد بمثابة توجيه فحسب يمكن لهؤلاء أن يخرجوا عليه وألا يربطوا أنفسهم به ومع ذلك فإن اضطراب ما جرى عليه العمل في الأمم المتحدة من إتباع المعيار المذكور عند انتخاب الأعضاء

غير الدائمين قد خلق عرفا دلخيا لأعضاء الجمعية العامة بحيث يلتزمون بإتباع هذا المعيار .

اختصاصات مجلس الأمن

أولا : الاختصاص بحفظ الأمن والسلم الدوليين :

نصت المادة (٢٤) من الميثاق علي ذلك حيث جاء فيها رغبة فسي أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعا وفعالا يعهد أعضاء تلك الهيئة إلي مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ للسلم والأمن الدولي ويوافقون علي أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي ترضها عليه هذه التبعات .

وتنص المادة (٢٥) علي " يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها " .

سلطات مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم

السلطة الأولى : هي حل المنازعات حلأ سلمياً :

حيث تضمن للفصل السادس من الميثاق - النصوص التي تتعلق باختصاصات وسلطات مجلس الأمن إزاء أي نزاع أو موقف من شأنه تهديد الأمن والسلم الدوليين وتعرضهما للخطر .

نصت المادة (٣٣) علي الوسائل التي يمكن لمجلس الأمن الالتجاء إليها لحل أي نزاع دولي يجب علي أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلام والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريقة المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أو أن يلجئوا إلي الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارهم .

والواقع أن الوسائل المذكورة جاءت علي سبيل التمثيل وليس علي سبيل الحصر بدليل وجود العبارة الأخيرة من الفقرة الأولى من المادة (٣٣) والتي تقرر أو غيرها من الوسائل السلمية الأخرى .

وتنص المادة (٣٦) في فقرتها الأولى علي ' لمجلس الأمن في أية مرحلة من مراحل نزاع من النوع المشار إليه في المادة (٣٣) أو موقف شبيه به أن يوصي بما يراه ملائما من الإجراءات وطرق التسوية ' .

ويلاحظ أن تدخل مجلس الأمن للمساعدة في حل النزاع الدولي بالطرق السلمية قد يقتصر علي دعوة الدول إلي حل منازعاتهم بالوسائل السلمية بصفة عامة أو بتحديد وسيلة بعينها يراها قادرة علي حل النزاع المعترك الدول المعنية وشأنها في إتباع هذه الوسائل .

علي أن مجلس الأمن قد يقوم بدور أكثر نشاطا يأخذ علي عاتقه القيام بنفسه بالمساعي الحميدة بين الأطراف المتنازعة .

ومثال ذلك ما فعله بالنسبة للحرب بين الهند وباكستان إذ أنشأ لجنة من خمسة أعضاء في الأمم المتحدة بقصد بذل المساعي الحميدة لدى الدولتين لإزالة الخلاف بينهما وكذلك قام مجلس الأمن بتكليف من الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال مندوبه "جونار يارنج" لدى كل من مصر وإسرائيل للمساعدة علي إيجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط إبان حرب ١٩٦٧ .

ويلاحظ أخيرا انه إذا كانت الفقرة الأولى من المادة (٣٦) تنص علي انه لمجلس الأمن في أية مرحلة من مراحل النزاع أن يوصي بما يراه ملائما من الإجراءات وطرق التسوية فانه يوصي فقط بما يراه ملائما من الوسائل السلمية دون أن يتعدى ذلك التوصية باتخاذ إجراءات عقابية ، إذ أن هذه الإجراءات الأخيرة لم تقصدها نصوص الفصل السادس من الميثاق

علي الرغم من وجود بعض الاتجاهات التي تذهب إلى عكس ذلك ونحن نشير بذلك علي وجه الخصوص إلى قوات الطوارئ الدولية التي شكلت بواسطة مجلس الأمن استنادا إلى نص المادة (٣٧) مثل قوات الأمم المتحدة في كل من الكونغو وقبرص وغيرها من الدول فهذه ليست قوات محاربة ولا يدخل في وظيفتها القمع وإنما أريد منها الحفاظ علي الأمن الداخلي في كل الدول الموجودة بينها والفصل بين الأطراف المتنازعة .

عرض النزاع علي مجلس الأمن :

أوجب ميثاق الأمم المتحدة علي أطراف النزاع عند فشلهم في الحل أن يعرضوا هذا النزاع علي مجلس الأمن حيث تنص المادة (٣٧) في فقرتها الأولى " إذا خفقت لدول التي يقوم بينها النزاع من النوع المشار إليه في المادة الثالثة والثلاثين في حله بالوسائل المبينة في تلك المادة وجب عليها أن تعرضه علي مجلس الأمن " .

ويمقتضى هذا النص يستطيع مجلس الأمن أن يتخذ موقفا من أطراف النزاع المعروض وذلك علي خلاف ما كان مسموحا به وفقا للمادة (٣٦) من الميثاق . فالمجلس وفقا للمادة (٣٧) يستطيع أن يبين من هو المخطئ ومن صاحب الحق في النزاع المطروح وهو يستطيع أن يعرض تسوية للنزاع خارج إطار الوسائل المذكورة في المادة (٣٣) التي سبقت الإشارة إليه . وعلي ذلك فإن اتخاذ مجلس الأمن لموقف وممارسة سلطاته تجاه النزاع الذي فشلت أطرافه في حله مشروط أولا بإخفاق أطراف النزاع في حله ومشروط ثانيا بأن يحال عليه النزاع بواسطة أطراف النزاع ومشروط ثالثا بأي يرى المجلس أن هذا النزاع من شأنه أن يعرض السلم والأمن الدولي للخطر .

السلطة الثاقية : سلطة مجلس الأمن في اتخاذ التدابير العقابية :

تضمن الفصل السابع من الميثاق النصوص المتضمنة للتدابير العقابية التي يستطيع مجلس الأمن اتخاذها لمواجهة تهديد الأمن والسلم أو لقمع العدوان .

(أ) التدابير المؤقتة :

تنص للمادة (٣٩) علي " أن يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان ، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذ من التدابير طبقا لأحكام المادتين (٤١-٤٢) لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلي نصابه " .

وتنص المادة (٤٠) من الميثاق علي أنه " منعنا لتساقم الموقف لمجلس الأمن قبل أن يقدم توصياته أو يتخذ التدابير المنصوص عليها في

المادة (٣٩) أن يدعوا المتنازعين للأخذ بما يراه ضروريا أو مستحسنا من تدابير مؤقتة ، ولا تخل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو بمركزهم ، وعلي مجلس الأمن أن يحسب لعدم أخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حسابه " . ويقصد بالتدابير المؤقتة أي إجراء ليس من شأنه أن يحسم الخلاف بين الأطراف المتنازعة وليس من شأنه أن يخل بحقوق المتنازعين أو يؤثر علي مطالبهم ومن أمثلتها الأمر بوقف الأمر بوقف إطلاق النار ، أو وقف الأعمال العسكرية والأمر بفصل القوات .

والواقع أن هذه التدابير لا يمكن إدخالها تحت حصر نظرا لأن مجلس الأمن يقدر مدى ملاءمتها للنزاع المطروح أمامه ، ومعارفه في هذا الصدد هو أن تؤدي إلي منع تدهور الموقف بين الأطراف المتنازعة من ناحية وعدم مساسها بحقوقهم ومراكزهم القانونية من ناحية أخرى .

وإذا كانت المادة (٤٠) تنص علي أن مجلس الأمن يوصي بمثل هذه التدابير قبل أن يقدم توصياته أو يتخذ التدابير المنصوص عليها في المادة (٣٩) . فليس معنى ذلك أن المجلس ملتزم بأن يوصي باتخاذ التدابير المؤقتة قبل التوصية باتخاذ تدابير ملائمة لمواجهة خطر تهديد الأمن والسلم الدولي أو قمع العدوان .

وباختصار فإن مجلس الأمن له مطلق الحرية في أن يأمر باتخاذ التدابير المؤقتة قبل اللجوء إلي إجراءات أخرى .

(ب) التدابير التي لا يستخدم بشأنها القوة المسلحة :

فبمقتضى المادة (٤١) لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته وله أن يطلب إلي أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وفقا كلياً أو جزئياً ، وقطع العلاقات الدبلوماسية .

وإمعانا في النص يلاحظ أولاً : أنه يتضمن تدابير طبيعية عقابية حتى ولو لم يصل تلك العقاب إلي حد استخدام القوة المسلحة وأن هذه

التدابير لم نرد علي سبيل الحصر بدليل أن النص قد استخدم عبارة ويجوز أن يكون من بينها .

ويلاحظ ثانيا : أن المادة المذكورة استخدمت عبارة لمجلس الأمن أن يقرر وهي تختلف عن الصيغة التي استخدمت في نصوص أخرى حيث جاء فيها أن لمجلس الأمن أن يوصي والفارق بين كلا من العبارتين يكمن في أن التدابير التي تتخذ بناء علي نص المادة (٤١) التي نحن بصدد دراستها تصدر بموجب قرارات وهي تصرفات ملزمة لمن توجهت إليه علي عكس التوصية التي تخلو وفقا لما يذهب إليه غالب الفقهاء من القوة الملزمة . وعلي ذلك فإن القرارات الصادرة باتخاذ تدابير معينة وفقا للمادة (٤١) تعد ملزمة للدول المخاطبة بها .

(ج) التدابير التي يستخدم بشأنها القوة العسكرية :

أتاحت المواد من (٣٣) حتى (٤٠) لمجلس الأمن سلطة استخدام القوة المسلحة لمواجهة خطر تهديد الأمن والسلام أو لقمع العدوان . ولا يمكن عندئذ للدولة أو للدول المعنية أن تحتج - في الحالة الخاصة بالحرب الأهلية - بعدم مشروعية تدخل مجلس الأمن وفقا لما هو منصوص عليه في المادة للثانية للفقرة السابعة ، التي تحظر علي الأمم المتحدة للتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما لأن ذات المادة قد نصت في العبارة الأخيرة منها علي أن " هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع " . ويلاحظ أن الإجراءات العقابية التي يقرها مجلس الأمن بناء علي المادة (٤٢) من الميثاق تختلف عن تلك التي يتخذها بناء علي المادة (٤١) ففي الأخيرة يقوم مجلس الأمن بدعوة الدول إلي تنفيذ ما قرره من إجراءات كقطع العلاقات التجارية أو الدبلوماسية وعندئذ فإن للتصرف الذي تتخذه الدول تنفيذا لذلك ينسب لها بينما في حالة اتخاذ تدابير القمع باستخدام القوة وفقا للمادة (٤١) نجد أنها تتخذ من مجلس الأمن وباسمه ولا تنسب إلا إليه وحده ، وصحيح أن القوات التي يستخدمها لاتخاذ تدابير القمع تأتي عن طريق مساهمة الدول بوحدة من

قواتها المسلحة إلا أن هذه الأخيرة تعمل تحت أمر مجلس الأمن كما أن قيادة هذه القوات تتلقى التعليمات من المجلس وحده.

ولعل الحكمة من وراء ذلك هو ضمان حيطة هذه القوات وحتى يمكن مراقبة تنفيذ هذه القوات بالهدف الذي من أجله لجأ مجلس الأمن إلي استعمال القوة وهو الحفاظ علي الأمن والسلم وقمع العدوان وعدم تعدي القوات المذكورة حدود الهدف .

ثانيا : الاختصاصات ذات الطابع الإداري لمجلس الأمن : **(أ) الاختصاص المتعلق بالعضوية في الأمم المتحدة :**

يتحدث الفصل الثاني من ميثاق الأمم المتحدة عن العضوية في المنظمة الدولية وتنص المادة الرابعة فقرة أولى " العضوية في الأمم المتحدة متاحة لجميع الدول الأخرى المحبة للسلم والتي تأخذ نفسها بالالتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق " والتي ترى الهيئة أنها قادرة علي تنفيذ هذه الالتزامات رغبة فيه " .

مادة (٤) فقرة ثانية " قبول أية دولة من هذه الدول في عضوية الأمم المتحدة يتم بقرار من الجمعية العامة بناء علي توصية مجلس الأمن " مادة (٥) يجوز للجمعية العامة أن توقف أي عضو اتخذ مجلس الأمن قبلة عملا من أعمال المنع أو للقمع عن مباشرة حقوق العضوية ومزاياها ويكون ذلك بناء علي توصية مجلس الأمن ولمجلس الأمن أن يرد لهذا العضو مباشرة تلك الحقوق والمزايا .

وهكذا يلاحظ انه بشرط أيضا توصية مجلس الأمن في أحوال إيقاف العضوية أو إنهاؤها بالطرد ، وتوصية مجلس الأمن في هذا الصدد تعد من الشروط الجوهرية لصحة القرار المتخذ في أي حالة من الأحوال المذكورة .

(ب) اختصاص مجلس الأمن المتعلق بنشاط بعض أجهزة المنظمة :

تنص المادة الرابعة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية علي مشاركة مجلس الأمن للجمعية في اختيار قضاتها ، وكذلك يتولى مجلس الأمن وفقا لنص المادة (٣٥) من النظام الأساسي تحديد الشروط التي يجوز بموجبها لساكن الدول الأخرى غير الأعضاء في النظام الأساسي للمحكمة

أن تنقاضي أمام هذه الأخيرة بشرط ألا يترتب علي الشروط التي يضعها أي إخلال بالمساواة بين المتقاضين . هذا بالإضافة إلي أن لمجلس الأمن أن يوصي أو يقرر اتخاذ التدابير الملزمة التي تكفل تنفيذ الأحكام الصادرة من محكمة العدل الدولية ، وهذا ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة (٩٢) من الميثاق .

وتنص المادة (٩٧) من الميثاق علي أن تعيين الأمين العام يستمر بقرار من الجمعية العامة علي توصية مجلس الأمن .

(ج) اختصاص مجلس الأمن بخصوص التسليح :

أشار الميثاق في مادته السادسة والعشرون علي " .. يكون مجلس الأمن مسئولاً بمساعدة لجنة أركان الحرب المشار إليها في المادة (٤٧) عن وضع خطط تعرض علي أعضاء الأمم المتحدة وضع منهج لتنظيم التسليح " .

وتنص المادة (٤٧) في فقرتها الأولى " تشكل لجنة من أركان الحرب تكون مهمتها أن تسدي المشورة والمعونة إلي مجلس الأمن وتعاونه في جميع المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات حربية لحفظ السلام والأمن الدولي ، وللاستخدام القوات الموضوعه تحت تصرفه وقيادتها ولتنظيم التسليح ونزع السلاح .. " .

لإجراءات التصويت في مجلس الأمن :

تنص المادة (٢٧) من الميثاق علي الأحكام الخاصة بالتصويت في مجلس الأمن وهذه المادة تعد ثمرة الاتفاق الذي تم في مؤتمر بالتسا عام ١٩٤٥ بين روسيا وأمريكا وبريطانيا حول منح الدول العظمى الخمس حق الاعتراض علي القرارات الصادرة عن مجلس الأمن " حق الفيتو " .

وتنص المادة علي " يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوت واحد " وتنص الفقرة الثانية من المادة (٢٧) علي " تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضائه " . أما الفقرة الثالثة من المادة فتقرر " تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى " الموضوعية " كلفة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه ويكون من بينها

أصوات الأعضاء الدائمين متفقة بشرط انه في القرارات المتخذة تطبيقاً لأحكام الفصل السادس ، والفقرة الثالثة من المادة (٥٢) يتمتع من كان طرفاً في النزاع عن التصويت .

الحق في الاعتراض " الفيتو " :

تكلنا نصوص الميثاق السابقة علي أن الدول الكبرى تستطيع أن تعترض أو تعرقل صدور أي قرار من مجلس الأمن حول المسائل الموضوعية الملحة والهامة حيث يشترط لموافقة مجلس الأمن علي القرار موافقة تسعة أصوات من أعضائه يكون من بينها أصوات الدول دائمة العضوية مجتمعة وهو ما يطلق عليه حق الاعتراض وجدير بالذكر أن أستاذنا الدكتور / مفيد شهاب ينتقد هذا الحق بأنه حق اعتراض علي أساس انه لا ينصرف إلي قرار صدر بالقليل وإنما يوجه إلي قرار مازال في مرحلة الإعداد . ولعل ذلكما يجعل التسمية التي اختارها أستاذنا الدكتور / طلعت الغنيمي - حيث أطلق علي هذا الحق اسم حق الاعتراض التوقيفي أكثر انضباطاً ودلالة علي الأثر الذي تحته ممارسة هذا الحق فهي توقف قرار كان في مسيله إلي الإصدار .

ولذا كانت الصورة التقليدية لاستخدام حق الاعتراض هي عدم تحقيق الموافقة الجماعية للدول الكبرى علي القرار ومعنى آخر الاعتراض الصريح لأحد الدول الخمس الكبرى أو بعضها علي القرار .

ومع ذلك فإن هناك مواقف يستفاد منها وجود عرف دخل مجلس الأمن بحلول التخفيف من حدة السلطة المخولة للدولة الكبرى في الاعتراض علي المسائل الموضوعية حتى تعرقل صدورها حيث أن الموافقة الجماعية للدول الخمس الدائمة علي قرار مجلس الأمن يخالفها حالتان :

الحالة الأولى :

حالة امتناع أحد الأعضاء الدائمين عن التصويت :

تقد جرى العمل في مجلس الأمن ومنذ ١٩٤٦ علي عدم اعتبار الامتناع عن التصويت علي قرار من قبيل استخدام حق الاعتراض وبالتالي فإنه لا يمنع صدوره ويصبح القرار صحيحاً ونافذاً متى تولفت له

الأغلبية المطلوبة لإصداره تسعة أصوات حتى ولو امتنع أحد أو بعض الدول الدائمة عن التصويت لصالحه .

ففي هذه الحالة يفسر الامتناع علي أنه موافقة ضمنية علي القرار .
ومن الأمثلة علي ذلك : امتناع المندوب السوفيتي عن التصويت أثناء نظر المسألة الاسبانية في مجلس الأمن عام ١٩٤٦ وامتناع المندوب الأمريكي عن التصويت عام ١٩٤٧ أثناء نظر المسألة اليونانية .

الحالة الثانية :

حالة غياب أحد الأعضاء الدائمين عن حضور الجلسة التي يتم فيه التصويت علي القرار :

ففي هذه الحالة لا تتحقق أيضا الموافقة الإجماعية للدول الدائمة في مجلس الأمن كشرط لإصدار القرار . هذه الصورة تثير علي عكس الصورة السابقة - الخلاف حول منلول تغيب أحد أو بعض الأعضاء الدائمين عن الجلسة التي يتم فيها التصويت علي القرار - فهل يعتبر الغياب في هذه الحالة بمثابة اعتراض يوقف إصدار القرار ؟

إن قلة الواقف في هذا الصدد وبالتالي عدم إمكانية الوقوف علي مصلك مجلس الأمن قد يعوق التوصل إلي اجابة محددة لهذا التساؤل ومع ذلك نوافق الاتجاه الذي يسوي بين الامتناع عن التصويت والغياب عن حضور الجلسة التي يتم فيها التصويت وعدم اعتبار كلا الموقفين بمثابة استخدام لحق الاعتراض التوقيفي ، بل أن غياب العضو يعني أما تنازلا عن استخدام حقه في التصويت أو انه موافق ضمنيا وليس صراحة وفي كلتا الحالتين لا يمكن أن يترتب عليه أي اثر قانوني .

وعلي ذلك نخلص إلي أن حق الاعتراض الممنوح للدول الخمس الدائمة للعضوية في مجلس الأمن يقصد به قيام إحدى هذه الدول أو بعضها بالاعتراض صراحة علي القرار فلا يكفي إذا أن تمتنع عن التصويت لصالح هذا القرار أو تتغيب عن الجلسة التي تم فيها التصويت عليه لكي تحول دون صدوره .

الحق في الاعتراض " المزدوج " :

كما علمنا فإن المسائل الشككية " الإجرائية " لم يتطلب الميثاق لصدور قرار بشأنها سوى موافقة تسع من أعضاء مجلس الأمن لا يشترط من بينها موافقة الدول الكبرى مجتمعة . أما فيما يتعلق بالمسائل الموضوعية فلا بد من توافق موافقة الدول الكبرى مجتمعة ، علي أنه يصعب في بعض الأحوال تحديد ما إذا كانت المشكلة المعروضة علي المجلس ذات طبيعة إجرائية أم ذات طبيعة موضوعية ، ولكن لمجلس الأمن تحديد توصيف المسألة المعروضة عليه ولو حظ أن تكييف المسألة هنا متروك للدول الكبرى.

وعليه فإنه يكفي أن نتمسك إحدى الدول الدائمة باعتبار المشكلة المطروحة من قبيل المسائل الموضوعية فإذا عارضتها الدول الأخرى في تلك وطرح الأمر للتصويت علي مجلس الأمن فإنها تستطيع استخدام حقها في الاعتراض علي تكييف المسألة المطروحة بأنها إجرائية فإذا ما تم ذلك واعتبرت المشكلة من قبيل المشكلات الموضوعية استطاعت هذه الدول الدائمة أن تعترض مرة أخرى علي القرار الذي تم التصويت عليه بالموافقة لايقاف صدوره وهذا ما يسمى بحق الاعتراض المزدوج.

مجلس الأمن وحدود تجاوز قواعد الشرعية الدولية : (١)

بداية هناك سؤالاً يطرح نفسه بخصوص مدى التزام مجلس الأمن بقواعد الشرعية الدولية وهو : هل مجلس الأمن مقيد السلطة في التدخل في المنازعات الدولية أم انه مطلق اليد وله حق التدخل باستناده إلي ميثاق المنظمة الدولية ؟

لقد ظهر هذا السؤال وفرض نفسه بعد كثيرة تدخل مجلس الأمن في المنازعات الدولية بعد انتهاء فترة الحرب الباردة ويمثل هذا الوضع تطوراً هاماً في عمل مجلس الأمن .

(١) راجع د. حسام احمد محمد هندلوي - المسألة الدولية العدد ١١٧ يوليو ١٩٩٤ .

لقد تدخل المجلس في منازعات طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وتتابعته قراراته التي تذكر منها قرارات المجلس ضد العراق بعد اجتياحه للأراضي الكويتية عام ١٩٩٠ بتطبيق إجراءات المقاطعة والحصار الاقتصادي والحظر الجوي وأيضا قرارات المجلس ضد ليبيا والصومال وجمهورية الصرب والجبل الأسود وأفغانستان والسودان ، كذلك فإن قرارات المجلس كانت وراء العديد من العمليات العسكرية التي تم تنفيذها في الكويت والبوسنة وكمبوديا والصومال والتي تتجاوز كثيرا العمليات المعتادة لحفظ السلم .

ولئن بدأ تدخل مجلس الأمن في بعض المنازعات متسقا وقواعدا للقانون الدولي فإن تدخله في منازعات أخرى قد يبدو متعارضا وقواعدا القانون الدولي ، تماما كما هو الحال بالنسبة لتدخله في النزاع الناشب بين الجماهيرية الليبية وبعض لدول الغربية بسبب تورط الأولى في إسقاط طائرة أمريكية فوق بلدة لوكربي باسكتلندا عام ١٩٨٨ وأخرى فرنسية فوق النيجر في عام ١٩٨٩ .

ولا ريب أن هذا الوضع جدير بإثارة الاهتمام حول التعرف على حدود مجلس الأمن في إصدار قراراته المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين أي التعرف على ما إذا كان للمجلس أن يصدر من القرارات ما يشاء دون قيد أو شرط أم أن ثمة قيود وحدود لابد وأن يراعيها المجلس عند إصداره قراراته . وواقع الأمر أن ميثاق الأمم المتحدة لم يكن واضحا في الإجابة على السؤال السابق ، لكن هناك شبه إجماع بين فقهاء القانون الدولي حول اعتبار الوثائق المنشئة لميثاق المنظمة الدولية بمثابة دستاير تذكر أهدافها وتبين المبادئ التي تلتزم عند سعيها لتحقيق هذه الأهداف .

ويترتب على القول بالطبيعة الدستورية لمواثيق المنظمات الدولية الاعتراف لهذه الأخيرة بنوع من سمو القانوني ، ويفسر ذلك بالرغبة في المحافظة على وحدة وتاسق النظام القانوني الذي تسعى هذه المواثيق لتشيده . وعلى ذلك فإن ميثاق الأمم المتحدة يعد بمثابة الدستور لهذه المنظمة وترتب على الاعتراف للميثاق وبالطبيعة الدستورية أن العلاقة

بينه وبين الأعمال القانونية قرارات - توصيات التي تصدرها أجهزة الأمم المتحدة ومن بينها بطبيعة الحال مجلس الأمن يتم تحديدها بذات الطريقة التي تنظم بها العلاقة بين دساتير الدول المختلفة والقواعد القانونية الأخرى الملزمة بها .

وإذا كان ميثاق الأمم المتحدة علي هذا النحو هو الأساس القانوني الأول لشرعية مجلس الأمن في اتخاذ القرارات ، فإن هناك أساساً قانونياً آخر يستمد منه مجلس الأمن شرعية قراراته ألا وهو القواعد القانونية الدولية المتعلقة بالقانون الدولي العام ، وحيث قد تعتمد شرعية قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمحافظة علي السلم والأمن الدوليين فسي بعض الأحيان علي مدى اتفاقها واتساقها مع بعض القواعد القانونية التي لا يضمها ميثاق الأمم المتحدة وتتمثل هذه الأخيرة في قواعد القانون الدولي العام التي تطبق علي الدول والمنظمات الدولية ، إضافة إلي القواعد التي يمكن أن تتضمنها وثائق قانونية خاصة .

والقول بضرورة توافق قرارات مجلس الأمن وقواعد القانون الدولي العام وذلك لئلي قد تتضمنها وثائق قانونية خاصة يجد أساسه للقانوني في ميثاق الأمم المتحدة ذاته، إضافة إلي محكمة العدل الدولية .
ففي إطار تحديد مقاصد الأمم المتحدة تتحدث المادة الأولى فسي فقرتها الأولى من الميثاق عن حفظ السلم والأمن الدوليين ثم تضيف القول : " .. وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير ، المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم وتتنزع بالوسائل السلمية ، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلي الإخلال بالسلم أو تسويتها" . فهذه المادة تقيم علاقة وثيقة بين التدابير الجماعية التي تتخذها الأمم المتحدة وبين وجوب توافق هذه التدابير مع مبادئ العدل والقانون الدولي وبالزعم من أن هذه المادة لم تشر صراحة إلي مجلس الأمن إلا انه من المفهوم أن المجلس هو المقصود وهو المعنى بضرورة مراعاة العلاقة بين هذه التدابير وتلك المبادئ باعتباره السؤال الأساسي عن المحافظة علي

السلم والأمن الدوليين . ولكن قد يحدث أن تتعارض نصوص الوثيقة المنشئة لمنظمة دولية مع القواعد الدولية ، وفي هذا أثر تساؤل حول ما إذا كان من المتعين إعطاء الأولوية في هذه الحالة لنصوص الميثاق ، أم يتعين إعطاؤها لتلك القواعد الدولية ؟

أثير هذا التساؤل أمام محكمة العدل الدولية أثناء نظر موضوع إجراءات التصويت المطبقة بخصوص إقليم جنوب غرب أفريقيا " الرأي الاستشاري الصادر في ٧ يونيو ١٩٥٥ ولقد حسمت المحكمة هذا الخلاف عن طريق إعطاء الأولوية في إتباع نصوص الميثاق ، استناداً إلى القول بأن الوثيقة المنشئة لدى جهاز دولي تعني بصفة عامة بتنظيم كيفية التصويت على القرارات التي يصدرها .

وهكذا نستطيع القول على ضوء قضاء محكمة العدل أنه في حالة التعارض بين نصوص الوثيقة المنشئة للمنظمة الدولية وأية قواعد قانونية أخرى تشكل مع هذه النصوص الأساس القانوني لشرعية القرارات الصادرة عن الأجهزة الداخلية للمنظمة فإنه يتعين الاعتراف بالأولوية في الإتيان لنصوص هذه الوثيقة باعتبارها الوثيقة الدستورية للمنظمة .

وعلى ضوء ذلك فإن القرارات التي أصدرها مجلس الأمن بشأن النزاع بين الجماهيرية الليبية وبعض الدول الغربية هي القرارات أرقام (٧٣١) لعام ١٩٩٢ ، (٧٤٨) لعام ١٩٩٢ ، (٨٨٣) لعام ١٩٩٣ بسبب الادعاء بتورط الأولى في إسقاط طائرة أمريكية فوق بلدة لوكربي باسكتلندا عام ١٩٨٨ ، وأخرى فرنسية فوق النيجر نتيجة لتعارضها والعديد من قواعد القانون الدولي العام ونصوص ميثاق الأمم المتحدة هذه القواعد وتلك النصوص التي تشكل الأساس القانوني لشرعية ما يصدر عن مجلس الأمن من قرارات . فمن المعروف أن ثمة اتفاقاً قانونياً بمقتضاه لا يجوز لطرف واحد أن يكون خصماً وحكماً في الوقت ذاته ، الأمر الذي من شأنه الارتقاء بهذه القاعدة إلى المبادئ العامة للقانون التي تعتبر من المصادر الرئيسية للقانون الدولي العام وفقاً لنص المادة (٣٨) من النظم الأساسي لمحكمة العدل الدولية .

فقد كان من المتعين علي مجلس الأمن بخصوص القضية السابقة عدم الاستيحاء وراء الضغوط الأمريكية فيصدر ثلاثة قرارات من شأن تنفيذها السماح للولايات المتحدة الأمريكي واتجلترا بالحكم في قضية تجيير الطائرة الأمريكية ، بالرغم من أنها خصمان في ذات القضية مما يتعارض والمبدأ للقانوني المشار إليه ومما يزيد من صعوبة الموقف أن ليبيا لم تمتنع في إمكانية محكمة مواطنيها المتهمان أن كانوا حقاً متورطين في تجيير الطائرة الأمريكية بشرط أن يتم ذلك أمام إحدى هيئت للقاضي الدولية لو أمام قضاء إحدى الدول المحايدة لضمان محاكمتها محكمة عليلة وهو ما تم أمام قضاء هولندا الذي حكم ببراءة لحد المتهمين وسجن الآخر مما جعل الحكومة الليبية وغيرها تصف الحكم بأنه حكم سيلسي وليس قانوني .

وبخصوص شروط شرعية قرارات مجلس الأمن فإنه يصبح من الضروري أن تأتي هذه القرارات متفقة مع أهداف ولختصاصات مجلس الأمن إضافة إلي مراعاة الإجراءات المنصوص عليها في الميثاق لممارسة هذه الاختصاصات وذلك حتى توصف هذه القرارات بالشرعية .

لكن ولئن كانت الشروط السابقة ضرورية لوصف تلك القرارات بالشرعية فإنها لا تعتبر كافية إذ يتعين بالإضافة إلي ذلك خضوع تطبيقها لإشراف ورقابة الأمم المتحدة حتى لا تنحرف تلك القرارات عن الأهداف التي صدرت من أجلها .

وعلي ذلك يتضح أن التقيد بالأهداف الخاصة بمجلس الأمن هو الشرط الأول لوصف قرارات المجلس بالشرعية الدولية ولا تتجاوز للمشروعية القانونية ويستفاد هذا الشرط من الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية ، الذي أصدرته عام ١٦٢ بشأن بعض نققات الأمم المتحدة حيث قررت أنه إذا تم إجراء الاتفاق لتحقيق هدف لا يندرج في إطار أهداف الأمم المتحدة فإن يكون في الإمكان اعتبار مثل هذا الإنفاق اتفاقاً للمنظمة الدولية .

وهكذا تقيم المحكمة الدولية علاقة وثيقة بين القرارات التي تتخذها المنظمة الدولية وبين الأهداف التي تسعى لتحقيقها .

وعلي ذلك يمكن القول بأن قرارات مجلس الأمن تكون مشروعة من الناحية القانونية إذا كانت صدرت لتحقيق أهداف المنظمة الدولية أما إذا كانت تلك القرارات لا تتفق مع أهداف المنظمة الدولية فإنه يصبح من الضروري الحكم بعدم مشروعية هذه القرارات قانونيا .

وهكذا يتضح أن مجلس الأمن غير مطلق اليد وليس له الحرية المطلقة في إصدار ما يشار من قرارات وإنما تنقيد سلطته في اتخاذ القرارات بالأهداف التي يلقي بها علي عاتقه ميثاق الأمم المتحدة .

فإذا أخذنا في الاعتبار أن المادة الرابعة والعشرون من الميثاق قد عهدت إلي مجلس الأمن بحفظ السلم والأمن الدوليين لأصبح علي المجلس توخي تحقيق هذا الهدف فيما يصدره من قرارات أما إذا استهدف مجلس الأمن من خلال إصدار قراراته أهداف أخرى غير المحافظة علي السلم والأمن الدوليين فإن ذلك يمكن أن يشكل ما أطلق عليه الأستاذ Louis Cavare الانحراف بالسلطة .

وأوضح مثال علي ذلك أن البعض قد شكك في شرعية قرار مجلس الأمن رقم (٧٤٨) في ٣١ مارس ١٩٩٢ والخاص بإدانة مواطنين ليبين لتوريطهما في تفجير الطائرة الأمريكية فوق قرية لوكربي بإسكتلندا عام ١٩٨٨ ، ولقد أسس المعارضون للقرار رأيهم علي أساس أنه كان علي مجلس الأمن أن يتحرى المادة الثالثة والثلاثون التي تنص علي " يجب علي أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية ... " .

وهكذا كان رأي المعارضون للقرار أنه كان علي مجلس الأمن أن يلجأ إلي الطرق الدبلوماسية لحل هذه القضية وليس عن طريق إقحام مجلس الأمن نفسه في مثل هذه القضية التي تبعد كثيرا عن نطاق أهدافه .

فالقضية وفقا لقرارات مجلس الأمن كانت تهدد الأمن والسلم الدولي وإنها تجاوزت نطاق النزاعات المنصوص عيها في الميثاق وإن هذا الاعتبار هو ما دفع المجلس إلي التدخل مباشرة متجاوزا في ذلك عن

الوسائل المنصوص عليها في المادة الثالثة والثلاثون غير أننا نعتقد أن مثل هذا الادعاء لا يقوم على سند قوي من القانون وإن مجلس الأمن حرص في هذا القرار على الربط بين أعمال التهديد الدولي والمحافظة على السلم والأمن الدوليين وذلك لخلق القضية .

حيث قال : " واقتناعاً منه بأن وقف أعمال التهديد الدولي بما فيها الأعمال التي تشارك فيها الدول بصورة مباشرة أو غير مباشرة ضروري لصون السلم والأمن الدوليين " .

وهكذا يرى مجلس الأمن أن ما تمثله أعمال التهديد الدولي من تهديد للسلم والأمن الدوليين يشكل السبب الحقيقي لتدخله في هذه الأزمّة ، أما الشرط الثاني لوصف قرارات مجلس الأمن بالشرعية الدولية والمشروعية القانونية فهو ضرورة الالتزام بالقواعد الإجرائية .

ولقد أتاحت محكمة العدل الدولية الفرصة لتأكيد هذا المعنى في العديد من المناسبات بأنشاء تصدي المحكمة لبحث موضوع غرب أفريقيا أثير موضوع عدم شرعية قرار مجلس الأمن رقم (٢٨٤) لعام ١٩٧٠ تأسيساً على مخالفته للعديد من القواعد الشكلية كصدوره بالرغم من تغيب دولتين دائمتي العضوية في المجلس مما يخالف نص المادة السابعة والعشرون من ميثاق الأمم المتحدة في فقرتها الثالثة ، والتي تتطلب صدور قرارات مجلس الأمن بأغلبية تسعة أعضاء يكون من بينهم بالضرورة كل الأعضاء الدائمين . بيد أن محكمة العدل رفضت هذا الادعاء استناداً على أن الممارسة العملية لمجلس الأمن قد استقرت على إمكانية صدور قراراته بالرغم من تغيب الأعضاء الدائمين وعلى ذلك فقد أبقت المحكمة على شرعية القرار (٢٨٤) لعام ١٩٧٠ .

وفي الاحتفال بمرور خمسين عاماً على إنشاء الأمم المتحدة عبر رؤساء الدول والوفود المشاركون في الاحتفال عن إرادة المجتمع الدولي في العمل على إعادة توجيه المنظمة الدولية نحو خدمة أفضل ، للإنسانية ومن ثم كان الإعلان الصادر في نهاية الاحتفال متضمناً الدعوة إلى أهمية العمل على تطوير الأمم المتحدة وإصلاح هيكلها لمواجهة تحديات

المستقبل وأكد الإعلان أيضا علي ضرورة إصلاح وتطوير أساليب عمل مجلس الأمن وأهمية لتساع عضويته ومراجعة أساليب عمله مراجعة مستمرة بما يؤدي إلي دعم فاعليته وتعزيز طابعه التمثيلي ورفع مستوى كفاءته وأليته في العمل.

الدكتور / بطرس غالي وتطوير الأمم المتحدة :

منذ أن تولى الدكتور / بطرس غالي مسئولية المنظمة الدولية في مطلع عام ١٩٩٢ عمل علي تطوير هيكل الأمم المتحدة وآلية عمل كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن وذلك من خلال عمل كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن وذلك من خلال وضع خطة أو إستراتيجية للارتقاء بالمنظمة والواقع أن الأمر لم يكن بهذه البساطة بل ولجه الدكتور / بطرس غالي كثيرا من التحديات والمعوقات علي المستوى الدولي بل وعلي مستوى المنظمة الدولية في ذاتها .

فعلي المستوى الدولي ولجه الدكتور بطرس غالي معارضة من بعض الكيانات الدولية ذات المصلحة في عدم تطوير المنظمة نظراً للمنافع والمصالح والمكاسب التي تعود عليها من جراء بقاء الوضع كما هو عليه . وعلي مستوى المنظمة الدولية ذاتها كانت هناك تحديات وعوائق تحول دون تطوير الأمم المتحدة بالشكل الذي أراده الأمين العام السابق ومن هذه التحديات قصور ميزانية المنظمة الدولية وعدم تحملها لأعباء إضافية خاصة بأعمال التطوير . أيضا البيروقراطية والتناقضات الداخلية للمنظمة الدولية وفيها للتناقض السياسي والعسكري حيث أن الوسائل السياسي والعسكرية لتحقيق الأمن والسلام لا تعمل بشكل متناسق .

ويقول الدكتور / بطرس غالي انه عاش المرحلة الانتقالية للأمم المتحدة وذلك بعد انتهاء عصر الحرب الباردة ، وسقوط حائط برلين وانحسار الشيوعية .

وعلي الرغم من نجاح الأمم المتحدة في حل كثير من النزاعات الدولية وتحقيق كثير من أهدافها المتعلقة بحفظ السلم والأمن والتنمية الدولية إلا أن المنظمة فشلت في تحقيق السلم والأمن أيضا في كثير من

الأحداث (النزاعات) الدولية وتعرضت أنشطتها لنكسات عديدة وأصبحت مسرحاً لتصرعات بين الدول الكبرى وطغت مصالح تلك الدول على مبادئ وأهداف الأمم المتحدة .

وقد حدد الدكتور / بطرس غالي عدة متناقضات تعرقل العمل الدولي أطلق عليها متناقضات المرحلة الانتقالية والمسئولية المشتركة .

وأول هذه المتناقضات هو " التناقض المرحلي " : (١)

الذي يشير إلى مرحلة دولية وواقع دولي جديد بعد انتهاء الحرب الباردة بمعطيات ومتغيرات دولية غير مسبقة وفي هذه المرحلة لم يُعقد مؤتمر دولي مثلما حدث في التحولات الدولية التاريخية السابقة " مؤتمر فيينا ١٨١٥ بعد الحرب النابليونية ومؤتمر الصلح في باريس ١٩١٩ بعد الحرب العالمية الأولى ، ومؤتمر سان فرانسيسكو لإقرار ميثاق الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية وفي عام ١٩٤٥ .

أي أن الإرادة الدولية لم تجتمع إلى الآن على تحديد معالم هذه المرحلة وبالتالي نشأ هذا الفراغ السياسي الذي نشهده وهناك ثانياً التناقض الهيكلي .

حيث أنه طرأت بعض التطورات الهامة على المفهوم الكلاسيكي لسيادة الدولة وإذا كانت الأمم المتحدة تتكون وفقاً لميثاقها من دول ذات سيادة فإنه من الضروري أن نشير إلى أن السيادة بمعناها التقليدي لم تعد مقبولة في العصر التكنولوجي الذي نعيشه والذي يطلق عليه البعض عصر الاتصالات والمعلومات وأنه في كثير من الأحيان تتنازل الدول طوعاً عن بعض جوانب سيادتها لمؤسسات دولية ، أما في داخل الدولة فإن ثورة النزاعات العرقية والدينية والاجتماعية وحتى اللغوية أصبحت تهدد سيادة الكثير من الدول ، ونتيجة لذلك نجد أن الدولة وهي حجر الأساس للأمم المتحدة تتعرض لتحولات غير مسبقة .

(١) د. بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة - الميمنة الدولية يوليو ١٩٩٤ .

وهناك ثالثا : التناقض النفسي والأيدولوجي :

حيث أن المدنية وللتحضر جرفت في طريقها الكثير من العادات والتقاليد في الوقت الذي غلبت فيه الآلية والتقدم التكنولوجي بشكل ملحوظ ، وذلك في الوقت الذي اختفت فيه كثيرا من الانتماءات الأيدولوجية دون أن يحل محلها انتماء فكري جديد ومتجدد ويستطيع أن يمتص هذا الفراغ ويستوعب ذلك الإحباط .

وهناك رابعا : التناقض السياسي والعسكري :

ففي فترة الحرب الباردة كانت كل الصراعات تحل في إطار العلاقة التنافسية بين القطبين الشرقي والغربي ، أما اليوم فإن الدول لا تهتم بأزمة معينة طالما لا تهدد أمنها القومي وأصبحت الدول تتردد كثيرا في استخدام القوة لاحتواء الأزمات وتفضل في أغلب الأحيان حل النزاعات عن طريق الدبلوماسية والتفاوض .

وفي هذا الصدد فيلاحظ أن الوسائل السياسية والعسكرية لتحقيق الأمن والسلام الدولي لا تعمل بشكل متناسق أو كما يطلق عليه Remon Aron وحده السياسة الخارجية بشقيها " الإستراتيجية - والدبلوماسية " .

وبمعنى آخر فإنه في فترة الحرب الباردة كان العالم ينظر إلى الأمن والسلام الدوليين نظرة شاملة أما اليوم فلإننا نفتقر إلى وجود لتوافق الدولي حول تحديد أي النزاعات دون غيره يمثل أهمية بالنسبة لصيانة الأمن والسلام الدوليين ويستوجب اتخاذ معين من المنظمة الدولية وفقا للميثاق .

وهناك خامسا: التناقض الاقتصادي والتنموي :

قمع انتهاء الحرب الباردة وفشل نظام الاقتصاد المخطط والمركزي اتضح أنه لكي يمكن تحقيق التقدم الاقتصادي فلا بد إطلاق قوي السوق من عرض وطلب ومنافسة وتحرير التجارة الدولية ، غير أن تعقيدات العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية كل ذلك حال دون التوصل إلى توافق عام حول مفهوم التنمية الشاملة ففي حين أن الطول التقليدية لم تعد مناسبة للظروف والمتغيرات الدولية نجد أن المناهج والاتجاهات الجديدة والمبتكرة لم تحظ بالقبول الذي يؤهلها لتطبيق العمل والاندماج . وهو ما

يطرح العديد من التساؤلات حول مفهوم " السوق الحرة " و " السوق المفتوحة " وهل هي الطريق الوحيد والملائم لتحقيق التنمية والرفاهية في هذا العصر .

من ناحية أخرى فقد تكون هناك حاجة إلي إعادة النظر في عملية المساعدات الفنية التي تقدمها الدول المانحة بشكلها الحالي ، وهناك أيضا مسألة تهميش العالم الثالث وللتعامل مع الدول المنتمية إليه بنظرة متعالية وإهمال ، ومثال ذلك ما تعانيه دول القارة الأفريقية حيث الشعور العام أن الاهتمام الغربي بالجمهوريات السوفيتية ودول المعسكر الشرقي وباقتصادياتها التي تمر بمرحلة انتقالية من السوق المخطط مركزيا أو شموليا إلي السوق الحر المفتوح ، إنما جاء علي حساب دول لعالم الثالث وخاصة دول القارة الأفريقية .

وهناك سادسا : التناقض الإعلامي :

في عصر ثورة المعلومات التي نعيشها والتي ترتبط بالتقدم الهائل في وسائل الاتصال ليس من قبيل المبالغة القول بأن لعالم أصبح قرية صغيرة من هنا تبرز الأهمية القصوى لدور وسائل الإعلام من خلال الرسائل الإعلامية التي تعمل هذه للوسائل علي توصيلها للرأي العام أو توجيهه في اتجاه محدد وكذلك تأثير ذلك علي الأحداث الدولية من خلال التأثير القوي للرأي العام علي صناعي للقرار السياسي خاصة في المجتمعات الديمقراطية .

ويلاحظ أن بعض الأحداث الدولية يتم تقديمها للرأي العام بصورة تم تشكيلها وصياغتها بشكل مغاير للواقع فمثلا : إذا ما كان هناك نزاعان يتساويان في درجة الحدة والخطورة فإن العالم سوف يرى ويسمع ويقرأ أكثر عن ذلك النزاع القريب جغرافيا أو الذي يؤثر في المصالح .

ف نجد مثلا تركيزا علي أخبار أزمات معينة مثل أزمات الصومال وهايتي ويوغسلافيا وتعنيما علي إحداث في دول مختلفة .

وأيضا فإن الأحداث السياسية والعسكرية التي ينتج عنها مواقف دولية هامة سوف تهتم بها وسائل إعلام أكثر من اهتمامها بأحداث قد تكون

أكثر أهمية من حيث تأثيرها على حياة الشعوب مثل التغييرات الاقتصادية والاجتماعية لعملية التنمية وعلى الرغم من أن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تتم في أحيان كثيرة من خلال ارتباطها بالمساعدات الإنسانية والإغاثة وتعمل هذه العمليات تطبيقاً لمبدأ حقوق الإنسان فإن هذا الجانب الاجتماعي والإنساني لهذه العمليات لا يلقى اهتماماً بارزاً من وسائل الإعلام الدولية على الرغم من أن هذا الجانب أعمق أثراً في حياة الشعوب ، وهكذا يظهر التناقض الإعلامي على النحو السابق .

وهناك سابعاً : التناقض المالي :

في الوقت الذي يتزايد فيه الطلب على الأمم المتحدة وعلى عملياتها لحفظ السلام نتيجة لتطورات انتهاء الحرب الباردة وتفضيل الدول الكبرى أن تقوم الأمم المتحدة نيابة عنها بمعالجة المشاكل الدولية في هذا الوقت نلاحظ أن الأمم المتحدة تعاني من أزمة مالية حادة ونجد أن الدول نفسها التي تنكف الأمم المتحدة بالمزيد من الأعباء والمهام لا تقوم بتسديد اشتراكاتها في ميزانية المنظمة . ومن جهة أخرى فإن حصص الدول الأعضاء في ميزانية المنظمة موزعة توزيعاً غير متناسب تناسباً ولقياً مع مستويات التقدم الاقتصادي لتلك الدول .

وأكثر من ذلك فإن الأمم المتحدة بسبب لزامتها المالية لم تستطع مداد مستحقات الدول التي تشارك في عمليات حفظ السلام وبالتالي ارتفعت مديونية المنظمة للدولية لهذه الدول ، مما جعل هذه الدول وأغلبها من الدول النامية تلوح بأنها لن تستطيع الاستمرار طويلاً في مشاركتها في عمليات حفظ السلام إذا لم تحصل على مستحقاتها من الأمم المتحدة .

حيث تجد الدول النامية تلك نفسها في موقف غاية في الصعوبة ، نتيجة لأن مشاركتها هذه تصبح عبء اقتصادي ومالي إضافي على ميزانيتها المرهقة أصلاً والواقع أن التناقض المالي الذي تعانيه المنظمة الدولية على هذا النحو من أخطر المتناقضات لأن الأزمة المالية للحادة التي تواجهها الأمم المتحدة إنما تهدد كافة أنشطتها بالتوقف وبالتالي تعتبر تحد كبير لبقائها واستمرارها .

ومع ذلك تبقى الأمم المتحدة وحدها للقادرة علي حل هذه
المتناقضات لأن المنظمة هي منظمة شعوب العالم التي تمثل تحد كبير
لبقاءها واستمرارها .

وقد أكد دكتور / بطرس غالي في تصريحاته العديدة على أن
إستراتيجية المنظمة الدولية للأمم المتحدة يجب أن تأخذ في الاعتبار للتغيير
الجوهري في طبيعة المشاكل التي يولجها العالم إذ أن الكثير من هذه
القضايا مثل الإرهاب للمنظم ومكافحة المخدرات وغيرها أصبحت ذات
صفة عالمية ولا يمكن للدول فرادى أو تولجها ومن ثم تحتاج إلي حلول
عالمية .

وحول أهمية العمل علي تطوير أساليب العمل داخل مجلس الأمن
قال الدكتور/ بطرس غالي أن مجلس الأمن الدولي لابد وان يعكس الواقع
الدولي الجديد وان يكون بالمجلس تمثيل مناسب ومتوازن لكافة القارات في
العالم بما يعكس ثقلا البشري والاقتصادي والسياسي .

وفي كلمة الرئيس " روبرت موجابي " رئيس زيمبابوي أمام الوفود
المشاركة في الاحتفال بمرور خمسين عاما علي إنشاء الأمم المتحدة عبر
عن غضب دول العالم الثالث عندما أشار إلي تجاهل الغرب لأفريقيا
ورفضه مشاركتها في إدارة مجلس الأمن.

وقال الرئيس " موجابي " عن سوء استخدام الدول ذات العضوية
الدائمة لمجلس الأمن لما يسمى بحق الفيتو " إن الاستبداد السائد في مجلس
الأمن وخاصة استخدام حق الفيتو بواسطة الدول الدائمة للعضوية يعد أمراً
يتناقى في المنطق ومبادئ العدالة والديمقراطية " .

أما في كلمة للرئيس " نيلسون مانديلا " رئيس جمهورية جنوب
أفريقيا فقد طالب الأمم المتحدة بالعمل علي إعادة تنظيم هيكلها وإقامة
نظام عالمي جديد تم فيه للديمقراطية والرخاء والمساواة بين الدول .

وفي خضم الحديث عن الحاجة الملحة في الوقت الحالي للإصلاح
الهيكلية للأمم المتحدة وتطوير العمل كان لابد من التعرف علي مواقف

الدول المتقدمة ولاسيما الدول المؤهلة للحصول علي مقعد دائم في مجلس الأمن بما يتناسب ونفوذها الدولي مثل اليابان .

ومن هذا المنطلق صرح مصدر مسئول بمفارة اليابان بالقاهرة لمجلة آخر ساعة بأن هناك أربع مجموعات عمل منشقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تبحث الوسائل والسبل الممكنة للإصلاح الهيكلي للأمم المتحدة ، ولحدى هذه المجموعات تركز في بحثها علي قضية التمثيل المتكافئ والعادل وتوسيع العضوية في مجلس الأمن، والقضايا الأخرى المتعلقة بإصلاح وتطوير للمجلس ، واليابان تعتقد بأن كافة هذه الجهود لابد وان تهدف إلي خلق نظام يؤدي إلي تمتع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بحقوق ومسئوليات متوازنة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية بحيث يكون ذلك انعكاسا للتغيرات التي حدثت في الواقع الدولي .

ويؤكد المصدر الياباني المسئول أن الإصلاح الهيكلي للأمم المتحدة من شأنه تقويتها وجعلها أكثر مرونة وإن المطلوب الآن هو برنامج متكامل ومتوازن للإصلاح في المنظمة الدولية . وتعتقد اليابان أن هناك بعض التقدم تم اتجاذه في نطاق بحث قضية التمثيل المتكافئ والعادل وتطوير أساليب العمل داخل مجلس الأمن وذلك من خلال مجموعات العمل سابقة الذكر .

والموقف الياباني يتلخص في أن الأرضية الرئيسية قد تم تهيئتها للدخول في مرحلة المفاوضات الجادة حتى يمكن التوصل إلي خطة الإصلاح الموحدة والملموسة تستطيع الحصول علي تأكيد واسع بين الدول الأعضاء وهناك ثلاثة مجالات في نطاق بحث سبل تطوير العمل داخل مجلس الأمن الأول يتعلق بجوهر الإصلاح والثاني يتعلق بتوقيت الإصلاح والثالث يركز علي الإجراءات التي تتبع لتحقيق ذلك .

والموقف الرسمي لليابان فيما يتعلق بجوهر عملية إصلاح وتطوير العمل داخل مجلس الأمن يتركز في :

١- أن الهدف من إصلاح مجلس الأمن هو العمل علي تعظيم وتأكيذ شرعية وفاعلية المجلس ومن أجل تحقيق ذلك فإنه من الضروري

أن يتم زيادة عدد الأعضاء الدائمين به زيادة محدودة بإضافة للدول التي لديها القدرات والاستعدادات لتحمل المسؤوليات الدولية للحفاظ على السلام والاستقرار الدوليين.

٢- من الضروري ضمان تمثيل مجلس الأمن لكافة المناطق الجغرافية في العالم حتى يمكن نقادي عم للتوازن الحالي في مثل هذا التمثيل داخل المجلس وذلك م خلال إضافة عدد ملائم من المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن .

٣- ترى اليابان انه من الأهمية بمكان أن تهدف عملية الإصلاح لمجلس الأمن إلي تحسين منهج العمل داخل المجلس بما في ذلك رفع مستوى ودرجة الشفافية في أعماله .

ويقول السيد " كمال شانيلا " رئيس المؤتمر الشعبي اللبناني : " أن ممكن للظلم في ساحة الأمم المتحدة أن الدول الكبرى الخمس تحتكر القرار الدولي من خلال استخدامها لحق الفيتو وتحرم كل الدول الأخرى من حق المساواة ، وقد مثل استخدم الفيتو دائما حالة الخرق الدائم للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة الذي ينص علي مساواة الدول في حقوقها وواجباتها فالجمعية العامة اتخذت قرارات عديدة منذ أوائل الخمسينات والستينات والسبعينات لصالح الحقوق العربية في إطار الصراع العربي الإسرائيلي ، ولكن ممارسة أمريكا لحق الفيتو في مجلس الأمن هي التي عطلت حق العودة ، وعروبة القدس وإزالة آثار عدوان إسرائيل علي العرب عام ١٩٦٧ .

ولقد مارست الولايات المتحدة الأمريكية الضغوط علي أكثر من مائة دولة لمنع إصدار قرار يدين إسرائيل علي عدوانها المتكرر علي لبنان وهكذا أصبحت الأمم المتحدة منطقة نفوذ أمريكية وأصبح العالم خاضعا لرؤى وإستراتيجية ومصالح أقوى دولة في العالم .

وسابقا كان يقال أن دعم أمريكا المقضوح لإسرائيل غير موجه للعرب وإنما ضد النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط ، ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي كيف يمكن تفسير تطور التحالف الاستراتيجي بين أمريكا وإسرائيل ، ضد من يقام هذا التحالف؟ ويتفق السيد " كمال شانيلا " رئيس

المؤتمر الشعبي اللبناني مع ذكره الأستاذ / جلال عيسى رئيس تحرير مجلة آخر ساعة اللبنانية في أن استخدام حق الفيتو يخفق مجلس الأمن ويقول أن صيغة المجلس الراهنة تفقد العدالة الإنسانية وهي الديمقراطية الدولية فإذا كان حق الفيتو يقوم على أساس تمتع أعضاء مجلس الأمن بالقوة والقدرة النووية فهناك قوى نووية أخرى غير عربية موجودة ولا تتمتع بالعضوية الدائمة في المجلس مثل باكستان مثلا .

وإذا كان المعيار هو القدرة المادية للدول فإن الدول العربية تمتلك مقدرات تتفوق بها على بريطانيا ، فلماذا لا يكون من حق الجامعة العربية أو دولة من أعضائها استخدام حق الفيتو وإذا كان المعيار هو العدالة الدولية والمقياس هو الديمقراطية الدولية فإن إسقاط حق الفيتو لكل أعضاء مجلس الأمن الخمس هو الشرط الأول لإيجاد التوازن في النظام العالمي الجديد وحماية حقوق الأمم والشعوب من الظلم والاستبداد السياسي وهكذا تقوم الشرعية الدولية ويشير السيد السفير " نايف القاضي " سفير المملكة الأردنية في القاهرة والمندوب الدائم لبلاده في الجامعة العربية إلى حقيقة أنه لا يوجد حتى الآن رؤية عربية محددة لإعادة التنظيم الخاص بالممل داخل الأمم المتحدة ومجلس الأمن وقال : " هذا لا يمنع أن هناك رغبة في أن يكون للعرب وجود فاعل في مجلس الأمن وفي إطار الحديث عن زيادة أعضاء مجلس الأمن كان هناك حرص عربي دائم على إظهار مثل هذه الرغبة ، لاسيما أن القواعد التي حكمت تحديد أعضاء مجلس الأمن هي نتائج مبنية على أبعاد ما خلفته الحربان العالميتين الأولى والثانية وكان المعيار في مثل هذا التحديد هو معيار القوة واقتصرت العضوية في مجلس الأمن على تلك الدول التي حققت الانتصارات الرئيسية في الحربين لكن نحن نعيش في مرحلة جديدة نمسجها النظام العالمي الجديد ونعتقد أن للمعايير السابقة لم تعد ملائمة .

وهناك معايير جديدة منها معيار " الأدوار السياسية والإنسانية التي تقوم بها بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ولما كانت بعض الدول

العربية مؤهلة للقيام بأدوار أساسية خاصة في مجال حفظ السلم والاستقرار في العالم فانه من العدل والمنطق أن يكون لها وجودها في مجلس الأمن .

ويضيف السفير " نايف القاضي " : " أن قضية فلسطين هي أهم واعقد القضايا التي واجهتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن منذ تأسيسه وشعر للعرب خلال العقود الخمس السابقة بأن قضيتهم بقدر أهميتها وخطورتها لم تأخذ نصيبها من العدل والإنصاف في أروقة مجلس الأمن والأمم المتحدة .

وعليه فان المطالبة العربية بأن تكون للدول العربية مقعد دائم في مجلس الأمن قد تلبي بعض المطالب والأهداف العربية ويقول السيد السفير " فؤاد صادق مفتي " المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الجامعة العربية أن مجلس الأمن وقف موقفا متخاذلا عند التصويت علي قرار يدين إسرائيل لعدوانها الغاشم والباطش والمتغطرس علي لبنان ، وان ذلك يكشف ويؤكد ضرورة إجراء إصلاحات جذرية في هيكله المنظمة الدولية وعلي قمعتها مجلس الأمن واحتكار الدول الخمس الكبرى لحق الاعتراض " الفيتو " الذي يشل فاعلية مجلس الأمن ومدى تمثيله للإرادة الدولية الحرة .

ويضيف السفير " فؤاد صادق مفتي " عندما نشأت هيئة الأمم المتحدة كان الهاجس الرئيسي للمؤسسين الكبار هو الهاجس الأمني ونشر السلام وتشجيع الديمقراطية والمشاركة في تحمل مسئوليات التنمية ، إلا أنه للأسف كان احتكار تلك الدول الكبرى الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن لحق الاعتراض " الفيتو " كان أول تناقض صارخ بين ذلك للتوجه للديمقراطي وهذا الامتياز الديكتاتوري لقلة قليلة من الدول تتحكم وتسيطر علي الإدارة الدولية .

ويشير السفير " فؤاد صادق المفتي " إلي انه بعد مرور خمسين عاما علي إنشاء الأمم المتحدة وتزايد الشعور بهذا الخين وما رافقه من مشاعر فقدان الثقة واليأس في قدرة المنظمة في التجاوب مع آمال والام للشعوب المقهورة وتنامي ظاهرة تحكم القوى الكبرى في إدارة دفة مسيرة للعمل الدولي لمشارك بما يخدم مصالح وأهداف تلك القوى وترسيخ مناطق نفوذها في مختلف أنحاء العالم .

حينئذ بدأت الأصوات المختنقة بمشاعر اليأس والغين والإحباط هذه تملأ وتتطلب بإصلاح هذا الخلل في مجلس الأمن وكسر احتكار الدول للخمسة الدائمة العضوية لحق الاعتراض وذلك إما بتوسيع هذه العضوية الدائمة بحيث تكون أكثر شمولاً في تمثيل الدول أو لتجمعات الإقليمية الهامة التي لا يجوز أن تظل بمنأى عن مركز القرار الدولي كاليابان والهند والدول العربية وأفريقية وأمريكا الجنوبية أو إلغاء مبدأ حق الاعتراض " للقيتو " كلية أو تعديله بحيث لا يبقى حقاً مطلقاً دون قيد ويعتقد السفير " فولاد صادق مفتي " أن المطلوب الأخير يعد أكثر انسجاماً مع المبدأ الديمقراطي الذي أضحي شعار العالم العربي الذي يسعى إلي تعميمه .

أما السيد السفير " أحمد محمد لقمان " سفير اليمن ومندوبها الدائم في القاهرة فيؤكد علي أن ميثاق ونظام وفلسفة الأمم المتحدة لم تأت علي شكل ثوابت وخطط دولية متكاملة أعدها المجتمع الدولي سلفاً دون إمكانية تحديث وتطوير ويحيث لا يمكن المساس بها بل جاء هذا الميثاق وهذه الفلسفة استجابة وانعكاساً لتغيرات في البيئة الدولية فتطورت بتطورها وتوسعت أدوارها ومهامها طبقاً للمتطلبات والمتغيرات الدولية . كما جرى تحديث وتعديل وتعغير في التكتلات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى والمماسة بمعضية الأمم لتصبح بعد الحرب العالمية الثانية الأمم المتحدة ، فمن الأخرى أن يحدث هذا التعديل والتطوير بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط للنظام ثنائي القطبين و بروز نظام عالمي جديد تحت زعامة الولايات المتحدة الأمريكية .

ويشير السفير " أحمد لقمان " إلي أن هذه ليست المرة الأولى تطرح فيها قضية إعادة هيكلة الأمم المتحدة أو توسيع عضوية مجلس الأمن أو إلغاء حق للقيتو ولكن القضية قد تكسب أهمية جديدة بعد المجازر التي قامت بها إسرائيل في لبنان وفلسطين وتهديد واشنطن باستخدام حق القيتو لمنع توقيع عقوبات علي إسرائيل وهو ما حدث بالفعل التي تقوم بانتهاك السلم والأمن الدولي بصفة مستمرة . ويضيف السفير " أحمد لقمان " أن المطالبة بتوسيع عضوية مجلس الأمن لا تأتي فقط من دول الجنوب بل تطالب بها كل من ألمانيا وإيطاليا واليابان والهند خاصة وأن هناك

تخوفا في الوقت الحاضر وفي ظل هذا الحق " الفيتو " أن يتحول الوفاق بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن إلى أداة في يد هذه الدول خاصة في يد الولايات المتحدة الأمريكية وقد ثبت ذلك بعد حرب الخليج الثانية والاعتداءات المتكررة على لبنان وفلسطين .

ويرى السفير " مجدي الظفيري " مندوب الكويت الدائم لدى الجامعة العربية أن تقييم دور الأمم المتحدة يجب أن يتم في إطار شامل ولفترة خمسة عقود سابقة وليس من خلال الصراع العربي الإسرائيلي فقط باعتبار أن هذا التدخل يجعل من الصعب تقييم وتقييم الدور لشمال للأمم المتحدة كما يجب للتركيز الآن على ترسيخ المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة مع إعادة النظر في الآليات التي نتجت عن هذا الميثاق للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وتأمين التطبيق الكامل للقانون الدولي من خلال ميثاق الأمم المتحدة . ويتحدث السفير " مجدي الظفيري " : عن اتجاهات إعادة النظر في أعضاء مجلس الأمن الدائمين وغير الدائمين اتجاه زيادة عدد الدول الدائمة العضوية التي تملك حق الفيتو أو اتجاه زيادة عدد الدول الدائمة للعضوية إلى جانب الخمس الدائمة ، ولكن بدون أن يكون لها حق الفيتو واتجاه ثالث هو زيادة عدد أعضاء المجلس أكثر من خمسة عشر عضو مع مراعاة مبدأ للتوزيع الجغرافي لتمثيل دول العالم بحيث يغطي مجلس الأمن هذا التوزيع .

ويشير السفير " مجدي الظفيري " إلى أنه منذ استعراض موضوع الفيتو منذ إنشاء مجلس الأمن نجد أن هناك دولا دائمة العضوية تضررت بالفعل من استخدام دولة أخرى في المجلس لهذا الحق هذا ما حدث بين الاتحاد السوفيتي سابقا والولايات المتحدة الأمريكية حتى أنه أطلق على الخلاف بينهما " أزمة الفيتو " . ويرصد السفير " مجدي الظفيري " مجموعة من المداخل لإعادة النظر في دور مجلس الأمن ، خاصة في ضوء التطور السياسي بين توازنات القوى ، حيث أصبح النظام الدولي يعتمد على النمط الدولي أحادي القطبية .

ويؤكد السفير " مجدي الظفيري " أنه من الصعب أن يتم تقييم دور مجلس الأمن من خلال دولة واحدة ، إنما لمجموعة دول لها مصالح قد تتطابق وتتباين ، فالدول مجتمعة تستطيع أن تعطي لميثاق الأمم المتحدة قوة القانون وينطلق هذا من توقيع كل الدول على الائتلم بالميثاق .

ويؤكد السفير " مجدي الظفيري " أنه إذا كان هناك اتجاه لتوسيع العضوية ، فإنه في العالم العربي منجد مصر هي المؤهلة بما لها من تاريخ طويل في الدور الإقليمي سواء علي الصعيد العربي أو الأفريقي حيث لعبت دورا كبيرا في صياغة مفاهيم سياسية جديدة مثل عدم الانحياز وشاركت في دعم واستقلال كثير من حركات التحرر خاصة في قارة أفريقيا وكانت من المؤسسين لمنظمة للوحدة الأفريقية .

كما أنها جسدت دورا مهما في تكريس السلم والأمن الدوليين إذن فمن حقها أن تكون عضوا في مجلس الأمن تمثيلاً لأفريقيا .

وهناك المملكة العربية السعودية وهي مؤهلة بحكم أنها عاصمة العالم الإسلامي وتأثيرها وإمكاناتها .

ويؤكد السفير " مجدي الظفيري " علي أن الأمانة تقتضي الإشارة إلي أن المجلس نجح في معالجة العديد من القضايا الدولية مثل قضية البوسنة وقضية الصومال ومن قبل الكونغو وكوريا وقضايا أخرى عديدة ، ومن المؤكد أن نظرة العالم العربي لدور مجلس الأمن ستتغير بعد انتهاء الصراع العربي الإسرائيلي .

ويوضح الدكتور / مفيد شهاب رئيس لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومي بمجلس الشورى ووزير التعليم العالي سابقا ، أن تسمية الفيتو غير دقيقة لأن كلمة VETO معناها أن قرار صدر بالفعل وإن هناك اعتراضا علي تنفيذه ، وما نحن بصدد له ليس في الحقيقة " فيتو " وإنما هو اشتراط موافقة الدول الخمس الكبرى صاحبة المقاعد الخمس الدائمة في مجلس الأمن علي صدور قرار معين في مسألة موضوعية فبدون موافقة هؤلاء الخمسة للكبار جميعا ومعهم أربعة آخرون من ضمن العشرة غير الدائمين لا يصدر أصلا للقرار إذن من الخطأ أن نقول أننا

بصد حق اعتراض أو حق فيتو والأصح أن نقول أننا بصد نظام معين للتصويت يشترط أغلبية من نوع خاص.

وفي تقييم نظام الفيتو يقول الدكتور / مفيد شهاب أن هذا النظام يبدو للكثيرين مخالفا لمبدأ المساواة وأن التنظيم العالمي لا يجب أن يعطي لدولة ميزة أكثر من دولة أخرى مهما كانت الأسباب .

وفي الحقيقة أنه عندما تقرر هذا الحق عام ١٩٤٥ أرادت بإقراره الدول الخمس الكبرى ألا تمكن الأغلبية العديدة للدول الصغرى من أن يكون لها السيطرة على صدور القرارات في المستقبل ، هذا كان هو الهدف وتصورت الدول الخمس أنها مجتمعة ستكون دائما فيما بينها ولكن هذا لم يحدث نتيجة تزايد الصراع بين الشرق وغرب وبدأ كل منها يستخدم الفيتو ضد الآخر فالممارسة أثبتت بعد حرب كوريا مباشرة عام ١٩٤٨ أن الفيتو أصبح للأسف سلاحا يستخدم في الصراع السياسي بين الدول الكبرى وذلك على العكس من الهدف الذي تقرر من أجله .

وقد حدث إصراف في استخدام حق الفيتو منذ عام ١٩٤٧ وطسي مدى خمسون عاما إلى درجة أدت إلى عجز مجلس الأمن عن أداء مهامه في كثير من الأحوال .

وينسب الرأي العام لدولي فشل الأمم المتحدة في كثير من القضايا إلى الاستخدام السيئ لحق الفيتو ، ونتيجة التهديد في استخدام هذا الحق أو لخوف من استخدامه.

وهناك عدد كبير من الدول والفقهاء يهاجمون حق الفيتو ويعتبرونه خصوصا عند التصرف في استخدامه أساس فشل نظام الأمن الجماعي ولذلك يطالبون بإلغائه أو فرض قيود على استخدامه .

ويقول الدكتور / مفيد شهاب أنه لو تصورنا أن دولة تقدمت باقتراح لإلغاء الفيتو وعرض للتصويت لإلغائه فمن الممكن أن يحدث فيتو على فكرة إلغاء حق الفيتو فيبقى حق الاعتراض كما هو فإذن له يحدث إطلاقا لإلغائه إلا بموافقة الدول الخمس الكبرى فهل يتصور أنها تتنازل طواعية عن حقها ، نعتقد أنه أمر مستبعد .

ويتساءل الدكتور / مفيد شهاب عن كيفية ترشيده وتحسين استخدام الفيتو وكيف عندما يستخدم بطريقة سيئة ويفشل في إصدار القرار المطلوب ، يعالج الموقف ؟ أن الجمعية لعامة حاولت هذا عام ١٩٥٠ عندما أصدرت ما أسمته (قرار الاتحاد من أجل السلام) ذلك أن الجمعية العامة وحدت أن هناك إسرافاً في استخدام حق الفيتو مما يهدد السلام والأمن الدوليين فأصدرت هذا القرار وذلك كنتيجة لعجز مجلس الأمن في إيقاف العمليات العسكرية في كوريا بسبب استخدام الاتحاد السوفيتي لحق الفيتو وأيضاً استخدام هذا القرار مرة أخرى نتيجة لحوان ١٩٥٦ .

ويقول الدكتور / مفيد شهاب أن هذا القرار المشكوك في قانونيته ولكنه طبق فعلاً بعد أخذ الوسائل التي تحد من الاستخدام السيئ لحق الفيتو ولو أن الاتحاد السوفيتي ظل لا يعترف بهذا القرار وعلي ذلك فإذا أصبح للجمعية العامة دور أكثر فاعلية وإيجابية في قضايا الأمن فلا يكون هو الجهاز الأوحده للحاسم في قضايا السلم والأمن الدوليين .

أيضاً من الأمور التي من الممكن أن تحد من خطورة الفيتو أن تلزم الدول الكبرى أدبياً بالاستخدام السليم ، وأن يكون هناك نوعاً من الضغط يجعل الدول الكبرى تتردد كثيراً عندما تفكر في استخدام هذا الحق ، ويبقى أن الرأي العام العالمي أصبح له دور مؤثر أكبر من الماضي والجمعية العامة أيضاً بدأت تنشط أكثر من الماضي والمنظمات غير الحكومية لها تأثير على العلاقات الدولية بدأ يظهر بوضوح .

الباب الثاني

- الفصل الأول : محكمة العدل الدولية .
- الفصل الثاني : الأمم المتحدة وحقوق الإنسان .
- الفصل الثالث : الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام .
- الفصل الرابع : أحكام ميثاق الأمم المتحدة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي .
- الفصل الخامس : التعاون الاقتصادي الدولي في إطار الأمم المتحدة .
- الفصل السادس : الأمم المتحدة وقضية حماية البيئة .

الفصل الأول محكمة العدل الدولية

تضمن ميثاق الأمم المتحدة في مادته الثانية والتسعون من الفصل الرابع عشر ، محكمة العدل الدولية هي الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة وتقوم بعمله وفق نظامها الأساسي المنقح بهذا الميثاق .

وتنص الفقرة الأولى من المادة ذاتها " يعتبر جميع أعضاء الأمم المتحدة يحكم عضويتهم أطرافاً في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية " وتؤكد الفقرة الثانية من المادة ذاتها أيضاً علي يجوز لدولة من الأمم المتحدة أن تنضم إلي النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة بناء علي توصية مجلس الأمن .

المادة الرابعة والتسعون تتضمن في فقرتها الأولى : يتعهد كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة أن ينزل علي حكم محكمة العدل الدولية في أية قضية يكون طرفاً فيها .

وفي الفقرة الثانية من المادة ذاتها : إذا امتنع احد المتقاضين في قضية ما عن القيام بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة فللطرف الآخر أن يلجأ إلي مجلس الأمن ،

ولهذا إذا رأى ضرورة لذلك أن يقدم توصياته أو يصدر قراراً بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم .

المادة الخامسة والتسعون : ليس في هذا الميثاق ما يمنع أعضاء الأمم المتحدة من أن يمهّدوا لحل ما ينشأ بينهم من خلاف إلي محاكم أخرى بمقتضى اتفاقيات قائمة من قبل أو يمكن أن تعقد بينهم في المستقبل .

المادة السادسة والتسعون الفقرة (١) : لأي من الجمعية العامة ومجلس الأمن أن يطلب إلي محكمة العدل إفتاءه في أية مسألة قانونية .

المادة السادسة والتسعون الفقرة (٢) : وللسائر فروع الهيئة والوكالات المتخصصة المرتبطة بها مم يجوز أن تأذن لها الجمعية العامة بذلك في أي وقت أن تطلب أيضاً من المحكمة إفتاءها فيما يعرض لها من المسائل القانونية الداخلة في نطاق أعمالها .

وعلي ذلك تعتبر محكمة العدل الدولية وفقاً للنصوص السابقة من الميثاق الجهاز ذو الاختصاص القضائي أو الأداة القضائية لمنظمة الأمم المتحدة التي يناط بها حل الخلافات والنزاعات القانونية التي تحدث بين الدول . وتقوم محكمة العدل الدولية بعملها وفقاً للنظام الأساسي الخاص بها والملحق بميثاق المنظمة الدولية .

ويعتبر النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية جزءاً لا يتجزأ من ميثاق الأمم المتحدة كما نصت المادة الثانية والعشرون ويعتبر أعضاء الأمم المتحدة بحكم عضويتهم في المنظمة الدولية أطرافاً في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية .

ولقد سمح الميثاق للدول غير الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة بأن تنضم للنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بالشروط التي تحددها الجمعية العامة لكل حالة علي حدة بناءً علي توصية مجلس الأمن ويترتب علي كون محكمة العدل الدولية أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة النتائج التالية :

- ١- يشترك مجلس الأمن والجمعية العامة في اختيار قضاة محكمة العدل الدولية وهو ما نصت عليه المادة الثامنة من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.
- ٢- لأي من الجمعية العامة أو مجلس الأمن أن يطلب إلي محكمة العدل الدولية إفئاته في أية مسألة قانونية ومسائر فروع الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة المرتبطة بها أن تطلب من المحكمة إفئاتها فيما يعرض لها من المسائل القانونية الدخلة في نطاق أعمالها بعد استئذان الجمعية العامة في ذلك .
- ٣- يتعهد كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة أن ينزل علي حكم محكمة العدل الدولية في أية قضية يكون طرفاً فيها وإذا امتنع أحد المتقاضين في قضية ما عن تنفيذ ما يفرضه عليه حكم صادر من المحكمة ، فللطرف الآخر أن يلجأ إلي مجلس الأمن والمجلس إذا

رأي ضرورة لذلك أن يقدم توصياته أو يصدر قراراً بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم .

٤- يحدد مجلس الأمن الشروط التي يجوز بموجبها لمآثر الدول الأخرى أن تتقاضى إلي المحكمة وذلك مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة في المعاهدات المعمول بها علي أنه لا يجوز وضع تلك الشروط بكيفية تخل بالمساواة بين المتقاضين من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية .

٥- تخطر المحكمة أعضاء الأمم المتحدة بأية توصيات ترفع أمامها علي يد الأمين العام للأمم المتحدة ، كما تخطر بها أي دولة أخرى لها حق حضور جلسات المحكمة وذلك كما نصت علي ذلك المادة الخامسة والخمسين من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية .

٦- تتلقى الجمعية العامة تقارير من فروع الأمم المتحدة المختلفة عن نشاطها للنظر فيها ومن بين هذه الفروع محكمة العدل الدولية وذلك كما نصت المادة السادسة والخمسون من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية .

٧- تتحمل الأمم المتحدة مصروفات المحكمة علي الوجه الذي تقرره الجمعية العامة وتحدد الجمعية لعامة مرتبات القضاة ومكافاتهم وما يستحق لهم من تعويضات كما نصت علي ذلك المادة السابعة والخمسون من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية .

٨- يجري تعديل النظام الأساسي لمحكمة العدل لدولية بنفس الطريقة المتبعة لتعديل ميثاق الأمم المتحدة مع مراعاة اشتراك الدول التي تكون من الأطراف علي النظام الأساسي للمحكمة ولا تكون من أعضاء الأمم المتحدة ، كما نصت علي ذلك المادة الثامنة والخمسون من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية .

تشكيل محكمة العدل الدولية :

تتألف محكمة العدل الدولية من خمسة عشر عضواً قاضياً مع ملاحظة أنه لا يجوز أن يكون بها أكثر من عضو واحد من دولة واحدة

ويراعي في اختيار قضاة محكمة العدل الدولية الاعتبار الشخصي بمعنى أنهم يختارون بغض النظر عن جنسيتهم ويراعى في اختيارهم أن يكونوا من ذوي الصفات لخلقية العالية ، الحائزين في بلادهم على المؤهلات المطلوبة للتعيين في أرفع المناصب للقضائية الدولية وإن يكون مشهود لهم بالكفاءة في القانون الدولي .

والأصل تعيين قضاة محكمة العدل الدولية ، أنهم لا يمثلون دولهم بمعنى أن يكون انتقالهم الوظيفي للمحكمة كما أنه لا يجوز لهم وفقاً لنص المادة السادسة من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية أن يتولوا وظائف سياسية أو إدارية كما أنه لا يجوز لهم الاشتغال بوظيفة أخرى .

وينتخب قضاة محكمة العدل الدولية لمدة تسع سنوات ويجوز إعادة انتخابهم وتنتخب المحكمة رئيسها ونائبه لمدة ثلاث سنوات ويمكن تجديد انتخابهم . ويتمتع أعضاء محكمة العدل الدولية في مباشرة وظائفهم بالمزايا والإعفاءات السياسية كما نصت على ذلك المادة التاسعة عشر من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية .

ولا يجوز فصل أي عضو إلا إذا اجمع مائت الأعضاء على أنه قد أصبح غير مستوف للشروط المطلوبة .

ويوجد مقر محكمة العدل الدولية في مدينة لاهاي بهولندا في مبنى مستقل هو قصر السلام .

انتخاب قضاة محكمة العدل الدولية :

ينتخب قضاة محكمة العدل الدولية طبقاً للإجراءات التي ينص عليها النظام الأساسي للمحكمة :

- ١- يشترك مجلس الأمن والجمعية العامة في اختيار قضاة محكمة العدل الدولية المادة الثامنة من النظام الأساسي للمحكمة .
- ويقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإعداد قائمة بأسماء الأشخاص المرشحين للقيام بهذه المهمة أو الذين يصلحون لهذه المهمة وتتوافر فيهم الشروط التي تتطلبها هذه الوظيفة .

ويتم تحرير هذه القائمة بناء علي ترشيح خبراء القانون الدولي للأشخاص الذين تتوافر فيهم الشروط المطلوبة .

والواقع أن أسلوب ترشيح قضاة محكمة العدل الدولية يعكس مدى تأثير عملية الترشيح بالاعتبارات السياسية في أحيان كثيرة .

٢- بعد إعداد قائمة القضاة المرشحوين تعرض هذه القائمة علي كل من مجلس الأمن والجمعية العامة كل منهما علي حدا ويتم انتخاب الأشخاص الذين يحصلون علي الأغلبية المطلقة لأصوات الجمعية العامة ، ولأصوات مجلس الأمن .

ويراعي انه لا يجوز استخدام حق الاعتراض " الفيتو " علي القرار الصادر بانتخاب قضاة محكمة العدل الدولية وعند تساوي مرشحين في الأصوات يفضل أكبرهم سنا .

حصانات وامتيازات قضاة المحكمة :

باعتبار أن هولندا هي الدولة التي تقع في عاصمتها مقر محكمة العدل الدولي ، قامت المحكمة بإبرام اتفاقا خاصا مع الحكومة الهولندية حول الحصانات والامتيازات التي يتمتع بها قضاة المحكمة .

ولقد صدقت الجمعية العامة علي هذه الاتفاقية بقرار صادر منها تضمن إلي جانب التصديق (توصية) إلي كافة الدول الأعضاء بأن يمنحوا قضاة المحكمة (حصانة دبلوماسية) سواء كانوا مقيمين فيها أو كانوا يملكون في إقليمها متى كان هذا المرور متعلقا بممارستهم لوظيفتهم كما طُلبت من كافة الدول الاعتراف بوثيقة المرور التي تمنحها للقضاة أو كبار موظفيها .

سلطات " اختصاصات محكمة العدل الدولية " :

أولا : الاختصاص القضائي لمحكمة العدل :

نص ميثاق الأمم المتحدة في مادته الثانية والتسعون كما ذكرنا علي : أن محكمة العدل الدولية هي الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة وتقوم بعملها وفق نظامها الأساسي الملحق بهذا الميثاق والذي يعتبر جزءا لا يتجزأ منه .

ولقد حدد هذا الاختصاص أيضا للنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية في مادته السادسة والثلاثون الذي نصت علي أن : تشمل ولاية المحكمة جميع القضايا التي يعرضها عليها المتقاضون ، كما تشمل جميع المسائل المنصوص عليها بصفة خاصة في ميثاق الأمم المتحدة أو في المعاهدات والاتفاقيات المعمول بها .

غير أن للدول الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة أن تصرح بأنها بدون حاجة إلي اتفاق خاص ، وتقبل للولاية الجبرية للمحكمة في نظر جميع المنازعات القانونية التي تقوم بينها وبين دول تقبل الالتزام بنفسه متى كانت هذه المنازعات القانونية تتعلق بالمسائل الآتية :

- أ - تفسير معاهدة من المعاهدات .
- ب - أية مسألة من مسائل القانون الدولي .
- ج - واقعة ثبت خرقها للالتزام أو القانون الدولي .
- د - التعويضات المترتبة علي خرق التزام دولي .

هذا ويشترط لاختصاص المحكمة أن يكون كل من المدعي والمدعي عليه أمامها دولا فللدول وحدها هي التي يمكن أن تكون طرفا في خصومة تنصل فيها محكمة العدل الدولية ولا تختص المحكمة بنظر الدعاوي المرفوعة من أو علي أشخاص للقانون الدولي الآخرين ومن ثم لا يحق للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الأخرى ، للتقاضي أمام المحكمة وذلك تحقيقا لنص المادة الرابعة والثلاثون من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية .

كما تشترط أن يكون الدول المتقاضية كلها أطرافاً في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية وأن تقبل صراحة أو ضمنا المثلول أمام المحكمة .

كما نصت علي ذلك المادة الخامسة والثلاثون من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية .

وترفع القضايا أمام المحكمة إما بإعلان الاتفاق الخاص الذي تم بين الدول المتنازعة حول رفعها للمحكمة وإما يطلب كتابي إذا كان

المتنازعون من الدول التي سبق أن قبلت الولاية الجبرية للمحكمة ويشترط في صيغة الطلب تعيين موضوع النزاع وبين المتنازعين ، والأسانيد القانونية التي يستند إليها مقدم الطلب في دعواه .

ويجب أيضا أن يقع الطلب وكيل الدولة المعنية أو ممثلها الدبلوماسي في الدولة التي يوجد بها مقر المحكمة ، ثم علي مسجل المحكمة إبلاغ هذا الطلب فور وصوله إلي الدولة المدعي عليها ، وكذلك إلي أعضاء الأمم المتحدة عن طريق الأمين العام للهيئة والتي أية دولة أخرى لها مصلحة في الحضور أمام المحكمة وذلك كما نصت علي ذلك المادتين الثانية والثلاثون والثالثة والثلاثون من لائحة إجراءات المحكمة .

ومن جهة أخرى إنه بخصوص الاختصاص القضائي لمحكمة العدل الدولية أيضا ظهر تساؤل حول مدى إمكان اعتبار التوصية الصادرة من مجلس الأمن طبقا لأحكام المادة السادسة والثلاثون من الميثاق بخصوص عرض نزاع معين علي محكمة العدل الدولية كمصدر من مصادر الاختصاص الإجباري للمحكمة ، وقد أثر هذا التساؤل بمناسبة صدور توصية مجلس الأمن عام ١٩٤٧ بعرض النزاع المتعلق بمضيق كورفو بين المملكة المتحدة وألبانيا علي محكمة العدل الدولية .

وكان هناك اتجاهان في هذا الصدد ، الاتجاه الأول كان يرى أن اختصاص المحكمة في هذا الشأن يكون إجباريا وملزما قانونا لأطراف النزاع وقد مثل هذا الاتجاه للمملكة المتحدة وأيدها في ذلك بعض الفقهاء .

أما الاتجاه الثاني وهو الذي يؤيده غالبية فقهاء القانون الدولي ، ويذهب إلي أن اختصاص محكمة العدل الدولية في مثل هذه الحالة يكون اختياريًا حيث أن ما يصدره مجلس الأمن طبقا لنص المادة السادسة والثلاثون من الميثاق هو مجرد توصية لا تتمتع بقيمة قانونية ملزمة علاوة علي ذلك فإن الاختصاص الإجباري للمحكمة لا يتقرر إلا في الأحوال المحددة التي نصت عليها المادة السادسة والثلاثون من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية .

ثانياً : الاختصاص الاستشاري لمحكمة العدل الدولية :

لمحكمة العدل الدولية سلطة إصدار الآراء الاستشارية والفتاوى في لمسائل القانونية متى طلبت منها هيئات دولية ذلك .

ولقد أشارت المادة السادسة والتمعون من الميثاق إلى هذا الاختصاص عندما قررت لأي من الجمعية العامة أو مجلس الأمن أن يطلب إلى محكمة العدل افتائه في مسألة قانونية ولمساتر فروع غ الهيئة المرتبطة ممن يجوز أن تأذن لها الجمعية العامة بذلك في أي وقت أن تطلب أيضا من المحكمة إفتاءها فيما يعرض لها من المسائل القانونية الداخلة في نطاق أعمالها ، وبناء على ذلك لا يكون للدول حق طلب آراء استشارية من المحكمة .

وينحصر اختصاص المحكمة الاستشاري في المسائل للقانونية دون المسائل السياسية أو غيرها من المسائل التي لا تنقسم بالطابع القانوني ، وثث مع خلاف الاختصاص القضائي الذي تباشره المحكمة بصدد أي نزاع يتفق أطرافه على عرضه عليها سواء كان متعلقا بمسألة قانونية أم سياسية وتعتبر الآراء الاستشارية التي تصدرها المحكمة غير ملزمة للجهة التي طلبتها ، وعلى الرغم من القيمة الأدبية لهذه الآراء القانونية إلا أن الجهة التي طلبتها لها أن تأخذها أو ترفضها لأي سبب .

غير أن العمل في الأمم المتحدة قد جرى على احترام تلك الآراء على نحو يجعل لها من القيمة ما يعادل قيمة الأحكام الملزمة قانونا .

موضوع الدعوى وكيفية الحكم فيه :

وإزاء ل نطاق الواسع لاختصاص محكمة العدل الدولية بنظر المسائل التي يرفعها إليها المتقاضون ، فإنه يصبح من المتصور أن يتناول موضوع الدعوى القضائية أمراً سياسياً أو قانونياً على أنه في حالة موضوع الدعوى ذا طابعاً سياسياً بحث فإنه على المتقاضين أن يتوقفوا على أن تفصل المحكمة فيه وفقاً لمبادئ العدل والإنصاف .

كما نصت على ذلك في الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة والثلاثون من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية .

ولا يجوز للمحكمة التخلي عن الحكم في الدعوى لعدم وجود قواعد وصيغة تحكم للنزاع المعروف ، وإنما عليها أن تسد للنقص في قواعد القانون الدولي ، وبخصوص الحكم الصادر في الدعوى المرفوعة أمام المحكمة فإنه يصدر بناء على ما تذهب إليه آراء غالبية أعضاء المحكمة ، وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس ويراعى أن من حق كل قاض لا يتفق مع الحكم الصادر أن يصدر رأيا معارضا ، كذلك فإن من حق كل قاضي يتفق مع الحكم الصادر ولكن يختلف في الأسباب التي بنيت عليه أن يبين وجهة نظره الشخصية في رأي فردي ويتم نشر كافة الآراء المعارضة والمنفردة . ولحكم الصادر في الدعوى حكم نهائي لا يقبل الطعن فيه بالاستئناف ، وكل ما هنالك أنه إذا اختلف الأطراف في تفسير مدلول الحكم قامت المحكمة بتفسيره بناء على طلب أي طرف من الأطراف . ومن ناحية أخرى فإذا اكتشف واقعة حاسمة في الدعوى لم تكن تحت نظر المحكمة عند صدور الحكم جاز للطرف الذي كان يجهل وجود هذه الواقعة أن يلتزم إعادة نظر الدعوى بشرط ألا يكون جهله لها راجعا إلى إهمال من جانبه ، وذلك تحقيقا للمادة الوليدة والمستون في فقرته الثانية كذلك فإن الحكم الصادر في الدعوى لا تكون له حجة إلا في مواجهة أطراف الدعوى فحسب بمعنى أن الحكم خاص بأطراف الدعوى ويطبق عليهم فقط وفي خصوص النزاع الصادر بشأنه فقط ، وحكم محكمة العدل الدولية ملزم لمن صدر في مواجهتهم وفقا لما تقتضي به المادة الرابعة والتسعون في فقرتها الأولى التي تنص على أن يتمتع كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة بأن ينزل على حكم محكمة العدل الدولية في أية قضية يكون طرفا فيها . فإذا رفض أحد أطراف الدعوى تنفيذ الحكم الصادر جاز للطرف الآخر أن يلجأ لمجلس الأمن لكي يتخذ ما يراه مناسبا لإجبار الطرف الممتنع على تنفيذ الحكم الصادر .

هل توصية مجلس الأمن ببلحالة نزاع ما إلى محكمة العدل الدولية تعتبر حالة من حالات رضاء الدول بالتناضسي أمام المحكمة .

تنص المادة ٣٦/٣ من ميثاق الأمم المتحدة علي أن " مجلس الأمن وهو يقدم توصياته وفقا لهذه المادة أن يراعي أن المنازعات القانونية يجب علي أطراف النزاع بصفة عامة أن يعرضوها علي محكمة العدل الدولية وفقا لأحكام النظام الأساسي لهذه المحكمة . فلو كان هناك نزاع قانوني معروض علي مجلس الأمن وقام المجلس بإصدار توصية للأطراف المتنازعة الإجالية بالنفي لماذا ؟ لأن هذه التوصية لا تغني أبداً عن ضرورة الاتفاق الحر . والقول بغير ذلك معناه تقرير للولاية الجبرية بدون موافقة الدول وهذا يتناقى مع التفسير السليم لأحكام ميثاق الأمم المتحدة الذي يجعل التوصية غير ملزمة ويتناقى أيضا مع أحكام النظام الأساسي للمحكمة الذي يجعل للذهاب إلي المحكمة أمر اختياري متوقف عني رضا أطراف النزاع وبناء عليه فهما لصدر مجلس الأمن من توصيات في هذا الصدد فهي مجردة من أية قيمة قانونية . ومن حق للدول عدم الانصياع لتوصية المجلس بإحالة النزاع إلي المحكمة ولا تتحمل في ذلك أنى مسؤولية ، وهذا هو التفسير السليم الذي أخذ به قضاء محكمة العدل الدولية في قضية مضيق كورفو بين ألبانيا وبريطانيا عام ١٩٤٩^(١).

وبذلك نكون قد فرغنا من عرض الأساس القانوني الذي تختص بناء عليه محكمة العدل الدولية في النظر والفصل في القضايا الدولية التي يعرضها عليها المتنازعون ووجدنا أنه أساس اتفاقي يقوم علي الرضا الحر من جانب الأطراف المتنازعة فالاختصاص اختياري دائما وليس إجباريا طالما أنه يتوقف علي اتفاق لاحق علي نشأة النزاع أو اتفاق سابق علي نشوئه . أو علي إعلان خاص *Declaration speciale* بقبول اختصاص المحكمة وفقا للمادة ٣٦/٢ من النظام الأساسي . وما يقول به بعض الفقه من أن هناك ولاية إجبارية للمحكمة في حالة هذا التصريح هو قول غير سليم علي الإطلاق من الناحية القانونية لأن التصريح عمل اختياري صادر

(١) لمزيد من التفاصيل راجع مؤلفنا : تنفيذ أحكام القضاء الدولي ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٩٨-٢٠٤.

عن الإرادة المنفردة للدولة ، وبإمكانها إلغاء أو سحب هذا التصريح في أي وقت فإين هو الإجبار أو الالتزام إذن ؟ إن الحديث عن اختصاص إجباري أو إلزامي لمحكمة العدل لا يكون إلا إذا أجبرت جميع الدول بناء على أوامر من سلطة دولية عليا . على المثل أمام المحكمة رغم إرادتها ورغم أنفها على غرار ما يحدث في النظم الداخلية بالنسبة للفرد العادي الذي يجبره خصمه على الذهاب للمحاكم بمجرد رفع الدعوى عليه ، هذا للوضع غير قائم بالنسبة للقضاء الدولي الذي يحتاج دائما وأبدا إلي رضا من جانب الدول المتنازعة أيا كان شكل هذا الرضاء .

وبناء عليه ، لا يمكن الحديث أبدا عن ولاية إجبارية لمحكمة العدل الدولية في ظل الوضع الراهن للعلاقات الدولية ولا يملك مجلس الأمن ذاته تقرير ولاية إجبارية للمحكمة لأن توصياته غير ملزمة في هذا الصدد .

ثانيا : الاختصاص الشخصي للمحكمة^(١) La competence ratione personae

يقصد بالاختصاص الشخصي هو بيان وتحديد الأشخاص الدولية التي يمكنها التقاضي أمام محكمة العدل الدولية في صورة مدعي ومدعى عليه . والدول وحدها حتى الآن هي التي تملك أهلية رفع الدعاوي أو المطالبات دفاعا عن مصالحها ومصالح وحقوق رعاياها من الأفراد والشركات الخاصة .

تنص المادة ٣٤ من النظام الأساسي للمحكمة على أن للدول وحدها الحق في أن تكون أطرافا في الدعاوي التي ترفع إلي المحكمة .

وبناء على هذا النص فإن الدول ذات السيادة التي تتوفر فيها شروط تكوين الدولة من عناصر الشعب والإقليم والحكومة المنظمة للقادرة على ضبط الأمور داخل حدودها هي التي يمكنها اللجوء إلي محكمة العدل الدولية .

ويترتب على ذلك أيضا وبطريق الاستبعاد أن الأفراد العاديين أو الشركات الخاصة أو الشركات متعددة الجنسيات وكذلك المنظمات الدولية

(١) د. علي إبراهيم - العلاقات الدولية في وقت السلم .

العامية أو المنظمات غير الحكومية مثل الصليب الأحمر الدولي أو الاتحاد الدولي لكرة القدم وما شابه وشكل ذلك ليس من حق هؤلاء جميعا اللجوء إلي محكمة العدل الدولية وكل ما يمكن أن يفعله الشخص العادي أو الشركة الخاصة إذا ما أصيب بضرر جراء فعل دولي غير مشروع أو تركيته في حق دولة أخرى هو أن يطلب الحماية الدبلوماسية من دولته التي يتبعها بجنسيته فتقوم نوابه عنه بتبني قضيته أمام المحكمة ، فما هي قلت الدول التي يمكنها التقاضي أمام المحكمة ؟ .

فئات الدول التي يمكنها اللجوء إلي محكمة العدل الدولية :

هناك ثلاث فئات قط من الدول تملك حق التقاضي أمام محكمة العدل الدولية ورد ذكرها علي سبيل الحصر في النظام الأساسي للمحكمة ويطلقها كالتالي :

أ - الفئة الأولى من الدول : أعضاء الأمم المتحدة :

الفئة الأولى من الدول التي لها حق اللجوء إلي محكمة العدل الدولية هي الدول أعضاء الأمم المتحدة والتي أشارت إليها المادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة والتي ترى الهيئة أنها قادرة علي تنفيذ هذه الالتزامات رابعة فيه أي في السلام . والمادة ١/١٣ من الميثاق تقول :

" يستير جميع أعضاء الأمم المتحدة بحكم عضويتهم أطرافا في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية فالعضوية بالأمم المتحدة تقرر تلقائيا وبدون شروط إضافية إلي اكتساب الدولة عضوية النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية وبمجرد اكتساب العضوية يمكن للدولة التقاضي أمام المحكمة . فالدول أعضاء الأمم المتحدة هم أطراف بقوة القانون *Ipsosfacto* في النظام الأساسي للمحكمة ، لأن هذا النظام جزءا لا يتجزأ من ميثاق الأمم المتحدة ، فليس عليهم واجب قبول أحكام النظام الأساسي بصفة مستقلة ولا التصديق عليه بصفة مستقلة . وطالما أن هؤلاء الأعضاء مسلمون في عزلة الأمم المتحدة فهم مسلمون أيضا في تكاليف ونفقات المحكمة التي تصلها الأمم المتحدة ، ومن حق الأعضاء أيضا الاشتراك في التكاليف المتعلقة بالنظام

الأساسي تلك التعديلات التي تخضع لنفس الإجراءات التي تتبع في تعديل ميثاق الأمم المتحدة ذاته . ويشتركون أيضا في انتخاب قضاة محكمة العدل من بلبل أولى (١).

ب - الفئة الثانية : الدول التي ليست عضوا بالأمم المتحدة ولكنها أطراف في النظام الأساسي للمحكمة :

الدول غير الأعضاء بالأمم المتحدة لا يمكنها اللجوء مباشرة إلى محكمة العدل إلا بعد استيفاء شروط معينة . فلا بد أن تتوفر فيها أولا صفة للدولة ذات السيادة حتى ولو كانت ترتبط بعلاقات قوية مع دول مجاورة تتولى نيابة عنها إدارة علاقاتها الدولية مثل ليختنشتاين وسويسرا . فهذه الأخيرة تقوب عن الأولى في إدارة شؤونه الخارجية ومع ذلك فإن الأولى قبلت ذات يوم كطرف في النظام الأساسي لمحكمة العدل وقبلت عام ١٩٩٣ عضوا كاملا بالأمم المتحدة .

وبالإضافة إلى شرط للدولة فهناك شروط أخرى تحددها الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على توصية من مجلس الأمن ، والتوصية الصادرة عن المجلس تعتبر من القرارات الشككية التي يتطلب لصنورها أغلبية تسعة أعضاء فقط ولا يستخدم فيها حق الفيتو من قبل الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن .

والأصل في ذلك هو المادة ١/٣٥ من النظام الأساسي للمحكمة التي تقول : "للدول الأطراف في هذا النظام الأساسي أن يتقاضوا إلى المحكمة " . والمادة ٢/٩٣ من الميثاق تقول :

" يجوز لدولة ليست عضوا بالأمم المتحدة أن تنضم إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة بناء على توصية مجلس الأمن " .

(١) راجع : GUYOMAR G. commentaire de l'article 93m dans lacharte des N.U. Paris , Economica, 1991, P. 1265- 1247, p. 1269.

واستنادا إلى هذين النصين يشمل الاختصاص الشخصي لمحكمة العدل الدولية الأعضاء في النظام الأساسي لهذه المحكمة أن لم تشترك في عضوية الأمم المتحدة .

وحتى الآن وبالنسبة لكل دولة طالبت أن تصبح طرفا في النظام الأساسي للمحكمة . فإن الشروط التي حددتها الجمعية العامة عند قبول سويسرا بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٦ هي نفس الشروط لم تتغير كانت سويسرا هي الدولة الأولى التي استغانت من حكم المادة ٢/٩٣ ، وقرار الجمعية بقبولها جاء فيه :

" ستصبح سويسرا طرفا في النظام الأساسي من اللحظة التي ستودع فيها لدى الأمين العام للأمم المتحدة وثيقة موقعة باسم الحكومة السويسرية ومصنق عليها وفقا للقانون الأساسي السويسري هذه الوثيقة يجب أن تتضمن الآتي :

- أ - قبول جميع أحكام النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية .
- ب - قبول جميع الالتزامات الواقعة علي عاتق دولة ما وفقا للمادة ٩٤ من ميثاق الأمم المتحدة .

ج - الالتزام والتعهد بنفع المساهمة في نفقات المحكمة التي تحددها الجمعية العامة بطريقة عادلة من وقت لآخر بعد التشاور مع الحكومة السويسرية .

هذه الشروط كانت لجنة الخبراء التابعة لمجلس الأمن قد أوصت بها وطلبت من الجمعية العامة تبنيها ، وجاء في تقرير لجنة الخبراء ما يلي " تعتقد اللجنة بأنه ليس ضروريا فيما يخص لشرط الأول إصدار بروتوكول للتوقيع علي النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية علي غرار البروتوكول الذي كان يصدد محكمة العدل الدولية الدائمة ١٦ ديسمبر ١٩٢٠ والذي بواسطته تعلن الدولة الموقعة عليه قبول قضاء محكمة العدل وفقا لأحكام وشروط النظام الأساسي ، في رأي اللجنة أن قبول أحكام النظام الأساسي يقود حتما إلي قبول كل اختصاص تملكه المحكمة وفقا لأحكام النظام الأساسي " .

وفيما يتعلق بالشرط الثالث المقترح وهو المساهمة في نفقات وتكاليف المحكمة فإن اللجنة قد ثبت لديها بأن الجملة الأخيرة من المادة ٣/٣٥ من النظام الأساسي تشير إلى مساهمة عامة غير محددة في كل حالة في نفقات المحكمة من جانب الدول الأطراف في النظام الأساسي تلك الدول التي ليست أعضاء بالأمم المتحدة ، وعلى الرغم من أن مسائل تلك الميزانية من اختصاص الجمعية العامة . إلا أنه يجب بناء على توصية من مجلس الأمن تقرير الالتزام بالمساهمة في نفقات وتكاليف المحكمة من قبل الجمعية العامة كشرط لتطبيق المادة ١/٩٣ هذا هو السبب الذي جعل للجنة توصي بهذا الشرط أي شرط المساهمة في نفقات المحكمة ^(١).

ويلاحظ أن الشرط الثاني الخاص بقبول الالتزامات المتلقاة على عاتق أعضاء الأمم المتحدة قد يؤدي في بعض الحالات إلى نتائج غريبة وغير متوقعة . وعلى هذا فإن سويسرا التي رفضت الانضمام لمنظمة الأمم المتحدة حرصا على حيادها الدائم . وهي في نفس الوقت طرفا في النظام الأساسي للمحكمة . يمكن أن تجد نفسها في مأزق حرج تطبقا للمادة ٢/٩٤ من الميثاق الخاصة بتدخل مجلس الأمن عملا على تنفيذ حكم المحكمة ^(٢) فقد تجد نفسها مطالبة بواسطة المجلس بأداء بعض الالتزامات المفروضة على أعضاء المنظمة وفقا لأحكام الميثاق في حين أنها دولة محايدة وأي التزامات تتنافى مع حيادها .

فماذا يحدث مثلا إذا دعاها مجلس الأمن وفقا للمادة ١/٤٣ من الميثاق هل تقبل أم ترفض الدعوة؟ ^(٣)

(١) راجع تقرير اللجنة في : Conseil de securite , premiere annee , 2eme serie, suppl. No8 , annexe 13. (s/191), p. 160-161.

(٢) في شرح أحكام المادة ٩٤ راجع مؤلفنا : تنفيذ أحكام القضاء الدولي ، القاهرة ، دار النهضة ، ١٩٩٦ ، ص ١٧٧-٢١٨.

(٣) راجع : VULCAN "C", " L'execution des decisions dela cour internationale d'apres la charte" R.G.D.I.P., 1947, p. 202-205

ومن المنطقي بالطبع أن جميع الدول الأطراف في النظام الأساسي يجب أن يشتركوا في انتخاب أعضاء المحكمة . المادة ٣/٤ من النظام الأساسي تقول : " في حالة عدم وجود اتفاق خاص ، تحدد الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن الشروط التي بموجبها يمكن لدولة من الدول المنضمة إلي النظام الأساسي دون أن تكون عضوا في الأمم المتحدة أن تشترك في انتخاب أعضاء محكمة العدل الدولية " .

وتطبيقا لهذا النص فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٤٨ قرارا بهذا الشأن جاء فيه :

" مثل هذه الدول تقف على قدم المساواة مع باقي أعضاء الأمم المتحدة في مواجهة أحكام النظام الأساسي التي تنظم تقديم المرشحين المحتملين تمهيدا لانتخابهم بواسطة الجمعية العامة " .

وهذه الدولة تشترك في اجتماع الجمعية العامة المخصص لانتخاب أعضاء المحكمة بنفس الطريقة مثل سائر أعضاء الأمم المتحدة . وهذه الدولة إذا تأخرت في دفع مساهمتها في نفقات المحكمة لا يمكنها المشاركة في انتخاب قضاة المحكمة في الجمعية العامة إذا كانت قيمة المتأخرات عليها تساوي أو تزيد عن قيمة مساهمتها الواجبة خلال العامين السابقين . ومع ذلك يمكن للجمعية العامة أن تسمح لهذه الدولة بالاشتراك في الانتخابات إذا ثبت لديها أن للتقصير في دفع المساهمة راجع إلي ظروف خارجة عن إرادة هذه الدولة^(١) .

وهكذا فإن الدولة غير العضو بالأمم المتحدة ولكنها طرف في النظام الأساسي للمحكمة تقف على قدم المساواة التامة مع الدول أعضاء الأمم المتحدة في هذا الميدان . ونفس الشيء يصدق على تعديل النظام

(١) راجع : A.G. resolution 264 (III) C.D-H, Actes et documents, No. 4, P. 176.

الأساسي . وتطبيقا للمادة ٦٩ من النظام الأساسي^(١) وبناء على توصية صادرة من مجلس الأمن فقد أصدرت الجمعية العامة بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٦٩ قرارا جاء فيه :

" أي دولة طرف في النظام الأساسي للمحكمة وليست عضوا في منظمة الأمم المتحدة يمكنها فيما يتعلق بتعديل النظام ، الاشتراك في جلسات الجمعية العامة بنفس الطريقة التي تشترك بها الدول أعضاء المنظمة وتدخل التعديلات الخاصة بالنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية دائرة النفاذ بالنسبة لجميع الدول الأطراف فيه عند إقرارها بأغلبية ثلثي عدد الأطراف في النظام الأساسي وللتصديق عليها أيضا من قبل هذه الدول ، وفقا لأوضاعها الدستورية وفقا للمادة ٦٩ من النظام الأساسي والمادة ١٠٨ من ميثاق الأمم المتحدة^(٢) . " .
وجدير بالذكر أن النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية لم تدخل عليه أبدا تعديلات منذ إقراره عام ١٩٤٥ حتى الآن ، وكان هناك اقتراح ذات يوم بتعديل المادة ٢٢ الخاصة بمقر المحكمة في لاهاي وقد اقترحه المحكمة ذاتها وليس الدول الأعضاء وسجل هذا الاقتراح عدة مرات في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ولكنه شطب من جدول الأعمال عام ١٩٧٦ دون صدور أي قرار بشأنه .

وفي الواقع العملي فإن أربع دول من غير أعضاء الأمم المتحدة قد طلبوا خلال فترات تاريخية معينة الانضمام إلى النظام الأساسي لمحكمة

(١) تنص المادة ٦٩ من النظام الأساسي لمحكمة العدل على أن يجري تعديل هذا النظام الأساسي بنفس الطريقة المرسومة في ميثاق الأمم المتحدة لتعديل هذا الميثاق على أن يراعي ما قد تتخذه الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن من أحكام بشأن اشتراك الدول التي تكون من أطراف هذا النظام الأساسي ولا تكون من أعضاء الأمم المتحدة .

(٢) انظر : A.G. Resolution 2520(xxiv), C.I.J., Actes et document No.4, p.180-182.

العدل الدولية وهذه الدول هي سويسرا وأبعتها عن المنظمة يرجع إلى أنها دولة محايدة حياد دائم واليابان وانضمت عام ١٩٥٦ وانضمت ليختنشتاين وسان مارينو إلى المنظمة عام ١٩٩٢ وقد أصبحت هذه المسألة تاريخية فقط ذكرناها لتعرف أنه خلال مرحلة معينة من أوضاع العلاقات الدولية كانت هناك دول أطراف في النظام الأساسي للمحكمة ، ولكنها لم تكن عضوا بمنظمة الأمم المتحدة فقط سويسرا المحايدة هي المثال الوحيد الباقي لهذه الدول.

ج - الفئة الثالثة : الدول التي ليست عضوا بالأمم المتحدة وليست طرفا في النظام الأساسي للمحكمة :

الانضمام إلى المنظمات الدولية العامة العالمية أمر اختياري للدول فقد تفضل دول ما الابتعاد عن التنظيم الدولي ولا لوم ولا تثريب عليها هذه الدول تفضل أيضا عدم الانضمام إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل فهل تستطيع هذه الدول اللجوء إلى محكمة العدل الدولية في صورة مدعي أو مدعي عليه ؟

نعم . يمكنها ذلك فعلي الرغم من أن المادة ٩٣ من الميثاق لا تشير إلى ذلك الحق إلا أن محكمة العدل شأنها في ذلك شأن المحكمة الدائمة للعدل تبقى مفتوحة أمام الدول التي ليست أطرافا في نظامها الأساسي لقد نظمت هذا الموضوع المادة ٣٥ من النظام الأساسي على النحو التالي :

١- للدول التي هي أطراف في هذا النظام الأساسي أن يتقاضوا إلى المحكمة.

٢- يحدد مجلس الأمن الشروط التي يجوز بموجبها لسائر الدول الأخرى أن تنقاضي إلى المحكمة وذلك مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة في المعاهدات المعمول بها على أنه لا يجوز بحال وضع تلك الشروط بصورة تخل بالمساواة بين المتقاضين أمام المحكمة .

٣- عندما تكون دولة من غير أعضاء الأمم المتحدة طرفا في دعوى تحدد المحكمة مقدار ما يجب أن تتحملة هذه الدول من نفقات

المحكمة أما إذا كانت هذه الدولة من الدول المساهمة في نفقات المحكمة فإن هذا الحكم لا ينطبق عليها " .

وتطبيقا لهذا النص فقد اصدر مجلس الأمن بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٤٦ قرارا حدد فيه هذه الشروط على النحو التالي :

١- أن محكمة العدل الدولية مفتوحة لكل دولة ليست طرفا في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بالشروط التالية : هذه الدولة يجب أن تودع تصريحاً سابقاً لدى مسجل المحكمة تعلن فيه قبولها لعضاء محكمة العدل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وشروط وأحكام النظام الأساسي واللائحة الداخلية للمحكمة تصريحاً تتعهد فيه بتنفيذ وبحسن نية أحكام المحكمة وتقبل الالتزامات التي فرضتها على أعضاء المنظمة نصوص المادة ٩٤ من الميثاق في جميع فقراتها .

٢- هذا التصريح قد يكون مقصوراً على نزاع معين وبمناسبة قيام هذا النزاع وقد يكون شاملاً لكافة المنازعات التي قد تنشأ في المستقبل وتكون الدولة المذكورة طرفاً فيها ويتوقعها على التصريح العام وللشامل لكافة المنازعات يمكنها قبول بقوة القانون اختصاص المحكمة وفقاً للمادة ٢/٣٦ من النظام الأساسي .

٣- أصول هذه التصريحات الصادرة وفقاً لهذا القرار الحالي تحفظ لدى مسجل المحكمة وفقاً لإجراءات الحفظ المعتادة وعلى المسجل أن يرسل صوراً معتمدة منها إلى جميع الدول أطراف النظام الأساسي وكذلك إلى جميع الدول الأخرى التي تكون قد أصدرت تصريحات مشابهة وفقاً للقرار الحالي وكذلك صورة لسكربتير عام الأمم المتحدة وفقاً لما جرى عليه عمل المحكمة .

٤- يحتفظ مجلس الأمن بحقه في إلغاء أو تعديل القرار الحالي في أية لحظة وإصدار قرار آخر محله على أن تتلقى محكمة العدل صورة منه وعند وصول القرار الجديد إلى مسجل المحكمة وفي ضوء الإجراءات التي ينص عليها هذا القرار الجديد فإن التصريحات

المباشرة تتوقف عن السريان . إلا فيما يخص المنازعات التي تكون مطروحة فعلا علي المحكمة قبل صدور القرار الجديد .

٥- تتأكد محكمة العدل الدولية من سلامة وصحة التصريحات التي تصدرها الدول وفقا للقرار الحالي ^(١)

ووفقا لأحكام هذا القرار الصادر عن مجلس الأمن فان عديدا من الدول خلال فترات تاريخية معينة قد أصدرت تصريحات خاصة بقبول قضاء محكمة العدل الدولية ولم تكن قد اكتسبت بعد عضوية الأمم المتحدة ولا انضمت إلي النظام الأساسي للمحكمة.

ومن هذه الدول ألبانيا ١٩٤٧. وإيطاليا عام ١٩٥٣.

وهناك دول أصدرت تصريحات عامة بقبول قضاء المحكمة ولم تكن عضوا بالمنظمة الدولية ولا طرفا في النظام الأساسي ومنها كامبوديا عام ١٩٥٢ ، وسيلان عام ١٩٥٢ ، وفنلندا عام ١٩٥٣-١٩٥٤ . وإيطاليا عام ١٩٥٥ ، واليابان عام ١٩٥١ ، ولوس عام ١٩٥٢ ، وألمانيا الغربية عام ١٩٥٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧١ وفي تمام عام ١٩٥٢ ^(٢) . والتي اشتركت في منازعات فعلية أمام المحكمة وفقا لهذه التصريحات دفعت نفقات مالية للمحكمة .

هذه هي طوائف الدول التي يشملها الاختصاص الشخصي للمحكمة ، وواضح أن المحكمة لا تختص بالنظر في النزاع متى كان أحد أطرافه فرداً من الأفراد أو شركة أو جماعة لا يصدق عليها وصف للدولة أو دولة من غير الدول التي تدرج في طائفة من الطوائف الثلاث المذكورة ^(٣) .

^(١) انظر : C.S. Resolution 9 (1946), C.I.J. Actes et document No. 4, p. 182-184.

^(٢) في تفاصيل هذه الإعلانات راجع : GUYOMAR "G", commentaire du reglement de la cour internationale, Paris, pedone, 1983, p. 266-273.

^(٣) انظر د. حلمد سلطان ، الفقون الدولي لعام في وقت السلم ، القاهرة ، دار النهضة ، ١٩٦٢ ، ص ١٠٢٤ .

ثالثا : الوظيفة الإفتائية أو الاستشارية لحكمة العدل الدولية **La fonction consultative de la cour**

أ- المبررات :

وظيفة المحكمة في الإفتاء وتقديم الآراء الاستشارية تشبه الوظيفة التي تقوم بها بعض الهيئات القانونية داخل الدولة مثل قسم الرأي والإفتاء في مجلس الدولة في مصر وفرنسا .

وعلى العكس من الوظيفة القضائية فإن إجراء الحصول على الرأي الإفتائي أو الاستشاري مقصور قطع على المنظمات الدولية ، وتحرم منه الدول ذات السيادة التي لها حق التقدم إلى المحكمة في منازعة مسا قط .

ويبدو أن حرمان الدول من طلب الرأي الاستشاري له مبرران :

أ - فلو كنا بصدد منازعة قائمة أو مطقة بين الدول وسمحنا لإحديهما باللجوء إلى المحكمة وطلب رأي استشاري بصدد هذه المنازعة فإن الدولة طالبة الرأي تضع رأي الأخرى أمام أمر واقع قضائي رغم أنف هذه الأخيرة ويدون إرادتها ودون احترام مبدأ المساواة بين الدول المتنازعة . وهذا معناه أن الدولة طالبة الرأي قد ابتدعت شكلا من للقضاء الإجمالي بهذه الطريقة مع العلم أن للقضاء الدولي اختياري كما هو معروف .

ب - أم المبرر الثاني فهو إنه إذا سمحنا بأن يكون طلب الرأي الاستشاري موقع عليه من الدول المتنازعة جميعا . فإن ذلك سيخلق خلطا بين الوظيفة القضائية والوظيفة الاستشارية للمحكمة بدون مبرر لذلك استبعد واضعو ميثاق الأمم المتحدة وللنظام الأساسي الدول ذات السيادة من مجال طلب الآراء الإفتائية .

النصوص

تنص المادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي :

١- لأي من الجمعية العامة أو مجلس الأمن أن يطلب إلى محكمة العدل الدولية إفتاء في أية مسألة قانونية .

٢- ولسائر فروع الهيئة والوكالات المتخصصة المرتبطة بها ، ممن يجوز أن تأذن لها الجمعية العامة بذلك في أي وقت أن تطلب أيضا من المحكمة إفتاءها فيما يعرض لها من المسائل للقانونية الداخلة في نطاق أعمالها .

وتنص المادة ٦٥ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية على

ما يلي :

١- للمحكمة أن تفتي في أية مسألة قانونية بناء على طلب أية هيئة رخص لها ميثاق الأمم المتحدة باستفتاءها أو حصل لترخيص لها بذلك طبقاً لأحكام الميثاق المذكور .

٢- الموضوعات التي يطلب من المحكمة الفتوى فيها تعرض عليها في طلب كتابي يتضمن بياناً دقيقاً للمسألة المستفتى فيها وترفق بها كل المستندات التي قد تعين على تجليتها .

واضح من هذه النصوص : أن موضوع الفتوى يقتصر على المسائل القانونية ولا يشمل المسائل غير القانونية ويختلف ذلك عن موضوع الاختصاص القضائي للمحكمة الذي يغطي كافة أنواع المنازعات التي يقوم الأطراف بعرضها على المحكمة بصرف النظر عن طبيعتها القانونية أم سياسية ، وهذه الوظيفة الإفتائية تبررها طبيعة المحكمة وأوضاع المجتمع الدولي المضطرب الأمر الذي يستلزم وجود هيئة قانونية موثوق فيها ، ويهتدي بأرائها فيما ينشأ من مشكلات قانونية ، فطلب الرأي يكون ضرورة بسبب تفرق الرأي في شأن المشكلة موضوع الفتوى مما يجعل الأمر قريب الشبه بوجود النزاع في شأنها (١) . ولذلك فإن الإجراءات

(١) فالنظام الذي جاءت به المادة ٩٦ هو عبارة عن إجراء غير مباشر لقض المنازعات بين الدول عبر سلطة أجهزة وأفرع الأمم المتحدة والدليل على ذلك هو أن جميع الهيئات والأفرع التي تملك حق استفتاء المحكمة هي منظمات دولية حكومية .

التي تتبعها محكمة العدل في خصوص الفتاوى تماثل إلى حد كبير تلك الإجراءات التي تتبع عند عرض خصومة عليها (١).

ب - الجهة التي تطلب الفتوى :

كانت المادة ١٤ من عهد عصبة الأمم تسمح فقط لهيئتين بطلب الفتوى هما الجمعية العامة للعصبة ومجلس العصبة هذا الحل وجد انه حل ضيق عند وضع ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ ولذلك فلان المادة ٩٦ التي ذكرناها قد وسعت المجال أمام جميع فروع الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة للمنظمة . فالجمعية العامة ومجلس الأمن يمكنها في أي وقت طلب فتوى من المحكمة ، وكذلك من حق أي فرع آخر من فروع الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التي تأذن لها الجمعية العامة بذلك أن تطلب رأيا استشاريا في أي مسألة قانونية تدخل في نطاق أعمالها . وقد فسرت محكمة العدل معنى فرع من أفرع الأمم المتحدة الذي يمكنه أن

(١) ولم تبين المادة ١/٩٦ من الميثاق مفهوم النزاع القانوني والمحكمةقتصرت في تفسيرها لهذه العبارة على طريقة الأبعاد ورفض الحجج التي تكون ذات طبيعة سياسية أو تساع عدد للمشاكل المطروحة ، فقد قالت :

" لقد زعم بأن المشكلة المطروحة على المحكمة تمس مسائل من طبيعة سياسية وبالتأكيد فإن معظم التفسيرات الخاصة بميثاق الأمم المتحدة تقدم أهمية سياسية بصورة أو بأخرى وحسب طبيعة الاشياء لا يمكن أن يكون هناك حل آخر ولكن المحكمة لا يمكنها أن تعطي صفة سياسية لطلب يدعوها إلى القول بعمل قانوني أصلا إلا وهو تفسير نص قانوني راجع :

C.I.J. Rec., 1962 p. 155 , Rec., 1947 - 48 , p. 61-62 , Rec., 1950 p. 6 -7 , Rec , 1980 , p. 87.

وقالت المحكمة في رأي آخر : " وفقا لرأي المحكمة فإنه ليس لأن المسألة المطروحة لها صلة بوقائع مادية حتى يمكنها أن تنقد الصفة القانونية وبين نقاط الواقع راجع : C.I.J. Rec., 1971 , p. 27.

يطلب الفتوى بقولها : إنه يشمل الأجهزة الرئيسية للمنظمة وكذلك الأفرع
لثانوية .

ولكن يجب أن نذكر بأن السكرتير العام للأمم المتحدة لا يملك هذا
الحق كل ما يمكن أن يفعله هو أن يدرج مسألة في جدول أعمال أحد
الأجهزة الرئيسية مقترحا أن تكون موضوعا لطلب رأي استشاري من
المحكمة .

وهذا ما حدث بالفعل عند طلب الرأي الاستشاري حول الأضرار
التي أصابت موظفي الأمم المتحدة في فلسطين عام ١٩٤٨ ، وكذلك عند
طلب الرأي الاستشاري الخاص بتفسير معاهدات السلام عام ١٩٤٩ -
١٩٥٠ وكذلك طلب الرأي حول مدى جواز التحفظ على معاهدة تحريم
إيذاء الجنس البشري عام ١٩٥١ .

وهناك ميزة تتمتع بها الجمعية العامة ومجلس الأمن إلا وهي أن
الجمعية العامة والمجلس يطلبان الرأي بدون اخذ إذن أي جهة أخرى ويتم
طلب الرأي بصور قرار من الجهاز المختص ولا يعتبر القرار الصادر
من الجمعية يطلب الرأي في المسائل المهمة التي تتطلب أغلبية ثلثي عدد
الأعضاء الحاضرين والمشاركين في التصويت وإنما هي مسألة غير مهمة
يكفي لصور القرار فيها الأغلبية العادية ٥٠% + ١ .

أما القرار الصادر من مجلس الأمن بطلب الرأي الاستشاري فلا
يعرف حتى الآن ما إذا كان من المسائل الموضوعية التي يستعمل فيها
حق الفيتو من جانب الأعضاء الدائمين لإحباط مشروع القرار أم تعد من
المسائل الإجرائية التي يكفي لصور القرار فيها توافر أغلبية ٩ أعضاء
فقط لماذا ؟ لأن الحالة الوحيدة التي اصدر فيها مجلس الأمن قرار بطلب
لرأي لا تكشف عن اتجاهات المجلس في هذا الخصوص .

فالقرار رقم ٢٤٨ لعام ١٩٧٠ والذي طلب فيه المجلس رأي
المحكمة حول النتائج القانونية الملقاة على عاتق الدول من جراء استمرار
جنوب أفريقيا في إقليم ناميبيا على الرغم من إلغاء الانتخاب ، هذا القرار
صدر بأغلبية ١٢ صوتا مع غياب ثلاث دول وبدون اعتراض من أحد ،

غابت بولندا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي لذلك فان هذه السابقة الوحيدة لا تقدم دليلا حاسما علي طبيعة المسألة المعروضة .

أما بقية الأجهزة والأفرع الأخرى فلا بد أن تحصل علي إذن أو ترخيص من لجمعية العامة حتى تتمكن من مخاطبة محكمة العدل الدولية وتطلب الرأي أو الفتوى منها .

ج - الأفرع أو الوكالات التي حصلت علي إذن من الجمعية العامة بطلب الآراء الاستشارية من المحكمة :

لم تتأخر الجمعية العامة للأمم المتحدة في إعطاء للترخيص لأجهزة الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة بالتقيام بطلب الآراء الاستشارية من محكمة العدل انطلاقا من أن الفحص الدوري للصعوبات الناجمة عن تطبيق المواثيق المنشئة لهذه الأجهزة والوكالات عبر الآراء الاستشارية الصادرة عن المحكمة سوف يساعد هذه الأجهزة والوكالات علي حسن فهم القضايا وأداء الواجبات الموكولة إليها .

وقد أذنت لجمعية العامة لكل من الأجهزة والوكالات التالية بالتقدم إلي المحكمة للحصول علي الآراء الإقتائية :

- منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة واليونسكو ومنظمة الطيران لمندني عام ١٩٤٦.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة عام ١٩٤٦.
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي للمواصلات الملكية واللاسلكية عام ١٩٤٧.
- مجلس الوصايا عام ١٩٤٧ والمنظمة الدولية الحكومية للملاحة البحرية عام ١٩٤٨.
- منظمة الأرصاد الدولية عام ١٩٥١.
- لجنة طلبات تعديل أحكام المحكمة الإدارية التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٥٥.
- هيئة التمويل الدولية عام ١٩٥٧، والوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٥٧.
- والهيئة الدولية للتنمية عام ١٩٦١، والمنظمة الدولية للملكية الفكرية عام ١٩٧٤.
- والصندوق الدولي للتنمية الزراعية عام ١٩٧٧.

- ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عام ١٩٨٥.

هذا وقد حدث تطور هام في الإصلاح الذي حدث في عام ١٩٥٥ والذي بمقتضاه يمكن الاعتراض علي أحكام المحكمة الإدارية للأمم المتحدة باللجوء إلي محكمة العدل للحصول علي رأي استشاري حول مدى صحة الحكم الذي تصدره المحكمة الإدارية سواء أكان الهدف من وراء طلب هذا الرأي هو تحقيق مصلحة للموظفين أم مصلحة للدول أم مصلحة للمسكرتارية . والإجراء هنا يسمح بتقديم حالات فردية أمام محكمة العدل الدولية . ومن هنا فإن احتياطات هامة يجب أن تتخذ حتى لا يستخدم بشكل يوقد إلي اضطراب عمل المنظمة الدولية .

فالإجراء يعد كما لو كان استئنافا للحكم الصادر من المحكمة الإدارية أمام جهة قضائية عليا هي محكمة العدل لأنه يعطي الحق للمسكرتير العام للأمم المتحدة أو أي دولة عضو أو الموظف صاحب الشأن أن يطلب إلي لجنة إعادة النظر في أحكام المحكمة الإدارية إحالة المسألة التي صدر بشأنها حكم المحكمة الإدارية إلي محكمة العدل الدولية للحصول علي رأي استشاري بشأنها .

ولهذه اللجنة أن تجيز أو لا تجيز عرض الموضوع علي محكمة العدل فإن وافقت علي طلب الرأي الاستشاري فكأنها في الواقع تقر استئناف حكم المحكمة الإدارية أمامها وقد قالت محكمة العدل .

" أنه من الصعب استخدام القضاء الاستشاري للمحكمة للفصل في نزاع ما ، لاسيما في الحالة التي يكون أحد الأطراف فيها هو شخص خاص أو فرد خاص " .

د - إجراءات طلب الرأي الاستشاري :

يتم عرض المسائل المطلوب إيداء الرأي فيها بطلب كتابي مرفقة به كافة المستندات التي تساعد علي تجليته ، ويرسل الطلب إلي مسجل المحكمة الذي يقوم بدوره بإيلاغ طلب إيداء الرأي دون إبطاء إلي الدول التي يحق لها الحضور أمام المحكمة والتي ترى المحكمة أو يرى رئيسها في حالة عدم انعقادها أنها تستطيع أن تقدم معلومات مفيدة في الموضوع .

ويمكن للمحكمة أن تطلب من بعض المنظمات الدولية أو الدول المعنية بموضوع الفتوى تقديم مذكراته مكتوبة أو شفوية وتقوم المحكمة بعد تجميع كل البيانات والمعلومات اللازمة لإبداء الرأي بالمداولة السرية وتستغرق لمداولات عادة مدة شهر من الزمن تعلن المحكمة في نهايتها الرأي الاستشاري في جلسة علنية . هذا وطلب للرأي من المحكمة ينتج عن قرار صادر عن إحدى الهيئات التي ذكرناها سابقا وقبول الطلب من المحكمة لا يكون مؤكدا إلا إذا كان الفرع أو لمنظمة يتصرف داخل نطاق اختصاصاته ولا يتعلق الطلب بأنشطة جهاز أو فرع آخر .

والمادة ٩٦ من الميثاق والمادة ٦٥ من النظام الأساسي صيفتا بطريقة اختيارية ومن هنا ومن الناحية النظرية فإن المحكمة ليست مجبرة علي الرد علي الطلب الذي وجه إليها ، والمحكمة أيضا عند أدائها لوظيفتها الإقتائية كما في حالة أداء الوظيفة للقضائية فإنها صاحبة الاختصاص في الحكم علي مدى قبول الطلب ، ومن الناحية العملية فإن موقف المحكمة يتسم بسعة الصدر وتقبل الطلبات اعتقادا منها أنها بصفتها الجهاز القضائي للرئيسي لنظام الأمم المتحدة عليها واجب هام في الاشتراك في نشاط المنظمة والمساهمة في وظيفتها بانتظام .

فالمحكمة أعلنت في كثير من آرائها بأنه لا يجب رفض الطلب من حيث المبدأ ويجب أن تكون هناك أسباب قاطعة حتى ترفض المحكمة قبول طلب الرأي الاستشاري.

ويرى الفقه وكذلك المحكمة ذاتها أن الأسباب الحاسمة أو القاطعة التي تدعو المحكمة إلي رفض الطلب هي أن تكون المسألة المطلوب إصدار الرأي بشأنها مسألة غير قانونية .

أو أن تكون المسألة المطلوب البت فيها تنبغ من الاختصاص الداخلي لدولة من الدول ولا شأن للجهاز طالب للرأي بها .

أو أن تكون المسألة موضوع الطلب الاستشاري سوف تدعو المحكمة إلي الفصل في نزاع قائم أي أن التعرض لها وإبداء الرأي بشأنها ذو علاقة عضوية بنزاع قائم ولا يمكن الفصل بينهما .

وتجب الإشارة إلي أن المحكمة لا تعياً ولا تهتم بالبواعث والدوافع التي كانت لدى الدول التي حركت الجهاز أو الوكالة طالبة الفتوى فالذي يهم هو موقف الجهاز أو الفرع طالب الرأي وقالت المحكمة في هذا الصدد " إن المحكمة عندما تصدر رأياً فهي مرتبطة من حيث المبدأ ومقيدة بصيغة المسائل المعروضة في الطلب فالمحكمة لا شأن لها بالمواقف الخلفية لدى الدول والمواقف التكتيكية لبعض الدول الأعضاء في الجهاز أو الوكالة طالبة الفتوى والتي تهدف إلي تعطيل أو إعاقة إصدار قرار ما . مواقف لدول لا تهم المحكمة في قليل أو كثير فالهيئة التي تطلب الفتوى تظهر الدول سينة لنية أو تغطي علي مواقفها والمحكمة ترد علي هيئة ولا ترد علي دولة معينة أو مجموعة من الدول .

ومع ذلك ووفقاً للقواعد العامة يجب علي المحكمة أبعاد الطلب الذي قدم إليها إذا ما ثبت لديها أي تجاوزات أو أخطاء جهرية أصابت الإجراءات التي اتبعت بواسطة الفرع أو الجهاز طالب الفتوى عند إصدار للقرار بطلب الفتوى .

هـ - هل يشترط لصحور الفتوى موافقة الدولة التي يمسها الموضوع؟

الإجابة بالنفي ، لأن الذي يهم المحكمة في هذا الأمر هو صدور قرار من الجهاز الذي يطلب الفتوى وبالتالي فإن رضاء أو امتعاض الدولة التي قد تمسها الفتوى من قريب أو بعيد أمر خارج نطاق البحث ، فالنظام الأساسي وكذلك الميثاق أعطى المحكمة سلطة إصدار الآراء الاستشارية لمن يطلبها من الأجهزة ولم يشر إليهما إلي موافقة الدولة ذات السيادة ومن حق للدول التدخل فقط وعرض وجهة نظرها سواء بمنكرات كتابية أو مراقبة شفوية لكن ليس من حقها الاعتراض علي بحث الموضوع من قبل المحكمة .

و - القيمة القانونية للآراء الاستشارية :

أيا كان لقياس والتشابه بين الوظيفة القضائية والوظيفة الاستشارية للمحكمة فكل منهما تبقى مستقلة عن الأخرى من حيث القيمة القانونية .

فالرأي الاستشاري ليس عملاً قضائياً ولا يتمتع بالقوة الإلزامية التي يتمتع بها الحكم القضائي الفاصل في نزاع ما فهو ليس قراراً وإنما هو رأي من المحكمة هدفه توفير وإفادة الجهة التي استشارتها .

ومن هنا فإن الآراء الاستشارية للمحكمة لا تلزم الجهة التي طلبتها وقد تدعو الاعتبارات السياسية إلى عدم الأخذ بها ولكن في الواقع العملي فإن الآراء الاستشارية تفرض نفسها بصفة عامة بفضل القيمة الأدبية والمعنوية التي تتمتع بها لأنها تحتوي على التأكد من القانون الدولي النافذ في المسألة ومن هذه الناحية فإن الآراء الاستشارية تقف على قدم المساواة مع الأحكام القضائية وتشكل معها قضاءً أو سوابق المحكمة La jurisprudence de la cour internationale .

والأمم المتحدة والوكالات التابعة لها تعمل على احترام هذه الآراء كما لو كانت قانوناً ملزماً .

وأحياناً تكتسب الآراء الاستشارية قيمة إجبارية ملزمة لمن يطلبها ، ولكن بناء على أساس قانوني خاص كما لو تعهدت الدول ذات المصالح المرتبطة بالرأي بقبوله سلفاً وهذا ما حدث بين فرنسا وبريطانيا في الرأي الصادر عن محكمة العدل الدائمة حول مراسيم الجنسية في مراكش عام ١٩٢٣ .

وقد تركزت القوة الإلزامية للرأي الاستشاري على أساس اتفاقي فالمادة ٢/٣٧ من دستور منظمة العمل الدولية تقدم مثلاً على هذا الفرض . ففي حالة عدم عرض نزاع على محكمة العدل خاص بتفسير الدستور المنشئ لها أو خاص بتفسير إحدى المعاهدات المبرمة تحت رعاية منظمة العمل الدولية ، فإن مجلس إدارة المنظمة يمكنه عرض هذا النزاع على قضاء خاص وهذا القضاء سيكون ملزماً بأي رأي استشاري صادر عن محكمة العدل الدولية له صلة بهذا النزاع .

ونفس الشيء يمكن استقائه من الاتفاقيات الخاصة بحصانات وامتيازات الأمم المتحدة المبرمة عام ١٩٤٦ ، والتي تنص على أنه في حالة نزاع بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء حول تطبيق وتفسير هذه

الاتفاقية فإن محكمة العدل الدولية تصدر رأيا استشاريا نافذا في مواجهة الأطراف (م ٨ قسم ٣ من الاتفاقية) .

المساهمة الإيجابية لأراء المحكمة في تطوير قواعد القانون الدولي

هذا ولقد ساهمت محكمة العدل الدولية من خلال آرائها الاستشارية في تطوير قواعد القانون الدولي لاسيما في مجال المنظمات الدولية وكيفية تفسير موانئها وتمتعها بالشخصية القانونية الدولية التي كانت موضوعا للجدل قبل ذلك .

فالهدف من الآراء الاستشارية هو التفسير السليم لميثاق الأمم المتحدة والوثائق الدستورية الأخرى نظرا لان طبيعة الموانئ المكتوبة كثيرا ما تثير خلافا في للرأي حول مدلولاتها ومعانيها ومقاصدها خاصة عند تطبيق قواعدا علي الأوضاع والمراكز القانونية في الواقع العملي . وقد يترتب علي تطبيقها زيادة الأعباء والالتزامات المالية علي عاتق الدول الأعضاء التي تقاوم مثل هذا الاتجاه بشئى السبل لذلك كان ضروريا أن تكون هناك جهة محايدة تقدم للرأي السديد والتفسير السليم للنصوص الميينة لحدود اختصاصات كل جهاز أو فرع أو وكالة دولية متخصصة وبناء عليه فقد ساهمت آراء المحكمة في ترسيخ وتعزيز أداء وظائف المنظمات الدولية .

وإذا نظرنا إلي الآراء في مجملها نجدها قد انصبت علي تفسير نصوص خلافية كان رأي المحكمة هو الحاسم والمرجع لجانب علي آخر .

الفرع الرابع

الإجراءات أمام المحكمة والمشاكل العرضية

وضعت محكمة العدل الدولية في ٦ مايو ١٩٤٦ لائحة إجراءات داخلية تطبيقا لحكم المادة ٣٠ من النظام الأساسي لها . وقد جرى تعديل هذه اللائحة عام ١٩٧٢ وأقر التعديل وأصبح نافذا ابتداء من عام ١٩٧٨ وهذه اللائحة تنظم إلي جانب المواد من ٣٩ - ٦٤ من النظام الأساسي قواعد إجراءات التقاضي أمام المحكمة .

وأحكام المواد المذكورة في النظام الأساسي تعد أحكاما ملزمة بالنسبة للمحكمة وبالنسبة لأطراف النزاع علي حد سواء ولا يجوز الاتفاق علي مخالفتها ، أما الأحكام المدرجة في اللائحة الدخالية فليس لها صفة الإلزام وإنما يجوز للأطراف أن يتفقوا علي استبدال غيرها بها بشرط موافقة المحكمة .

وبصفة عامة فإن القواعد التي تحكم سير الدعوى أمام المحكمة تجعله في مرحلة وسطى بين التحكيم وبين التسوية للقضائية في النظام القانونية للدخالية بمعنى أن هناك دورا محدودا لإرادة الأطراف يتجلى في اختيار القاضي للوطني أو اختيار قضاة الغرف الخاصة ولكن تتعبد الإرادة تماما في الإجراءات المنصوص عليها في النظام الأساسي ، فلا يستطيع الأطراف مثلا الاعتراض علي تشكيل المحكمة أو إلغاء المرافعة الشفوية أو عدم تقديم المذكرات أو رد قضاة المحكمة أو منعها من إصدار إجراء تحفظي أو إرغامها علي قبول تدخل طرف ثالث ليس له مصلحة في النزاع أبدا.

١- كيفية رفع الدعوى أمام المحكمة :

وفقا لنص المادة ٤٠ من النظام الأساسي لمحكمة العدل : ترفع للقضايا إلي المحكمة بحسب الأحوال أما بإعلان الاتفاق الخاص الذي تم بين الأطراف بخصوص رفعها إلي المحكمة وإما بطلب كتابي يرسل إلي مسجل المحكمة إذا كان أطراف النزاع من الدول التي سبق لها قبول ولاية المحكمة وفقا للمادة ٢/٣٦ من النظام الأساسي .

وإعلان الاتفاق الخاص بإحالة النزاع أو إرسال الطلب من جانب إحدى الدول يجب أن يتم في قلم كتاب المحكمة علي أن يقوم بإجراء تلك الخصوم جميعهم أو واحد منهم . وفي كلتا الحالتين يجب تعيين موضوع النزاع تعيينا دقيقا ومن هم المتنازعين ؟

وعندما يصل الطلب إلي قلم كتاب المحكمة يقوم المسجل بإعلان هذا الطلب فورا إلي أصحاب الشأن ويخطر به جميع أعضاء الأمم المتحدة بواسطة السكرتير العام للمنظمة ، كما يخطر به أي دولة أخرى لها وجه

أو مصلحة في الحضور أمام المحكمة (م ٣/٢/٤٠ من النظام الأساسي لمحكمة العدل) .

٢- وكلاء الدول أمام المحكمة :

كل دولة طرف في نزاع تكون في معركة قانونية تجتهد لها كافة الإمكانيات والكفاءات البشرية في ميدان القانون الدولي ، ومن هنا فإن الدول تختار وكلاء ومحامين ومستشارين ينوبون عنها أمام المحكمة في شرح وجهة نظرها ولفت نظر المحكمة إلي ما يخدم قضيتها .

ويجب تعيين هؤلاء الوكلاء أما في وثيقة الاتفاق الخاص بإحالة النزاع إلي المحكمة وإما في الطلب الكتابي الذي يقدم إلي المحكمة وإما في صحيفة افتتاح الدعوى وإما عند أول إجراء كتابي يقدمه المدعي عليه . وإذا غاب المدعي عليه ورفض الحضور ورفض تعيين وكيل عنه . جاز للمحكمة بعد التأكد من نقاط القانون والواقع أن تصدر ضده حكما غيابيا .

ويعتبر وكلاء المتنازعين ممثلين لهم حتى ولو كانوا من جنسية أخرى غير جنسية الدولة الطرف في النزاع وتنفيد المحكمة بما يطلبونه وبما يبلون به أمام المحكمة من تصريحات شفوية أو مكتوبة سواء أكانت هذه التصريحات متفقة أم غير متفقة مع ما أصدرته لهم الدولة المتنازعة من تعليمات ويتمتع وكلاء المتنازعين ومستشاريهم ومحاموهم أمام المحكمة بالمزايا والإعفاءات اللازمة لأداء واجباتهم بحرية واستقلال (م ٢/٤٢ من النظام الأساسي للمحكمة) .

٣- الإجراءات الخاصة بالفصل في النزاع قبل صدور الحكم :

تنقسم الإجراءات أمام محكمة العدل الدولية إلي قسمين : مرحلة كتابية وأخرى شفوية .

فالإجراءات الكتابية تشمل إعلان المحكمة والخصوم بالمذكرات والرد عليها وذلك أن من حق الدولة المتنازعة أن تقدم مذكرة تشرح فيها وجهة نظرها وطلباتها وترد الدولة الثانية بمذكرة مناقضة ومفصلة لما جاء بمذكرة الدولة الأولى ، ومن حق هذه الأخيرة عمل رد كتابي علي مذكرة الدولة الثانية .

كما تشمل المرحلة الكتابية أيضا تقديم جميع الأوراق والمستندات والخرائط والصور والاتفاقيات الدولية والمذكرات الدبلوماسية المتبادلة بين الأطراف حول النزاع أو المذكرات المتبادلة بين دول أخرى في مراحل تاريخية سابقة إذا كانت تخدم الموضوع.

ويكون إعلان هذه المذكرات الكتابية بواسطة مسجل المحكمة علي النحو وفي المواعيد التي تقرها المحكمة ، وكل مستند يقدمه احد الأطراف في الدعوى مثل خريطة جغرافية للمنطقة المتنازع عليها مثلا أو اتفاقية دولية لها صلة بالنزاع ، ترسل منه صورة إلي الطرف الآخر في النزاع حتى يجهز رده وملاحظاته عليها ، وبيان مدى صدق أو عدم صدق هذا المستند كالقول بأنه مزور أو أن الدولة لم تصدق علي المعاهدة ذات الصلة بالنزاع .

أما الإجراءات الشفوية فتشمل استماع المحكمة لشهادة الشهود ولأقوال الخبراء والوكلاء والمستشارين والمحامين وإذا أرادت المحكمة أن تنزل بكامل هيئاتها إلي موقع النزاع للتعرف علي المكان وتكوين عقيدتها بشكل أفضل فمن حقها أن تفعل ذلك ولا يستطيع الخصوم الاعتراض علي هذا الإجراء .

وجميع ما يراد إعلانه إلي من عدا الوكلاء والمستشارين والمحامين ترجع للمحكمة فيه رأسا إلي حكومة الدولة المراد عمل الإعلان في أرضها . ويجوز للمحكمة في كل وقت أن تعهد إلي فرد أو جماعة أو مكتب أو لجنة أو هيئة أخرى بتجارتها في القيام بتحقيق مسألة ما أو أن تطلب من أي ممن ذكروا إيذاء رأيهم في أمر من الأمور بصفته فنيا خبيرا وجميع الأسئلة المتعلقة بالدعوى تطرح أثناء سماع الدعوى علي الشهود والخبراء بالشروط التي تبينها المحكمة في لائحتها الداخلية .

واللغات الرسمية للمحكمة هي الفرنسية والانجليزية فإذا اتفق الطرفان علي أن يسار في القضية بالفرنسية صدر الحكم بها وإذا اتفق علي أن يسار فيها بالانجليزية صدر الحكم بها كذلك .

وإذا لم يكن هناك اتفاق علي تعيين اللغة التي تستعمل جاز لأطراف الدعوى أن يستخدموا في المرافعات ما يفضلون استعماله من هاتين اللغتين ، وفي هذه الحالة يصدر للحكم باللغتين الفرنسية والانجليزية وتبين المحكمة أن النصين هو الرسمي الذي يرجع إليه عند الاختلاف . وتجيز المحكمة لمن يطلب من المتقاضين استعمال لغة غير الفرنسية والانجليزية في المراحل الكتابية والشفوية م ٣٩ من النظام الأساسي .

وخلال هذه المرحلة الشفوية ترد المحكمة علي أي دفع أولى يثيره المدعي عليه كالقول بأن المحكمة غير مختصة مثلاً بنظر النزاع . وتنص المادة ٦/٣٦ علي أنه في حالة قيام نزاع في شأن ولاية المحكمة تفصل المحكمة في هذا النزاع بقرار منها :

وكثيراً ما صادفت المحكمة دفوعاً أولية تنصب علي عدم اختصاص المحكمة أو علي عدم جواز قبول الطلب ، وعليها أن ترد علي هذه الدفوع قبل الدخول في الموضوع إلا في الحالة التي تقدر فيها ضم الدفع الأولى إلي الموضوع للارتباط الشديد بينهما .

وبما أن المحكمة تملك الاختصاص بالفصل في الاختصاص قلها سلطة تفسير الطلبات التي يقدمها المتنازعون باعتبار أن ذلك واحداً من سمات وظيفتها القضائية .

ومن حق المحكمة أن ترفض الرد علي طلب بإصدار حكم مقرر ينصب علي قاعدة قانونية دولية افتراضية كأن تطلب دولة منها إصدار حكم حول موضوع سابق لم تعد له أهمية في الوقت الراهن ، كأن يقول الحكم مثلاً أن للدولة قد ارتكبت خطأ في الماضي دون أن يكون هناك نزاع حال في العصر الراهن .

٤- الإجراءات التحفظية Les mesures conservatoires

تنص المادة ٤١ من النظام الأساسي علي أن المحكمة تقرر التدابير المؤقتة التي يجب اتخاذها لحفظ حق كل من الأطراف وذلك متى رأت أن الظروف تقتضي بذلك .

والى أن يصدر الحكم النهائي يبلغ فوراً أطراف الدعوى ومجلس الأمن نبأ بالتدابير التي يرى اتخاذها .

ويتضح أن الهدف من هذه الإجراءات التحفظية هو إنقاذ وحماية حقوق الأطراف في النزاع بمعنى تحاشي أو تفادي أن يقوم احد المتنازعين في الفترة ما بين رفع الدعوى وصنود الحكم النهائي باتخاذ إجراءات معينة تجعل تنفيذ الحكم لا معنى له مثل بيع الشيء المتنازع عليه في الأسواق الدولية مع علمه بصعوبة استرداده مرة أخرى يجب إذن بقاء الأوضاع على ما هي عليه خلال مرحلة الإجراءات .

ويجب على المحكمة إلا تصدر أمراً بالتدابير التحفظية إلا بعد اقتناع كامل بأن الضرر الذي سينجم عن سلوك احد الأطراف هو ضرر غير قابل للإصلاح أو ينطوي على خطر بتصاعد النزاع فإذا لم يتوافر هذان الشرطان فإن المحكمة ترفض إصدار الأمر بالتدابير التحفظية .

في قضية إنتر هاندل عام ١٩٥٧ طلبت سويسرا من المحكمة أن تصدر أمراً إلى الولايات المتحدة بعدم بيع أسهم شركة أنالين لأن ذلك قد يسبب ضرراً لا يمكن إصلاحه بالنسبة لسويسرا ، رفضت المحكمة هذا الطلب على أساس أن هذا البيع غير ممكن بسبب عرض النزاع على المحاكم الأمريكية ، وأن الحكومة الأمريكية لم تحدد موعداً للبيع . لذلك لا مبرر لهذا الإجراء .

في حين أن الخطر كان حالاً في قضية التجارب الذرية بين فرنسا من جهة وكلا من استراليا ونيوزيلندا من جهة أخرى ، ذلك أن فرنسا قد أعلنت عن عزمها على إجراء تجارب ذرية جديدة ، ونفس الشيء وهو الخطر الحال والضرر غير القابل للإصلاح تبدي في قضية للرهبان الأمريكيان في طهران عام ١٩٧٩ م .

في قضية التجارب الذرية لدعت استراليا ونيوزيلاند أن التجارب الفرنسية تثير غباراً ذرياً يغطي أجزاء واسعة من أرضها ، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج خطيرة بالنسبة للزراعة والمحاصيل وإصابة السكان بالأمراض وبالسلف مرض السرطان ولن أي مبلغ يدفع فيما بعد أن يصلح الضرر الذي قد تصيب

الدولتين . فالضرر غير قابل للإصلاح ولا يقوم بالمال ، ولا يمكن إعادة الحال إلي ما كان عليه قبل التجارب الذرية التي تنوي فرنسا استئنافها بالقرب من شواطئ الدولتين وهذا ما أكنته المحكمة بقولها:

" إن المعلومات الموضوعة تحت يد المحكمة لا تستبعد أبدا إثبات أن تراكم الإشعاعات الذرية فوق الأراضي الامتريالية والقائمة أو الناتجة عن هذه التجارب تسبب ضررا لا يمكن إصلاحه " .

المحكمة تقبل إذن فكرة الضرر الاحتمالي وهذا صحيح لأنه لو حدث من جراء التجارب الذرية فلا يمكن إصلاحه .

أما في قضية الرهائن الأمريكان في طهران، فقد طلبت الولايات المتحدة تحريرهم وإخلاء مباني السفارة من عناصر الطلاب الذين استولوا عليها . ولأول وهلة يمكن النقاش والجدل حول فكرة الضرر الذي لا يمكن إصلاحه علي أساس أن الرهائن لم يكونوا موضع تهديد بالموت ومع ذلك فإن المحكمة أخذت في الاعتبار مفهوم الضرر الأبسي أو المعنوي حيث قالت : أخذا في الاعتبار بأن استمرار الوضع موضوع الطلب يعرض البشر المعينين للسجن ولمصير محزن ومقلق وربما أخطار علي حياتهم وصحتهم وبناء علي ذلك فإن هذا الوضع قد يقود إلي احتمال جدي بوقوع ضرر لا يمكن إصلاحه .

ومن هنا قررت المحكمة في الحالتين إصدار أمر بالتدابير التحفظية تطلب من فرنسا عدم إجراء التجارب الذرية وتطلب من إيران الإفراج عن الرهائن قبل صدور الحكم النهائي وذلك لتوافر شرط احتمال وقوع الضرر وعدم إمكانية إصلاحه في حال وقوعه .

وعند لعدم شرط الضرر الذي لا يمكن إصلاحه فإن المحكمة ترفض الطلب بإصدار الإجراءات التحفظية .

وهذا ما حدث في قضية الامتداد القاري في بحر إيجه بين تركيا واليونان عام ١٩٧٦ . فقد طلبت اليونان من المحكمة أن تأمر بوقف الصيد واستخراج الثروات المعدنية التي تقوم بها تركيا في المناطق المتنازع عليها ، رفضت المحكمة ذلك علي أساس أن كشف الثروات المعدنية في

الامتداد القاري لا يشكل ضررا لليونان غير قابل للإصلاح لاسيما وان قرار مجلس الأمن ٣٩٥ لعام ١٩٧٦ يسمح بالأمل في تخفيض حدة التوتر بين الأطراف .

ونفس الشيء حدث أيضا في قضية الكوري الكبير بين فنلندا والدانمارك عام ١٩٩١ حيث رفضت المحكمة طلبا فنلندا باتخاذ إجراءات لوقف بناء الكوري الذي تقوم به الدانمارك وأسست المحكمة رفضها انطلاقا من أن بناء الكوري لا يسبب ضررا لا يمكن إصلاحه بالنسبة للحقوق التي تدعيها فنلندا .

وكذلك رفضت المحكمة الطلب الليبي الذي يقضي بفرض إجراءات تحفظية لمنع العقوبات التي قررها قرار مجلس الأمن رقم ٧٤٨ عام ١٩٩٢ في قضية لوكيربي ضد ليبيا ، وقالت المحكمة أن قرار المجلس يعتبر إجباريا وأنه يطو على اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ الخاصة بكبح الجرائم التي تقع على الطيران المدني .

٥- غياب أحد الخصوم عن الحضور أمام محكمة العدل الدولية
خلال الربع الأخير من القرن العشرين مارست بعض الدول أسلوب البلطجة الدولية وامتنعت عن الحضور أمام محكمة العدل للإدلاء بوجهة نظرها أو حصص اختصاص المحكمة ، علي الرغم من أن هذه الدول كانت أطرافا في النزاع المطروح علي المحكمة . وقد سبق لها قبول اختصاص المحكمة بإعلان فردي نافذ وملزم وفقا للمادة ٢/٣٦ من النظام الأساسي ، وهذه البلطجة الدولية لم تكن معروفة في ظل المحكمة لداخلة للعدل الدولي ، ولا خلال ربع القرن الذي تلا قيام محكمة العدل الحالية عام ١٩٤٥ ، باستثناء غياب ألبانيا في المرحلة النهائية من قضية مضيق كورفو عام ١٩٤٩ .

وفي كل مرة غابت دولة أو امتنعت عن الحضور ، كانت تبرر موقفها بالقول بأن المحكمة غير مختصة بنظر النزاع ولكن الأجر بالإتباع هو أن تحضر الدولة وتثبت عدم الاختصاص بالبرهان والدليل وليس بأسلوب البلطجة الدولية .

محكمة العدل قالت في هذا الصدد :

" ليس من الممكن الزعم والادعاء بأن المحكمة غير مختصة بمجرد القول المرسل بعدم الاختصاص ، إن الحضور أمام القضاء يشتمل بالضرورة قبول إمكانية مناقشة وبحد هذا الادعاء بعدم الاختصاص .

وعيوب الغياب خطيرة وكثيرة . فالامتناع عن الحضور أمام المحكمة يثبت دون مراء أن الدولة المتغيبه هي دولة سيئة النية وتترك أن موقفها سيئا لأنها ارتكبت فعلا دوليا غير مشروع يرتب مسئوليتها الدولية ولو كانت دولة محترمة أو تحترم نفسها وعلاقتها مع الآخرين لما لجأت إلي هذا الأسلوب الرخيص .

ويثبت الغياب أيضا أن الدولة لديها الشك في نزاهة القضاء الدولي أو انه قضاء غير محايد أو لا يحقق العدالة المرغوبة وهذا الشك لا مبرر له لأن المحكمة دانت اكبر الدول في قضائها عندما كان هناك وجه للإدانة كما فعلت مع الامبريالية الأمريكية في قضية الأنشطة العسكرية فسي نيكاراجوا عام ١٩٨٦ م .

وأخيرا فإن الغياب يضر بحسن أداء مرفق العدالة الدولي لوظيفته لأن المحكمة في حالة غياب احد الخصوم قد لا تملك تحت يدها كل العناصر اللازمة للفصل في النزاع ، فهذا يضر بالعدالة الدولية .

منذ عام ١٩٧٢ ازداد عدد مرات الغياب أمام المحكمة بشكل ملحوظ فوصل إلي ست حالات غياب ، منها مرتان غابت فيها الولايات المتحدة ، ومرة غابت فيها فرنسا علي الرغم من أن هاتين الدولتين تتشددان بالديمقراطية المعزومة والحديث عن حقوق الإنسان واحترام الالتزامات الدولية .

وغابت الهند عن الحضور في قضية سجناء الحرب للباكستانيين عام ١٩٧٢-١٩٧٣ ، وغابت تركيا في قضية الامتداد القاري في بحر إيجه ، وغابت إيران في قضية الرهائن الأمريكان عام ١٩٧٩-١٩٨٠ ، والولايات المتحدة في قضية الأنشطة العسكرية ١٩٨٤-١٩٨٦ وذلك في محاولة منها للإفلات من الإدانة .

وكانت أيسلندا قد غابت عام ١٩٧٣-١٩٧٤ في قضية المصايد بينها وبين بريطانيا .

ويلاحظ علي هذه القائمة أن الغياب ليس مقصورا علي دول متقدمة أو دول نامية وإنما اللطجة تصم الجميع في الشمال وفي الجنوب . ومع ذلك فإن الغياب لا يشكل عقبة أمام المحكمة في المضي فسي الإجراءات والحكم لصالح الطرف الذي حضر فقط كما هو الحال في للنظم القانونية الداخلية عندما يغيب احد أطراف الخصومة .

المادة ٥٣ من للنظام الأساسي لمحكمة العدل توقعست مثل هذا للفرض ولذلك نصت علي الآتي :

- ١- إذا تخلف احد الخصوم عن الحضور أو عجز عن الدفاع عن مدعاه . جاز للطرف الآخر أن يطلب إلي المحكمة أن تحكم له هو بطلانيته .
- ٢- وعلي المحكمة قبل أن تجيب هذا الطلب أن تثبت أن لها ولاية للقضاء وفقا لأحكام المادتين ٣٦ و ٣٧ ثم تثبت أن الطلبات تقوم علي أساس صحيح من حيث الواقع والقانون .

فالغياب يجعل المحكمة أكثر حيطة وتحيط حكمها بعديد من الاحتياطات منها التأكد أولا من اختصاصها وكذلك التأكد من تأسيس حكمها علي وقائع صحيحة وقانون صحيح قبل أن تجيب المدعي إلي طلباته . فالضمانات أمام القضاء الدولي أكثر منها أمام القضاء الداخلي في حالة غياب احد الخصوم .

وفقا لتقرير لجنة الفقهاء المكلفة بإعداد النظام الأساسي لمحكمة العدل الدائمة فإنه من الضروري في القانون الدولي إحاطة حكم الإدانة الذي ينزل بالدولة الغائبة بكل الضمانات المرغوب فيها من أجل إعطائه قوة أدبية كبيرة .

وبما أن قضاء محكمة العدل الدولية مؤسس علي رضا الأطراف فلا يمكننا الحديث عن التزام الدول بالحضور أمام المحكمة إلا ابتداء من اللحظة التي تقرر فيها المحكمة أنها مختصة فعلا بالفصل في النزاع الذي طرح عليها من قبل الخصوم . ومن هنا فإن عدم الحضور هو مسألة شكلية - ولكنها تهدف إلي

التشكيك في اختصاص المحكمة ، في قضية الاختصاص في موضوع الصيد بين بريطانيا وأيسلندا عام ١٩٧٤ أعلنت المحكمة :

" يبدو جليا من غياب أيسلندا في القضية الحالية وفي هذه المرحلة أن أيسلندا لم تملك وفقا لما تقضي به المادة ٢/٦٢ من اللائحة الداخلية التي تتطلب بصفة خاصة قيام الدولة التي تثير الدفوع الأولية بعدم الاختصاص التنازل على صحة دفعها واقعا وقانونا وإن تعرض طلباتها النهائية في هذا الشأن ووسائل الأدلة التي ترغب في استعمالها لاحقا ومع ذلك فإن المحكمة بالتأكد من ثبوت اختصاصها تعتبر الاعتراضات التي تثيرها أيسلندا سوف تؤخذ ضدها .

وطالما أن المحكمة في هذه القضية اعتبرت الغياب دفعا أوليا بعدم الاختصاص فقد تعاملت معه باعتباره مرحلة منفصلة عن الموضوع ولكن في قضية الرهائن الأمريكان في طهران لم تفصل بين الغياب والموضوع ذلك لأن اختصاصها كان واضحا لا لبس فيه . لأن المخالفات الإيرانية كانت انتهاكا واضحا للقواعد العرفية والاتفاقية في موضوع الحصانة الدبلوماسية وحصانة المقر .

وعند بحث اختصاصها فإن المحكمة تأخذ في الاعتبار جميع الوسائل التي آثارها الطرف الغائب أو التي يمكن أثارها فهي لا تقتصر على مجرد بحث الظاهر كما في حالة للتدبير المؤقتة وإنما تحاول المحكمة إحلال نفسها محل المدعي عليه الغائب في حدود معينة .

ولهذا ففي قضية الامتداد القاري في بحر إيجه عام ١٩٧٨ فإنها طبقت التحفظ الصادر عن اليونان حول الميثاق للعلم للتحكيم لعام ١٩٢٨ المتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية ، والذي أثارته تركيا الغائبة عن الحضور استنادا على مبدأ المعاملة بالمثل ، اليونان زعمت بأن الدفع التركي غير مقبول لأن مبدأ المعاملة بالمثل لا يطبق أليا في نطاق الميثاق العام للتحكيم ، وإنما يجب أن يكون الدفع متاثرا وفقا للأشكال التي تنص عليها اللائحة الداخلية للمحكمة ، المحكمة رفضت هذا الزعم اليوناني وأخذت بوجهة نظر الطرف الغائب وهو تركيا في هذه القضية .

وفي قضية مضيق كورفو عينت المحكمة خبراء من أجل بحث مدى ملائمة المبلغ المالي المطلوب كتعويض من قبل الحكومة الانجليزية كانت ألبانيا غائبة .

قلت المحكمة :

" بإعطاء المحكمة سلطة تقدير المبلغ ويحث طلبات الأطراف الحاضر (بريطانيا) فإن المادة ٥٣ من النظام الأساسي ليس من أثرها فرض التوجب على المحكمة بإثبات صحة جميع الطلبات في كل تفاصيلها لأن هذا عمل يبدو شبه مستحيل بسبب غياب لد الأطراف يكفي إذن ومن خلال الأساليب التي تراها مناسبة أن تعتقد المحكمة أن هذه الطلبات مؤسسة ولها ما يبررها .

وفي قضية المصايد الأيسلندية "اختصاص" أعطت المحكمة :

" لقد بحثت المحكمة ليس فقط الحجج للقانونية المقدمة بواسطة المدعي وإنما بحثت أيضا الحجج المقدمة بواسطة الحكومة الأيسلندية في عديد من المراسلات التي أرسلتها إلى المحكمة وفي الوثائق التي قدمت إليها أن المحكمة قد اهتمت بالمركز القانوني لكلا الطرفين ومن المناسب الإشارة إلى أن قيام المحكمة بتطبيق المادة ٥٣ من النظام الأساسي على للقضية فإنها تكون قد قدمت للدليل الحاسم على الدقة وأنها أولت أيسلندا " الغائب " اهتماما خاصا باعتبارها الدولة المدعي عليها " .

ويتضح من كلام المحكمة هذا أن الدول على الرغم من عدم حضورها أمام المحكمة وغيابها لسبب أو لآخر إلا أنها مع ذلك لا تحرم من إيصال وجهة نظرها وموقفها القانوني للمحكمة .

وفي قضايا أخرى قامت الدول المتغيبه بإرسال منكرات قانونية مباشرة إلى محكمة العدل الدولية وهذا ما فعلته الهند في قضية أسرى الحرب الباكستانيين عام ١٩٧٢ ونفس الشيء فعلته تركيا في قضية الامتداد القاري في بحر إيجه عام ١٩٧٨ وأخذت المحكمة هذه المنكرات في الاعتبار على الرغم من غياب هذه الدول .

فالدول الغائبة والممتنعة عن الحضور والتي ترسل مع ذلك مذكرات إلي المحكمة تكون في موقف وسط بين الحضور والغياب ، حكومة باكستان اعتبرت أن إرسال الهند لمذكرة قانونية إلي المحكمة يعادل حضورها وفي نفس الوقت احتقارها للإجراءات القضائية فهي تستفيد من إرسال المذكرات وترفض الحضور وطالبت باكستان من المحكمة وجوب إهمال هذه المذكرات وعدم الالتفات إليها وإلا فعلى المحكمة أن تعتبر الهند طرفا حاضرا أمامها .

والغياب أو عدم الحضور لا يمثل مشكلة للمحكمة وحدها وإنما يسبب مشاكل للطرف الحاضر أي لمدعي ذلك أن هذا الأخير عليه أن يبذل جهدا مضاعفا لحض ونفي ادعاءات الطرف الغائب لأن المحكمة تكون عادة مترددة في الحكم ضده بسبب غيابه فالمحكمة تتلألأ للطرف الغائب وتكافئه علي غيابه علي الرغم من أنه لا يستحق أي تعاطف منه من جانب المحكمة لأنه طرف سيئ النية كما ذكرنا بذكر تماما مدى ضعف موقفه من الناحية القانونية .

المسير جيرالد فينر موريس انتقد موقف المحكمة المتعاطف مع الطرف الغائب سيئ النية واعتبر أن المحكمة تعاقب الطرف الحاضر الذي يحترم التزاماته الدولية بينما تكافئ المسمى الغائب الذي يخرق التزاماته الدولية . واقترح فينر موريس اقتراحا مؤداه أنه في الحالة التي تكون المحكمة متأكدة فعلا من اختصاصها كما هو الحال في قضية للرهبان الأمريكان في طهران عام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ يجب علي المحكمة في هذا للفرض إخطار الحكومة للغائبة بأنه إذا لم تحضر فورا وتتابع الإجراءات فإن المحكمة لا تلتفت لغيابها وسوف تتدخل في بحث الموضوع فورا .

وتأسيسا علي هذا الاقتراح فإن محكمة العدل الدولية ما كان يجب عليها أن تبحث موضوع أو مبدأ المعاملة بالمثل الخاص بالتحفظ اليوناني في ظل غياب طعن بعدم الاختصاص واضحا تمام للوضوح .

وإذا كان رأي المسير جيرالد فينر موريس وجيها من الناحية للمنطقية إلا أنه يتجاهل أمرا هاما إلا وهو أن قضاء المحكمة يركز علي

رضاء الدول الأطراف في المنازعة ومن هنا فإن المحكمة لا تستطيع الدخول في بحث موضوع القضية إلا إذا تأكدت من أن حكمها مؤسس على اختصاص حقيقي .

وفضلا عن ذلك فإن المحكمة تكون حريصة دائما على أن يكون حكمها موضع ثقة من الأطراف ويأخذ طريقه إلى التنفيذ دون مشاكل أو عقبات . وإن يكون هكذا إلا إذا كان اختصاصها قد ثبت والموضوع قد جرى التتليل عليه بشكل جيد ولا ننسى أن حكم المحكمة يمكن أن يكون أصلا أو نقطة انطلاق لاتفاق لاحق بين الأطراف .

ومع ذلك فالتقدير المتيقن هو أن الغياب أمام المحكمة وعدم الحضور هو أمر ضار بحسن أداء العدالة الدولية ويضع الدولة المدعية في مأزق خطير أمام المحكمة وهو أسلوب رخيص لا تلجأ إليه إلا الدول الديكتاتورية التي فقدت الحياء على المستوى الدولي مثل الامبريالية الأمريكية وغيرها من دعاة الديمقراطية الزائفة .

ويجب أن نسجل هنا أن الدول الأفريقية لم تتغيب أبدا عن المثول أمام المحكمة وهذا شرف للدول الأفريقية لا شك في ذلك . أما أولئك الذين يتغيبون ثم يعطون دروسا في الأخلاق للآخرين فهم أحقر سكان هذا الكوكب ولو كانوا ديموقراطيين حقا لما غابوا ولما شككوا في نزاهة المحكمة .

الفرع الخامس

القانون الذي تطبقه المحكمة

أهم مادة في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية هي المادة ٣٨ لماذا ؟ لأنها تقنن مصادر القانون الدولي التي يجب على المحكمة أن تطبقها من أجل الفصل في المنازعات التي ترفع إليها من الدول . تقول المادة ٣٨ :

- ١- وظيفة المحكمة أن تفصل في المنازعات التي ترفع إليها وفقا لأحكام القانون الدولي ، وهي تطبق في هذا الشأن :
 - أ - الاتفاقات الدولية العامة والخاصة التي تضع قواعد معترفا بها صراحة من جانب الدول المتنازعة .
 - ب - العادات الدولية المرعية المعتبرة بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال "العرف الدولي" .
 - ج - مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتمننة .
 - د - أحكام المحاكم ومذاهب كبار الفقهاء في القانون العام في مختلف الأمم ويعتبر هذا وذاك مصدرا احتياطيا لقواعد القانون وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٥٩.
- ٢- لا يترتب على النص المتقدم ذكره أي إخلال لما للمحكمة من سلطة الفصل في القضية وفقا لمبادئ للعدل والإنصاف حتى وافق أطراف الدعوى على ذلك .

هذا النص يوضح أن هناك مصادر أصلية تطبقها المحكمة عند الفصل في القضايا المطروحة عليها وهي المعاهدات والعرف ومبادئ القانون العامة أما المصدرين الاحتياطين فهما أحكام المحاكم ومذاهب كبار الفقهاء والمحكمة ترجع إليها فقط علي سبيل الاستئناس ولتجديد مضمون القاعدة لكنها لا تؤسس عليها أحكامها.

ويمكن للمحكمة أن تنصل في النزاع وفقا لمبادئ العدل والإنصاف إذا ولفق أطراف النزاع علي ذلك . وبدون الالتزام بالقواعد القانونية المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٨ هذا يعني أن المحكمة لها أن تستبعد قواعد القانون الدولي المكتوبة والعرفية وان تطبق قواعد العدالة هذا جائز بشرط رضا الأطراف . والقواعد المذكورة في المادة ٣٨ لا تمنع الدول المتنازعة من لفت نظر المحكمة والطلب منها إعطاء أهمية خاصة لهذا المصدر أو ذلك من مصادر القانون الدولي أو هذا المبدأ أو ذلك إذا كان له صلة بالنزاع المطروح .

بل من حق الدولة المتنازعة أن تلفت نظر المحكمة إلي القواعد الجديدة التي تكون في طور النشوء والتكوين في صورة اتجاهات جديدة في القانون الدولي .

ففي قضية التجارب الذرية بين فرنسا وأستراليا عام ١٩٧٤ طلبت أستراليا من المحكمة أن تأخذ في الاعتبار بداية ظهور اتجاه يعترف بعدم مشروعية التجارب الذرية في البحار والأجواء .

وفي قضية المصايد الأيسلندية عام ١٩٧٤ طلبت بريطانيا من المحكمة أن تأخذ في الاعتبار الاتجاهات الجديدة في قانون البحار الذي عبر عنها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار والذي يعطي حقا اقتصاديا للدول علي المياه المتاخمة لها من اجل صيد السمك .

وفي قضية الامتداد القاري بين ليبيا وتونس وسعت هاتان الدولتان نطاق القانون الدولي للوضعي وفي مواجهة هذه الضغوط فإن المحكمة كانت دائما تتحلي بالتأني وعدم الانفراج حتى لا تتهم بأنها قد تجاوزت المصادر المنصوص عليها في نظامها الأساسي .

وإذا نظرنا إلي تاريخ المحكمة والقضايا التي فصلت فيها نجد أن المحكمة الدائمة للعدل الدولي فصلت في قضايا كلها تتعلق بتفسير وتطبيق معاهدات دولية خاصة معاهدات السلام التي تلت الحرب العالمية الأولى .

وعلي العكس من ذلك فإن معظم القضايا التي رفعت إلي محكمة العدل الحالية خاصة خلال الربع الأخير من القرن العشرين كانت تتعلق بتطبيق قواعد عرفية من تلك المشار إليها في المادة ٣٨/١(ب) من النظام الأساسي .

وهكذا ففي عام ١٩٦٩ وفي قضية الامتداد القاري في بحر الشمال وفي عام ١٩٨٦ في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا كانت المحكمة مضطرة ليس فقط إلي تطبيق قواعد

قانونية عرفية ، وإنما فوق ذلك الفصل في مسائل تتعلق بطبيعة هذه القواعد وأسلوب تكوينها والعناصر المكونة لها " للركن المادي والركن المعنوي " وعلاقتها بالقانون المكتوب (المعاهدات الدولية) المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٨ من النظام الأساسي .

وفي جميع القضايا التي أحييت إلى المحكمة منذ عام ١٩٦٩ فإن عددا من المسائل المتصلة بالقانون الدولي العرفي أصبحت ذات مظاهر هامة في الأحكام الصادرة عن المحكمة أو على الأقل أثرت من جانب الأطراف المتنازعة أمام المحكمة.

وعلى سبيل المثال يمكن ذكر القواعد العرفية حول مسئولية الدول بسبب القرارات الداخلية الصادرة عن سلطات الدولة كما في قضية برشلونة للقوى المحركة وقضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية ونظم الصيد في المياه المتاخمة كما في قضية المصايد الأيسلندية .

والقواعد الخاصة بتلويث الفضاء الجوي وأعلى البحار في قضية التجارب الذرية والقواعد الخاصة بتصفية الاستعمار والتي طورتها الأمم المتحدة كما في قضية ناميبيا وقضية الصحراء الغربية . والقواعد العرفية المتعلقة بالحصانة الدبلوماسية مثل قضية الرهائن الأمريكان في طهران والقواعد الخاصة بتحريم العدوان وعدم للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والدفاع الشرعي في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا.

وكذلك لجأت محكمة العدل الدولية إلى القواعد العرفية وليس إلى المعاهدات الدولية من أجل حسم المنازعات المتعلقة بتحديد الامتدادات القارية في البحر الأبيض المتوسط علي النحو الذي اشرنا إليه في القضايا بين ليبيا ومالطا ، وكذلك تحديد الامتداد القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية في خليج مين Le Golfed u Maine

مساهمة المحكمة في تطوير قواعد القانون الدولي العام :

يرى الفقه الدولي أن المساهمة الأكثر أهمية لمحكمة العدل الدولية في تطوير قواعد القانون الدولي ، توجد في أحكامها الخاصة بمصادر القانون الدولي وبصفة خاصة في المفاهيم التي أرسيتها بصدد المصدر العرفي أي قواعد العرف الدولي .

هذه المساهمة في تطوير نظرية المصادر ذات مغزى دائم ومهم تفوق في أهميتها الحلول التي أعطتها لكل منازعة وكذلك المحتوى الفعلي للقرارات والآراء الاستشارية الصادرة عنها .

ففي مجال القانون الدولي العرفي - اتخذت المحكمة خلال الربع الأخير من القرن العشرين موقفا يمكن وصفه بالتجديد والثراء في ذات الوقت فالمحكمة بحثت عن التوافق العام بين الدول بدلا من الإصرار علي دليل ضيق من قبل الدولة المدعي عليها طارحة جانباً المفهوم الإرادي للعرف الدولي ووضعه هذا المفهوم ضمن تطور أكثر اتساعاً عن ذي قبل فهي قد قبلت السلوك كقاعدة عرفية علي

الرغم من انه نضج خلال فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز خمسة عشر عاما مسيطرة في ذلك الاتجاه الحديث الذي يرى أن نمو العرف الدولي يجب أن يمتلئ وقع الحياة الدولية المعاصرة شديدة التطور والتغير كل عدة سنوات .

ولكنها لم تقبل فكرة العرف الوقتي أو الأني *La cotume instantanee*

وذلك عندما اشترطت ضرورة توافر العنصرين أو الركبتين المشكلتين للقاعدة العرفية أي السلوك العام والركن المعنوي وأوضحت أن القانون العرفي لا يتشكل بالضرورة بشكل منفصل ومستقل تماما عن القانون الاتفاقي وإنما علي العكس يمكن أن يتشكل أو ينشأ انطلاقا من اتفاقية جماعية متعددة الأطراف ومن مؤتمرات التقنين التي تعبر عن الأغلبية الكبرى للدول مؤكدة بذلك مرور القانون الدولي للقرن التاسع عشر إلى القانون الدولي المعاصر اليوم .

واعترفت المحكمة أيضا بأن هذا النوع من القانون العرفي الذي يتم التعبير عنه من خلال لاتفاقيات جماعية عامة يمكن أن يأخذ ثلاثة مظاهر أو وسائل مختلفة .

فالنص الاتفاقي يمكن أن يكرر قاعدة عرفية سابقة الوجود وهذا هو الأثر الكاشف *L'effet declaratoire* ويمكن للنص الاتفاقي أن يبلور تدريجيا قاعدة كانت في طريق النمو أو النشوء وهذا هو الأثر المبلور للقاعدة العرفية .

وأخيرا فإن نصا اتفاقيا أو اقتراحا دبلوماسيا في مؤتمر عام قد يصبح نقطة الانطلاق في تطبيق أو سلوك عام لاحق للدول وبهذه الطريقة يتحول إلى قاعدة قانونية عرفية وهو الأثر المنشئ .

ولقد أعطت آثارا متشابهة لبعض قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة مثل القرار ١٥١٤ الصادر في الدورة الخامسة عشرة تحت عنوان " إعلان حول منع الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة " . لاحظت المحكمة أن هذا القرار كان هو الأصل في اختفاء ظاهرة الاستعمار التي أدت منذ عام ١٩٦٠ إلى ظهور عديد من الدول الجديدة هي اليوم أعضاء في منظمة الأمم المتحدة .

ولا يمكن فهم ما توصلت إليه المحكمة وتأكيداتها في هذا الصدد إلا بالاعتراف حقيقة بأن هذا السلوك من جانب الدول والمنظمات الدولية وبالذات الأمم المتحدة ذاتها قد أدى إلى نشوء قاعدة قانونية عرفية ألغت وصفت مشروعية السيطرة الاستعمارية القائمة منذ عصور طويلة .

والمحكمة بإعطائها تفسيرا موسعا للفقرة الفرعية (ب) من المادة ٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل قبلت بأن سلوكا عاما من جانب الدول يمكن أن ينشأ في ساحة منظمة دولية ويصبح بذلك قاعدة عرفية مثل غياب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أو امتناعهم عن التصويت .

وإخضاع النزاع الحدودي بين مالي وبوركينا فاسو أتاح للمحكمة أن توضح في حكمها الصادر بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٨٦ المدى العالمي لمبدأ لكل ما في حوزته أو لكل ما تحت يده الذي ظهر أصلاً في أمريكا اللاتينية منذ عام ١٨١٠.

وقضايا المنازعات البحرية وتحديد الحدود البحرية التي شكلت خلال الثلث الأخير من القرن العشرين أغلب نشاط المحكمة حسمت كثيراً من القواعد العرفية التي اعترفت بها المحكمة عام ١٩٦٩ . كقواعد تشكلت عبر تطور تاريخي منذ صدور إعلان ترومان عام ١٩٤٥م.

لقد استبعدت المحكمة في قضية الامتداد القاري في بحر الشمال مبدأ المسافات المتساوية كقاعدة ملزمة من قواعد العرف الدولي وأعلنت أن التحديد يجب أن يتم طبقاً لمبادئ العدالة وليس المسافات المتساوية ، مع الأخذ في الاعتبار لجميع الظروف ذات الصلة بهذا التحديد في كل حالة على حده .

وأعلنت أن الأمر لا يتعلق بتطبيق العدالة كتعبير فقط عن العدالة المجردة وإنما تطبيق قاعدة قانونية عرفية تؤمن الوصول إلي مبادئ عادلة ونتائج عادلة .

تطبيق العدالة يعني في الواقع اعتبار ووضع الظروف الخاصة لكل حالة في الميزان وتقدير أهميتها ووزنها المتقابل هذا

يعني تحقيق العدالة في الحالات الواقعية بواسطة قرار مصاغ طبقاً لمجمل الوقائع الخاصة بكل قضية .

ولا يمكن أن نصل إلي العدالة عبر حكم قضائي وإنما من خلال عدالة كل قرار خاص بكل حالة علي حده .

في عام ١٩٨٢ في النزاع بين ليبيا وتونس أعادت المحكمة إلي الأذهان للقول بأنه يجب التفرقة بين تطبيق المبادئ العادلة وبين إصدار حكم مؤسس علي مبادئ العدالة الأمر الذي لا تستطيع فعله المحكمة إلا بعد موافقة الأطراف في تطبيق هذه المبادئ عمل المحكمة مختلف تماماً عليها أن تطبق المبادئ العادلة كجزء لا يتجزأ من القانون الدولي وأن ترن بدقة مختلف الاعتبارات التي تراها ذات صلة بالنزاع بطريقة تؤدي فعلاً إلي نتيجة عادلة .

لأنه في نهاية المطاف فإن النتيجة هي التي تهتم فالمبادئ وسيلة خاضعة للموضوع والحل المراد الوصول إليه عدالة المبدأ يجب أن تقيم وإن تقاس في ضوء الفائدة أو المنفعة التي يقدمها من أجل تحقيق نتيجة عادلة .

ويتربط علي ذلك وفقاً لقضاء المحكمة أن تعبير مبادئ عادلة لا يمكن تفسيره في عالم الخيال المجرد وإنما هو يشير أو يحيل إلي مبادئ وقواعد تسمح بالوصول إلي نتيجة منصفة أو عادلة .

وفي هذه القضية قالت المحكمة أيضاً أن للفكرة القانونية للعدالة هي مبدأ عام قابل للتطبيق مباشرة باعتباره قانوناً مؤكداً بذلك

الصلة بين المصدر المذكور في الفقرة الفرعية (ج) من المادة ٣٨ من النظام الأساسي وبين موضوع النزاع .

وهكذا يتضح من هذه الأحكام أن محكمة العدل قد قدمت خلال الربع الأخير من القرن العشرين مساهمة هامة في تطور قواعد القانون الدولي وفي تحديد وضبط المفاهيم المرنة لمصادر القانون الدولي خاصة القواعد العرفية المؤسسة علي التوافق العام بين الدول . وهذا هو المفهوم السائد الآن في الواقع الدولي ، وبرز مظاهره أن المحكمة قد اعتبرت كثيرا من القواعد التي احتوتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ بمثابة قواعد عرفية حتى قبل دخول الاتفاقية دائرة النفاذ عام ١٩٩٤ .

الفرع السادس

حكم المحكمة و ضمانات تنفيذه

بعد أن يفرغ وكلاء الطرفين المتنازعين ومستشاروهم ومحاموهم من عرض وجهات النظر المتقابلة وتفرغ المحكمة من تصفية الإجراءات الفرعية كالرد علي طلبات التدخل والتدابير الوقائية يعلن رئيس المحكمة إغلاق باب المرافعات وتتسحب المحكمة للتداول في الحكم .

وتكون للمدولة سرية ولا يجوز إفشاؤها من قبل أي عضو .
تصدر للمحكمة بعد ذلك حكمها في النزاع المعروض عليها .

ويصدر الحكم بأغلبية عدد القضاة الحاضرين وإن تساوت الأصوات رجع الجانب الذي فيه الرئيس أو القاضي الذي يقوم مقامه . ويقوم الرئيس بالتوقيع علي الحكم وكذلك مسجل المحكمة ثم يتلي الحكم في جلسة علنية بعد إيلاغ وكلاء الطرفين إيلاغاً صحيحاً وذلك وفقاً للمادة ٥٨ من النظام الأساسي للمحكمة .

١- أقسام الحكم :

من حيث الشكل ينقسم حكم محكمة العدل الدولية إلى ثلاثة أجزاء :

القسم الأول :

يضم مجموعة عناصر متفرقة تفيد في توضيح القضية مثل تشكيل المحكمة ، بيان أطراف القضية وممثلهم أمامها مثل الوكلاء والمستشارين والمحامين والقاضي الخاص " الوطني " ثم تحليل لوقائع النزاع والنتائج المستخلصة من هذا التحليل والحجج القانونية المقدمة من الطرفين في النزاع .

القسم الثاني :

تكرسه المحكمة لبسط وعرض حثثات الحكم وذكر حثثات الحكم أمر إجباري لأن هذه الحثثات هي التي قد تدين الدولة الخاسرة وهي دولة ذات سيادة تحاول المحكمة إلا تجرح شعورها ولأن الحكم القضائي قد يكون بداية إجراءات جديدة وصولاً إلى حل النزاع حلاً شاملاً ومن هنا تطيل المحكمة عادة في عرض البواعث والأسباب التي أسست عليها الحكم .

القسم الثالث :

يحتوي علي منطوق الحكم أي عرض القرار الذي صدر عن المحكمة بحسم القضية ووفقا لمنطوق الحكم تتحدد الأغلبية المؤيدة والمعارضة من بين القضاة الذين اشتركوا في نظر النزاع فقد يتفق البعض منهم مع لحثيات ولكنه يختلف في النتيجة التي توصلت إليها المحكمة وقد يتفق في النتيجة لكن لأسباب خاصة به خلاف تلك الأسباب التي بسطتها المحكمة يختلف في الحثيات ومن هنا فان من حق أي قاضي أن يصدر أما رأيا مخالفا أو رأيا خاصة به وتذكر هذه الآراء بعد منطوق الحكم.

فإذا كان الرأي الانفرادي الصادر عن التقاضي مخالف لحكم المحكمة عدا رأيا مخالفا وإذا كان الرأي متفقا مع حكم المحكمة فسي النتيجة التي توصل إليها الحكم ولكنه مختلف معه في الأسباب كلها أو بعضها عدا رأيا انفراديا *opinion individuelle* .

٢- القيمة القانونية للحكم :

يعتبر حكم محكمة العدل الدولية ملزما وباتا ونهائيا شأنه في ذلك شأن الأحكام الصادرة عن محاكم أعلى درجة في النظم القانونية الوطنية .

ويجوز علي قوة الأمر المقضي به بالنسبة للأطراف وفي خصوص النزاع الذي صدر فيه وهذا ما يعبر عنه بقوة الأمر المقضي به من الناحيتين الشخصية والموضوعية أي انه واجب

الاحترام والنفاذ من قبل الأشخاص الذين صدر بينهم وفي خصوص الموضوع الذي فصل فيه وهذه الحجية تعطي قعا لمنطوق الحكم الذي هو الثمرة النهائية لجهد المحكمة .

ويعتبر حكم محكمة العدل الدولية نهائيا أي غير قابل للطعن فيه بأي طريق من أساليب الطعن المعروفة .

وإذا نشأ نزاع حول معنى الحكم أو مدلوله تقوم المحكمة بتفسيره بناء على طلب أي طرف من أطراف النزاع .

ويجوز الطعن في لحكم عن طريق طلب الالتماس باعادة النظر ولا يقبل التماس إعادة النظر في الحكم إلا بسبب تكشف واقعة حاسمة في الدعوى كان يجهلها عند صدور الحكم كل من المحكمة والطرف الذي يلتزم إعادة النظر علي إلا يكون جهل الطرف المذكور بهذه الواقعة ناشئا عن إهمال منه .

٣- ضمانات تنفيذة :

لا توجد ضمانات جدية في العلاقات الدولية الراهنة تضمن تنفيذ الحكم بسهولة من جانب الدولة الخاسرة أو التي صدر الحكم ضدها تنفيذ الحكم يتوقف شأن في ذلك شأن بقية الالتزامات الدولية الأخرى علي حسن نية الدولة الخاسرة وإذا تمرت الدولة علي الحكم ورفضت التنفيذ فان الدولة الفائزة لا تملك بيدها سوى الضغوط الأدبية والسياسية والاقتصادية من اجل إرغام الدولة العاصية علي تنفيذ الحكم . ولكن من المؤكد أن هذه ضمانات غير كافية .

هل يمكن تنفيذ الحكم إجبارياً عن طريق مجلس الأمن ؟
من الناحية النظرية هذا أمر جائز تقول المادة ١/٩٤ من
ميثاق الأمم المتحدة :

" يتعهد كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة أن ينزل علي
حكم المحكمة في أية قضية يكون طرفاً فيها " .
لكن إذا رفض الامتثال فما هو الحل ؟ تجيب الفقرة الثانية من
نفس المادة علي السؤال بالآتي :

" إذا امتنع احد المتقاضين في قضية ما عن القيام بما يفرضه
عليه حكم تصدره المحكمة للطرف الآخر أن يلجأ إلي مجلس الأمن ،
ولهذا المجلس إذا رأي ضرورة لذلك أن يقدم توصياته أو يصدر
قراراً بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم .

ظاهر هذا النص يوحي بأن هناك سلطة دولية عليا قد تتدخل
لإجبار الدولة العاصية علي التنفيذ ولكن الواقع العملي منذ قيام
المنظمة الدولية عام ١٩٤٥ يؤكد أن المجلس المذكور لم يفلح أبداً في
إجبار دولة عاصية علي تنفيذ حكم تمررت عليه كما حدث عندما
رفضت إيران تنفيذ حكم المحكمة في قضية الرعايا الأمريكان في
طهران عام ١٩٨٠ م .

وكما حدث عندما رفضت أمريكا الانصياع لحكم المحكمة في
قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها عام
١٩٨٦ م وهنا تصدق ملاحظة الفقيه البرازيلي سيتاكامارا عندما قال :

" إن أهلية مجلس الأمن في القيام بعمل ما من أجل تنفيذ حكم صادر عن محكمة العدل الدولية هو أمر مشكوك فيه بسبب الطبيعة السياسية لهذا الجهاز الذي تتلاعب به الأهواء السياسية إضافة إلى مخاطر سد الطرق والمنافذ أمامه بسبب نظام الاعتراض علي مشروعات القرارات " الفيتو " . وفي كل الأحوال لا يمكن لهذا المجلس أن يقوم بعمل ضد إحدى الدول الكبرى دائمة العضوية إذا كانت هي الطرف الذي خسر القضية.

وعلى الرغم من ضعف الضمانات لدولية في تنفيذ أحكام محكمة العدل الدولية إلا أن معظم الأحكام قد جرى احترامها وتنفيذها من قبل الدول التي صدرت ضدها فالدول تدرك الآن مع تشابك العلاقات الدولية وزيادة التعاون الاقتصادي والاعتماد المتبادل أن مصالحها الاقتصادية والسياسية وعيورها تصان أكثر فأكثر كلما كانت دولة قانونية ديمقراطية تحترم وعودها وتنفذ عهودها وتقي بالتزاماتها وما ينجم عنها من منازعات يفصل فيها القضاء الدولي .

ولا يحط من قدر الدولة على المستوى الدولي ويقال من شأنها أبدا أن تخضع لحكم صادر عن محكمة العدل كانت طرفا في النزاع الذي صدر بشأنه هذا الحكم ، العصابات والصوص وقطاع الطرق هي التي تتمرد على الشرعية الدولية ومنها أحكام محكمة العدل الدولية .

ولم يسجل التاريخ منذ عام ١٩٢٢ أن دولة محترمة قد رفضت تنفيذ الحكم الذين نكرناهم من أمثال ---- و----- ما هم إلا صغار المجتمع الدولي حثة ولو كان البعض يعبد أمريكا من دون الله بالنسبة لكاتب هذه الدراسة ما هم إلا عصايات أبانت شعب الهنود الحمر وبالتالي فإن الحضارة التي وصل إليها هؤلاء لا تنفي عنهم صفة الخطيئة مهما تقدموا ومهما وصلوا إلي القمر أو غيره فالتقدم أخلاق واحترام للعهود والمواثيق وكل من يخرق العهود هو مجرم أو لص أو قاطع طريق لا احترام له عندنا .

المطلب الثالث

المحاكم المؤقتة: محاكم التحكيم ولجان التحكيم المختلطة

إضافة إلى المحاكم الدولية الدائمة التي تتركز في وجودها ودوامها على مواثيق المنظمات الدولية العالمية مثل محكمة العدل الدولية والاتفاقات الجماعية متعددة الأطراف مثل محكمة العدل الدولية لقانون البحار ، وكذلك المواثيق الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية الأوروبية " الاتحاد الأوروبي حاليا منذ معاهدة ماسترخت عام ١٩٩٢م" ومحكمتها : محكمة العدل الأوروبية وكذلك المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان المرتكزة على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لعام ١٩٥٠ توجد محاكم أخرى ذات وجود مؤقت حيث تزول المحكمة بمجرد الفصل في النزاع الذي أحيل إليها من قبل الأطراف

المتنازعين الذين أنشأوها باتفاق خاص ، هذه المحاكم هي محاكم التحكيم الدولية . Les Tribunaux d'arbitrage international .
والتحكيم علي الرغم من اتساع نطاقه في القرن العشرين إلا أن التعريف الذي أورنته المادة ٣٧ من اتفاقية لاهاي الأولى لعام ١٩٠٧ حول التسوية للمنازعات الدولية مازال صالحا حتى الآن ألا وهو أن التحكيم الدولي موضوعه تسوية المنازعات بين الدول بواسطة قضاة من اختيار الدول علي أساس من احترام للقانون واللجوء إلي التحكيم ينطوي علي الالتزام بالخضوع للحكم وتنفيذه بحسن نية .

في قضية نوتنبوم عام ١٩٥٣ بين جواتيمالا وليخشتنشتين بينت محكمة العدل الدولية سمات التحكيم قياسا بالقضاء الدولي الدائم. لم يعد القاضي الدولي محكمة تحكيم منشئة باتفاق خاص بين الأطراف بقصد الفصل في نزاع معين ولكنه مؤسسة سابقة في الوجود منشئة بتصرف دولي يحدد اختصاصها وينظم كيفية أدائها لوظيفتها .

محكمة التحكيم تنشأ إذن باتفاق الأطراف ووجودها مؤقت لان مصيرها الاختفاء بمجرد إصدار الحكم .

الفرع الأول

مزايا وخصائص التحكيم

للتحكيم أداة غاية في المرونة من أجل تسوية المنازعات وهذه المرونة تعد أهم مزاياه . وتبدو المرونة أساسا في ثلاثة مجالات كالتالي :

أولا : حرية اختيار القضاة :

إن الدول المتنازعة حرة في اختيار المحكمين سواء أكان محكما وحيدا أم عدة محكمين ثلاثة أم خمسة . والفائدة بالنسبة للأطراف من وراء هذه الحرية مؤكدة لا شك في ذلك لأنهم يستطيعون اختيار أشخاص مؤهلين ومحل ثقة من نفس التوجهات القانونية ، حيث أن العالم الآن يموج بالمدارس القانونية المتعددة ، وهذه الحرية تشجع الدول على اللجوء إلي التحكيم الدولي لفض المنازعات .

ثانيا : حرية اختيار القانون الواجب التطبيق :

تتمتع الدول الأطراف في المنازعة بحرية اختيار القانون الواجب التطبيق على النزاع ومن المعروف أن الدول عادة تتفق على تطبيق أحكام القانون الدولي .

في قضية الألاباما بين الولايات المتحدة وبريطانيا عام ١٨٧١ - ١٨٧٢ نصت مشارطة التحكيم علي وجوب أن تقوم المحكمة بتطبيق ثلاثة قواعد متعلقة بالحياد أثناء نشوب الحروب الأهلية .

وفي قضية مصهر نزيل بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية نصت مشارطة التحكيم علي ضرورة أن تقوم المحكمة بتطبيق قواعد القانون الأمريكي الخاص بمنع الأضرار وكذلك قواعد القانون الدولي العام وكذلك القضاء الدولي رغبة في الوصول إلى حل عادل ومنصف .

الميثاق العام للتحكيم المبرم عام ١٩٢٨ حول تسوية المنازعات ينص علي تطبيق قواعد لعدالة في حال ما إذا كانت المنازعة سياسية والمعروف أن القضاء الدولي الآن يلفظ ويرفض التفرقة بين المنازعات القانونية والمنازعات السياسية .

ثالثا : حرية اختيار قواعد الإجراءات :

تتجلى حرية الأطراف المتنازعة في ميدان التحكيم من جهة ثالثة فيما يتعلق بالإجراءات سواء أتم إعداد هذه الإجراءات بواسطة الأطراف أنفسهم أم بواسطة المحكمة ذاتها ، ففي كلا الفرضين لا يتم شئ إلا برضاء الأطراف وغالبا ما تكون الإجراءات مختصرة عملا علي سرعة الفصل في النزاع . هذه هي المرونة التي يمتاز بها التحكم والذي جعلته يلعب دورا مهما في إقامة تراث قضائي ترجع إليه كل المحاكم الآن بما فيها محكمة العدل الدولية ذاتها ونظرية

المسئولية الدولية تكاد تكون كلها من صنع محاكم التحكيم الدولية خلال القرن التاسع عشر والثالث الأول من القرن العشرين في قضية بالماس L'affaire dell'il de plamas تم توضيح مفهوم السيادة الإقليمية وفي قضية نيولا تم توضيح مفهوم الانتقام والإجراءات المضادة وقضايا أخرى شهيرة اشرنا إلي البعض منها خلال هذه الدراسة .

الفرع الثاني

المحاكم المؤقتة اسبق في الظهور من المحاكم الدائمة

لقد سبقت محاكم التحكيم المحاكم الدائمة في الوجود من الناحية التاريخية بزمان طويل وفقا لكلام البروفسير شارل رسو الذي رحل مؤخرا عن عمر يناهز ٩٠ عاما فان التحكيم كان منتشرا خلال العصور الوسطى ، وهناك سلسلة من المعاهدات كانت تحتوي علي شرط اللجوء إلي التحكيم وخلال الفترة ما بين ١١٤٦-١٤٧٥ هناك ١٦٢ قضية فصلت فيها محاكم التحكيم الدولية .

ولكن التحكيم لم يلعب دورا بارزا في العلاقات الدولية الحديثة إلا منذ إبرام معاهدة جاي بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٧٩٤م بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وذلك من اجل فض المنازعات العديدة التي نشبت بين الدولتين علي اثر استقلال الولايات المتحدة .

ولقد فصلت لجان التحكيم للمنشئة وفقا لهذه الاتفاقية في ٥٠٠ قضية حول الحدود وحول المشاكل المالية والتجارية وظلت تعمل

حتى عام ١٨٠٤ وحولت ما كان يعتبر أمراً غير قابل للتفكير فيه إلى حقيقة واقعة وسابقة مهمة في العلاقات الدولية سارت. عليها الدول من بعد حتى الآن .

ولقد أبرمت عام ١٨٤٨ معاهدة شهيرة أخرى بين الولايات المتحدة والمكسيك هي معاهدة جوانلوب - هيدالجو ونصت المادة ١٢ منها على إحالة جميع المنازعات في المستقبل بين الدولتين إلى التحكيم الدولي للفصل فيها .

تمكنت محكمة تحكيم أمريكية - بريطانية مشكلة وفقاً لمعاهدة لندن عام ١٨٥٣ من تسوية أكثر من مائة نزاع بين الدولتين وعالجت لجنة تحكيم مختلفة أمريكية - مكسيكية شكلت وفقاً لمعاهدة أبرمت عام ١٨٦٨ أكثر من ٢٠٠٠ قضية بين الدولتين.

وكانت المناسبة التي لفتت الانتباه إلى فوائد ومزايا التحكيم التي ذكرناها هو للتحكيم الناجح بموجب معاهدة واشنطن لعام ١٨٧١ في ادعاءات الألاباما عقب حرب الانفصال الأمريكية ١٨٦١ - ١٩٦٥ حيث اتهمت الحكومة الأمريكية بريطانيا بخرق قواعد القانون الدولي المتعلقة بالحياد أثناء الحروب الأهلية وإن بريطانيا خالفت هذه القواعد أثناء الحرب الأهلية الأمريكية وذلك عند قيامها بتجهيز وتموين سفن ولايات الجنوب بالعتاد والمؤن ومنحها السفينة المربعة الألاباما التي ألحقت خسائر فادحة بولايات الشمال وأطالت لمد الحرب الأهلية الأمريكية .

فصلت المحكمة في هذا النزاع وأدنت بريطانيا بوجوب دفع مبلغ ١٤ مليون جنيه إسترليني على سبيل التعويض لصالح الولايات المتحدة الأمريكية لجبر الأضرار التي أصابتها من أفعال هذه السفينة

وبسرعة مذهلة تقدم تكتيك التحكيم كوسيلة مرنة في حل المنازعات الدولية بين الدول ولذلك أقره مؤتمر لاهاي للسلام عام ١٨٩٩ في اتفاقية الحل العلمي للمنازعات الدولية التي كرست المواد من ١٥-٥٧ لكيفية اللجوء للتحكيم وأدخلت عليها بعض التصحيحات في اتفاقية لاهاي الأولى لعام ١٩٠٧ حول التسوية السلمية للمنازعات الدولية.

الفرع الثالث

كيفية اللجوء إلى التحكيم

ويمكن تلخيص العمل وفقا لهاتين الاتفاقيتين في قيام الدولتين المتنازعتين بتوقيع اتفاق خاص (تسوية) يحدد بالتفصيل موضوع النزاع والطريقة التي ستستخدم في تعيين المحكمين وأية سلطات خاصة تريدان منحها لهيئة التحكيم واللغة المستخدمة في الإجراءات وأية شروط خاصة أو قيود قد يتفق عليها الفريقان .

ويكون التداول سرا وعندما يتم التوصل إلى قرار نهائي بأغلبية الأصوات يكون الحكم نهائيا وغير قابل للاستئناف ما لم يكن

الاتفاق قد نص علي حق الفريقين أو الفريق الخاسر في طلب مراجعة الحكم أو تعديله أمام نفس المحكمة .

وعقب لحرب لعالمية الأولى أنشئت محاكم التحكيم المختلطة وعددها ٤٠ محكمة وذلك للنظر في قضايا التعويض المقدمة من رعايا الحلفاء والدول المؤيدة لها ضد دول المحور ألمانيا وشركاتها خلال الحرب وزاد عدد المنازعات التي فصلت فيها علي سبعين ألف قضية وبعض أحكام هذه المحاكم تم استئنافها أمام محكمة العدل الدولية بناء علي اتفاقات خاصة بين الأطراف المعنية .

وقد أقرت الجمعية العامة لعصبة الأمم بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٩٢٨ الميثاق العام للتحكيم *acte general d'arbitrage*: وغداة نهاية الحرب العالمية الثانية عدل هذا الميثاق بواسطة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٩م وتحقق تقدم كبير في موضوع التحكيم علي المستوى الإقليمي بإبرام الاتفاقية الأوروبية للتحكيم عام ١٩٥٧ . ولجنة القانون الدولي بذلت جهودا في تقنين قواعد التحكيم وقدمت مشروعا لذلك عام ١٩٥٥ بناء علي تقارير الفقيه الفرنسي الكبير جورج مل ، ولكن الدول اعترضت عليه لأنه كان يجعل للتحكيم قريبا من المحاكم الدائمة واكتفت الجمعية العامة عام ١٩٥٨ باعتبار هذا المشروع نموذجا يحتذي من قبل الدول عند إبرام اتفاقيات الإحالة إلي التحكيم . هذا الفشل في تقنين قواعد التحكيم يدل علي أن

الدول تريد الاحتفاظ بكامل حريتها عند إبرام اتفاقات التسوية السلمية ولا تريد ربط نفسها بقواعد ملزمة مصاغة في اتفاقية عامة للتقنين .
ومع ذلك فإن هذا الفشل لم يمنع الدول من الاستمرار في اللجوء إلى التحكيم كأسلوب بسيط نسبيا وزهيد التكاليف من أجل حل منازعاتها جنبا إلى جنب مع القضاء الدائم المرتكز علي موثيق المنظمات الدولية .

وخصائص إجراءات التحكيم كما يلي :

يعين الأطراف بحرية تامة موضوع التحكيم ويتم اختيار المحكمين بواسطة الأطراف مباشرة أو بأسلوب يتم الاتفاق عليه .
ومحكمة التحكيم ملزمة بإصدار الحكم ككذبة موضحة أسماء المحكمين وتاريخ صدور الحكم ولا تستطيع التخلي عن واجب إصدار الحكم بمقولة أن هناك نقصا في قواعد القانون الدولي عموما أو وجود غموض فيما يتعلق بموضوع النزاع المعروض عليها .
تنتهي القضية بقرار نهائي للمحكمين أي بإعلان الحكم الفاصل في النزاع وإذا كانت المحكمة تتكون من عدة محكمين " ثلاثة أو خمسة أو سبعة " فيكفي أن يجوز الحكم علي موافقة أغلبية المحكمين .
وليس ضروريا أن يكون هناك إجماع فالقضاة الوطنيين يصوتون عادة لصالح دولهم هذا أمر بنهجي لا شك في ذلك .
ووفقا لما جرى عليه العمل لابد أن يكون الحكم مسببا أي تبين المحكمة فيه الأسباب التي دعتهإلي حسم النزاع علي هذا النحو أو

ذلك . وعادة ما تنص مشاركة التحكيم Le compromise
صراحة علي ضرورة أن يكون الحكم مسببا .

والقاعدة المستقرة الآن عملا هي أن حكم محكمة التحكيم
الدولية يتمتع بالصفة الإجبارية وقوة الأمر المقضي به فيما فصل فيه
من نزاع . المادة ٨١ من اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ حول التسوية
السلمية للمنازعات الدولية تعلن " بأن الحكم يفصل نهائيا في النزاع "

أما المادة ٣٠ من القواعد النموذجية التي وضعتها لجنة
القانون الدولي عام ١٩٥٨ بناء علي تقرير جورج مل فإنها تعبر عن
السمة الإلزامية للحكم بقولها :

" الحكم ملزم للأطراف بمجرد صدوره La sentence est
obligatoire pour les parties de Qu'elle est rendu"

وبناء علي ذلك فإن أطراف النزاع أمام محكمة التحكيم
ملزمين باتخاذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية والمالية
والقضائية الضرورية اللازمة لتنفيذ الحكم والقيام بالسلوك الذي يتفق
مع مقتضاه .

والدفع بالنظام العام L'argument del'ordre public الذي
هو شرط أساسي في تنفيذ الأحكام الأجنبية وما في حكمها لا يعمل به
في مواجهة الأحكام الصادرة من محاكم التحكيم الدولية ، لأن القاعدة
هي أن الدول ملزمة بتنفيذ الحكم بمجرد صدوره وليس من حق

المحاكم الوطنية التعقيب عليه أو منح الصفة الإجبارية له . فهو ملزم ونهائي بمجرد صدوره ويسرى هذا علي الأحكام الصادرة من محكمة العدل الدولية.

المادة ٥٩ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية تؤكد القوة الإلزامية للأحكام بقولها لا يكون للحكم قوة الإلزام إلا بالنسبة لما صدر بينهم وفي خصوص النزاع الذي فصل فيه والحكم نهائي ولا يقبل الطعن بالاستئناف .

ومع ذلك فالمادة ٦٠ تقبل تفسير الحكم بواسطة المحكمة ذاتها بناء علي طلب أي من الأطراف في النزاع . " يكون الحكم نهائيا غير قابل للاستئناف وعند النزاع في معناه أو في مدى مدلوله تقوم المحكمة بتفسيره بناء علي طلب أي من أطرافه " .

وفي نفس السياق فالمادة ٦١ تقبل إعادة النظر في الحكم وفقا لشروط محددة هذه الشروط تقليدية وكانت تظهر في اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ حول التسوية السلمية للمنازعات الدولية .

يجب أن تكون هناك واقعة جديدة قد تم اكتشافها وإن تكون هذه الواقعة حاسمة في الدعوى بمعنى ذات تأثير حاسم في اتخاذ الحكم . وإن هذه الواقعة مجهولة من قبل المحكمة والطرف الذي يطلب إعادة النظر عند صدور الحكم ، وألا يكون الجهل بها من قبل هذا الطرف راجعا إلي إهمال منه :

" لا يقبل التماس إعادة النظر في الحكم إلا بسبب تكشف واقعة حاسمة في الدعوى كان يجهلها عند صدور الحكم كل من المحكمة والطرف الذي يلتزم إعادة النظر علي ألا يكون جهل الطرف المذكور لهذه الواقعة ناشئاً عن إهمال منه " .

وهناك إجراءات خاصة منصوص عليها في هذا الصدد حيث تفتح بقرار من المحكمة حول قبول طلب إعادة النظر بشرط أن يتم تقديم الطلب خلال ستة شهور من اكتشاف الواقعة الحاسمة هذه وقبل مضي عشر سنوات من تاريخ صدور الحكم .

" إجراءات إعادة النظر تفتح بحكم من المحكمة تثبت فيه صراحة وجود الواقعة الجديدة وتستظهر فيه صفاتها التي تبرز إعادة النظر وتعلن به أن الالتماس بناء علي ذلك جائز القبول . يجب أن يقدم التماس إعادة النظر خلال ستة أشهر علي الأكثر من كشف الواقعة الجديدة لا يجوز تقديم أي التماس لإعادة النظر بعد انقضاء عشر سنوات من تاريخ الحكم " .

وهناك أمثلة متعددة للنزاعات لدولية قامت محكمة العدل الدولية بالحكم فيه نذكر منها :

- الحكم لصالح إيران في النزاع الذي قام بينها وبين بريطانيا عام ١٩٥١ حول تأميم البترول الإيراني .

- شكوى الولايات المتحدة الأمريكية من احتجاز إيران لأعضاء سفارتها بطهران وقرار المحكمة في مايو ١٩٨٠ بالإفراج عن الرهائن .
- النزاع بين مصر وإسرائيل حول أحقية كل منهما في منطقة طابا بسيينااء ولحكم فيه لصالح مصر في مارس ١٩٨٩ .

الفصل الثاني

الأمم المتحدة وقضية حقوق الإنسان

الفصل الثاني

الأمم المتحدة وقضية حقوق الإنسان

بديّة يمكن للتأريخ لتقنين حقوق الإنسان منذ قيام الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ وذلك نتيجة للظلم والاستبداد الذي كان سائدا آنذاك .

وعلى أثر الثورة الفرنسية ظهر ما يعرف بإعلان حقوق الإنسان والمواطن ففي ذلك الوقت نجح رجال الثورة الفرنسية في وضع أفكار فلاسفة القرن الثامن عشر موضع التطبيق وصياغتها في شكل مبادئ عامة ، أودعوها وثيقة جديدة بالتسمية التي حملتها : وثيقة إعلان حقوق الإنسان والمواطن تلك الوثيقة التي تعتبر بحق ثمرة لجهود فكرية وشعبية بذلك علي مر أكثر من عشرين قرنا من الديمقراطية ، الاثنتين إلي فلاسفة القرن الثامن عشر .

لقد افلح رجال الثورة الفرنسية في أن يتوجوا هذه الجهود بتلك الوثيقة التي قدمتها فرنسا لا لمواطنيها فحسب وإنما لشعوب العالم كافة ، فتكونت الجمعية الوطنية الفرنسية التي عملت منذ البدء علي إخراج وثيقة تبين فيها للناس حقوق الإنسان والمواطن ولكي تكون أساسا للمستور الحكم .

ولقد تم لها ذلك وأقرت الوثيقة في عام ١٧٨٩ وتحديدا في شهر أغسطس من نفس العام.

وما من شك في أن رجال الثورة الفرنسية قد أتوا بعمل من أعمال البطولة والجرأة عندما أخرجوا للناس هذا الأثر الفذ في وقت كان فيه عدم المساواة والتمييز وكبت الحريات قد بلغ أشده .

وإذا أمعنا النظر في الوثيقة نجدها ملخصا لكتابات فلاسفة القرن الثامن عشر وفلاسفة مذهب الحقوق الطبيعية عامة ، فهي تنقل عن مونسكيو فكرتيه عن الحرية وعن فصل السلطات وتنقل عن روسو فكرتيه عن العقد الاجتماعي والإرادة العامة وعن لوك فكرتيه عن سيادة الأمة وحق مقاومة الجور .

من هنا تبدو الوثيقة معبرة تعبيراً صادقا عن مذهب الحقوق الطبيعية كما ذكرنا تلك الحقوق التي ترتب للفرد لمجرد كونه إنسانا فلا يستمدّها من سلطة ما وإعلان حقوق الإنسان كما يبدو عميق في الفردية فمن الناحية الفلسفية ينظر الإعلان إلى الفرد علي أنه الحقيقة الأولى في المجتمع الإنساني .

ومن الناحية الاقتصادية دافع الإعلان عن الملكية الفردية فقد ذكرها بين حقوق الإنسان الطبيعية الخالدة المصونة ومن الناحية السياسية جعل هدف كل جماعة سياسية خدمة الأفراد وصيانة حقوق الإنسان ومن الناحية الاجتماعية يعني الإعلان بالفرد وبالدولة علي أنها مجموعة من الأفراد أو ما يطلق عليه المجتمع الإنساني .

ويهدف الإعلان إلى الحد من سلطات الهيئات الحاكمة ففي إحدى مواده يطلب بحماية الحريات ضد طغيان الهيئة الحاكمة أو تعسف الهيئة التشريعية ولقد تضمن الإعلان عدة مبادئ :

١- أكد الإعلان علي أن الحقوق الطبيعية للفردية سابقة علي قيام للدولة وأسمى منها لان الدولة نشأت لصيانتها وهكذا تقوم الدولة من اجل الفرد .

٢- مبدأ سيادة الأمة : أن كل سيادة تتركز أساسا في الأمة فلا تستطيع أية هيئة أو فرد أن يزاول أية سلطة لا تصدر عنها صراحة وتبعا لذلك خولت الوثيقة لكافة المواطنين حق المساهمة بأنفسهم أو بواسطة ممثلين لهم في وضع القانون لأنه مظهر الإرادة العامة .

٣- مبدأ فصل السلطات : لقد جاء بالإعلان أن كل هيئة اجتماعية لا تضع ضمانا للحقوق ولا تفصل بين السلطات هي هيئة لا دستور لها .

٤- للمساواة في الحقوق والمساواة أمام القانون مع الإبقاء علي التفاوت الاجتماعي علي أساس المنفعة العامة لا علي أساس التمييز القديم بين الطبقات التي حرصت الوثيقة علي إلغائه ويستتبع ذلك المساواة في تولي المناصب العامة وأمام للضرائب.

هذا ولقد دأبت مبادئ إعلان حقوق الإنسان لعام ١٧٨٩ وانتقلت إلى دساتير معظم دول أوروبا وباقي دول العالم ولقد جاء في الإعلان :

- يولد الناس ويظلون أحرارا متساويين في الحقوق (مادة ١) .
- أن هدف كل جماعة سياسية هو صيانة حقوق الإنسان الطبيعية الخالدة وهذه الحقوق هي الحرية والملكية في الأمن وفي مقاومة الجور.
- أن كل سيادة تتركز أساسا في الأمة فلا تستطيع أية هيئة أو أي فرد أن يزاول أية سلطة لا تصدر عنها صراحة .
- الحرية هي القدرة على عمل كل ما لا يضر بالغير أي أن مزاوله كل إنسان لحقوقه الطبيعية لا حدود لها إلا تلك التي تضمن للأخرين التمتع بنفس الحقوق وإن هذه الحدود لا تقوم إلا بقانون (مادة ٢) .
- ليس للقانون أن يحرم إلا الأعمال الضارة بالجماعة وكل ما لا يمنعه القانون مباح ولا يجوز إجبار أحد على عمل لا يلزمه به القانون (مادة ٥) .
- القانون مظهر الإرادة العامة فللكافة المواطنين حق المساهمة بأنفسهم أو بواسطة ممثلين لهم في وضعه ولما كان جميع المواطنين متساويين لدى القانون فإنهم متساوون أيضا في إمكان الوصول إلى كافة المراتب والمناصب والوظائف العامة تبعا

لكفائتهم ودون أي تمييز بينهم غير ما يتحلون به من فضائل ومواهب (مادة ٦).

• لا يجوز أن ينص القانون إلا على العقوبات للضرورة ضرورة واضحة محددة.. (مادة ٨) .

• حرية التعبير عن الأفكار والآراء حق من أئمن حقوق الإنسان ، ولذلك فلكل مواطن أن يتكلم في حرية ، غير مسئول إلا عن سوء استعمال تلك الحرية في الحالات التي يحددها القانون (مادة ١١)

• أن صيانة حقوق الإنسان والمواطن تقتضي قيام سلطة عامة ولذا فإن تلك السلطة تقوم لصالح الجميع لا لمصلحة من يعهد بها اليهم

• أن قيام السلطة العامة وما تتطلبه الإدارة من نفقات يقضي بفرض ضرائب على المواطنين جميعا بقدر طاقته .

• للهيئة الاجتماعية الحق في أن تحاسب كل موظف علم عن إدارته (مادة ١٥) .

• أن كل هيئة اجتماعية لا تضع ضمانا للحقوق ولا تفصل بين السلطان هي هيئة لا دستور لها .

• لما كانت الملكية حقا مصونا مقدسا فإنه لا يجوز أن يحرم واحد من ملكه إلا إذا اقتضت ذلك ضرورة عامة ملحة وعلى أن يعرض تعويضا عادلا (مادة ١٧).

ولقد تدرجت مسألة حقوق الإنسان علي صعيد العلاقات الدولية خارج وداخل إطار منظمة الأمم المتحدة في العصر الحديث فمثلا : تفاوض الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية أثناء فترة الحرب الباردة حول مسألة حقوق الإنسان ونتج عن هذا التفاوض (ميثاق هلسنكي) حيث اعتبرت حقوق الإنسان مثار الاهتمام الدولي مع إقرار مبدأ عدم التدخل .

أن تفاعل قضايا حقوق الإنسان في النظام الدولي ازداد تدريجيا منذ الحرب العالمية الثانية بل أن عدد من المفكرين السياسيين يعتبرها الآن إحدى المداخل الرئيسية للنظام الدولي في القرن الحادي والعشرين كما يؤكد ذلك دكتور / عمرو الجويلي .

وعن تطور التفاعل بين قضايا حقوق الإنسان والنظام العالمي هناك ثلاثة مراحل :

المرحلة الأولى: بدأت بإعلان الاستقلال الأمريكي ١٧٧٦ المتأثر بكتابات وفلسفات القرن الثامن عشر وفلاسفته ومذهب الحقوق الطبيعية ، ثم الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن ١٧٨٩ . وقد اطلب علي تلك المرحلة مرحلة ظهور المبادئ الليبرالية في الإعلانات الثورية الغربية وتركزت حول الحقوق المدنية والسياسية المتمثلة في أفكار هوبز ولوك وروسو ومونتسكيو والتي تعلي من قيمة الفردية .

المرحلة الثانية : تركزت أساسا حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهي حقوق جماعية تستجيب للحاجات الأساسية ومعظمها بطلعات إنسانية .

المرحلة الثالثة : ويطلق عليها مرحلة حقوق التضامن وتشمل على حقوق مثل الحق في السلام والأمن والحق في التنمية والحق في بيئة صحية والحق في ميراث مشترك للإنسانية .

وينص ميثاق الأمم المتحدة في مادته الأولى المتعلقة بمقاصد الأمم المتحدة الفقرة الثالثة " تحقيق التعاون الدولي علي حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلي تعزيز واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع علي ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين..."

وتنص المادة الخامسة والخمسين من الفصل التاسع من الميثاق والخاص بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي علي رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم مؤسسة علي احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها تعمل الأمم المتحدة علي أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين .. " (بند ج) .

وفي المادة الثامنة والستون من الفصل العاشر والخاص
بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي ينص ميثاق الأمم المتحدة علي
ينشئ المجلس الاقتصادي لجانا للشئون الاقتصادية والاجتماعية
ولتعزيز حقوق الإنسان ، كما ينشئ غير ذلك من اللجان التي قد
يحتاج إليها لتأدية وظائفه .

وعلي ذلك تعد لجنة حقوق الإنسان هي الجهة المنوط بها
التعامل مع قضايا التعدي علي حقوق الإنسان في منظمة الأمم
المتحدة.

ولقد أنشئت اللجنة بعد ما ظهرت الحاجة إلي لجنة متخصصة
لتشجيع أعضاء المنظمة الدولية لإدراك المقاصد المنصوص عليها في
المادة الخامسة والخمسين وهي أن يشيع في العالم احترام حقوق
الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز ولا تفريق .

وبعد المفاوضات بين أعضاء الأمم المتحدة تم الاتفاق علي أن
المادة الثامنة والستون تؤهل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لأن
ينشئ لجانا للشئون الاقتصادية والاجتماعية ولتعزيز حقوق الإنسان ،
فاتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرار رقم (٢٥٩) لعام ١٩٤٦
بإنشاء لجنة حقوق الإنسان .

وبالرغم من إنشاء اللجنة لم يعن ذلك إيجاد آلية مراقبة وحماية
حقوق الإنسان فآثر تلقيها بعض المراسلات المعنية بانتهاكات لحقوق

الإنسان قررت اللجنة عدم سلطتها علي فحص هذه المراسلات وهو ما سمي بقرار الحرمان الذاتي .

وقد صدق المجلس الاقتصادي والاجتماعي علي هذا القرار بقرار رقم (٢٥٩) إلا أن هذا الأمر لم يستمر فمع ضغط دول عدم الانحياز اثر تنامي انتهاكات حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة ، اصدر المجلس قراره رقمي ١٢٣٥ لعام ١٩٦٧ و ١٥٠٣ لعام ١٩٧٠ والذين بمقتضاها خولا للجنة فحص المراسلات التي تشير إلي انتهاكات حقوق الإنسان وتم قبول المراسلات غير الحكومية أيضا مع فحصها بطريقة سرية وتطور العمل بهاتين الآليتين ليشمل حالات خارج نطاق التمييز العنصري والاحتلال الأجنبي ، وحالات انتهاك حقوق الإنسان بدول معينة ثم أدخلت للجنة ما سمي بالآليات الموضوعية ، ليتم فحص موضوعات مثل الاختفاء القسري أو التعذيب ...

ولقد بدا العمل بهذه الآلية للموضوعية في عام ١٩٨٥ مع إنشاء مجموعة العمل الخاصة بالاختفاء القسري عمليات الاختطاف ، ولقد مرت اللجنة بثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : تمثلت في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ .

المرحلة الثانية : أطلق عليها المرحلة التعزيزية والتي تمثلت في خطة العمل الأمريكية التي ركزت علي أنشطة الدعاية والتعليم .

المرحلة الثالثة : ركزت علي التمييز العنصري والاحتلال
الأجنبي تحت أغلبية المجموعة الأفريقية الآسيوية ، وحاليا يتسع
نشاط اللجنة لدراسة دول معينة أو آليات موضوعية .

ويعد التوسع الأخير في عضوية اللجنة استجابة لمطالب دول
عدم الانحياز في الوصول إلي تمثيل جغرافي متوازن ولقد تخوف
البعض من أن يؤدي هذا التوسع إلي صعوبة في التوصل إلي
القرارات نتيجة ظهور تكتلات إقليمية أكبر والحاجة إلي الوصول إلي
توافق أكثر اتساعا بين الدول المشاركة إلا أن هذه المخاوف قد تبددت
مع الانخفاض النسبي في حدة المواجهة الأيديولوجية السائدة أثناء
فترة الحرب الباردة الماضية .

وفي مقابل الموافقة علي توسيع عضوية لجنة حقوق الإنسان
اشتراطت بعض الدول الغربية إقرار توسيع العضوية بإدخال نظام
الجلسات الطارئة للجنة وذلك لمعالجة الأزمات الطارئة .

ولقد اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالفعل قرار رقم
(٤٨) لعام ١٩٩٠ والذي يتيح للجنة عقد دورات طارئة ومن أمثلة
تلك الدورات الجلسة الطارئة لفحص الموقف في الأراضي الفلسطينية
المحتلة والتي كانت نتيجة لاقتراح الدول العربية في يونيو ١٩٩٢ إلا
أن الجلسة لم تتم لمعارضة أغلبية أعضاء اللجنة للاقتراح .

وفي أغسطس ١٩٩٢ كان أول انعقاد لدورة طارئة للجنة
لمناقشة الموقف في يوغسلافيا السابقة ولقد تزامن انعقاد هذه الدورة

مع دورة اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ومع بحث مجلس الأمن والجمعية العامة لذات الموضوع مما أثار إشكالية تقسيم العمل لتفادي تداخل الاختصاصات فيما بعد .

ولقد توصلت هذه الدورة إلى قرار جماعي جديد يتعلق بسياسات التطهير العرقي وإرسال مقرر خاص وآليات تقصي الحقائق إلى يوغسلافيا السابقة .

ولقد مثل هذا التطور في عمل اللجنة تقدما بارزا في مجال التعامل مع الأزمات الطارئة والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان . ولكن نظرا للمعوقات التي قابلت اللجنة ومنها طبيعة تكوينها أدى ذلك إلى إعاقتها عن الأداء السريع والفعال الذي تقتضيه أزمات حقوق الإنسان ظهر التفكير في إنشاء منصب المندوب السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة منذ بداية نشاط المنظمة الخاص بحقوق الإنسان .

وفي الوقت الذي كان فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي يواجه مسألة معالجة المراسلات والشكاوي المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان كانت الجمعية العامة تواجه مسألة إنشاء منصب المفوض السامي .

ولكن حقيقة الأمر انه كان هناك اعتراضا رئيسيا حول مسألة احتمال تدخل هذا المنصب في الشؤون الداخلية للدول ولقد كان الاتحاد السوفيتي السابق هو المتزعم لحملة المعارضة تلك وبالرغم من هذا

الاخفاق الدولي إلا أن الفكرة بدأت تطل من جديد مع ظهور كتاب R.S.Clark بعنوان المفوض السامي لحقوق الإنسان عام ١٩٧٢ .
ولقد عادت فكرة المفوض السامي لحقوق الإنسان للظهور في المجال الدبلوماسي الحكومي مع انتهاء الحرب الباردة وتفكك المعسكر الشرقي .

ففي اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا عام ١٩٩٣ أثير الاقتراح الأمريكي لاستحداث مفوض سامي لحقوق الإنسان إلا أنه في هذه المرحلة التحضيرية لإعداد جدول أعمال المؤتمر لاقت الفكرة معارضة من جانب دول العالم الثالث واعتبرت ذلك تدخلا في سيادة الدول .

وعلى الرغم من هذا الرفض والذي استمر مع اللجنة أثناء المؤتمر نفسه إلا أن إعلان فيينا وبرنامج العمل قد تضمن قسما تحت عنوان تكثيف وتقوية آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بما فيها مسألة إنشاء منصب المفوض السياسي لحقوق الإنسان والذي تضمن توصية للجمعية العامة أن تبدأ بنوع من الأولوية لمناقشة مسألة إنشاء هذا المنصب .

وبناء على تلك التوصية والتي تلاها إنشاء مجموعة عمل تابعة للجنة الثالثة للجمعية العامة توصل الاتفاق لإنشاء هذا المنصب خلال الدورة الثامنة والأربعون للجمعية العامة ويذكر أن رئيس هذه المجموعة هو الذي استقر الرأي فيما بعد على تعيينه لهذا المنصب .

ولقد وصفت مناقشة هذا المنصب في الجمعية العامة بأنه أكثر البنود حساسية وصعوبة بعد أكثر من أربعين عاما من التداول .
ورجوعا إلي القرار رقم ١٤١/٤٨ والخاص بمنصب المنسوب السابق لحقوق الإنسان نجد انه ينقسم إلي ثلاثة أقسام رئيسية الأول خاص بالشروط الخاصة بالمنصب والثاني خاص بمسؤوليات المنصب والثالث مكانه داخل الأمم المتحدة وواجباته.

وبالنسبة للشروط الخاصة بشغل المنصب فإنها يجب أن تتضمن الإلمام بالثقافات المتنوعة وذلك لتحري الموضوعية في أداءه لوظيفته ثم المكانة الاجتماعية الرفيعة ونزاهة الشخصية ، أما بالنسبة للمسؤوليات المنوطة به فتتركز حول إجراء حوار مع جميع الحكومات تنفيذاً لولاية بغيّة تأمين الاحترام لجميع حقوق الإنسان وعلى الرغم من أن القرار لم يشر صراحة إلي سلطة المفوض السامي لحقوق الإنسان في إرسال بعثات تفصي الحقائق وإجراء التحقيقات إلا أن بعض المراقبين الغربيين أشاروا إلي أن القرار يفهم منه إجازته للمفوض السامي لحقوق الإنسان بإنشاء لجان للتحقيق.

أما فيما يتعلق بمكانة المفوض السامي وسط المنظمة الدولية فهو يشغل درجة وكيل السكرتير العام ويكون تعيينه من قبل السكرتير العام شخصيا ويكون تعيينه كل أربع سنوات .

أما بخصوص علاقة المفوض السامي لحقوق الإنسان بباقي الأجهزة المختصة لحقوق الإنسان وخاصة لجنة حقوق الإنسان

ومركز حقوق الإنسان فمن المفترض أنها علاقة تنسيقية تكاملية ذات أثر هام على قدرة وأداء وآلية عمل المفوض السامي في القيام بدور فعال وذلك للتغلب على افتقاره لجهاز إداري يساعده ولميزانية مستقلة تلبي متطلبات قضايا انتهاكات حقوق الإنسان والتي بدأت تتطور وترتبط بمفهوم آليات حفظ السلم والأمن الدوليين .

وهناك طائفة من التصرفات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تتضمن إعلاناً لمجموعة من المبادئ التي ينبغي على الدول انتهاجها في علاقاتها بعضه ببعض بل أن منها ما يمس سياسة الدولة الداخلية أيضاً ومن هذه الإعلانات إعلان الجمعية العامة الصادر في سنة ١٩٤٦ المتعلق بتحريم إبادة الجنس البشري ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في سنة ١٩٤٨ والإعلان المتعلق بمنح الاستقلال للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الصادر في سنة ١٩٦٠ والإعلان الخاص بتحريم التفريق العنصرية الصادر في سنة ١٩٦٣ ، والإعلان لخاص بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول الصادر سنة ١٩٧٠ ، والإعلان الخاص بالنظام القانوني لقاع البحر وما تحت القاع في المناطق التي تلي تلك الخاضعة للاختصاص الوطني الصادر في سنة ١٩٧٠.

لقد أثير للتساؤل حول مدى للقوة الملزمة لمثل هذه الإعلانات ، وذهبت آراء الفقه الغالب إلى اعتبارها من قبيل التوصيات غير

الملزمة ، علي أننا نتردد كثيرا في متابعة هذا الرأي الغالب ونحن نتخير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للنقاش آراء الفقه بصدده توصلنا إلي عرض وجهة نظرنا حول مدى ما يتمتع به هذا النوع من التصرفات من آثار ملزمة .

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ملزم من حيث الغاية دون الوسيلة :

التحليل الذي نجره لهذا الإعلان يوحي لنا بأن القول بتجرده من أية قيمة قانونية ملزمة هو قول يجافي التفسير المنطقي لهذه الوثيقة ، لنتتهي بعد ذلك إلي القول بأن هذا الإعلان يتمتع بقوة الإلزام في حدود معينة ونحن في سبيل التوصل لهذه النتيجة نعرض أولا إلي الاتجاهات المنكرة للقوة الملزمة لإعلان حقوق الإنسان ثم نعقب علي ذلك بتعليق علي هذه الاتجاهات معتمدين في ذلك علي اعتبارات نظرية وعملية .

أولا : الاتجاهات المنكرة للقوة الملزمة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان :

" أن مشروع الإعلان لا يعتبر معاهدة ولا اتفاقا دوليا ، كما انه لا يتضمن أي التزام قانوني ، ولكنه يعد تأكيدا للمبادئ الأساسية التي تقوم عليها حقوق الإنسان التي لا ينازعه فيها منازع ، كما أنه (أي الإعلان) يهدف إلي إرساء المبادئ التي ينبغي أن تكون غاية كافة شعوب الأمم المتحدة .

أما المندوب الفرنسي Cassin فإنه مع إنكاره للقوة الملزمة لهذا الإعلان يذهب إلى اعتباره توجيهها لمسلك الدول السياسي والتشريعي في مادة حقوق الإنسان ، ومن ناحية أخرى فإنه يعتبره بمثابة تفسير لنصوص الميثاق وتطبيقا لها .

ومن الفقهاء الذين يرون تجرد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من القوة الملزمة Chaumont الذي يرى أن الإعلان المذكور يقتصر فحسب على ترديد بعض الحقوق دون أن يذكر في هذا الشأن أمورا محددة فهو يذكر مثلا حق الإنسان في الحياة ، أو العمل ، أو في أن تكون له جنسية محددة ، دون أن يذكر علي أي نحو ووفقا لأية شروط يكون له التمتع بهذه الحقوق ويرى أن مثل هذه الحقوق لا تتحدد ملامحها إلا بواسطة إجراءات لاحقة وطنية كانت أم دولية كإصدار التشريعات المتعلقة بوضع هذه الحقوق موضع التنفيذ أو بإبرام اتفاقية دولية مثلا تتضمن الخطوات العملية التي يمكن أن تتحقق بواسطتها هذه الأهداف من الناحية العملية .

تعليق علي الآراء السالفة :

والتأمل في مضمون إعلان حقوق الإنسان يوضح لنا انه لا يتضمن ونحن نوافق في ذلك شومون التزامات باتخاذ سلوك معين بذاته ينبغي علي الدول أن تسلكه وإنما يعد باعتراف أنصار النظرية السابقة تفصيلا لما أجملته المواد المتعلقة بحقوق الإنسان خاصة المادة الأولى في فقرتها الثالثة والمادة (٥) في فقرتها (و) .

فالمادة الأولى تجعل من احترام حقوق الإنسان مقصداً عن مقاصد الأمم المتحدة وتتص المادة الثانية علي ضرورة احترام الحقوق والحريات الأساسية دون ما تمييز مهما كان مصدره احتراماً فعلياً ولم يفعل الإعلان سوى تفصيل المقصود بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية .

فإذا كانت كل دولة تلزم باحترام نصوص الميثاق التزاماً ينبثق عن واقعة دخولها عضواً في المنظمة حيث أن الإلزام باحترام نصوص الميثاق هو شرط لاكتسابها العضوية وبقيتها (م ٤-١) وإذا كان هناك التزام صريح أيضاً متعلق بحقوق الإنسان بالذات تتضمنه المادة ٥٦ من الميثاق ، فلماذا لا ينسحب هذا الالتزام أيضاً علي إعلان حقوق الإنسان بما أنه يتضمن نصوصاً من نفس الطبيعة إذ لم يفعل أكثر من ترديد وتأكيد وتفصيل ما ورد في المادتين المذكورتين من أحكام ؟ .

لا تجد إذن ما يبرر التفرقة في المعاملة بين النصوص الواردة في الميثاق بشأن حقوق الإنسان وبين الإعلان العالمي الذي عرف هذه الحقوق وفصلها والقول بغير ذلك يجمدنا عند موقف شكلي بحث لا ينظر إلي جوهر الأشياء .

وموقفنا هذا يصدق أيضاً حق علي الحالة التي ينظر فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان علي أنه صياغة لمبادئ قانونية عامة

معترف بها من جانب الدول المتمدينة فنعتبره في هذه الحالة أيضا ملزما لاحتوائه علي قواعد قانونية ملزمة .

ثانيا : مدى ما يتمتع به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من قوة ملزمة :

علي ضوء الأفكار التي سبق لنا عرضها فإننا نصل إلي النتيجة التي نراها أكثر اتساقا مع طبيعة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فهذا الأخير يعد تصرفاً ملزماً من حيث الغاية دون الوسيلة أي انه يلزم من حيث الهدف المراد تحقيقه من وراء إصداره، ولكنه يترك لكل دولة اختيار الوسائل التي تراها أكثر ملائمة لتحقيق هذا الهدف .

والحقيقة أن روح هذه الفكرة لم تكن غائبة تماما عن الأذهان سواء إبان وضع هذا الإعلان أو في أعقاب ذلك كل ما هنالك أنها لم تأخذ التحديد الذي أعطيناه لها ربما وهذا هو انطباعنا لأن مندوبي الدول علي الأقل في الفترة الأولى من قيام الأمم المتحدة بنشاطها كانوا يتخرجون من كل ما قد يتضمن شبه فرض التزام علي الدول الأعضاء .

نقول أن روح هذه الفكرة لم تكن غائبة تماما أثناء مناقشة الإعلان ويكفي مثلا أن ننكر فقرات من خطاب المندوب البلجيكي لنؤكد ذلك فلقد جاء فيه :

* إن التوصية التي ستنتهي إليها أعمال تلك اللجنة (ويقصد بها إعلان حقوق الإنسان) يمكن أن تمثل إلهاماً لالتزام علي عاتق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وهذا المعنى هو الذي يفهم الوفد البلجيكي علي ضوء الآثار الناتجة عن هذا الإعلان فهذه الوثيقة سيصبح لها قيمة قانونية لا جدال فيها قد لا يكون لها ملزمة بالمعنى الدقيق وإنما ستخلق التزاماً علي عاتق الدول بأن يسعوا نحو إعطاء الإعلان المذكور قيمة قانونية .

وأخيراً فإن المسلك العلمي الذي جرت عليه الدول يؤكد الفكرة التي تنادي بها فمن ناحية نستطيع أن نستنتج من السوابق الدولية أن المبادئ التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تبدو أمام أعين الدول ذات قوة ملزمة ومن ناحية أخرى تؤكد لنا السوابق أيضاً أن الدول قامت بوسائلها الخاصة بوضع هذه المبادئ موضع التنفيذ.

أ - فمن حيث مدى تمتع الإعلان المذكور بالقوة الملزمة علي ضوء ما جرى عليه المسلك العملي للدول ، نجد انه قد أتيج للدول أن تفصح عن موقفها في هذا الصدد إزاء عدد من السوابق المستمدة من نشاط الأمم المتحدة التي أثير بصدد جميعاً مشكلة احترام المبادئ التي تضمنها إعلان حقوق الإنسان هذه السوابق هي :

١- مشكلة معاملة المواطنين من أصل هندي في جنوب

أفريقيا .

٢- مشكلة المنازعات العنصرية التي أثارها سياسة التفرقة العنصرية التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا .

٣- مشكلة مدى احترام حقوق الإنسان في كل من بلغاريا والمجر ورومانيا.

٤- مشكلة خرق فرنسا للمبادئ التي تضمنها الميثاق وإعلان حقوق الإنسان إبان احتلالها للمغرب وتونس .

فلقد أثار مندوبو الدول المختلفة في شأن هذه المشكلات التي عرضت علي الجمعية العامة للأمم المتحدة مسألة احترام المبادئ التي تضمنها كل من الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واكدوا بصورة تتفاوت في وضوحها إلزامية هذه المبادئ سواء كان ذلك بالتأكيد الصريح لهذا المعنى أو في هجومها علي مسلك الدول المخالف لهذه المبادئ .

ب - ومن حيث قيام الدول بوسائلها الخاصة بوضع هذه الأحكام موضع التنفيذ نجد أن الدول قد عمدت إلي إبرام الاتفاقيات الدولية التي من شأنها وضع هذه الحقوق موضع التنفيذ في الأمور التي تتطلب تعاوناً دولياً لصيانة هذه الحقوق كمسائل الجنسية مثلاً والمسائل المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب والمسائل المتعلقة بمعاملة مواطني الدول أو الأقاليم الواقعة تحت الاحتلال في أثناء الحروب .

كذلك نجد الدول قد جرت علي النص في دساتيرها علي المبادئ التي تضمنها إعلان حقوق الإنسان كالمساواة في المعاملة بين

الوطنيين دون تفرقة بسبب الجنس أو اللغة أو الدين وكضمانة الحق في الحياة والأمن والسكينة ... الخ وإصدار التشريعات الكفيلة بوضع هذه المبادئ موضع التنفيذ .

نخلص مما سبق أن لإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويصدق ذلك في رأينا علي الإعلانات المتضمنة لمبادئ معينة تتوافر له صفة الإلزام وان كان مع ذلك إلزاما في حدود الهدف المراد تحقيقه من وراء إصدارها .

لا شك أن الأعوام التي مضت من حياة الأمم المتحدة قد غيرت كثيرا من العالم الذي عرفته الأمم المتحدة عند ميلادها علي أنها لم تقف مع ذلك جامدة أمام التطور الذي طرأ علي المجتمع الدولي بل أنها كانت ولا تزال تمثل بصدق المرأة التي ينعكس عليها تركيب المجتمع الذي نشأ فيه وتظهر فيها بوضوح تأثيرات كل العناصر الموجهة للعلاقات الدولية بل أن ما صادفته الأمم المتحدة من نجاح وما منيت به من فشل يعود إلي مدى انسجام هذه العناصر أو تنافرها .

وقد يتراءى لمن يريد تقويم نشاط الأمم المتحدة أن يصوغ قائمة تبين النجاح والفشل الذي حفل بهما تاريخ هذا المنتظم وهذا ما فعله فريق من الفقه كان له فضل سبق في التعرض لدراسة الأمم المتحدة . علي أننا نفضل علي هذه الدراسة الإحصائية أن نذكر العوامل المؤثرة في تشكيل العلاقات الدولية بوجه عام والعلاقات في

إطار الأمم المتحدة بوجه خاص التي تسهم في صناعة القرار الذي تصدره والتي يتوقف عليها من ناحية أخرى مدى حظ القرار إذا صدر في أن ينفذ كما أن هذه العوامل هي التي تقرر في النهاية الحكم علي مدى فاعلية الأمم المتحدة في مواجهة المشكلات الدولية .

نقول أن العالم قد شهد تطورا واضحا عما كان عليه عند نشأة الأمم المتحدة فالغالبية العظمى من الدول الخمسين الموقعة علي الميثاق كانت تنتمي من الناحية المذهبية بصورة أو بأخرى إما إلي الكتلة الغربية وإما إلي دول تقف موقف المتوجس من المعسكر الاشتراكي ولم يكن حق الفيتو كما اظهر ما جرى عليه العمل في السنوات الأولى من حياة الأمم المتحدة سوى وسيلة لحماية مصالح الاتحاد السوفيتي والدول الدائرة في فلكه .

علي انه ابتداء من الخمسينات بدأت طلائع العناصر الجديدة في الظهور علي مسرح المجتمع الدولي إذ بدأت مرحلة النقطة الكبرى للدول المستعمرة وانعقاد مؤتمر باننوج سنة ١٩٥٥ ومن ناحية أخرى بدأت حدة الحرب الباردة تخف تدريجيا خاصة بعد وفاة ستالين سنة ١٩٥٢ وهذا مهد لظهور الدور المؤثر للدولتين الأعظم Les deux Super - Puissances في العلاقات الدولية بينما تريد علي الجانب الآخر الدور الذي تلعبه دول العالم الثالث ونقل الوزن السياسي الذي تتمتع به خاصة بعد تكوين مجموعة عدم الانحياز . بل أن المتطلع إلي تكوين الجمعية العامة الآن لا يخطئ

ظاهرة. تمتع دول العالم الثالث بأغلبية مهيمنة علي القرارات التي تصدر من هذا الجهاز ولعل ذلك ما دفع المنتخب الدائم للولايات المتحدة الأمريكية إلي وصفها بأنها ظاهر استبداد الأغلبية بل لقد وصل الأمر إلي قيام رئيس الوفد الأمريكي لدى الأمم المتحدة " جون سكالي " إلي التلويح سنة ١٩٧٤ بوقف المساعدات الأمريكية للأمم المتحدة وكذلك مهاجمة الكونجرس الأمريكي للمنظمة وتزدد احتمال انسحاب أمريكا من عضويتها أو بالقليل تجميدا عضويتها فيه وزاد من ثورة الولايات المتحدة بصفة خاصة وبعض الدول الغربية بصفة عامة القرار الذي أصدرته الجمعية العامة في سنة ١٩٧٥ بأغلبية ٧٣ صوتا باعتبار " الصهيونية " شكلا من أشكال العنصرية إذ جاء ذلك مثلا واضحا لإفلات زمام السيطرة الغربية والأمريكية بوجه خاص علي نشاط الجمعية العامة من يد الدول الغربية الكبرى .

كذلك فإن من أهم العناصر التي تؤثر علي العلاقات الدولية المعاصرة في السنوات الأخيرة هي سياسة الوفاق التي نودي بها في أواخر عام ١٩٧١ بين كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت من قبيل السياسات الرسمية لكلا الدولتين منذ اللقاء الذي تم بين كل من الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون والرئيس السوفيتي بريجنيف ويعني الوفاق وفقا لما جاء في البيان المشترك عن هذا اللقاء ضرورة للتخفيف من حدة التوتر الدولي وعدم السماح للصراعات الإقليمية المحدودة بأن تسترج الدولتين العظمتين إلي

مواجهة فيما بينهما ، هذه السياسة الجديدة تؤدي في نظر بعض الاتجاهات الفقهية إلى تدعيم الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في قطاع عمليات حفظ السلام في مناطق الاضطراب والصراع في العالم وحيث أصبح النقل المشترك للقوتين الأعظم وراء هذا النوع من التدابير الجماعية الدولية ، بعد أن وقفت منها موقفا عدائيا أو متخاذلا في الماضي .

على أن العناصر التي عرضنا لها ليست وحدها بطبيعة الحال التي تؤثر على مسار العلاقات الدولية وهي ليست وحدها أيضا التي تحكم كيفية وفاعلية تصدي الأمم المتحدة لما يعرض عليها من مشكلات دولية وإنما أرنا فقط أن نبرز أن أي تقويم لنشاط الأمم المتحدة ينبغي أن ينبني على النظر إلى هذه الأخيرة ككائن متحرك يتأثر بما يحيط به من ظروف .

الفصل لثالث

الأمم المتحدة وعملیات حفظ السلم

الفصل لثالث

الأمم المتحدة وعملیات حفظ السلم

أكّد ميثاق الأمم المتحدة أن حفظ السلم والأمن الدولي هو الهدف الأول الذي تسعى إلى تحقيقه المنظمة الدولية وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالية لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها ولقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم وتتنزع بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي ، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو تسويتها . وتنص المادة الثالثة والأربعون في فقرتها الأولى من الميثاق علي " يتعهد جميع أعضاء الأمم المتحدة في سبيل المساهمة في حفظ السلم والأمن الدولي أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء علي طلبه وطبقا لاتفاق أو اتفاقات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات للضرورة لحفظ السلم والأمن الدولي ومن ذلك حق المرور " .

أما الفقرة الثانية من نفس المادة فتقرر " يجب أن يحدد ذلك الاتفاق أو الاتفاقات عدد هذه القوات وأنواعها ومدى استعدادها وأماكنها عموما ونوع التسهيلات والمساعدات التي تقدم ..

وتنص للفقرة الثالثة من نفس المادة أيضا علي " تجري المفاوضات في الإتفاق أو الاتفاقات المذكورة بأسرع ما يمكن بناء علي

طلب مجلس الأمن وتبرم بين مجلس الأمن وبين أعضاء الأمم المتحدة أو بينه وبين مجموعة من أعضاء الأمم المتحدة وتصدق عليها الدول الموقعة وفق مقتضيات أوضاعها الدستورية " .

أما المادة الرابعة والأربعون فتقرر " إذا قرر مجلس الأمن استخدام القوة لأنه قيل أن يطلب من عضو غير ممثل فيه تقديم القوات المسلحة وفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المادة الثالثة والأربعون ينبغي له أن يدعو هذا العضو إلي أن يشترك إذا شاء في القرارات التي يصدرها فيما يختص باستخدام وحدات من قوات هذا العضو المسلحة .

وتقرر المادة السادسة والأربعون " الخطط اللازمة لاستخدام القوة المسلحة يضعها مجلس الأمن بمساعدة لجنة بقدر المستطاع " .
وتنص المادة السادسة والأربعين في فقرتها الأولى " تشكل لجنة من أركان الحرب تكون مهمتها أن تعدي المشورة والمعونة إلي مجلس الأمن وتعالونه في جميع المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات حربية لحفظ للسلم والأمن الدولي ولاستخدام القوات الموضوعه تحت تصرفه وقيادتها ولتنظيم التسليح ونزع السلاح " .
وتؤكد المدة التاسعة والأربعين علي " يتضافر أعضاء الأمم المتحدة علي تقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير التي قررها مجلس الأمن " .

وتقرر المادة الخمسون " لذا اتخذ مجلس الأمن ض د أية دولة تدابير منع أو قمع فإن لكل دولة أخرى سواء أكانت من أعضاء الأمم المتحدة أم لم تكن تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير الحق في أن تتذكر مع مجلس الأمن بصدد حل هذه المشاكل " .

وهكذا تتحدث النصوص السابقة في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة حول فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والأمن والإخلال به ووقع العدوان.

وإذا كان ميثاق الأمم المتحدة فقد أكد علي أن الغاية الأولى للمنظمة الدولية هي تحقيق السلام والأمن الدولي ولكن علي ما يبدو فإن هذه الغاية السامية كانت مثالية إلي حد بعيد حيث انتشرت الصراعات الدولية المسلحة بصورة يمكن أن نطلق عليها ظاهرة دولية فلقد اكتوى العالم بنيران حربين عالميتين خلفت بعدها آثارا سلبية علي مستوى العلاقات الدولية بل انه كان من نتيجة تلك الحربين بروز منظمة دولية منوط بها حفظ الأمن والسلم الدوليين لكنهما كانت ومازالت واجهةً دستورية قانونية دولية بعيدة إلي حد بعيد عن متغيرات الواقع للدولي وعاجزة عن تحقيق أهداف وطموحات الشعوب التي نصت عليها في صدر ميثاقها وكان أولها حفظ السلم والأمن والتعاون الدولي ، بل وأصبحت مسرحا لتحقيق مصالح الدولة الكبرى علي حساب مصالح الدول الصغيرة والفقيرة

من خلال استخدام حق الاعتراض الفيتو الممنوح للدول الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن .

وفي فترة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية تعطل نظام الأمن الجماعي الدولي بسبب الخلافات الحادة والصراعات السياسية المتحكمة بين قطبي النظام الدولي آنذاك وحلفاءهما .

فعجز مجلس الأمن عن التصرف في النزاعات الدولية العديدة وذلك بسبب إسراف المعسكرين الشرقي والغربي في استخدام حق الاعتراض " الفيتو " والذي صار أداة من أدوات الصراع السياسي بينهما خلافاً لوظيفته الأصلية في الميثاق وهي تمكين الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن من ممارسة دورها الرئيسي في حفظ السلام .

وإزاء هذا العجز ظهر نظام جديد لمواجهة الأزمات المتفجرة والصراعات المسلحة أطلق عليه " عمليات حفظ السلام " .

أولاً : الطبيعة القانونية والسياسية لعمليات حفظ السلام خلال الحرب الباردة :

في مقال للدكتور / عبد الله الأشعل عن عمليات حفظ السلام يقول أن هذا الاصطلاح يطلق على تلك الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة في محاولة لتهدئة الصراعات المسلحة والنزاعات السياسية الحادة ، حيث اتخذت هذه الإجراءات صوراً مألوفة لهما قوات حفظ

السلام ، والمراقبون الدوليون العسكريون ، ومهمات المماعي الحميدة
بالإضافة إلى ممثلا الأمين العام في كل نزاع علي حده .

أما الأساس القانوني لهذه العمليات فهي المادة (٤٣) من
الميثاق يتعهد جميع أعضاء الأمم المتحدة في سبيل المساهمة في حفظ
السلم والأمن الدولي أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء علي
طلبه وطبقا لاتفاق أو اتفاقات خاصة ما يلزم من للقوات المسلحة
والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولي ومن
ذلك حق المرور " .

ولقد تم تطويع وظيفة هذه المادة التي تجمدت إبان الحرب
الباردة بحيث صارت المسوغ القانوني لعمليات حفظ السلم ، أما
القواعد التي تحكم عمل هذه القوات فيمكن إيرادها كما يلي :

١- أن يقتصر تجميع القوات من الدول غير دائمة العضوية في
مجلس الأمن حتى لا تمتد آثار الحرب الباردة إلي وظيفة
للميدانية .

٢- إذا كانت الجمعية العامة قد بدأت هذا التقليد فأنشأت قوات حفظ
السلم في الشرق الأوسط عام ١٩٥٦ فان مجلس الأمن
باعتباره صاحب الاختصاص الاصيل في حفظ السلم والأمن
الدولي قد تولي هذه المهمة خاصة بعد أن أثبتت أزمة دستورية
حاددة استوجبت استيضاحها في رأي استشاري شهير صدر من
محكمة العدل الدولية بعد أن رفضت فرنسا والاتحاد السوفيتي

دفع حصتها في تكاليف هذه القوات وثار جدل قانوني حول هذه المسألة ولكن هذا الجدل كان يخفي وراءه بواغث سياسية تتعلق بتأرجح الوزن النسبي لكل نم الجمعية العامة ومجلس الأمن ومعلوم أن الجمعية العامة عام ١٩٥٦ كانت حصنا للولايات المتحدة وقواعد عملها بحيث تنتهي مهمة هذه القوات إذا تغير موقف الدول المتنازعة من وظيفتها.

وقد طلبت مصر سحب القوات الدولية التي سميت بقوات الطوارئ الدولية عام ١٩٦٧ واستجاب لها الأمين العام رغم الانتقادات السياسية والقانونية التي تعرض لها .

٣- وقد ترتب علي طبيعة عمل هذه القوات والتي سمح لها خلال تطور مهمتها بحق الدفاع عن النفس دون التورط في الأعمال العسكرية في الصراع إلا يتجاوز تسليحها حدود هذه المهمة كما يتناسب حجمها معها .

ولكن بعض المنازعات قد استوجبت تطوير أهداف هذه القوات بحيث لم تقف عند حد فض الاشتباك بين المتنازعين ، وإنما تطوّر بحيث عمد إلي إعادة النظام والشرعية الدستورية في البلاد التي تفاقمت أزمته الدستورية مثلما حدث في الكونغو في بداية الستينات حيث تعقدت المشكلة بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء كما قامت حركة تمرد انفصالية تهدد وحدة البلاد وكان لهذا التطور في دور

القوات الدولية اثر حاسم في إعادة النظام وحفظ الوحدة الإقليمية للكونغو.

وتجدر الإشارة إلي أن مهام حفظ السلام للأمم المتحدة كانت مناسبة تطورت فيها الشخصية الدولية للمنظمات الدولية حيث كان مقتل اللورد " برنادوت " سبباً مباشراً في إسباغ الشخصية الدولية للقانونية علي الأمم المتحدة ومن بعدها كافة المنظمات الدولية منذ إبريل ١٩٤٩ الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن الأضرار التي تلحق بموظفي الأمم المتحدة .

ويقارن دكتور / عبد الله الأشعل بين عمليات حفظ السلام في مرحلة الحرب الباردة ومرحلة ما بعد الحرب الباردة علي أساس أن عام ١٩٩٠ يعتبر حداً فاصلاً بين المرحلتين وإن هناك عمليات بدأت واستمرت حتى الآن منذ الحرب الباردة وإن هناك عمليات بدأت منذ عام ١٩٩١ ولا تزال قائمة ولذلك فإننا سوف نعتبر العمليات التي بدأت قبل هذا التاريخ قد نشأت في إطار الحرب الباردة وأما تلك التي نشأت بعد ذلك فإنها تعكس مناخ العلاقات الدولية في إطار النسق العالمي الجديد .

ولقد بدأت أولى عمليات حفظ السلام في يونيو ١٩٤٨ بإنشاء هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة ، ويقصد بالهدنة في هذا السياق تلك الهدنة التي فرضها مجلس الأمن علي الجانبين فإنه اثر إعلان قيام إسرائيل واتخذت هذه الهيئة مقرها في القدس وكانت

مهمتها هي مساعدة الوسيط الدولي ولجنة الهدنة في التحقق من مراعاة الهدنة في فلسطين ثم اسند إليها بعد ذلك مهمة الإشراف على اتفاقيات الهدنة العامة الأربع عام ١٩٤٩ ، ثم مراقبة وقف إطلاق النار في منطقة قناة السويس ومرتفعات الجولان السورية عقب حرب يونيو ١٩٦٧ وأضيف إلي مهام هذه الهيئة مساعدة قوة المراقبة التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفض الاشتباكات وكذلك مساعدة القوة المؤقتة الدولية في لبنان .

وكان يبلغ عدد المراقبين العسكريين عام ١٩٤٨ خمسمائة واثان وسبعون مراقبا أما تكاليف قوة المراقبة فكانت حوالي واحد وثلاثون مليون دولار .

وفي نوفمبر ١٩٥٦ أنشئت قوة الطوارئ الدولية الأولى وتمركزت على الأراضي المصرية في سيناء وكان مقرها في غزة التي كانت تحت الإدارة المصرية ومهمتها وقف القتال وانسحاب القوات المسلحة الفرنسية والبريطانية والإسرائيلية من الأراضي المصرية ثم العمل على وقف القتال نهائيا ، وان تكون تلك القوة أداة عازلة بين القوات المصرية والإسرائيلية وبلغ عدد القوات في فبراير ١٩٥٧ حوالي ستون ألف ووصل هذا العدد إلي النصف تقريبا عندما سحبت هذه القوات في يونيو ١٩٦٧ وتكلف نحو مائتان وأربع عشر مليون دولار .

أما قوة الطوارئ الدولية الثانية ، فقد تشكلت في أكتوبر ١٩٧٣ وانسحبت في يوليو ١٩٧٩ وكان مقرها قناة السويس ثم سيناء ومركزها سيناء وتحدثت مهمتها في الإشراف علي وقف القتال بين القوات المصرية والقوات الإسرائيلية عقب توقيع اتفاقيات فض الاشتباك والسيطرة علي المناطق العازلة التي أنشأتها هذه الاتفاقيات ولقد بدأت هذه القوات بحوالي سبعة آلاف جندي وتكلفت نحو أربعمئة وستة وأربعون مليون دولار .

وفيما بين يوليو وديسمبر ١٩٥٨ أنشئت مجموعة المراقبة الدولية في لبنان للتأكد من منع تسلل الأشخاص والأسلحة والمعدات الأخرى عبر الحدود اللبنانية ويقصد بذلك العناصر الوحشية عقب قيام الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ .

الفصل الرابع

**أحكام ميثاق الأمم المتحدة في
المجلس الاقتصادي والاجتماعي**

الفصل الرابع

أحكام ميثاق الأمم المتحدة في

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

من المسلم به أن تحقيق السلم والأمن الدوليين لن يتأتى إلا إذا تضافرت عوامل عديدة تساعد علي الوصول إلي هذا الهدف ولا يختلف احد علي أن أهم هذه العوامل تحقيق مستوى معيشة مناسب لكافة الشعوب توفير الوضع الاجتماعي والاقتصادي للإنسان بلا تمييز بسبب جنس أو لغة أو دين .

وكان من الطبيعي ألا يغفل واضعو ميثاق الأمم المتحدة عن النص الذي يعمل علي تحقيق سبل التعاون الاقتصادي والاجتماعي تأكيداً لفكرة الأمن الجماعي وتمهيداً لها ومن أجل ذلك فقد نص الميثاق علي إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي بايجاد مناخ يساعد علي تحقيق هدف المحافظة علي السلم والأمن الدوليين .

وقيل الخوض في شرح معالم هذا الجهاز ومدى قدرته علي تحقيق فكرة الأمن الجماعي لابد بداية من تحديد الهيكل العضوي والوظيفي لهذا الجهاز وبداية نتناول تشكيل هذا الجهاز ثم اختصاصاته وذلك تمشياً مع ما قد اتبعناه مع الأجهزة السابقة .

١- تشكيل الجهاز :

اهتم الميثاق بالعمل علي تحقيق وتنمية التعاون الدولي في المجالات المختلفة تحقيقاً لفكرة الأمن الجماعي لذا فقد بينت المادة (١/٦١) .

من الميثاق أن عدد أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي أربعة وخمسون عضواً تقوم الهيئة (الجمعية العامة) بانتخابهم ويعتبر انتخاب أعضاء هذا المجلس من المسائل الهامة التي تتطلب صدور قرار بشأن عضويتهم بموافقة أغلبية ثلثي أعضاء الجمعية العامة الحاضرين المشتركين في التصويت ومدة العضوية ثلاث سنوات ويجرى بالتالي انتخاب ثلث الأعضاء سنوياً ومن الجائز انتخاب العضو مرة ثانية علي اثر انتهاء مدة عضويته .

ولقد نص الميثاق علي تحقيق هدف التعاون في عدة فقرات في مقدمة الميثاق أيضاً إذ جاء بها " نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الإنسانية وبكرامة الفرد وان ندفع بالرفق الاجتماعي قديماً وان نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية وان تستخدم الهيئة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعاً ، ولقد قرر هذا الهدف أيضاً بنص المادة (٣/١) من الميثاق وإمعاناً في تحقيق هذا الهدف فقد قضت المادة الأولى في فقرتها الرابعة علي جعل الأمم المتحدة مركزاً لتنسيق أعمال الأمم لإدراك هذه الغايات أي جعلت من الأمم المتحدة مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم في هذا المجال .

ومن الوسائل التي قررها الميثاق لتحقيق هذا الهدف ما قرره المادتان (١٠٢)، (١٠٣) من الميثاق وقد قررت المادة (١٠٢/١) أن كل معاهدة وكل اتفاق دولي يعقده أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة بعد العمل بهذا الميثاق يجب أن يسجل في أمانة المنظمة التي تقوم بنشره بأسرع ما يمكن والحكمة من تقرير ذلك تتمثل في الرغبة في القضاء علي

الدبلوماسية المسرية من ناحية ولتأكيد التعاون بين الدول في المجالات المختلفة في إطار المنظمة الدولية من ناحية أخرى .

وهذا المجلس يختص - كما نكل علي ذلك تسميته - بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية وهي مسائل تدخل وبطبيعتها في إطار الأمور التي تعتبر من صميم الاختصاص الداخلي للدول (١) كما أنه نظراً لشمولية الجهاز ونظراً لاختلاف نظم واتجاهات الدول الأعضاء (الاشتراكية) والرأسمالية بنظمها الاقتصادية والاجتماعية المتباينة بل والمتصادمة جعل من عدم مقدرة هذا الجهاز علي تبني فلسفة واضحة المعالم للتصدي للمشاكل التي تواجه الدول الأعضاء هي الأساس منذ نشأته وهذا يبدو منطقياً بالنظر إلي أن الأمم المتحدة تضم في عضويتها قطبين لكل منهما مصالح يسعى إلي تحقيقها لنظام وأيديولوجية تختلف عن الآخر ، ولا يمكن أن يتخلى احد القطبين عنها بسهولة أما التواجد في ظل هذا الجهاز فهو مجرد قبول بالتواجد في إطار تنظيمي معين ودون أن يؤدي عملاً إلي التخلي عن مصالحها الفردية (٢) ولعل ذلك كان الأساس الذي اعتمد عليه القطبان في مؤتمر سان فرانسيسكو في تأكيد حكم المادة (٧/٢) من الميثاق والخاصة بعدم جواز التعرض للمسائل التي تعتبر من صميم الاختصاص الداخلي للدول ، ولعل في المقابلة بين نص هذه المادة واختصاص هذا المجلس ما يمكن الاعتماد عليه بالقول بأن الأمم المتحدة في هذا المجال ذات ذاتية محدودة علي العمل الفردي بل أن مناط عمل هذا الجهاز يعتمد

(١) د. إبراهيم شلبي ، مرجع سابق ، ص ١١٦ .

(٢) د. مصطفى سلامة ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

اعتماداً كاملاً علي ما تراه الدول الكبرى ذات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المتصادمة وإذا كان من المشاهد حدوث امتثال واحترام لأحكام الميثاق في هذا الأمر فإن هذا لا يتأتى إلا في حالة وجود مصلحة أو لعدم وجود ما يهدد مصلحة هذه الدول بحيث انه في حالات أخرى وبمقتضى نصوص معينة واردة في الميثاق يصبح الدفاع عن المصلحة الفردية له الأولوية علي غيره ثم الأمور (١) .

في ضوء هذا التحليل لا يمكن أن نتوقع أن يتعاون عملاقان الأصل في علاقتهما التنافس والتضارب في الأنظمة في جهاز واحد مناط به تحقيق التعاون وهذا ما تعرفه الدول الصغرى تماماً الأمر الذي دفع بها في كل مناسبة أن تعلن عن ضرورة إقامة نظام معين يحقق مصالحها وفي نفس الوقت تعد الدول الكبرى هذا المطلب أمراً غير مقبول وأمام هذا الموقف تضطر الدول الصغرى أن تسحب ما سبق أن طالبت به وتتجه إلي العملاقين للحصول علي اتفاقات ثنائية .

وإعمالاً لمضمون هذا النص وروحه جاءت نصوص الفصل العاشر وبخاصة بهذا المجلس مكتفية بتقرير حقه في إصدار توصيات وليست قرارات ملزمة (٢) .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المادة (٤/٦١) والتي تقرر أن لكل عضو من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي مندوباً واحداً والتي تتمثل جوهر فكرة المساواة جاءت لتؤكد علي فكرة ميزان القوة فالدول

(١) د. مصطفى سلامة ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

(٢) د. إبراهيم شلبي ، مرجع سابق ، ص ١١٥ .

الكبرى وحرصاً منها علي وضع مصالحها موضع التطبيق وقد عملت علي إيجاد عرف داخل المجلس يتيح إعادة انتخاب للدول الكبرى (عدا الصين) في المجلس وبالتالي أصبحت هذه الدول بمثابة دول نائمة العضوية داخل المجلس . وقد ذهب جانب من الفقه إلي اعتبار إعادة انتخاب الدول الكبرى داخل المجلس بمثابة عرف قانوني حيث يقرر انه قد جرى عرف الجمعية العامة علي أن تراعي بصفة مستمرة أن تكون الدول الخمس الكبرى ممثلة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي مواجهة ذلك وقف جانب آخر من الفقه في اتجاه مضاد فهو ثري انه لا يوجد ثمة التزام قانوني علي عاتق الجمعية العامة يلزمها بإعادة انتخاب هذه الدول وإذا كانت الجمعية العامة قد وازيت علي هذا السلوك طيلة السنوات السابقة فالاعتبارات سياسية بحثة لا شأن لها باعتبارات الالتزام القانوني في مفهومه الضيق^(١).

أيضاً فإن كان الميثاق وتأكيداً لفكرة الأمن الجماعي قد أعطى لكل عضو صوتاً واحداً بنص المادة (١/٦٧) فإن التصويت والذي يتم بالأغلبية داخل المجلس يجعل القول الفصل للدول دائمة العضوية داخل المجلس خاصة وإذا وضعنا في الاعتبار أن الأعضاء غير الدائمين تجاوزوا يتم انتخابهم عن طريق الجمعية العامة والتي تملك للدول الكبرى دوراً حاسماً في تقرير اتجاهاتها وعلي الرغم من عدم اشتراطات أخرى للعضوية إلا انه يلاحظ وجود تميز لصالح الدول الكبرى (والتي تمثل أهمية اقتصادية وقوة سياسية في نفس الوقت) بتجديد عضوية الدول شبه الدائمة بالرغم

(١) د.إبراهيم شلبي ، مرجع سابق ، ص ١١٦ .

من عدم وجود نص قانوني علي ذلك ، وهو ما يؤكد لنا أن الدول الكبرى وان لم تقلح في الاستناد إلي الشرعية القانونية لضمان مصالحها فهي تقرض بقوتها وجود عرف معين ، يمثل بطول الفترة الزمنية حقاً مكتسباً لها فيما بعد لا يمكن لأحد أن يناقشه (١) .

وتأكيداً لفكرة الأمن الجماعي فقد سمح الميثاق زيادة علي نص المادة (٤/٦١) بحق كل دولة في الاستعانة بما تراه من مستشارين وخبراء كما أكد تعاون المنظمات الإقليمية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا المجال وجعل الأمم المتحدة مركزاً للتنسيق في هذه المجالات بنص المادة (٤/١) إلا انه يستفاد من نص المادة والذي يجعل الأمم المتحدة (مركزاً لتنسيق أعمال الأمم) أنها عبارة وردت في صيغة التفكير وليس في صيغة التعريف والتخصيص وانطلاقاً من نفس التفكير لا يمكن القول بمركزية الأمم المتحدة كما كان الأمر في عهد عصبة الأمم ولكن الهدف من النص هو حث الدول والمنظمات علي ألا تتعارض أعمالها مع مقررات المنظمة ، وفي هذا ما يؤكد أن عمل الأمم المتحدة يعتمد اعتماداً كاملاً علي ما تراه الدول الكبرى والتي تعد بمثابة المشرف والمهيمن علي أعمال المنظمة الأم (والمنظمات الإقليمية أيضاً)

اختصاص المجلس :

إن نظرة عامة علي النصوص الواردة في الفصل العاشر من ميثاق الأمم المتحدة يبين لنا أن اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي يتصف بالشمولية والعموم وإمعان النظر في هذه الاختصاصات يتضح لنا

(١) د. مصطفى احمد فؤاد ، للتنظيم الدولي ، ١٩٨٣ ، ص ٢٣٦ .

مدى اتساع نطاق اختصاص المجلس وشموله لكل المسائل غير السياسية فإذا ما أضفنا إلي ذلك التداخل بين المسائل السياسية والمسائل غير السياسية ، وصعوبة الفصل بينها بات من السهولة بمكان إدراك مدى شمولية اختصاص هذا المجلس " .

وهذا المجلس مثله في ذلك مثل مجالس المنظمة الأخرى غير ممثقل تماما باختصاصاته ، خاصة وإن اختصاصات هذا المجلس تتميز عن غيرها بالشمولية والتخصص لذلك نجد أن لهذا المجلس علاقات واسعة مع الجمعية العامة بنص المواد (١/٦٢ ، ٢/٦٢ ، ٣/٦٢ ، ١/٦٣ ، ١/٦٦) ومع مجلس الأمن بأن تقدم لهم ما يلزم من معلومات ومعاونة متى طلب ذلك .

ويلاحظ أن من أهم ملامح هذا الجهاز هو أنه لا يتمتع بالاستقلالية في ممارسة اختصاصه ، فهو يخضع لإشراف ورقابة الجمعية العامة بنص المادة (٦٠) علي أن مقاصد المبنية في هذا الفصل تقع مسئولية تحقيقها علي الجمعية العامة كما تقع علي عاتق المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تحت إشراف الجمعية العامة) ويلاحظ أنه وبنص هذه المادة أن كافة للصلاحيات المعطاة لهذا الجهاز قصيرة وتقع في دائرة مسئولية الجمعية العامة وإذا أضفنا لهذه المادة العضوية المحدودة والمؤقتة للدول في هذا المجلس بإسناد العضوية شبه الدائمة للدول الكبرى لاتضح لنا أن هذا للجهاز لا يتمتع بالاستقلالية في ممارسة اختصاصاته إلا في أضيق الحدود.

هذا عن الفعالية القانونية أما من الناحية الواقعية فإن العلاقات الدولية ، تميزت بأنها تتشكل وتتطور لكي تلائم المتغيرات التي تلحق

بالمجتمع الدولي ، ونظرة عامة فاحصة لهذه العلاقات تبين لنا أنها ظلت تنسج مجالاً كبيراً لأثر التدخل العامل السياسي علي الروابط القانونية القائمة ، فلا يمكن لنا إلا أن نتصور أن الدول الكبرى بما تملك من قوة اقتصادية قد سيطرت سيطرة كاملة علي هذا المجلس فلا يمكن أن تتم مشاركة المجلس مثلاً في الأنشطة الاقتصادية المختلفة بدون مساندة الدول الغنية والتي قد تتم في صورة تمويل دولي في شكل اكتتاب ، أو في شكل قروض .

إن قيام هذا الجهاز بدوره في مجال تنمية العالم الثالث مثلاً يعدّ أقلّ بالقيمة بالمساعدات التي تتم مباشرة عن طريق الدول ، كما أن المساعدات التي تقدم من خلال هذا الجهاز لا يمكن أن تبتعد عن التأثير السياسي المباشر للدول الموردة للتمويل كما أن الدول الكبرى لها دور كبير في سلطة تقرير المساعدات ، حيث تستحوذ هذه الدول علي القوة التصويتية اللازمة لمنح المساعدات أو منحها بمقتضي نظام التصويت المرجح ، إذ أنه لأسباب اقتصادية ومالية غير بعيدة عن دوافع السياسة يتم منح عدد من الدول إعانات إضافية ودائمة (وما هو معطى للدول الكبرى) الأمر الذي يمكنها من أن تستحوذ علي ... داخل الجهاز .

وفي الواقع قد يستطيع أن يعمل هذا الجهاز بنجاح إذا ما ساء التعاون بين حلفاء الحرب وهو الافتراض الذي قامت عليه المنظمة إلا أن ميثاق المنظمة بما يتضمن من مشروعات وآمال لتحقيق فكرة الأمن الجماعي وضع أساساً تحت رعاية الخمسة الكبار مقتنعين تماماً باستحالة

التعاون ، الأمر الذي جعل من الميثاق بمثابة الوصفة المتأخرة^(١) لانقسام العالم .

فلقد اتخذ الاتحاد السوفيتي موقفا مقيدا للغاية فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ، والواقع أن مسلك الاتحاد السوفيتي منذ بدء تكوين الأمم المتحدة كان أكثر سلبية في الجانب الاقتصادي منه في الجانب السياسي^(٢) ففي خطاب ألقاه مولوتوف وزير الخارجية السوفيتي في مؤتمر سان فرانسيسكو سنة ١٩٤٥ إذ الحاجة إلي (منظمة للأمن الدولي) كما لم يشر كلية إلي أية أعباء اقتصادية أو اجتماعية للمنظمة وفي اعتقادنا لم يتجاوز مولوتوف حدود إستراتيجية السوفيت تجاه المنظمة وهو ما قد وصفه خروشوف بأن المنظمة والتي تعمل في إطار شعار (التعايش السلمي) ما هي إلا شكل من أشكال الصراع الاقتصادي والأيدلوجي والسياسي العالمي والذي ستكون نهايته الوحيدة انتصار الشيوعيين ولا يثق في وجود رجال محايدين يقومون آراء غير منحازة في خدمة المنظمات الدولية ، فلا نتوقع منهم أن تكون مساهماتهم كبيرة في هذا المضمار .

لقد عكست السياسة السوفيتية في السنوات الأولى للأمم المتحدة هذا المسلك حيال تطوير منظمة دولية تعمل في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وقد حضر الاتحاد السوفيتي علي مضض في اللحظة الأخيرة مؤتمر (بيرتون وودز) ولم يشارك في البنك الدولي أو صندوق النقد

(١) أليس أ. كلود ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ .

(٢) ريتشارد جارنر ، مرجع سابق ، ص ٧٤ .

الدولي كما رفض المساهمة في وضع ميثاق منظمة التجارة الدولية بالرغم من المواد الكثيرة الخاصة بالتجارة بين الدول التي أدرجت في الميثاق لتسهيل دخوله في عضوية المنظمة ولم يشارك في منظمة الأغذية والزراعة أو المنظمة الدولية للطيران المدني كما ظل بسضع سنوات لا يشترك في اليونسكو أو منظمة العمل الدولية أو منظمة الصحة الدولية (١).

كما أن الاتحاد السوفيتي قد عبر عن رفضه للتعاون مع هذه اللجان المنبثقة من مجلس التعاون الاقتصادي والاجتماعي بمساهمته المالية المحدودة جدا والتي تمثل (٣٠%) من المجموع الكلي كما أن هذه المساهمة المتواضعة كانت تدفع بالروبيات والتي يخضع استخدامها لكثير من الضغوط إلى درجة أن الأمم المتحدة كانت تجد صعوبة في الاستفادة منها كاملة كما أن مساهمة السوفيت الفنية (بالخبراء) ضئيلة أيضا للغاية (٢).

وفي الواقع فإن المساهمة غير المناسبة مع دخل الاتحاد السوفيتي توضح إلى حد كبير عدم الثقة السوفيت في المنظمة وأعمالها ولم يبدأ الاتحاد السوفيتي في الانتقال من سياسة تقوم على العمل الاقتصادي الفردي لكي يلعب دورا نشطا في العلاقات الدولية الاقتصادية إلا في السنوات الأخيرة .

ومن الواضح أنه مصمم على أن يلعب ذلك الدور لأغراض سياسي ولكن يستخدم التجارة والمساعدات باعتبارها أدوات سياسية وأيدلوجية (٣).

(١) ريتشارد جاردنر ، مرجع سابق ، ص ٧٤ - ٧٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٥ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٧٦ .

وقد انعكس هذا المسلك الروسي أيضا في مجال حقوق الإنسان كما سبق أن أوضحنا ولقد اشتركت الكتلة الشيوعية مع جنوب أفريقيا عام ١٩٤٨ في الامتناع عن التصويت علي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعارضت أي تدخل من جانب المنظمة لمناقشة حقوق الإنسان في الكتلة الاشتراكية وهذا الأمر ليس بغريب فقد ظل السوفيت قلقين من احتمال قيام الأمم المتحدة بإظهار مقدرة عملية كبيرة لتنفيذ ميثاق ملئ بالأفكار الخاطئة عن حرية الاختيار لكافة الأفراد وهي مقدرة يمكن أن تقوض الصيغة الشيوعية دون حاجة إلى حرب عالمية ثالثة^(١).

وقد أصبحت أيضا أعمال الولايات المتحدة وعلاقتها بالأمم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي من الموضوعات التي تلقى اهتماما قوميا يعكس إلي حد كبير أن الأمم المتحدة وأجهزتها أصبحت أداة هامة في السياسة الدولية ومنبرا هاما لممارسة السلطة القومية ولقد أثبتت الأمم المتحدة قيمتها للولايات المتحدة في مناسبات لا حصر لها إن الولايات المتحدة تساهم بنصيب كبير في ميزانية الأمم المتحدة (ميزانية المنظمة) أو ميزانيات الوكالات المتخصصة مقارنة بالاتحاد السوفيتي ومع توسع مساهمة الولايات المتحدة المالية زاد أيضا من تدخلها في شؤون المنظمة ووكالاتها المتخصصة ورغبة الولايات المتحدة الشديدة في ملء الفراغ السوفيتي في للمنظمة جعلها تظهر بمظهر الممول الأكبر الأمر الذي جعل أعمال المنظمة ووكالاتها مرهونا إلي حد كبير بالمساهمات الأمريكية وأي انخفاض في هذه المساهمات يؤدي إلي تدهور أعمال المنظمة ، والولايات

(١) ريتشارد جاردنر ، مرجع سابق ، ص ٨٠.

المتحدة إذ تقوم بذلك لا يمكن أن نتوقع منها أن تعطي الأولوية لبناء مكتمل للأمم المتحدة أكثر من أن تعطي الأولوية لملاقة الاتحاد السوفيتي. إن المساهمة المالية الكبيرة للولايات المتحدة جعلت من الأنشطة الاقتصادية للمنظمة تسير وفق اتجاهاتها خاصة مع غياب الدور المؤثر للاتحاد السوفيتي والذي يؤثر في التعاملات الدبلوماسية الثنائية مباشرة ف صندوق النقد الدولي والذي تأسس عام ١٩٤٥ في مؤتمر بريتون رودز والذي لم يحضره الاتحاد السوفيتي أو (حضره علي آخر لحظة) يقدم قروضا للدول مشروطة بتعهدات سياسية واقتصادية معينة يقدمها الصندوق وهي في مجملها تعبيراً تعبيراً قوياً عن غلبة الاتجاه الرأسمالي والدول التي لا تنقيد بما يفرضه الصندوق لا تقترض أي قروض أو لا تقسم السدفعات الثانية ومثال ذلك امتناع صندوق النقد في أواخر عام ١٩٨٦ عن الاستمرار في امتداد الفلبين بباقي دفعات قروضها وذلك لأن الرئيس الفلبيني فرديناند ماركوس لم يقم بالإصلاحات الاقتصادية المرغوب فيها وبسبب قوة الاتجاهات الشيوعية داخل الفلبين ومهادنة ماركوس لها لم ترغب الولايات المتحدة في أن تدفع لمن لا يخدم مبادئها وسياستها وكانت نهاية ماركوس الثورة عليه بمباركة الولايات المتحدة .

إن الدول النامية حينما تقدم لصندوق النقد الدولي يجب عليها أن تتخلى عن حريتها السياسية وإن تثبت للقائمين علي الصندوق بأنها علي استعداد لإتباع (سلوك اقتصادي سليم) وليس من الضروري أن تعلن أن القائمين علي الصندوق يمثلون مالياً وفنياً الولايات المتحدة الأمريكية ولذلك فنادراً ما نجد أن صندوق النقد هذا قد أعطى قروضا لدولة اشتراكية أو

تتبع سياسة مناهضة للسياسة الأمريكية الأمر الذي أوجد عداء العديد من دول العالم الثالث لصندوق النقد الدولي .

ونحن بصدد الكلام عن صندوق النقد الدولي باعتباره أداة اقتصادية للتعاون الدولي تجدر بنا الإشارة هنا إلى أن هناك مجموعة (١) من العوامل تسيطر على هذا الصندوق وتجعله بعيدا تماما عن فكرة للتعاون المصقفة لفكرة الأمن الجماعي :

١- **العوامل السياسية :** إن محاولة البنك لتقديم القروض مقترنة باقتراحات وتوصيات معينة تفرض على الدولة المتلقية لهذا القرض قد تؤدي إلى خلق مشاكل سياسية داخلية حادة للدول النامية وهذه القيود تعد خرقا لميثاق الأمم المتحدة والمادة (٧) من الميثاق والتي تنص على أنه ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما .

٢- **العوامل الاقتصادية :** تتخوف الدول المدينة من التبعية الاقتصادية خاصة وإن البرامج الاقتصادية التي يفرضها الصندوق غالبا ما لا تتماشى مع اتجاهات الدول وقدرات الدول الصغيرة الأمر الذي يكشف فحواها ويجعل اقتصادياتها تعتمد في الأساس على المساعدات الخارجية وهي بذلك تعمل في ظل تبعية ووصاية البنك الدولي والقائمين عليه .

(١) د. محمد سليمان الأنجاني ، أزمة الديون العالمية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد رقم ٨٤ ، ص ٤٦٨ .

٣- الأخطار الإستراتيجية والأيدلوجية والتي تجعل من الدول النامية
قيمة سائغة بين العملاء وتتمثل في تلقى الدول النامية مساعدات
ترتبط بالتزامات سياسية أو لعدم السماح بنشاطات إضراب
معارضين خاصة، وإن كانت هذه الأنشطة موالية للمعسكر الآخر .

٤- أيضا فإن لتدخل الصندوق في الشؤون الداخلية للدول لخدمة أغراض
سياسية معينة يؤدي إلي ترعزع الأوضاع السياسية داخل دول العالم
الثالث ، وهو ما حدث في مصر في نهاية السبعينات ، والمغرب
وتونس عام ١٩٤٨ ، والدومينكان في أبريل عام ١٩٨٤ والسودان
أخيرا والأردن .

هذا فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي أما فيما يتعلق بالتعاون
الاجتماعي من خلال^(١) اليونسكو فقد لعبت الولايات المتحدة دورا رئيسيا
فعني القضاء علي أعمال هذا الجهاز وسبب ذلك المساهمة للرئيسية كما
سبق أن أوضحنا التي يعتمد عليها الجهاز في الولايات المتحدة الأمريكية
ولا يمكن أن نتصور أن تمول الولايات المتحدة أعمال جهاز لا يقوم علي
خدمة مصالحها خاصة وهي تتفرد انفراداً تاماً بهذا الجهاز .

لقد أكدت الولايات المتحدة الأمريكية موقفها من هذا الجهاز عند
انسحابها والذي أصبح ساري المفعول من ٣١ ديسمبر ١٩٨٤ ولم تكثف
بالانسحاب بل بدأت تمارس ضغوطاً عنيفة علي دول أخرى لكسي تحزنو
حنوها ونجحت في حمل بريطانيا ثم سنغافورة علي الانسحاب بدورها .

(١) وهو ما حدث في مصر في بداية الثمانينات ثم البرازيل والأردن والمكسيك
وغيرها من دول أمريكا اللاتينية .

وليس هذه المرة الأولى التي تتسحب دولة أو عدة دول معا من اليونسكو في ظروف معينة ، فقد انسحبت ثلاث دول شيوعية في الفترة من ديسمبر ١٩٥٢ حتى يناير ١٩٥٣ هي بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا ^(١) وذلك لأسباب سياسية ظهرت في قبول عضوية ألمانيا الغربية واليابان وأسبانيا (أمام معارضة السوفيت والكتلة الشرقية) في الجمعية العامة ورفض قبول للصين الشعبية محل فرموزا وهذا الأمر أوجد شعورا لدى دول الكتلة الشرقية بأن اليونسكو (بدأت تصبح أداة طبيعية للحرب الباردة) خاصة وان الدول الغربية كانت تتمتع في ذلك الوقت بأغلبية اتوماتيكية في غياب السوفيت والذي انضم عام ١٩٥٤ وهناك سوابق ^(٢) أخرى عديدة لانسحاب دول من اليونسكو إلا أن الأمر إذا تعلق بالولايات المتحدة فالأمر جد خطير ، فالولايات المتحدة شأنها في ذلك شأن أي دولة كبرى قد حملت نزاعاتها السياسية إلى أروقة اليونسكو وقد وقفت بإصرار في مواجهة السوفيت ضد إدخال الصين الشعبية لليونسكو حينما كانت تتمتع الكتلة الغربية بأغلبية اتوماتيكية داخل المجلس إلا أن بعد دخول الاتحاد السوفيتي وفي بداية الستينات لم تتمتع الولايات المتحدة بمثل هذه الأغلبية .

إن واقع الحال يثبت أن البرامج التي تقرها اليونسكو والمنطلقات الفكرية التي تعبر عنها هذه البرامج هي محصلة لعلاقات وموازن القوى

(١) للمزيد في ذلك انظر : د. حسن ناقمة : العرب وازمة اليونسكو ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩٣ ، ص ١٠ .

(٢) عادت هذه الدول بعد ذلك لممارسة نشاطها بعد رجوع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٤ .

الدولية الفعلية داخل المنظمة وقد أصبحت في الفترة الأخيرة بعض الأفكار الليبرالية التقليدية وخصوصا ما يتعلق بالفهم الأمريكي لها محاصرة أو معزولة بالفعل دخل اليونسكو بسبب موقفه الموقف القوي وموقف (أمبو) الذي يحمل معه مشاكل العالم الثالث (١) .

لذلك فقد تولد إحساس لدى الولايات المتحدة بأنه ليس من المنطقي أن تكف وحدها حساب المنظمة وتعمل المنظمة في ذات الوقت على تقويض الأفكار الأساسية التي تؤمن بها أمريكا الأمر الذي جعلها تترك أن اليونسكو قد انحرف عن أهدافه الأصلية لذا فقد قررت الانسحاب .

وفي الواقع أن موضوع تسييس اليونسكو وهو محل الانتقاد الرئيسي للولايات المتحدة ليس جديدا وإنما هو مثار منذ نهاية الستينات وبعض الأفكار التي وردت في خطاب شولتز الذي أعلن فيه عن نية الولايات المتحدة للانسحاب سبق أو وردت بالنص تقريبا على لسان ممثل الولايات المتحدة في المؤتمر للعام السابع عشر لليونسكو عام ١٩٧٢ وقد اتخذت الولايات المتحدة في مراحل مختلفة مواقف عدائية تجاه المنظمة

(١) وتشير هنا أيضا إلى أن جنوب أفريقيا انضمت إلى منظمة اليونسكو عام ١٩٥٥ في ٥ أبريل وقد ألغى المدير العام لليونسكو بأن مطبوعات اليونسكو تشكل دخلا مباشرا في المشكلات العنصرية لجنوب أفريقيا وانتهت صلتها تماما باليونسكو منذ ٣١ ديسمبر عام ١٩٥٦ أيضا قررت لتونيميا الانسحاب من المنظمة احتجاجا على قيام دولة ماليزيا وانتخابها عوضا في مجلس الأمن وانسحبت في ١٢ فبراير ١٩٦٥ وعادت في ٣٠ يوليو ١٩٦٦ أيضا فقد قررت حكومة البرتغال الانسحاب بسبب ما قرره المجلس بالنسبة للمستعمرات البرتغالية في ١٨ يونيو ١٩٧١ وعادت في ١١ سبتمبر ١٩٧٤.

وكان أبرزها الامتناع عن رفع حصتها في الميزانية بعد الدورة الثامنة عشر بسبب موقف اليونسكو من إسرائيل ومع ذلك لم تتسحب (١) وقد تعرض مختار أمبو نفسه واليونسكو لهجوم عنيف من الولايات المتحدة الأمريكية أثناء انعقاد المؤتمر العام وخصوصا في جلساته الأخيرة وحملة ضارية لم يسبق لها مثيل بسبب موقف المؤتمر من إسرائيل وقررت الولايات المتحدة الامتناع عن دفع الاشتراكات (٢) .

وينص ميثاق الأمم المتحدة في شأن التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي في مادته الخامسة والخمسين من الفصل التاسع علي رغبة من تهينة دواعي الاستقرار والرفاهية للضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم مؤسسة علي احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها تعمل الأمم المتحدة علي :

- أ - تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام الأمثل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي .
- ب - تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم .
- ج - أن يشجع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا .

(١) د. حسن نافعة ، العرب ولزمة اليونسكو ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

(٢) د. حسن نافعة ، العرب ولزمة اليونسكو ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

أما المادة السادسة والخمسين فتتص علي يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا منفردين أو مشتركين بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة الخامسة والخمسين .

وتتص المادة السابعة والخمسين بند (١) من نفس الفصل علي :

- ١- الوكالات المختلفة التي تنشأ بمقتضي اتفاق بين الحكومات والتي تضطلع بمقتضي نظمها الأساسية بتبعات دولية واسعة في الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بذلك من الشئون يوصل بينها وبين الأمم المتحدة وفقا لأحكام المادة الثالثة والستون .
- ٢- تسمى هذه الوكالات التي يوصل بينها وبين الأمم المتحدة فيما يلي من الأحكام بالوكالات المتخصصة .

المادة الثامنة والخمسين : تقدم الهيئة توصيات بقصد تنسيق سياسات الوكالات المتخصصة ووجوه نشاطها .

المادة التاسعة والخمسين : تدعو الهيئة عند المناسبة إلي إجراء مفاوضات بين الدول ذات الشأن بقصد إنشاء أية وكالة متخصصة جديدة يتطلبها تحقيق المقاصد المبينة في المادة الخامسة والخمسين .

المادة الستون : مقاصد الهيئة المبينة في هذا الفصل تقع مسئولية تحقيقها علي عاتق الجمعية العامة كما تقع علي عاتق المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت إشراف الجمعية العامة ويكون لهذا المجلس من اجل ذلك السلطات المبينة في الفصل العاشر.

ويتحدث الفصل العاشر من ميثاق الأمم المتحدة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي شأن تأليف المجلس ينص للبند الأول : من

المادة الواحد والمستين علي يتألف المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أربعة وخمسين عضوا من الأمم المتحدة تنتخبهم الجمعية العامة .

البند الثاني : مع مراعاة أحكام الفقرة الثالثة ينتخب ستة من أعضاء المجلس كل سنة لمدة ثلاث سنوات ويجوز أن يعاد انتخاب العضو الذي انتهت مدته مباشرة .

البند الثالث : في الانتخاب الأول يختار للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ثمانية عشر عضوا وتنتهي عضوية ستة منهم بعد انقضاء سنة واحدة وتنتهي عضوية ستة آخرين بعد انقضاء سنتين ويجرى ذلك كله وفقا للنظام الذي تضعه الجمعية العامة .

البند الرابع : يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي مندوب واحد .

في وظائف وسلطات المجلس الاقتصادي والاجتماعي :

ينص البند الأول من المادة الثانية والسنتين علي : للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم بدراسات ويضع تقارير عن المسائل الدولية في أمور الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بها كما له أن يوجه إلي مثل تلك الدراسات والى وضع مثل تلك التقارير وله أن يقدم توصياته في أية مسألة من تلك المسائل إلي الجمعية العامة والى أعضاء الأمم المتحدة والى الوكالات المتخصصة ذات الشأن .

البند الثاني : وله أن يقدم توصياته فيما يختص بإنشاعة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها .

البند الثالث : وله أن يقدم مشروعات اتفاقيات لتعرض علي الجمعية العامة عن مسائل تدخل في دائرة اختصاصه .

البند الرابع : وللمجلس أن يدعو إلي عقد مؤتمرات دولية لدراسة المسائل التي تدخل في دائرة اختصاصه وذلك وفقا للقواعد التي تضعها الأمم المتحدة .

أما المادة الثالثة والستين فإن البند الأول منها ينص علي : للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضع اتفاقات مع أي وكالة من الوكالات المشار إليها في المادة السابعة والخمسين تحدد الشروط التي علي مقتضاها يوصل بينها وبين الأمم المتحدة وتعرض هذه الاتفاقات علي الجمعية العامة للموافقة عليها .

البند الثاني: ينص علي : للمجلس أن ينسق وجوه نشاط الوكالات المتخصصة بطريق التشاور معها وتقديم توصياته إليها والسي الجمعية العامة وأعضاء الأمم المتحدة.

وتنص المادة الرابعة والستين في البند الأول منها علي : للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يتخذ الخطوات المناسبة للحصول بانتظام علي تقارير من الوكالات المتخصصة وله أن يضع مع أعضاء الأمم المتحدة ومع الوكالات المتخصصة ما يلزم من الترتيبات كما تمده بتقارير عن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ توصيات الجمعية العامة في شأن المسائل الداخلة في اختصاصه .

البند الثاني : وللمجلس أن يبلغ الجمعية العامة ملاحظاته علي هذه التقارير .

المادة الخامسة والمستين تنص علي : للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يمد مجلس الأمن بما يلزم من المعلومات وعليه أن يعاونه متى طلب إليه ذلك .

المادة السادسة والمستين ينص للبند الأول منها علي : يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنفيذ توصيات الجمعية العامة بالوظائف التي تدخل في اختصاصه.

البند الثاني ينص علي : وللمجلس بعد موافقة الجمعية العامة أن يقوم بالخدمات اللازمة لأعضاء الأمم المتحدة أو الوكالات المتخصصة متى طلب إليه ذلك .

البند الثالث ينص علي : يقوم المجلس بالوظائف الأخرى المبينة في غير هذا الموضع من الميثاق وبالوظائف التي قد تعد بها إليه الجمعية العامة .

التصويت في المجلس الاقتصادي الاجتماعي :

تنص المادة السابعة والمستين في البند الأول منها علي : يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي صوت واحد .
وتنص المادة الثانية من نفس المادة علي : تصدر قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأغلبية أعضائه الحاضرين المشتركين في التصويت .

المادة الثامنة والمستين تنص علي : ينشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجانا للشئون الاقتصادية والاجتماعية ولتعزيز حقوق الإنسان ، كما ينشئ غير ذلك من اللجان التي قد يحتاج إليها لتأدية وظائفه .

المادة التاسعة والستين تنص علي : يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أي عضو من الأمم المتحدة للاشتراك في مداولاته عند بحث أية مسألة تعني هذا العضو بوجه خاص علي ألا يكون له حق للتصويت .

المادة السبعين تنص علي : للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعمل علي إشراك مندوبي الوكالات المتخصصة في مداولاته أو في مداولات اللجان التي ينشئها دون أن يكون له حق التصويت كما أن له أن يعمل علي إشراك مندوبيه في مداولات الوكالات المتخصصة .

المادة الواحدة والسبعين تنص علي : للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجرى الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعني بالمسائل الداخلة في اختصاصه وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية كما أنه قد يجريها إذا رأى ذلك ملائما مع هيئات أهلية بعد التشاور مع عضو الأمم المتحدة ذي الشأن .

المادة الثانية والسبعين في بندها الأول تنص علي : يضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لائحة إجراءاته ومنها طريقة اختيار رئيسه .

البند الثاني ينص علي : يجتمع المجلس الاقتصادي والاجتماعي كلما دعت الحاجة لذلك وفقا للائحة التي يسنها ويجب أن تتضمن تلك اللائحة النص علي دعوته للاجتماع بناء علي طلب يقدم من أغلبية أعضائه .

الفصل الخامس

التعاون الاقتصادي الدولي

في إطار الأمم المتحدة

- سمات وخصائص التعاون الاقتصادي في ميثاق الأمم المتحدة .
- البنك الدولي I.B.R.D
- صندوق النقد الدولي I.M.F
- الاتفاقيات العامة للتعريفات والتجارة G.A.T.T

الفصل الخامس

التعاون الاقتصادي الدولي

في إطار الأمم المتحدة

سمات وخصائص التعاون الاقتصادي في ميثاق الأمم المتحدة :
(^١)

- ١- إن للتعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يعتبر أسلوباً لتحقيق السلام العالمي كهدف أساسي من ميثاق الأمم المتحدة ويرجع ذلك إلى أن الصراعات الدولية قد تنشأ بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية غير المتوازنة والتي لا تلبي احتياجات الدول في المجتمع الدولي .
- ٢- إن فكرة التعاون الدولي التي أخذ بها ميثاق الأمم المتحدة تقوم على أساس منهج شامل وعام يتكون من مجموعة من الأهداف والمبادئ ووسائل تحقيقها وجهاز عام يتولى المسؤولية والإشراف على تطبيق وتحقيق تلك المبادئ .
- ٣- إن قواعد التعاون الاقتصادي والاجتماعي في ميثاق الأمم المتحدة وضعت موضع للتطبيق الفعلي فقد نهض المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمسؤولياته وعقد مع الوكالات المتخصصة التي تمارس

(^١) انظر د. ماجد إبراهيم علي - قانون العلاقات الدولية .

تبعات التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية اتفاقيات بقصد تنسيق وتنظيم جهودها في المجتمع الدولي

٤- تعددت مجالات عمل الوكالات المتخصصة فهناك مجموعة تخصصت في تمويل التنمية الاقتصادية وهي البنك الدولي للتمير والتنمية وصندوق النقد الدولي ومنظمة الجات والوكالة الدولية للتمويل ومؤسسة التنمية الدولية .

وهناك مجموعة أخرى تعمل في مجال للتنمية الاجتماعية والإنسانية وهي منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسكو ومنظمة الأغذية والزراعة .

ومجموعة ثالثة تعمل في مجال المواصلات الدولية وهي منظمة الطيران المدني وإتحاد البريد العالمي والمنظمة البحرية . ومجموعة أخرى تعمل في المجال الفني وهي المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والوكالة الدولية للطاقة الذرية .

كما يعتبر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) الذي تحول إلى جهاز دائم بمقتضى قرار الجمعية العامة دليلاً واضحاً على رغبة أعضاء الأمم المتحدة في تطبيق القواعد النظرية في مجال التعاون الاقتصادي والاجتماعي .

٥- أولت قواعد التعاون الاقتصادي الدولي في ميثاق الأمم المتحدة أهمية كبرى للمنظمات المتخصصة باعتبارها منفذ قانوني يمكن عن طريقها توجيه الحكومات للتعاون فيما بينها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وخلق عاطفة التضامن الإنساني بين الشعوب

٦- أصبحت قواعد التنظيم الاقتصادي الدولي محددة وواضحة من ناحية بيان أهداف التعاون الاقتصادي الدولي ولكنها لم تقدم منهاجاً قانونياً متكاملًا في إطار تعهدات محددة لبلوغ تلك الأهداف ولأجل معالجة هذا النقص في تلك القواعد فقد تولت الجهود الدولية لوضع إطار وأسس جديدة للتعاون الاقتصادي الدولي .

٧- علي الرغم من أن قواعد التعاون الاقتصادي الدولي في ميثاق الأمم المتحدة لم تضع منهاجاً متكاملًا لتحقيق أهداف التعاون الاقتصادي الدولي إلا أنها من ناحية أخرى وضعت أساساً لفرعاً مستقلاً من القانون الدولي يطلق عليه القانون الدولي للتنمية ومنهاجاً للتعاون الدولي الذي يهدف لتحقيق رفاهية الشعوب وتلبية حاجاتها المشتركة وفق أهداف وتنظيم مشترك وقد برز منهج التعاون الاقتصادي الإقليمي بين الدول النامية كأسلوب متميز تدعو إليه المؤتمرات الدولية وتدعمه الإرادة الدولية في الأبحاث الدولية المتخصصة .

الحقوق الاقتصادية وواجبات الدول :

قطعت الأمم المتحدة شوطاً طويلاً في بلورة وتأسيس قواعد القانون الاقتصادي الدولي والتنظيم الاقتصادي الدولي وذلك باعتبار أن النظام الاقتصادي الدولي أصبح بمثابة المركز في كيان العلاقات الدولية ومن أهم الموضوعات تعبيراً عن هذا المفهوم إصدار ميثاق الحقوق الاقتصادية وواجبات الدول حيث يعتبر هذا الميثاق نقطة تحول تاريخية هامة في الإطار الفكري لنشاط الأمم المتحدة عند تناولها لتنظيم وبحث العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة في المجتمع الدولي وقد صدر الميثاق بموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة .

الخلفية التاريخية للميثاق :

صدر الميثاق في ديسمبر ١٩٧٤ في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على الاقتراح المقدم من الرئيس المكسيكي لويس تشفيريا في عام ١٩٧٢ وتم صياغة الاقتراح بعد ذلك عن طريق اللجنة التي شكلها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

فعلى الرغم من نجاح الدول النامية في استخدام الأمم المتحدة كمندى لها في حملتها الاقتصادية لتغيير الواقع الاقتصادي للقائم فقد تحقق لها ابتداء نقل المشاكل الاقتصادية من الإطار القومي إلى دائرة المناقشات الدولية الموسعة في ساحة الأمم المتحدة عن طريق جعل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية جهازا دائما من أجهزة المنظمة وإنشاء صندوق الأمم المتحدة للتنمية وعقود للتنمية الدولية المتوالية للأمم المتحدة .

وعلى الرغم من تلك المحاولات في الساحة الدولية فإن الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية فقد ازدادت اتساعا وكان من نتيجة هذا الوضع أن اتجهت الدول النامية لمحاولة الحصول على مجموعة من الحقوق والواجبات الاقتصادية تكون ملزمة قانونا للدول المتقدمة ولصالح الدول النامية .

ففي ١٩ أبريل ١٩٧٢ وقبل اجتماع مؤتمر التجارة والتنمية وجه الرئيس المكسيكي في ذلك الوقت لويس تشفيريا خطاباً إلى المؤتمر طالب فيه بإقامة النظام الاقتصادي الدولي على أسس قانونية ثابتة عن طريق تكوين ميثاق للحقوق والواجبات الاقتصادية للدول يحافظ على تلك الحقوق والواجبات لجميع الدول وبصفة خاصة للدول النامية وإن يتضمن بعض المبادئ مثل : حرية الدول في استغلال مصادرها الطبيعية وحق كل دول

في وضع البناء الاقتصادي المناسب لها ومنع استخدام الضغوط الاقتصادية وإخضاع الاستثمارات الأجنبية للقانون الداخلي وتصدير التكنولوجيا للدول النامية وزيادة حجم المساعدات الاقتصادية للدول النامية ويعد إحالة الاقتراح إلى مجموعة عمل لوضع الميثاق الاقتصادي تشكلت لجنة من عضوية ممثلي أربعين دولة من أعضاء الأمم المتحدة ليس من بينها الولايات المتحدة بالرغم من كونها ضمن الدول الأعضاء في مجموعة العمل وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة وقد عقدت اللجنة المشكلة لصياغة الميثاق جلستي عمل الأولى في نوفمبر ١٩٧٣ بجنيف والثانية في يوليو ١٩٧٣ بنفس المكان وتم بعدهما إعداد مشروع ميثاق مبني موحد للحقوق والواجبات الاقتصادية للدول .

وبعد مداولات غير رسمية بين أعضاء لجنة العمل في مقر الأمم المتحدة تم الاتفاق على المشروع النهائي للميثاق وبعد التصويت على الميثاق في الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت الجمعية العامة توصية في ديسمبر ١٩٧٤ في دورتها التاسعة والعشرين بأغلبية ساحقة حيث وافقت عليه مائة وعشرون دولة وامتنعت إحدى عشر دولة عن التصويت وتعد هذه النسبة هي أعلى أغلبية صدرت بها توصية عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في جميع الموضوعات التي عرضت عليها مما يعطي سبباً واضحاً للاهتمام والمساندة الدولية لإصدار الميثاق .

الطبيعة القانونية لميثاق الحقوق الاقتصادية :

يتكون الميثاق من مقدمة وأربعة فصول وقد أشارت مقدمة الميثاق إلى ضرورة التمسك بأهداف الأمم المتحدة وأهمية التعاون الدولي وضرورة التنمية بقصد تحقيق الرخاء والارتفاع بمستوى معيشة كل

الشعوب والتعاضد العالمي وفي الفصل الثاني من الميثاق نلاحظ أنه يتكون من ثمان وعشرين مادة تحت عنوان حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ومن أهم ما نص عليه : حق كل دولة في ممارسة سيادتها الكاملة علي مواردها الطبيعية ، حق كل دولة في تنظيم الأشراف علي الاستثمارات الأجنبية والإشراف علي نشاط الشركات الأجنبية وذلك تبعا لمصالحها وأهدافها القومية .

حق كل دولة في المشاركة في اتخاذ القرارات للدولية المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والمالية والنقدية حق كل دولة في الانتفاع بالنقد التكنولوجي تخصيص نسبة من نفقات التسليح لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية .

حق الدول النامية في الحصول علي معاملة تفضيلية جمركية في أسواق الدول المتقدمة دون اشتراط المعاملة بالمثل وفي الفصل الثالث تحت عنوان المسؤوليات المشتركة إزاء الجماعة الدولية فقد نص علي اعتبار البحار والمحيطات والفضاء الخارجي ملكية مشتركة " دولية " البشرية وضرورة تنظيم استقلالها دوليا إلي جانب الالتزام بحماية البيئة ومقاومة التلوث .

ومن ناحية أخرى فان اعتراض الدول الصناعية الكبرى علي الميثاق بعد نقطة ضعف خطيرة في الميثاق باعتبار أن اعتراض الدول المتقدمة علي الميثاق يجعل من الميثاق معبرا فقط عن مصالح الدول النامية دون بقية الدول وقد كان ذلك هو رأي الولايات المتحدة في الميثاق

وعلى أي الأحوال فإن ميثاق الدول وواجباتها الاقتصادية يعد علامة بارزة على طريق التنظيم الاقتصادي الدولي من حيث دخول الدول النامية في مرحلة التفاوض والمواجهة لتعديل القواعد الاقتصادية الدولية التقليدية وتحقيق مصالحها الاقتصادية في نظام اقتصادي دولي يخدم قضاياها الراهنة ومن جانب آخر فهو انعكاس لاهتمام التنظيم الدولي العالمي بمشاكل التنظيم الاقتصادي الدولي وللبدء بوضع ميثاق ينظم العلاقات الاقتصادية الدولية ومع كون أن الميثاق قد صدر في صورة توصية غير ملزمة فإنه أنبأ عن الواقع الدولي القائم ويعد خطوة أولى في الاتجاه نحو تقنين هذا الواقع القائم في العلاقات الاقتصادية الدولية .

وليس من شك في أهمية الميثاق من الناحية القانونية فقد احتسوى على العديد من المبادئ الهامة والضرورية لتحقيق التعاون الاقتصادي الدولي وفق منهج يحقق التنمية الدولية للدول النامية والاستقرار والتوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول المتقدمة والدول النامية وخلق مناخ سياسي دولي لصالح قضية التنمية الاقتصادية باعتبارها قضية مشتركة بين دول العالم وقضية مصير للدول النامية بصفة خاصة .

ولقد أسفرت الدورة الخاصة بالسادسة التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال شهري إبريل ومايو ١٩٧٤ عن إصدار وثيقتين هامتين في إشارة إلى اهتمام الأمم المتحدة بتحقيق للتعاون الاقتصادي الدولي وفق قواعد وأسس جديدة وهاتان الوثيقتان هما :

- ١- إعلان إقامة نظام اقتصادي دولي جديد .
- ٢- برنامج عمل النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

وفد تم عقد الدورة الخاصة استجابة لطلب الرئيس الجزائري السابق هواري بومدين وقد ساندت الدول النامية أو ما يسمى بمجموعة السبع والمبعين هذا الطلب وفيما يتعلق بالإعلان فقد بدأ الإعلان بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد بنديباجة تعبر في صدق عن خطورة الموضوع وجدية المداولات ثم يطرح الإعلان المبادئ التي يقوم عليها للنظام الاقتصادي الجديد علي النحو التالي :

أ - أن النظام الاقتصادي المعاصر لا يستجيب بل ويصطدم مع التغيرات الجوهرية التي لحقت بالمجتمع الدولي في المجالات الاقتصادية والسياسية وعلي وجه الخصوص ظهور الدول النامية كتجمع له ثقل سياسي واقتصادي مما يقتضي اشتراكها بفاعلية في صياغة وتنفيذ القرارات الدولية وهذه الرغبة في المشاركة مجنية علي الإقرار بحقيقة الترابط بين اقتصاديات كل للدول الأعضاء في الجماعة الدولية وأنه من المستحيل أن تحقق الأسرة الدولية تنمية متكافئة ومتوازنة في ظل النظام الاقتصادي المعاصر بل وستظل للفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية تأخذ في الاتساع .

ب - أنى للمبادئ التي يجب أن يقوم عليها النظام الاقتصادي الجديد هي المساواة في السيادة بين الدول وحق تقرير المصير وحق كل دولة في أن تبني النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي تعتقد انه في مصلحة تنميتها وتعتبر هذه المبادئ عن حق تقرير المصير الاقتصادي .

ج - السيادة الكاملة والدائمة لكل دولة علي مواردها الطبيعية ولكل مظاهر النشاط الاقتصادي .

د - إقامة علاقات عادلة بين أسعار المواد الأولية والمنتجات الصناعية .

هـ - توفير الظروف المواتية لانتقال الموارد المالية والتكنولوجيا إلى الدول النامية ودعم التعاون بين الدول النامية وتشجيع اتحادات منتجي المواد الأولية وإعادة إصلاح النظام النقدي بهدف تحقيق معدلات مرتفعة من التنمية في الدول النامية .

و - تبني إستراتيجية إنمائية دولية تحقق زيادة للتعاون الدولي الاقتصادي فيما بينها على أسس عادلة ومناسبة وتفيذ التعهدات والالتزامات الدولية وخاصة المرتبطة بمتطلبات التنمية والتحديث .

ولقد أوكل الإعلان إلى الأمم المتحدة مهمة التصدي لمشاكل التعاون الاقتصادي الدولي لتحقيق النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

أما الوثيقة الثانية وهي برنامج العمل من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد فقد تضمن عدة نقاط نوردها كما يلي :

- ١- مشكلات المواد الأولية وأثرها على التجارة الدولية .
- ٢- التصنع .
- ٣- انتقال للتكنولوجيا .
- ٤- الإشراف والرقابة على الشركات متعددة الجنسية .
- ٥- النظام النقدي العالمي ودوره في تمويل التنمية .
- ٦- ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .
- ٧- تنشيط التعاون بين الدول النامية .
- ٨- مساعدة الدول النامية في ممارسة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية.

٩- دعم دور الأمم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي.

١٠- برنامج خاص لمعونات طوارئ للدول التي تأثرت أكثر من

غيرها من الأزمات الاقتصادية العالمية .

ونخلص من هذا العرض الموجز لجهود الأمم المتحدة في نطاق وضع نظام اقتصادي دولي جديد أن الدول الأعضاء ممثلة في الجمعية العامة للأمم المتحدة وهي الجهاز العام في المنظمة الدولية تسعى إلى وضع مجموعة جديدة من القواعد القانونية لتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية مع الأخذ في الاعتبار مصالح الدول النامية .

ومع أن التوصيات الصادرة من الجمعية العامة غير ملزمة قانوناً إلا أنها تعبر عن رأي عام دولي وتعد خطوة أولى يليها بعد ذلك خطوات لتقنين الواقع الذي تعترف به تلك التوصيات .

وبالإضافة إلى ذلك وهو ما يهمننا فإن الدول النامية قد نجحت في استخدام الأمم المتحدة كوسيلة فعالة لوضع نظام قانوني اقتصادي دولي ليصبح نشاط الأمم المتحدة في هذا المجال منهاجاً أساساً ووظيفة جديدة للتنظيم الدولي المعاصر يعمل على تحقيق التوازن المفقود في المجتمع الدولي بين الجانب السياسي والجانب الاقتصادي .

وفي هذه المرحلة من مراحل تطور التنظيم الدولي في مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية فإن الدور الأكبر يقع على عاتق الدول النامية صاحبة المصلحة الأساسية في التقدم والتطور والتغير وهذا يفرض عليها أن تنظم نفسها وأن تبدأ من مرحلة الاعتماد على الذات عن طريق تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها ولا شك أن التكتلات الاقتصادية لها فوائد عديدة لتلك الدول سواء من ناحية التخصص في المستقبل أو لزيادة قدرتها

علي المساواة الدولية وخاصة بالنسبة للدول المنتجة للمواد الأولية أو للزراعية ويؤكد ذلك الاتجاه العالمي نحو التكامل بين الدول المتقدمة .

التجمعات الاقتصادية الإقليمية :

يضم المجتمع الدولي تجمعات اقتصادية إقليمية تتكون كل منها من عدة دول ترتبط فيما بينها بروابط معينة مثل وحدة الإقليم الجغرافي أو وحدة الثقافة أو اللغة المشتركة أو حتى وحدة المصالح الاقتصادية والمنظمات الاقتصادية الإقليمية هي تجمعات تضم مجموعة من الدول وفق قواعد تتفق وطبيعة العلاقات التي تسودها وأهدافها ووظائفها وتسعى من أجل دعم التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع ملاحظة أن يكون هذا التعاون متفقاً مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتعتبر المنظمات الاقتصادية الدولية هي الوعاء لجمع شمل الدول للنهوض فيما بينها علي وضع القواعد اللازمة لتنظيم الاقتصاد العالمي بهدف تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع الدولي .

ولا تعتبر المنظمات الاقتصادية حديثة النشأة فوجودها سابق علي الحرب العالمية الأولى غير أن ظاهرة تزايد للمنظمات الاقتصادية قد بدأت بعد الحرب العالمية الثانية باعتبار اهتمام التنظيم الدولي في عهد الأمم المتحدة بقواعد التعاون الاقتصادي الدولي وحل مشكلات التخلف الاقتصادي والاتفاق علي قواعد للسلوك تلزمها الدول في نشاطها في ميادين العلاقات الاقتصادية الدولية لتحقيق التنمية والرفاهية الدولية .

وللمنظمات الاقتصادية الدولية أما أن تقوم علي أساس عالمي بمعنى أن العضوية فيها مفتوحة لجميع دول العالم لحل المشكلات الاقتصادية علي مستوى عالمي كالمنظمات الاقتصادية المتخصصة

المرتبطة بالأمم المتحدة مثل البنك الدولي للتعمير والتنمية وصندوق النقد الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

ولما أن تقوم علي أساس إقليمي بمعنى أنها تهدف إلي تحقيق أغراضها في محيط أعضائها ومنها البنك الأفريقي للتنمية وبنك آسيا للتنمية والسوق الأوروبية المشتركة " الاتحاد الأوروبي " . (١)

والمنظمات الاقتصادية يمكن تقسيمها إلي منظمات عامة وأخرى متخصصة فالمنظمات الاقتصادية العامة هي التي تمارس الوظائف الاقتصادية بصفة عامة ومن أمثلة هذه المنظمات السوق الأوروبية المشتركة E.E.C. المنشأة باتفاقية روما ١٩٥٧ حيث يشمل اختصاصها الوظيفي جميع الأمور الاقتصادية للدول الأعضاء في الأنشطة الاقتصادية والتجارية وأيضاً منظمة السوق المشتركة لشرق أفريقيا E.A.C.M. والمنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية L.A.C.M. ولما كانت المعاهدات التي ينشأ عنها هذا النوع من المنظمات الاقتصادية العامة لا يمكن أن تنظم كل موضوعات ونشاطات التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء وإن تنبأ بكافة للمواقف والأوضاع الاقتصادية فقد جرى العمل علي أن المعاهدات من هذا النوع تكون عامة إلي المدى الذي يتضمن الخطوط العريضة والمبادئ الأساسية للتعاون الاقتصادي الدولي في مختلف مجالات التكامل بين الدول الأعضاء وتلك الطبيعة المرنة للمعاهدات من هذا النوع تسمح للدول الأعضاء بالتكيف وفقاً للحقائق والأوضاع الجديدة .

(١) نظرد. جابر عبد الرحمن - المنظمات الاقتصادية الدولية .

أما المنظمات الاقتصادية المتخصصة فهي التي تمارس نشاطها في مجالات محددة من مجالات التعاون الاقتصادي الدولي مثل شئون العملات ورؤوس الأموال والتمويل والتجارة الدولية والاستثمارات ويعتبر البنك الدولي للتمعير والتنمية I.B.R.D. وصندوق النقد الدولي I.N.F. ومنظمة التعريفات والتجارة G.A.T.T. ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية U.N.C.T.A.D.U. أمثلة هذا النوع من المنظمات المتخصصة. ويمكن أن تقسم أيضا المنظمات الاقتصادية طبقا لمعيار السلطة التشريعية إلى منظمات اقتصاد فوق الدول ومن أمثلتها المنظمة الأوروبية للفحم والصلب وفي هذا النوع من المنظمات يكون للمنظمة الحق في اتخاذ القرارات المباشرة والملزمة دون الرجوع لحكومات الدول الأعضاء وعلى الجانب الآخر وطبقا لمعيار السلطة التشريعية أيضا هناك نوع آخر من المنظمات الاقتصادية الدولية وهي التي تمارس اختصاصها وتتخذ قراراتها من خلال إرادة الدول الأعضاء دون أن يكون لها أي سلطات ملزمة أعلى من سلطات الدول الأعضاء وهذا هو الوضع الغالب لمعظم المنظمات الاقتصادية الدولية وهناك تقسيم آخر للمنظمات الاقتصادية الدولية يقوم على أساس التخصص ومن أنواع هذا التقسيم المنظمات العالمية الاقتصادية والتي تكون عضويتها مفتوحة لجميع الدول أعضاء الجماعة الدولية وتمارس اختصاصها على مستوى عالمي دون تمييز على أساس العرق أو العقيدة السياسية أو غيرها ومثال هذا النوع البنك الدولي للتمعير والتنمية I.B.R.D. وصندوق النقد الدولي I.M.F. ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ويقابل هذا النوع من المنظمات الاقتصادية نوع آخر يختص بالجانب الاقتصادي الإقليمي ونقصد المنظمات الاقتصادية الإقليمية

والتي تكون عضويتها قاصرة علي مجموعة معينة من الدول المتقاربة في بعض العوامل أو الظروف مثل المصلحة الاقتصادية المشتركة أو التجاوز الجغرافي أو غيرها .

التجمعات الاقتصادية الدولية :

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ساد العالم اتجاه نحو ضرورة العمل علي إصلاح ما أفسدته الحرب وقد كان ذلك بالفعل بقيام عدة تجمعات أو كتلتات اقتصادية بين جماعات من الدول لمواجهة الظروف الاقتصادية السيئة التي تترتب علي هذه الحرب وتنوعت هذه الكتلتات وتشكلت وفقاً للظروف الإقليمية وظروف الدول المشتركة في هذه الكتلتات

وتشير الكتلتات الاقتصادية إلي التكامل الاقتصادي والذي يعني اتفاق مجموعة من الدول علي إلغاء القيود علي حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية وبمعنى آخر فإن التكامل الاقتصادي يعني تسهيل حرية التجارة من خلال إلغاء الحواجز الجمركية بين أعضاء التكامل - والتكامل الاقتصادي بهذا المعنى ما هو إلا خليط بين سياسة الحرية التجارية وسياسة الحماية الوطنية حيث يضع التكامل - في الوقت نفسه - قيوداً علي حركة التجارة بين الدول الأعضاء فيه وبين الدول الأخرى الخارجة عن نطاق دائرة التكامل وإذا كان العالم اتجه بعد الحرب العالمية الثانية - كما ذكرنا - إلي إقامة التجمعات والكتلتات الاقتصادية لتحقيق منافع ومزايا اقتصادية تصلح ما خلفته الحرب من دمار وفقر ومرض فإننا يمكن أن نورد أهم نماذج الكتلتات الاقتصادية كما يلي :

أ - اتحاد البنيلوكس :

وهو اتحاد اقتصادي نشأ بين نولتي بلجيكا ولوكسمبرج عام ١٩٨١ وقام علي أساسه اتفاق لإزالة الحواجز الجمركية بين الدولتين وذلك استهدفا لتطوير التعاون الثنائي بين الدولتين ولقد تطور التعاون الاقتصادي بينهما عام ١٩٢٢ إلي وحدة اقتصادية كاملة ، ثم انضمت هولندا إلي ذلك التجمع في عام ١٩٤٧ وبدأ تنفيذ هذا الاتفاق الجمركي الثلاثي في ابريل ١٩٤٨ حيث ألغيت بموجبه الحواجز الجمركية بين الدول الثلاث وبعد فترة انتقالية استكملت فيها التغيرات الهيكلية والتنظيمية اللازمة لتوافر نجاح ذلك الاتفاق الجمركي تم تطبيق تعريفه جمركية موحدة بين هذه الدول علي الواردات من الدول الأخرى .

ب - الجماعة الاقتصادية الأوروبية :

ولقد نتابعت الاتجاهات نحو التكتل الاقتصادي للدول الأوروبية استرشادا بنجاح اتحاد البنيلوكس والجماعة الأوروبية للفحم والصلب وأتخاذ المدفوعات الأوروبي وكان بداية هذا الاتجاه تكوين سوق اقتصادية مشتركة من دول اتحاد البنيلوكس والدول الأعضاء (الست) في جماعة الفحم والصلب وهي (فرنسا - ألمانيا - إيطاليا - هولندا - بلجيكا - لوكسمبرج) وقد قرر مؤتمر وزراء خارجية هذه الدول في صقلية بإيطاليا عام ١٩٥٥ تشكيل لجنة من ممثلي حكومات تلك الدول لبحث إمكانية إيجاد تكامل اقتصادي بين الدول المذكورة ووضع تفاصيل معاهدة جديدة لإنشاء الجماعة الاقتصادية عن طريق تكوين منظمات مشتركة بينها وإمماج

تدريجي لاقتصادياتها القومية وإنشاء سوق مشتركة وتنسيق سياساتها الاجتماعية بالتدريج .

وفي عام ١٩٥٦ نوقش بمدينة البندقية تقرير (سباك) واعتبر في مجموعه أساساً لوضع مشروع المعاهدة المطلوبة وفي مارس ١٩٥٧ في روما وقعت المعاهدة التي أصبح بمقتضاها للسوق المشتركة كيانها القانوني وفعاليتها وفي عام ١٩٧١ انضمت للدانمارك وبريطانيا وإيرلندا إلى المعاهدة ثم انضمت اليونان عام ١٩٨١ وفي عام ١٩٨٦ انضمت إسبانيا والبرتغال وفي عام ١٩٩٠ انضمت ألمانيا (الموحدة) ثم انضمت للنمسا وفنلندا والسويد عام ١٩٩٥ .

وجدير بالذكر أن إنشاء السوق الأوروبية المشتركة كان له أهداف عليا علي المستوى الاقتصادي والمستوى السياسي ومن هذه الأهداف العمل علي تحقيق التوسع المستمر المتوازن لأوجه النشاط الاقتصادي بين دول السوق وتوثيق الصلات والروابط بين الدول الأعضاء .

وفي سبيل تحقيق السوق الأوروبية لأهدافها اتفقت الدول الأعضاء فيها علي مجموعة من الإجراءات والأساليب الاقتصادية منها إنشاء بنك أوروبي للاستثمار وإنشاء صندوق اجتماعي أوروبي لتحسين إمكانات تشغيل العمالة وللمساهمة في رفع مستوى معيشتهم بالإضافة إلي تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء وإتباع سياسة نقل موحدة وسياسة زراعية موحدة أيضا ويعد الاتحاد الأوروبي الحالي ثمرة جهود السوق الأوروبية التاريخية نحو توحيد الأهداف السياسية والاقتصادية للدول أعضاء الاتحاد ففي ٧ فبراير ١٩٩٢ قامت حكومات السوق الأوروبية بالتوقيع في مدينة ماستريخت علي معاهدة لإقامة الوحدة

الأوروبية وإقامة سوق أوروبية موحدة وإقامة نظام نقدي أوروبي موحد قائم علي عملة جديدة يطلق عليها ECU الايكو ولقد تطلب تنفيذ المعاهدة إجراء تعديلات جوهرية في دساتير الدول الموقعة لتحويل بعض الصلاحيات التي كانت تعد من صميم اختصاص كل دولة إلي المؤسسات الأوروبية الموحدة في المجالات النقدية والاقتصادية والسياسية ومن هذه المؤسسات البنك المركزي الأوروبي والبرلمان الأوروبي ولقد كانت عملية التصديق علي المعاهدة ليس كما يتصور البعض بل شابها كثير من الصعوبات والمعارضات .

معاهدة لشبونة ١٩٩٥ ومستقبل أوروبا :

بداية هناك سؤال يطرح نفسه بعد رفض ايرلندا لمعاهدة لشبونة المفاجئ والغير متوقع وهذا السؤال هو ما مستقبل التجربة الأوروبية فسي الاندماج والوحدة السياسية والاقتصادية ؟ وهل يمكن للاتحاد الأوروبي الحالي أن يجابه التحديات التي تواجهه علي المستوى السياسي والاقتصادي ؟ ففي يونيو ٢٠٠٨ خرجت الجماهير الايرلندية لتعلن رفضها من خلال الاستفتاء لمعاهدة لشبونة علي أساس أن المعاهدة تقلل وتحد من دورها في صنع القرار ولقد عبر الاستفتاء عن شعور جماهير ايرلندا من أن هناك أشياء غير واضحة في اتفاقية لشبونة وعبر أيضا عن تخوفه من هيمنة الدول الكبرى في الاتحاد علي الدول الصغرى ومن أسباب الرفض أيضا تدفق العمالة والمهاجرين إلي ايرلندا مما سيكون له أسوأ الأثر علي مسألة التشغيل وفرص العمل في السوق الايرلندية أو ما يطلق عليه منافسة الوافدين والمهاجرين لأبناء ايرلندا وفي محاولة للإجابة علي هذه

التساؤلات وغيرها أوضح السيد / كلاوس ايبيرمان رئيس مفوضية الاتحاد الأوروبي بالقاهرة في حوار له نشرته جريدة الأهرام في ٢٢ يوليو ٢٠٠٨ أن إيرلندا رفضت معاهدة لشبونة فقط ولم ترفض الاتحاد الأوروبي وأنه إذا كان هناك الآن جدل يدور حول تمتع الدول الكبرى في الاتحاد بالأمان أكثر من الدول الصغرى فالواقع أن الاتحاد الأوروبي بنيان ديمقراطي ولكل دولة عضو فيه صوت ووجود ملحوظ وإن إيرلندا قد استفادت كثيرا من انضمامها للاتحاد الأوروبي في الدفع باقتصادها إلى الإمام ، فيبعد انضمام أعضاء جدد من أوروبا الشرقية مثل بولندا ورومانيا وبلغاريا أصبح هناك تنفق من العملة للرخيصة من هذه الدول لدول أوروبا وهو ما دفع بعض هذه الدول للحد من دخول العملة للرخيصة إليها حماية للقوى العاملة عندها وأن إيرلندا علي العكس من ذلك فتحت أسواقها للعمالة الرخيصة ويرى السيد كلاوس ايبيرمان أن التخوف من هجرة العملة للرخيصة ليس السبب وراء الرفض الايرلندي لاتفاقية لشبونة ولكن ربما تكون هناك أسباباً اجتماعية أخرى وأنه لا بد من تحليل أسباب الرفض فهناك ثمانية عشرة دولة صدقت علي الاتفاقية من مجموع سبع وعشرين دولة هم أعضاء الاتحاد الأوروبي وهو ما يعني أن الأغلبية وافقت عليها وإن الاتحاد يهتم بأصغر دولة حتى لو كان تعداد سكانها لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من مجموع سكان شعوب أوروبا " خمسمائة مليون نسمة " وأن الاتحاد الأوروبي مبني علي أساس تحويل السيادة من الدول للاتحاد الأوروبي ولذلك فإن الاتحاد ليس منظمة دولية يمكن الانسحاب منها ولكنه مثل اتحاد فيدرالي للدول وإن الحل يكمن في بحث المشكلة وعلاجها وفي سؤال للسيد / ايبيرمان عن أن الشعب الايرلندي لم يفهم الاتفاقية ؟ أجاب

بأننا في حاجة للتوضيح للشعوب أهمية الاتحاد الأوروبي بالنسبة لهم وإن الانضمام له سوف يعود بالفائدة على الشعوب الأوروبية جميعا فهو كيان اقتصادي وسياسي صلب يعمل مع جيرانه لتحقيق المصالح المشتركة وهو الحل لمواجهة تحديات "العولمة" فنحن نتشاور حول مشاكل الطاقة والمياه والتجارة وتغيير المناخ والأمراض الوبائية وفي سؤال آخر عن أن الناخب الايرلندي قد فقد الثقة في الاتحاد الأوروبي ؟ أجاب السيد / بيرمان بأن هذا ليس تصويتا ضد الاتحاد الأوروبي ولكنه رفض لدينا سياسة اقتصادية ناجحة والميزان التجاري جيد وإن الاتحاد الأوروبي يمكنه العمل جيدا فالبیان الاقتصادي ونظام صناعة القرار يظل فوق المنافسة ولكن الفكرة هي توسيع نطاق السياسات حيث يمكن اخذ قرارات الأغلبية وهو ما سمح باتخاذ قرارات أكثر سرعة وأكثر فاعلية وأن الرفض الايرلندي ليس أزمة للاتحاد الأوروبي تهدد بقاءه فقد تعرض الاتحاد الأوروبي للكثير من القلاقل ولكنها جميعا تمت معالجتها وهي لا تؤثر علي وجوده وأنه بالتأكيد هناك مشاكل كثيرة تواجه العالم مثل الطاقة والغذاء وتغير المناخ وغيرها لذا فنحن نعمل علي تبادل للتجارب الجيدة ونختار الأفضل منها ونأخذ به . فإطار الاتحاد الأوروبي هو الرد علي العولمة لأن الدول الصغيرة لديها فرص قليلة للتأثير علي مجريات الأمور في العالم .

وفي مقال للأستاذ / عبد الله عبد السلام حول الموضوع نفسه بعنوان "عطب أوروبي عند المحطة الايرلندية" وصف رفض الايرلنديين لمعاهدة لشبونة بأنه صدمة أو صدمة أو حتى نكسة للاتحاد الأوروبي لكنه سيكون من المبالغة الشديدة القول أن هذا الرفض نهاية لمشروع الوحدة الأوروبية فلقد جاءت نتائج الاستفتاء الذي شهدته جمهورية أيرلندا حول

اتفاقية لشبونة في ١٢ يونيو ٢٠٠٨ بمثابة مفاجأة كبرى فقد صوت ٥٣,٤ % ضدها مقابل ٤٦,٦% وسبب المفاجأة أن الغالبية العظمى من قادة أيرلندا والاتحاد الأوروبي كانوا يعتقدون أن الفوز ليس مضموناً فقط بل مؤكداً فالأيرلنديون أكثر شعوب أوروبا دعماً للوحدة الأوروبية لأسباب كثيرة أهمها أن أوروبا ضخت عشرات المليارات من اليورو إلي بلادهم خلال العقود الثلاثة الماضية الأمر الذي جعل أيرلندا الآن دولة تتجاوز من حيث قدراتها الاقتصادية دولاً كانت إلي سنوات قريبة ينظر إليها علي أنها اللغاء المتخلف من أوروبا ثم أن ٨٠% من القوى السياسية في أيرلندا تقف إلي جانب معاهدة لشبونة.

وفي موقع آخر من المقالة يوضح الأستاذ / عبد الله عبد السلام بأن المعاهدة التي جرى التوصل إليها شديدة التعقيد والإغراق في التفاصيل وصعبة علي الفهم ولذلك استغل رافضو الوحدة الأوروبية الاستفتاء الأيرلندي لتوجيه الاتهامات والشائعات حيث تلقف الأيرلنديون المحافظون خاصة في الريف هذه الشائعات وفسروها تفسيرات أدت إلي انقلاب الأمور رأساً علي عقب مما اقنع الأيرلنديين بضرورة رفض معاهدة لشبونة علي أساس أنها قد تضر بهم وبالاقتصاد الأيرلندي وبعد ذلك يطرح لنا الأستاذ عبد الله عبد السلام عدة سيناريوهات محتملة للخروج من هذا المأزق الأوروبي :

السيناريو الأول :

أن يمضي الاتحاد قدماً وتواصل الدول الأخرى للتصديق علي المعاهدة التي وافق عليها بالفعل ثمانية عشرة دولة من خلال برلماناتها علماً أن أيرلندا فقط هي التي اشترطت إجراء استفتاء علي المعاهدة .

السيناريو الثاني :

أن يتم وقف تصديق الدول المتبقية علي المعاهدة ويتحدد موعد آخر لإجراء استفتاء جديد في ايرلندا علي أمل أن يقول الايرلنديون " نعم " هذه المرة كما قالوا " نعم " من قبل لمعاهدة نيس عام ٢٠٠٢ بعد أن رفضوها قبل ذلك العام.

السيناريو الثالث :

أن يجري الإعلان عن وفاة أو انتهاء معاهدة لشبونة رسميا كما حدث مع الدستور الأوروبي الموحد وهذا سيناريو يرفضه بشدة مؤيدو الاندماج الأوروبي قائلين أن الاتحاد تنتظره مهام كبيرة داخليا وخارجيا وليس من المنطقي العودة إلي المربع الأول في وقت يواجه فيه تحديات صعود الصين والهند وتغير المناخ وأزمة الغذاء وأزمة الطاقة .

ويقول الأستاذ / هاني صل بجريدة الأهرام في مقالته من هم حتى يرفضوا ، لو كان الشعب الايرلندي جاهلا أو نصف متعلم لانتفى بالانديفاع وراء كل ما تمليه عليه الأحزاب وجماعات الضغط والصحف والفضائيات لقنا بكل سهولة انه انتهج سلوك التابع واستجاب لبيانات الأحزاب وتقارير الإعلان وتحريضات البعض واللعب علي أوتار العاطفة ولكن المشكلة أن الايرلنديين قرؤوا بالفعل نصوص معاهدة لشبونة وفهموا ما فيها تماما من ايجابيات وسلبيات وكان أمامهم أيضا الفرصة والوقت للاطلاع علي جميع الآراء المؤيدة والمعارضة وذلك قبل التوجه إلي صناديق الاقتراع والاستفتاء عليها ولذلك فإن " لا " التي قالوها جاءت من أشخاص متعلمين مستيرين يملكون إرثتهم بأيديهم ولا يجرؤ احد أن

يفرض عليهم رأياً أو قراراً ولكن التصويت الايرلندي علي المعاهدة معناه أن بلدا يمثل اقل من ١% من سكان الاتحاد الأوروبي يستطيع إقشال المعاهدة علما بان ايرلندا هي الدولة الوحيدة التي قررت طرح المعاهدة للاستفتاء العام ولكن في الوقت نفسه فايرلندا توصف بأنها نقطة مضيئة في صفحة الاتحاد الأوروبي وهي الآن من أغنى دول العالم بعد أن كانت في فترة ما من أفقر الدول في غرب أوروبا .

أما لماذا قالوا " لا " فقراءة سريعة لأهم نصوص وبنود معاهدة لشبونة مستعطينا انطباعاً واضحاً عن الأسباب التي جاء من اجلها التصويت بـ لا في بلد تكاد نسبة الأمية فيها تصل إلي صفر ومتوسط دخل الفرد بها أعلى من الولايات المتحدة "حوالي ٤٣ ألف دولار سنوياً " .

فالمعاهدة تقر بضرورة إيجاد منصب لرئيس طويل الأمد للمجلس الأوروبي لرءاء الاتحاد أي رئيس لأوروبا وهو ما اعتبره الايرلنديون وغيرهم من الأوروبيين شكلا غريباً غير معهود بالنسبة لهم وتقر أيضاً ضرورة تعزيز سلطات منصب للرجل المسئول عن السياسة الخارجية وكذلك بالتوصل إلي اتفاقية للدفاع المشترك وهي نقطة مثيرة للجدل .

وعلي الرغم من أن ايرلندا مصنفة في استطلاعات الرأي علي أنها واحدة من أكثر الدول تأييدا للوحدة الأوروبية بصفة عامة . فإن المصوتين بـ "لا" في الاستفتاء وغيرهم من المعارضين لمعاهدة لشبونة قالوا أن بنودها تحد كثيراً من نفوذ الدول الصغيرة وتجعل القرارات والسلطات والسيادة الحقيقية في أيدي الكبار (الدول الكبرى) وحدهم كما أنها ستقوض الحياد التاريخي الذي تشتهر به السياسة الايرلندية منذ زمن بعيد .

وعلى الرغم من أن الأحزاب الأيرلندية وتحديدا الأحزاب السياسية الثلاثة الرئيسية والنقابات العمالية وجماعات لمزارعين ورجال الأعمال أبدوا معارضة للمعاهدة بل وقادوا حملة المعارضة للمعاهدة قبل الاستفتاء ولكن ارتفاع نسبة الإقبال في هذا الاستفتاء يؤكد أن التحريض من هذه الأحزاب والجماعات لم يكن وحده السبب وراء التصويت بـ "لا" بل أن التصويت كان شعبياً جارفاً غير مرتبط بتحريضات أو أملاءات سياسية محلية .

لقد كشفت الـ "لا" الأيرلندية النقاب عن حالة انفصال محيق بين الشعوب الأوروبية وكبار قادة الرأي العام في وسائل الإعلام ومراكز الأبحاث من جانب ، وبين رؤساء الحكومات والوزراء وممثلي السلطة بصفة عامة في غالبية دول الاتحاد الأوروبي من جانب آخر وهذا هو الدرس الذي ينهي به مقالته الأستاذ هاني عسل .

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية :

جاءت فكرة بحث قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي في البلدان النامية عند انعقاد المؤتمر الأول لدول عدم الانحياز الذي عقد في بلجراد في سبتمبر ١٩٥٥ وحضره ممثلو أربع وعشرين دولة أفريقية وآسيوية وأوروبية وأمريكية لاتينية وكان مؤتمر القاهرة الذي انعقد في عام ١٩٦٢ تنفيذاً لتوصيات المؤتمر الأول لدول عدم الانحياز بمثابة الخطوة الأولى في سبيل التمهيد لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية U.N.C.T.A.D. وقد افتتح المؤتمر في ٢٣ مارس ١٩٦٤ بجنيف بناء على الإعلان الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٣ بالدعوة إلى المؤتمر وبلغ عدد الدول التي شاركت فيه مائة وعشرون دولة ويعتبر هذا المؤتمر أهم

مؤتمر منذ مؤتمر سان فرانسيسكو الذي أسفر عن وضع ميثاق الأمم المتحدة وأنه خطوة هامة نحو وضع نظام اقتصادي عالمي جديد عادل وقد توصل المؤتمر إلي توصيات هامة تؤدي عند الأخذ بها إلي مساعدة الدول النامية علي زيادة عائداتها من التجارة وتثبيت هذه العائدات وكذلك تؤدي إلي زيادة صادراتها من المنتجات المصنعة والحصول علي رأس المال اللازم للتنمية .

ولقد تقرر أن يكون المؤتمر ذاته احد أجهزة الجمعية العامة للأمم المتحدة ويعقد دوراته علي فترات لاحقة لا تزيد علي الثلاث سنوات وان يشكل مجلسا تنفيذيا يضم خمس وخمسون عضوا ينتخبهم المؤتمر من بين أعضائه مع مراعاة التوزيع الجغرافي ثم يقوم المجلس بتشكيل لجان معاونة للسلع والمنتجات والموارد غير المنظورة والتمويل الخاص بالتجارة الخارجية .

وبمعنى آخر فإن المؤتمر قام بإصدار توصيات في المسائل المتصلة بالتجارة والتنمية وذلك بالتعاون مع الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بغية تنسيق الأنشطة في المجالات الأخرى داخل إطار الأمم المتحدة .

وأقرت الجمعية العامة هذه التوصيات في ديسمبر ١٩٦٤ بما في ذلك النص علي التوفيق قبل طرح المسائل للتصويت في المسائل الجديدة التي تؤثر في المصالح الاقتصادية والمالية لبدول معينة وفي أوائل السبعينات كان من المقرر أن تبذل الحكومات قصارى جهدها لتحقيق الأهداف الأساسية التي تضمها مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبالرغم من أن المؤتمر أصبح أداة دائمة للأمم

المتحدة إلا أن المتتبع للمناقشات والتوصيات التي أسفرت عنها أدوار الانعقاد الأربعة للمؤتمر ابتداء من المؤتمر الأول الذي عقد في جنيف ١٩٦٤ ثم الانعقاد الثاني في نيودلهي ١٩٦٨ والدالث الذي عقد في سنياباو ١٩٧٢ والرابع الذي عقد في نيروبي ١٩٧٦ يخرج بالنتائج التالية :

- ١- أن سلطة المؤتمر عند بحث موضوعات التنظيم الاقتصادي الدولي لا يتجاوز إصدار توصيات ليس لها صفة الإلزام الدولي وان كانت ذات أثر في خلق رأي عام دولي تجاه قضايا التنمية .
- ٢- ليس للمؤتمر منهج واضح لتحقيق التنمية الاقتصادية ولعل الميزة الواضحة الايجابية للمؤتمر هي انه يلقي الضوء على مشاكل التنمية في بلدان العالم وينقلها إلى المناقشة على مستوى عالمي ' الأمم المتحدة " .

ملاقة الأمم المتحدة بالمنظمات الدولية الأخرى :

نجحت الأمم المتحدة على عكس عصبة الأمم في الربط بين نشاطها وبين نشاط المنظمات العالمية المتخصصة عن طريق عقد اتفاقات معها تنظم علاقاتها المتبادلة تنظيمياً تفصيلياً (١) فقد قرر واضعو الميثاق

(١) نصت المادة ١/٢٤ من عهد العصبة على ما يلي :

" I there shall be places under the direction of the league all international bureaus already established by general treaties if the parties to such treaties consent . All such international bureaus and all commissions for the regulation of matters of international interest hereafter constituted shall be placed under the direction of the league"

اعتبار الأمم المتحدة المحور الذي تركز عليه كل المجهودات الدولية في ميدان التعاون الدولي وعلى أن تتحمل المنظمات المتخصصة العالمية العبء الأكبر في المجالات غير السياسية كل ذلك في إطار من التعاون والارتباط الوثيق مع الأمم المتحدة مع احتفاظ كل منها بشخصيتها المستقلة كما اخذ الميثاق بفكرة الإقليمية في إطار للتنظيم الدولي وتعرض لبيان العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وضرورة وجود تعاون بينهم في حل المنازعات الدولية وفي المحافظة على السلم والأمن الدوليين .

١- علاقة الأمم المتحدة بالوكالات المتخصصة :

تعرض الميثاق في مواده المختلفة لتنظيم للعلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة العالمية التي يطلق عليها اسم الوكالات المتخصصة (Specialized Agencies) (١) والوكالات المتخصصة هي المنظمات ذات الاتجاه العالمي المتخصصة في مجالات الاقتصاد والاجتماع والعلاقات الإنسانية التي ترتبط بالأمم المتحدة معها اتفاقاً .

ولقد عرفت المادة ١/٥٧ من ميثاق الأمم المتحدة الوكالة المتخصصة بأنها وكالة تنشأ بمقتضى اتفاق بين الحكومات وتضطلع بمقتضى نظمها الأساسية بنبعث دولية واسعة في الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بذلك من الشؤون .

غير أن عصبة الأمم قد فشلت في الربط بين نشاطها ونشاط الاتحادات الإدارية التي كانت قائمة في ذلك الوقت نظراً لربعة هذه الاتحادات في الإبقاء على استقلالها وعدم الخضوع لإشراف عصبة الأمم .

(١) انظر المصاد ٣/١٧ ، ٢/٤٨ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٧٠ .
من ميثاق الأمم المتحدة.

كما نصت المادة ١/٦٣ من الميثاق علي أن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضع اتفاقات مع أي وكالة من الوكالات المشار إليها في المادة السابعة والخمسين تحدد الشروط التي عني مقتضاها يوصل بينها وبين الأمم المتحدة وتعرض هذه الاتفاقيات علي الجمعية العامة للموافقة عليها ، وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينسق وحدة نشاط الوكالات المتخصصة بطريق التشاور معها وتقديم توصياته إليها والتي الجمعية العامة وأعضاء الأمم المتحدة (١) .

(١) المادة ٢/٦٣ من ميثاق الأمم المتحدة .

واهم ما يميز الوكالات المتخصصة عن الأجهزة الفرعية للأمم المتحدة هو النظر للأداة القانونية التي أنشأت هذا الكيان أو ذلك فإذا كانت قرارا صادرا عن احد أجهزة الأمم المتحدة كنا بصدد جهاز فرعي لا يتمتع بوصف الوكالة المتخصصة أي كان درجة التميز والاستقلال الذاتي الممنوحة له ، أما إذا كانت اتفاقا دوليا كنا بصدد وكالة دولية متخصصة .

نظر: لفظر الأستاذ الدكتور محمد سامي عبد الحميد المرجع السابق الإشارة إليه
ص ٣٩٥-٣٩٦ .

وتعد الوكالات المتخصصة الأداة المركزية للأمم المتحدة لتحقيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي وفي نفس الوقت يعترف الميثاق بأهمية هذه الوكالات واستقلالها في الاضطلاع بمسؤولياتها في مجالات تخصصها والحكمة من المحافظة على استقلال الوكالات المتخصصة هو إبعادها عن المشاكل السياسية الدولية بالإضافة إلى أن العضوية فيها ليست مقتصرة على أعضاء الأمم المتحدة (١).

ويمكن إجمال أهم مظاهر العلاقة التي تربط الأمم المتحدة بالوكالات المتخصصة فيما يلي (٢):

أ - تدعو الأمم المتحدة عند الحاجة الدول الأعضاء فيها إلى إجراء مفاوضات بينها بقصد إنشاء أية وكالة متخصصة جديدة يتطلبها تحقيق أهداف الأمم المتحدة المتعلقة بالتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي (٣).

ب - للأمم المتحدة أن تقدم ما ترى من توصيات للوكالات المتخصصة بشأن وجوه نشاطه ولوائحها الإدارية والمالية وغير ذلك من الإجراءات بهدف التنسيق بين الوكالات المتخصصة المختلفة (٤).

(١) الأستاذ الدكتور محمد حافظ غانم ، المنظمات الدولية ، المرجع السابق الإشارة إليه ، ص ٣٦٩ .

(٢) انظر الأستاذ الدكتور محمد سامي عبد الحميد ، المرجع السابق الإشارة إليه ، ص ٣٩٨ - ٣٩٩ .

(٣) المادة ٥٩ من ميثاق الأمم المتحدة .

(٤) المواد ٥٨ ، ١/٦٢ ، ٢/٦٣ من ميثاق الأمم المتحدة .

ج - تلتزم الوكالات المتخصصة وفقا لاتفاقات الوصل بتقديم تقارير دورية عن انجازاتها إلى الأمم المتحدة (١) .

د - المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الأداة المركزية للتنسيق بين أوجه نشاط الوكالات المتخصصة وعليه أن يقدم لها ما قد تطلبه من خدمات (٢) . وفي سبيل تحقيق هذه السياسة يشترك مندوبون عن الوكالات المتخصصة في مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان التابعة له دون أن يكون لهم حق التصويت كما يشترك مندوبون عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعات الوكالات المتخصصة (٣) .

هـ - تلتزم للوكالات المتخصصة بعرض ميزانياته علي الجمعية العامة للأمم المتحدة لدراستها وتقديم توصياتها إليها في هذا الخصوص (٤) .

و - لمجلس الأمن طبقا لاتفاقات الوصل الحق في الاستعانة بالوكالات المتخصصة لتنفيذ ما قد يوقعه علي بعض الدول من جزاءات اقتصادية واجتماعية وثقافية (٥) وللجمعية العامة وفقا لقرار الاتحاد من

(١) المادة ٦٤ من ميثاق الأمم المتحدة ،

(٢) المادة ٢/٦٦ من ميثاق الأمم المتحدة .

(٣) المادة ٧٠ من ميثاق الأمم المتحدة .

(٤) المادة ٣/١٧ من ميثاق الأمم المتحدة .

(٥) أشارت المادة ٢/٤٨ من ميثاق الأمم المتحدة إلى أن يقوم أعضاء الأمم المتحدة بتنفيذ هذه الجزاءات مباشرة وبطريق العمل في الوكالات الدولية المتخصصة التي يكونون أعضاء فيها .

لجل السلم ، أن تستعين بالوكالات المتخصصة لمعاونتها في تنفيذ تدابير القمع ^(١).

٢- علاقة الأمم المتحدة بالمنظمات الإقليمية :

تلعب للمنظمات الإقليمية دوراً بالغ الأهمية في التنظيم الدولي المعاصر وبصفة خاصة فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدولي والدفاع عن أعضائها علي المستوى الإقليمي وتحقيق التعاون بينهم في لمسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولقد تعرض الميثاق لبيان دور التنظيمات الإقليمية في إطار النشاط العام للبيئة العالمية واعترف بضرورة وجود تعاون بين هذه المنظمات والأمم المتحدة ولقد اهتم الميثاق في الفصل الثامن الخاص بالتنظيمات الإقليمية التي تختص بالمحافظة علي السلم والأمن الدولي وحرص علي إخضاعها لإشراف ورقابة الأمم المتحدة ^(٢) وقد تضمن ميثاق الأمم المتحدة الإشارة إلي عدة مبادئ أساسية فيما يتعلق بعلاقة الأمم المتحدة بالمنظمات الإقليمية أهمها ما يلي :

أ - ضرورة أن تكون أهداف المنظمة الإقليمية ومبادئها متلائمة مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة ومن ثم فإن الاتفاق علي خلاف هذه المبادئ والأهداف في الميثاق المنشئ لمنظمة إقليمية علي فرض وقوعه يبطل وثيقة تأسيسها كما أن أي قرار يصدر من أجهزة المنظمة الإقليمية

(١) كذت لجنة الإجراءات الجماعية التابعة للجمعية العامة ضرورة تعاون الوكالات المتخصصة مع الجمعية العامة عن طريق اتخاذ لتدابير اللازمة لتنفيذ تدابير القمع التي تتخذها الجمعية بناء علي قرار الاتحاد من لجل السلم .

(٢) انظر المواد ٣٣ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة .

متعارضا في مضمونه أو فحواه مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة يجعل منه قراراً باطلاً وعديم الأثر (١) .

ب - تتعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية في مجال المحافظة علي السلم والأمن الدولي ولا يجوز لأي من هذه المنظمات اتخاذ أي عمل من أعمال القمع في حالة وقوع ما يخل بالأمن والسلم الدوليين ولكن عليها بذل الجهود لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية قبل عرضها علي مجلس الأمن (٢) . وعلي المنظمات الإقليمية إحاطة مجلس الأمن بما يتخذ أو يعتزم اتخاذه من إجراءات في مجال المحافظة علي السلم والأمن الدوليين في نطاق أقاليمها الجغرافية (٣) .

ج - يستخدم مجلس الأمن المنظمات الإقليمية في أعمال القمع التي يتخذها تطبيقاً للفصل السابع من الميثاق ولكما رأي ذلك ملائماً ويكون عليها حينئذ تحت إشراف المجلس ومراقبته (٤) .

البنك الدولي للإنشاء والتعمير I.B.R.D.

يمكن أن نطلق عليه - بنك العالم - وترجع نشأته إلي مؤتمر برينتون وودز عام ١٩٤٤ حيث دعت الحاجة إليه بعد أن خلفت الحرب العالمية الثانية تدهوراً في المبادلات المتعددة الأطراف فضلاً عما خلفته من تدمير في البنية الاقتصادية الأساسية لدول كثيرة في القارة الأوروبية مثل إنجلترا وفرنسا وألمانيا وغيرهم بالإضافة إلي التدمير في الأموال

(١) المادة ١/٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

(٢) راجع المواد ١/٥٣ ، ٥٢ (٢،٣) من ميثاق الأمم المتحدة .

(٣) المادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة .

(٤) المادة ١/٥٣ من ميثاق الأمم المتحدة .

والأرواح مما استلزم علاجاً سريعاً لإعادة البناء والتعمير فضلاً عن تحقيق الاستقرار والسلام لدول العالم ولقد ظهر من بين دواعي حفظ السلم العالمي في هذه الفترة ضرورة العمل على تنويع الفوارق الشاسعة في مستويات المعيشة بين الدول الغنية والدول الفقيرة الأمر الذي جعل من تنمية اقتصاديات البلاد النامية أحد الأهداف الأساسية لفكرة قيام البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي بدأ أعماله في يونيو ١٩٤٦ ومقره مدينة واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية .

ويمارس سلطة الإدارة العليا في البنك مجلس المحافظين الذي يشكل من محافظ لكل دولة عضو والمديرون التنفيذيون اللذين يعقدون اجتماعاً أسبوعياً . وأهم الدول الأعضاء في البنك من حيث المساهمة المالية للولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا وألمانيا واليابان .

المعونة الفنية :

المعونة الفنية للأعضاء كدراسات الجدوى وخدمات الخبراء والمستشارين الأجانب وإيفاد العاملين الوطنيين للتدريب في الخارج وغير ذلك من أوجه المعونة الفنية التي قد تفوق في أهميتها للدول النامية الأموال التي قد تحصل عليها تلك الدول من البنك .

ويضطلع البنك بتلك المهمة بحكم ما يتوفر له في ميدان التنمية الدولية من خبرات ومعارف الأعضاء جميعاً مما يستطيع تكريسه لخدمة أي بلد يطلب المشورة في مسائل السياسات الاقتصادية العامة والتخطيط والإدارة والإعداد للمشروعات وتعبئة رأس المال الوطني وترشيد استخدام الموارد البشرية فضلاً عن تطوير الخدمات الإحصائية .

كما يتبع البنك معهد للتنمية الاقتصادية يتولى تدريب المسؤولين من الدول النامية في شئون التنمية بالإضافة إلى برامج الأبحاث التي ينظمها البنك في مجالات التخطيط الاقتصادي في التنمية الريفية والتنمية والتجارة الدولية والصناعة والمؤسسات التمويلية والتنمية الإقليمية .

مهام البنك الدولي للإنشاء والتعمير :

- ١- مساعدة الدول الأعضاء على التعمير والتنمية عن طريق الاستثمار في المشروعات الإنتاجية .
 - ٢- تدعيم نشاط للقطاع الخاص الأجنبي .
 - ٣- تنشيط وتنمية التجارة الدولية وحفظ توازن المدفوعات .
- القواعد الأساسية لعمل البنك وأسلوب عمله :
- أ - قصر قروضه على الأغراض الإنتاجية وتأسيسها على اعتبارات اقتصادية.

ب - دراسة لمقدرة الدولة على السداد وضمان الحكومة .

ج - التحقق من عدم اقتراض الدولة من مصدر آخر .

أسلوب عمل البنك :

- ١- دراسة المشروع المرغوب تمويله في ضوء للسياسة الاقتصادية للدولة وإمكاناتها.
- ٢- دراسة شاملة للأوضاع الاقتصادية للدولة طالبة القرض ومشكلاتها واتجاهات سياسة التنمية فيها .
- ٣- التشاور مع الحكومة للطالبة لوضع برامج عمليات خلال خمسة أعوام .
- ٤- الاتفاق على تفاصيل المشروع والتفاوض الرسمي .
- ٥- يعرض رئيس البنك الاقتراح على المديرين التنفيذيين .

المؤسسات التابعة للبنك الدولي :

أ - هيئة التنمية الدولية :

تأسست عام ١٩٦٠ بهدف توفير القروض للدول الفقيرة بشروط أكثر يسر من شروط البنك وقامت الهيئة بمبادرة من أمريكا والأمم المتحدة وتقدم الهيئة للقروض اللازمة للدول بدون فائدة لمدة خمسين عاماً وفترة سماح عشرة سنوات وتعتمد الهيئة مواردها من صافي أرباح البنك الدولي - مساهمات بعض الأعضاء .

ب - مؤسسة التمويل الدولية :

أنشئت عام ١٩٥٦ ومهمتها المساعدة في التنمية الاقتصادية للبلاد الأقل تقدماً بتشجيع نمو القطاع الخاص ومجال التمويل التي تساهم فيه المؤسسة هو المشروعات الصغيرة الخاصة بشرط أن تكون ذات ربحية مرتفعة .

تقييم نشاط البنك :

لم يحقق البنك النجاح المنشود في تشجيع الاستثمارات الدولية الخاصة وحفز انسيابها من الدول الغنية نحو الدول النامية . وتركيز القروض على بعض القطاعات مثل الزراعة والنقل والطاقة . في حين أن قطاع الصناعة لا يلقى التشجيع الكافي . صندوق النقد الدولي I.M.F :

أنشئ بموجب اتفاقية بريتون وودز في ١٩٤٤ .

الأهداف :

- ١- إيجاد مؤسسة دائمة يجرى في إطارها التشاور لحل مشكلات العالم النقدية.
- ٢- تثبيت أسعار الصرف .

٣- تسهيل تنمية التجارة الدولية من أجل النهوض بمستوى الدخل الحقيقي والتشغيل .

٤- إشاعة نظم المدفوعات المتعددة الأطراف لتغطية المعاملات الجارية .

٥- توفير الموارد المالية اللازمة لمواجهة ما يطرأ من اختلال موازين مدفوعاتها .

الصندوق ووسائل التمويل الدولية :

١- حقوق السحب العامة :

- طلب العضو الحصول علي مبالغ من العملات. الأجنبية مقابل سداد قيمتها بعملته الوطنية فهي حق شراء وليست قرض .
- شروط تمتع العضو بحقوق السحب العامة :
- أن يكون السحب بغرض تغطية عجز مؤقت في ميزان المدفوعات .
 - أن يسحب للعضو علي ربع قيمة حصته .
 - عدم ارتكاب العضو لمخالفة إحدى أحكام اتفاقية إنشاء الصندوق .
 - تلتزم الدولة طالبة المبلغ بسداد العمولة .

٢- ترتيبات الائتمان الاحتياطي :

وفر الصندوق هذا النوع من الائتمان لإزاء ما يتعرض له بعض الأعضاء من طوارئ ولا يتقاضى الصندوق سوى عمولة بسيطة .

٣- تسهيلات التمويل التعويضي :

استحدث الصندوق هذا النوع من الائتمان لصالح الدول النامية المنتجة للمواد الأولية لمواجهة تعويض الانخفاض الطارئ لحصيلة الصادرات من المحاصيل للزراعية.

٤- التسهيلات البترولية :

نظمها الصندوق عام ١٩٧٤ لمساعدة الدول الأعضاء التي أصاب العجز موازين مدفوعاتها نتيجة لارتفاع أسعار البترول ومنتجاته واعتمد الصندوق في تمويل ذلك الاقتراض من بعض الدول الصناعية والبترولية أممها كندا - إيران - السعودية - الكويت وقد انتهى العمل بالتسهيلات للبترولية عام ١٩٧٦.

٥- صندوق الدعم :

وفره الصندوق لمساعدة الدول التي تضررت من ارتفاع أسعار البترول .

٦- تسهيلات الصندوق الممتدة :

وانشئ هذا النوع لمواجهة عجز ميزان المدفوعات الذي يمتد لفترات طويلة والنشئ عن اختلالات هيكلية في الإنتاج .
وتلتزم الدولة الطالبة بالقيام باتخاذ إجراءات التصحيح الاقتصادية والمالية للقضاء على حالة الاختلال الهيكلي .

٧- صندوق الائتمان :

ويتضمن هذا الصندوق منح قروض ميسرة بفائدة بسيطة ولأجلال معقولة كما يتضمن بعض المنح على سبيل العون للدول النامية .

٨- حقوق السحب الخاصة S.R.D.

انشئ الصندوق هذا الترتيب أو النظام لتوفير المزيد من المسؤولية لسداد الالتزامات الدولية فالعضو الذي يقبل الاشتراك في تسهيلات السحب الخاصة يلتزم بإمداد من يحتاج من الأعضاء بعملات قابلة للتحويل مقابل حصوله على حقوق السحب الخاصة .

وهي نقود دولية اعتمد الصندوق في استخدامها علي الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء وهي وحدات نقود حسابية نظرية .

وينظم الصندوق خلق حقوق السحب الخاصة كل خمس سنوات والمشارك أن يسحب علي ٧٠% من حصته ويكون طلب حقوق السحب الخاصة عندما لا تفي الاحتياطات النقدية لدى العضو بسد عجز ميزان مدفوعاته .

ومؤخراً تم قصر سلة العملات المشتركة في حقوق السحب الخاصة من (٦) عملات إلي (٥) عملات هي الدولار والسين والمارك والجنيه الإسترليني .

تقييم نظام حقوق السحب الخاصة :

أ - استئثار الدول الكبرى والصناعية بمزايا حقوق السحب الخاصة نظراً لارتباط السحب بحصة العضو .

ب - وبالتالي مزايا حقوق السحب الخاصة بالنسبة للدول النامية هي مزايا غير مباشرة ومحدودة .

ج - قد تؤدي حقوق السحب الخاصة إلي زيادة معدلات التضخم خاصة في ظل مظاهر الركود الاقتصادي .

جهود الصندوق ومهمته الرقابية في تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف وإزالة قيوده :

أولاً : نشاط وطبيعة نظام الصندوق وهدف تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف:

إن هدف اتفاقية بريتون وودز لتحقيق الثبات للنسبي لأسعار الصرف قد تضمن في نفس الوقت العمل علي تجنب العيوب التي سبق أن اتسمت بها قاعدة الذهب الدولية في هذا الصدد والمتمثلة في انفراد كل دولة

في تحديد قيمة عملتها ذهباً بما يحقق مصلحتها فضلاً عن جمود أسعار الصرف في ظل القاعدة المذكورة .

فأوجد الصندوق إطاراً للتشاور بين لدول في صدد تحديد أسعار الصرف بدلاً من انفراد كل دولة بتحديد قيمة عملتها ، كما سمح نظام الصندوق بمبدأ ثبات أسعار الصرف مع قدر من المرونة في صورة تعديل للسعر من أجل مواجهة ظروف معينة أو حتى فرض القيود علي حرية التحويل في بعض الأحوال .

فبمقتضى نظام الصندوق تلزم الدول الأعضاء بتحديد القيمة الأساسية لعملاتها الوطنية بالذهب أو بالدولار الأمريكي ، وبعدم السماح ببيع العملات بأسعار تختلف عن هذا التحديد بما يجاوز ١% كما يحظر نظام الصندوق إتباع تعدد أسعار الصرف.

وعند تحديد العضو لقيمة عملته يخطر بذلك الصندوق ويتقيد بعدم إجراء تعديل يجاوز ١% في القيمة الأساسية إلا بموافقة الصندوق ولا يتمكن العضو من الاستفادة من موارد الصندوق وتسهيلاته ما لم يحصل علي موافقة للصندوق علي القيمة التي حددها لعملته وعلي أي تعديل يجري عليه في الحدود المذكورة .

ويكفل نظام الصندوق قدراً من المرونة لأسعار الصرف بإجازة تعديلها عند وجود اختلال أساسي في ميزان مدفوعات العضو بشرط أن يوافق علي ذلك الصندوق وقد يكون من أسباب الاختلال الأساسي ما يرد من الخارج نتيجة اضطرابات نقدية في بلاد أخرى فيفضي إلي ظواهر البطالة أو التضخم ويطلب علاجه فرض الرقابة علي المعاملات الخارجية الجارية .

ولكن يلاحظ هنا أن اشتراط الاتفاقية لموافقة الصندوق علي تعديل سعر الصرف ينطوي علي تحكم قد يضر بمصلحة الاقتصاد القومي للدولة التي تعاني من الاختلال الأساسي في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة ، فقد يجد العضو في مصلحته تخفيض قيمة عملته فيواجه برفض الدول الكبرى التي تملك قوة تصويتية غالبية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية (١) .

علي أن نشاط الصندوق قد تضمن الكثير من مظاهر معاونة الأعضاء علي تحقيق برامج سياسية للتثبيت النقدي عن طريق تعديل قيمة عملاتها كمعاونته خلال الخمسينات لكل نم إيران وشيلي وكولومبيا وتركيا في هذا الصدد ، كما ساعد الصندوق بعض الدول في استخدام نظام تعدد أسعار الصرف خلال فترات استثنائية لظروف خاصة كحالات فنزويلا وأروجواي والبرازيل خلال الستينات .

كذلك فإن من مظاهر التخفيف لجمود نظام أسعار الصرف الثابتة ما أتاحتها اتفاقية الصندوق للأعضاء من استخدام تسهيلات وموارد الصندوق لسد العجز المؤقت الذي يصيب موازين مدفوعاتهم من المعاملات الجارية .

فإذا ما أردنا تقييم جهود الصندوق في جعلتها يصعد تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف أمكن القول بأن الصندوق لم ينجح في فرض الالتزام بأسعار الصرف الثابتة علي الدول الأعضاء فقد علنت بعض الدول الكبرى من أسعار الصرف بنسبة كبيرة عام ١٩٤٨ بلغت ٤٤% في فرنسا ثم ٢٥% في بريطانيا وتبعتهما في ذلك الكثير من الدول ، كما قرر البعض

(١) راجع د. محمد زكي شافعي ، المرجع السابق ، ص ٢٤٨ .

أسعار صرف متعددة بالمخالفة لأحكام اتفاقية الصندوق وتفاقم الوضع في أواخر الستينات عندما درجت الدول الكبرى (الولايات المتحدة ، فرنسا ، بريطانيا) علي سلسلة من التخفيضات لأسعار صرف عملاتها ، ثم بدأت عهد أسعار الصرف المعمومة التي تخضع لتفاعل قوى العرض والطلب .

وأخيراً قدر لنظام أسعار الصرف الثابتة الاختفاء في أوائل عام ١٩٧٢ بعد توقف الولايات المتحدة الأمريكية عن قاعدة قابلية الدولار للتحويل إلي ذهب في أغسطس ١٩٧١ ثم تخفيضها للدولار في ديسمبر ١٩٧٢ وفي فبراير ١٩٧٣ .

وتبع كل ذلك اضطرابات شديدة في أسواق المال الدولية ألحقت بالضرر الدول النامية علي وجه الخصوص نظراً لاعتماد الدول المذكورة علي حسيطة صادراتها من العملات المعمومة وعلي الأخص من الدولار الأمريكي .

ثانياً : جهود الصندوق في تصفية نظم الرقابة علي الصرف :

وفي سبيل إنشاء نظام متعدد الأطراف للمنفعات حرص الصندوق علي حدث الدول الأعضاء لتخفيف قيود الرقابة علي الصرف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية تمهيداً لإلغائها (١) واشترط نظام الصندوق علي من يتجه من الأعضاء لفرض رقابة علي الصرف استثناء الحصول علي موافقته مقدماً (٢) هذا عدا حالتين لا يتطلب فرض الرقابة علي الصرف المتعلقة بالمعاملات لجارية فيهما الحصول علي موافقة الصندوق مقدماً وهما :

(١) حددت الاتفاقية لذلك فترة خمس سنوات تبدأ من عام ١٩٤٧

(٢) مدة ٨ من اتفاقية صندوق النقد الدولي .

• فترة انتقال من الحرب إلى السلم بما يلزم لعلاج آثار الحرب من اضطرابات نقدية واقتصادية وقد قدرت الاتفاقية لذلك خمس سنوات ينبغي التشاور بعدها مع الأعضاء الذين يستمرون في فرض الرقابة علي الصرف .

• حالات الدول التي يقرر الصندوق أن عملاتها أصبحت نادرة بمعنى عدم كفاية ما يحوزه الصندوق منها لسد طلبات الأعضاء .

علي أن يسعى الصندوق لإزالة نظم الرقابة علي الصرف لم يكال له النجاح الكامل بل أنه خلال السنوات العشر التالية علي إنشاء الصندوق أبقت كافة الدول عدا الولايات المتحدة الأمريكية علي قيود الرقابة علي الصرف الخارجي .

ولم يتحسن الوضع في هذا الصدد إلا حينما بدأت دول السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٥٧ تحرير عملاتها من الرقابة علي الصرف وحينما أعلنت أربع عشرة دولة أوروبية عام ١٩٥٨ حرية للتحويل بالنسب لغير المقيمين فيما يتعلق بالمعاملات الجارية فأصبحت عملاتها قابلة للتحويل إلي دولار وفقا لأسعار الصرف المقررة لها ، وأخذت بذلك أيضا ثمانى دول من أمريكا الشمالية والوسطى (١) . الأمر الذي ساعد علي ازدهار التجارة والمعاملات متعددة الأطراف دون قيود علي الصرف

(١) في فبراير ١٩٦١ أعلنت عشرة دول أوروبية أخرى امتثالها للمادة ٨ من الاتفاقية بتجنب فرض نظم الصرف علي المعاملات الجارية منها فرنسا والمملكة المتحدة ، ألمانيا الغربية ، و إيطاليا ، وأصبح عدد الدول الملتزمة بهذا النظام في ١٩٦٨ - ٣٣ دولة .

وغطى ذلك بالفعل جانبا كبيرا من التجارة الدولية بالعملة القابلة للتحويل منذ الستينات.

هنا وإن كانت موجة تحرير الصرف الخارجي من الرقابة لم تشمل كافة الدول بل يبقى عدد كبير منها حتى الآن - لا يقل عن ٩٠ دولة - يمارس ألوان الرقابة على الصرف ويعتق ذلك بصفة خاصة الدول النامية التي تبرز ذلك في المرحلة الراهنة بضرورة الرقابة على الصرف من أجل علاج الاختلال في موازين مدفوعاتها فضلا عن مقتضيات سياسة الحماية لمصناعاتها الناشئة .

تطورات نظام الصندوق وجهود إصلاح نظام النقد الدولي :

إن اضطلاع صندوق النقد الدولي بمسئوليته وجهوده من خلال مهمتي التمويل والرقابة كما سلف البيان لم يحل دون استمرار وتفاقم بعض المشكلات النقدية الدولية التي ولدتها أحداث الاقتصاد العالمي فحالت دون بلوغ الصندوق لأهدافه وحدث بالمجتمع الدولي إلى التفكير جديا في إصلاح شامل لنظام النقد العالمي .

فكان من أبرز العقبات التي واجهت مسيرة جهود الصندوق تفاقم أزمة الثقة بالدولار الأمريكي وقصور حجم السيولة النقدية الدولية بالنسبة لحاجات التعامل التجاري وموازنة المدفوعات ، فضلا عن مشكلة عدم كفاية وملائمة وسائل التصحيح التي دبرها الصندوق لمواجهة اختلال موازين المدفوعات .

أما عن أزمة الثقة بالدولار الأمريكي فكان منشؤها كما سبق أن ذكرنا تزايد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وسياسة الاستثمار الخارجي التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية وتمسك السياسة

الاقتصادية الأمريكية عموما بسعر تعادل ثابت للدولار مع الذهب فضلا عن إبقائها علي سعر الفائدة الرخيص تشجيعا للنشاط الاستثماري .

فبالرغم من الأهمية النسبية الكبيرة التي احتلها الدولار إلي جانب الذهب في نظام الصندوق ، نظرا لبريق قابليته للتحويل إلي ذهب بالسعر الرسمي للتعادل إلا أن العديد من الأحداث الدولية كحرب كوريا عام ١٩٥١ وأزمة السويس عام ١٩٥٦ قد نشأ عنها مزيد من الاختلال في ميزان المدفوعات الأمريكي كما صاحبته أزمات مدفوعات لدى العديد من الدول الصناعية . كذلك ساهمت بعض الأحداث النقدية في أوروبا في إضعاف وتآرجح مركز الدولار الأمريكي كاتفاق ١٤ دولة أوروبية علي قابلية عملاتها للتحويل وفقا لقيم تعادل معينة مع توحيد أسواق صرفها وأدى تنفق رؤوس الأموال من الدولار الأمريكي إلي أسواق الصرف الأوروبية تحت إغراء أسعار الفائدة المرتفعة إلي كف السلطات النقدية في أوروبا عن التدخل لدعم أسعار صرف عملاتها وهو ما فعلته ألمانيا وهولندا وبلجيكا كما قررت بعض الدول الأوروبية رفع أسعار عملاتها كالنمسا وسويسرا وقرر البعض الآخر تعويم عملته كالألمانيا الغربية وهولندا وفي خضم تلك الأحداث جميعا توالى أزمات الدولار الأمريكي خلال الستينات تحت تأثير العجز المتزايد في ميزان المدفوعات الأمريكي مما بلغ في منتصف ١٩٧١ ٢٠ بليون دولار وانعكس ذلك علي مركز الدولار كعملة أساسية تستخدم في تكوين الاحتياطيات الدولية وفي تعويم العملات المختلفة فضلا عن شيوعها كوسيلة دفع دولية فاهتز مركز الدولار في هذه المجالات جميعا وبدأت البنوك المركزية الأوروبية تتردد في امتصاص المزيد من تنفقاته علي أوروبا .

ثم كانت الأزمة القاسية للدولار في أغسطس ١٩٧١ حين أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بعض الإجراءات الاقتصادية الشديدة لمواجهة الموقف كتجميد الأسعار والأجور محطيا والحد من النفقات الحكومية والعون الخارجي مع فرض ضريبة إضافية علي الواردات وفي مواجهة الموقف الخارجي أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية التوقف عن تحويل الدولار إلي ذهب أو إلي عملات أخرى قابلة للتحويل كما فرضت الرقابة علي المدفوعات وعلي التجارة الخارجية وكان في تلك الإجراءات الأخيرة معولا لهدم نظام النقد الدولي الذي أقامته اتفاقية بريتون وودز .

وفيما يتعلق بمشكلة السيولة النقدية الدولية فقد تفاقت خلال الستينات بسبب حالات العجز المزمنة في موازين مدفوعات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وقصور الذهب (١) والعملات الأجنبية المقبولة دوليا عن سد حاجات الطلب المتزايد بنمو حجم التجارة الدولية ففي حين نمت التجارة الدولية خلال عقدي الخمسينات والستينات بنسبة ٣٠٠% لم يتجاوز نمو الاحتياطيات النقدية الدولية ٢٤٠% .

كما يبدو جانب من مشكلة السيولة الدولية في الآونة الحاضرة في صورة اختلال في توزيع السيولة مع التغيرات المستمرة في هذا التوزيع ومن ذلك تحول نسبة كبيرة من مراكم الاحتياطيات النقدية للدول النامية خلال الحرب العالمية الثانية لصالح بعض البلاد الصناعية كألمانيا الغربية وفرنسا وكانت الأخيرتان بالإضافة إلي اليابان والدول المصدرة للبترول

(١) تقلصت قيمة احتياطيات الذهب من ٤٢ مليون حقوق سحب عام ١٩٦٥ إلي ٣٥ مليون عام ١٩٧٥ .

بوجه عام من الدول التي حققت تحسنا كثيرا في وضع الاحتياطات النقدية التي تحتفظ بها .

وبدأ عجز الأصول الدولية السائلة عن الوفاء بحاجات الاقتصاد الدولي المتزايد النمو كعقبة في سبيل مواجهة مظاهر للعجز المؤقت في موازين المدفوعات الأمر الذي قد تضطر معه الحكومات ذات العجز لإتباع سياسات الرقابة علي الصرف وفرض القيود علي قابلية العملة للتحويل .

وأمام قصور كميات الذهب والعملات الارتكازية كالดอลลาร์ والإسترليني (١) كان لا بد من التفكير في تعديل النظام النقدي الدولي لتوفير الأصول الدولية الكافية والمتزايدة مما يتناسب مع نمو الإنتاج والتجارة الدوليين .

أما عن مشكلة عدم كفاية وملائمة وسائل تصحيح اختلال موازين المدفوعات التي يتيحها الصندوق فمرجعها أي أن استخدام الدول ذات العجز لموارد الصندوق من احتياطات النقدية لا يغني عن اتخاذها لوسائل تصحيح محلية خاصة وإن نظام الصندوق يهدف إلي تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف والتقليل من إجراء تخفيض سعر العملة والكف عن فرض الرقابة الدائمة علي الصرف الأمر الذي اضطر كثير من الدول إلي استخدام سياسات الرقابة المؤقتة علي الصرف .

إصلاح نظام النقد الدولي :

من أجل هذه المشاكل والعقبات التي عاصرت مساعي الصندوق في تحقيق أهدافه السالف بيانه ظهر العديد من مشاريع إصلاح نظام النقد

(١) فهناك قيد علي نمو كميات العملات الارتكازية يمثل في مقدار ما هو متاح من احتياطات لدى الدولة صاحبة العملة وإلا لأنت للمغالة في إصدار العملة إلي الإخلال بالثقة في قدرة الدولة صاحبة العملة الارتكازية علي المحافظة علي سعر صرفها .

الدولي كمشروع ترفيعين الذي يقترح إيداع الدول المختلفة لجانب من احتياطاتها النقدية الدولية من الدولار والإسترليني لدى صندوق النقد الدولي مقابل فائدة علي أن يتوسع الصندوق في عمليات الإقراض وبيع وشراء الأوراق المالية من أجل تحقيق أهدافه كما اقترح البعض رفع سعر الذهب لزيادة القيمة الحقيقية للاحتياطات الذهبية الدولية والتشجيع علي إنتاج معدن الذهب .

وفي اتجاه الإصلاح المنشود لنظام النقد الدولي ألف الصندوق عام ١٩٧٢ لجنة العشرين التي تحولت إلي اللجنة الانتقالية المؤقتة لإعداد مقترحات تعديل اتفاقية بريتون وودز بغرض إصلاح النظام النقدي العالمي وقدمت للجنة المذكورة (التي تضم الآن ٢٤ عضواً) مقترحاتها التي وافق عليها الصندوق في أبريل ١٩٧٦ وكانت أهم الخطوط التي تضمنتها المقترحات وما تبعتها من تطورات في السنوات الأخيرة ما يلي :

أولاً : تقليص دور الذهب وتعزيز أهمية حقوق السحب الخاصة

فقرر أن يقوم الصندوق ببيع جزء من موجودات الذهب التي يحتفظ بها أو يعيد جانباً منها للأعضاء كما تقرر التخلي عن تقييم سعر الصرف للعملات بالذهب وإلغاء التزام العضو بسداد نسبة من حصته ذهباً وبهذا نقل الأهمية النسبية الكبيرة التي كان يمثلها الذهب في تكوين السيولة الدولية علي أن يوزع جانب من حصيلة بيع الصندوق لكميات الذهب علي الأعضاء كل بنسبة حصته ويحتفظ الصندوق بالباقي لاستخدامه في معاونة الدول النامية وبشروط ميسرة لعلاج الاختلال الطارئ في موازين مدفوعاتها .

وقد بلغت قيمة الذهب الموزع عام ١٩٧٧ - ٤١٧ مليون حقوق سحب خاصة وجملة الموزع في الفترة ١٩٨٠/٧٧ - ٨٧٤ مليون كما بلغت أرباح عمليات بيع الذهب التي تم توزيعها علي الدول للنامية عام ١٩٨٠ - ٦٨٨ مليون حقوق سحب خاصة وجملة ما تم توزيعه خلال الفترة ١٩٨٠/٧٧ - ٩٧٦ مليون (١). كذلك فقد ألغى نظام تقويم حقوق السحب بالذهب فأصبحت تقوم علي أساسا قيم سلة من عملات ١٦ دولة ثم خفض هذا العدد عام ١٩٨٠ لتصبح عملات السلة خمس فقط كما سلفت الإشارة وقيمت الوحدة من حقوق السحب الخاصة بما يساوي ١,٣٢ دولار أمريكي .

واستعيض عن الذهب بحقوق السحب الخاصة في التعبير عن قيمة العملات التي تشكل الموجود الاحتياطي كما أصبحت حقوق السحب هي الموجود الاحتياطي الرئيسي في نظام النقد الدولي ومنح الأعضاء حق التعامل مباشرة بحقوق السحب الخاصة دون اشتراط موافقة الصندوق .

وفي عام ١٩٨٠ نشأت لدى الصندوق فكرة إنشاء حساب بديل لتحل فيه حقوق السحب الخاصة تماما محل الذهب في نظام الاحتياطي العالمي وإن كانت بعض الأمور في هذا الصدد لا يزال من الصعب الاتفاق حولها كالطريقة التي يتم بها هذا التحول ونسب توزيع المخاطر المالية التي يحتمل أن تلازم إنشاء الحساب المذكور (٢).

كما قدمت اللجنة المؤقتة لنظام النقد الدولي للمجلس التنفيذي للصندوق في خريف ١٩٨٠ توصيتين لتعزيز وضع حقوق السحب الخاصة ، الأولى بزيادة سعر الفائدة لحقوق السحب الخاصة كي تعادل سعر السوق

(١) صندوق النقد الدولي ، إدارة الخزنة ، التمويل والتنمية ، ديسمبر ١٩٨٠ .

(٢) صندوق النقد الدولي ، التمويل والتنمية ، ديسمبر ١٩٨٠ ، المرجع السابق ، ص ٥ .

تشجيعا لحيازتها ، والثانية بإلغاء ما يسمى بشرط إعادة التكوين لحقوق السحب الخاصة والذي كان يقضي بضرورة احتفاظ العضو بنسبة معينة من حقوق السحب الخاصة ضمن احتياطاته الدولية لفترة معينة وهو ما يدل علي نضوج حقوق السحب المذكورة وارتقاتها إلي مرتبة العناصر الأخرى المكونة للسيولة الدولية .

وقد بلغت جملة تخصيصات حقوق السحب الخاصة ضمن تدفق موارد الصندوق للبلدان الأعضاء عام ١٩٨٠ - ٤٠٣٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أي بنسبة ٤٠,٧% من الموارد) كما بلغ إجمالي تلك التخصيصات في الفترة ١٩٨٠/٨٧ - ٨٠٦٥ مليون (١).

ثانيا : تنظيم أسعار الصرف القابلة للتكيف :

وفي هذا الصدد منح العضو بموجب التعديلات الجديدة الاختيار الحر في وضع ترتيبات الصرف التي تلائمه وتحديد الوقت المناسب لتطبيقها فيقوم العضو بتحديد أسعار تعادل ثابتة لعملة في إطار حقوق السحب الخاصة أو أي معيار يختاره غير الذهب علي أن يقوم العضو بإخطار الصندوق بذلك للترتيبات خلال شهر من التصديق علي اتفاقية التعديلات الجديدة . علي أن تحديد العضو لأسعار صرف ثابتة لعملة تصاحبه وفقا للنظام الجديد إمكانية التكيف أي حرية العضو في تغيير ترتيبات الصرف بما يتلاءم مع هدف تحقيق الاستقرار للاقتصاد المحلي للعضو والتكيف في ذلك مع ظروف التضخم الذي يسود الاقتصاد العالمي ومواجهة تقلبات المدى القصير ومتطلبات علاج الاختلال في موازين المدفوعات .

(١) صندوق النقد الدولي ، إدارة الخزقة ، التمويل والتنمية ، ديسمبر ١٩٨٠ .

وتتيح إمكانية التكيف المشار إليها نصوص كل من التعديل الأخير للاتفاقية (المادة الرابعة) فضلا عن قرار الرقابة علي سياسات أسعار الصرف (١) الصادر عام ١٩٧٧ عن الصندوق حيث تحرص النصوص المشار إليها علي هدف تحقيق استقرار نظم للنقد الدولي كما تحترم في نفس الوقت حق العضو في تنظيم ترتيبات الصرف الخاصة به في إطار سياساته الاقتصادية وأهدافه السياسية والاجتماعية (٢) .

ووفقا لهذه الترتيبات الجديدة تستمر سلطة الصندوق في الإشراف علي نظم الصرف وسياسات أسعاره بما يكفل عم إساءة الأعضاء لحريتهم في ترتيبات الصرف بما يضعف من كفاءة النظام النقدي الدولي في تحقيق توازن المدفوعات أو بما يتضمن تنافسا غير نزيه لاكتساب بعض الأعضاء مزايا علي حساب الآخرين .

ومن الوجهة الواقعية فقد تخللت الآونة الأخيرة تقلبات واسعة قصيرة المدة لأسعار الصرف في الدول المختلفة بما في ذلك الدول الصناعية الكبرى وذلك تأثرا بظروف التضخم المتزايد (٣) وما عكسه من اختلالات شديدة في موازين المدفوعات الأمر الذي يؤكد أهمية التكيف لسياسة أسعار الصرف وقد أسفرت تلك الظروف والأوضاع عن تبين

(١) Surveillance over Exchange Rate Policies , April ١٩٧٧.

(٢) :M.F. Annval Report , ١٩٧٨ Developments in the international Monetary System . p. ٣٤, ٣٥.

(٣) بلغ متوسط معدل التضخم السنوي لدى عشر دول صناعية كبيرة منها الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة في الفترة ١٩٧٧/٧٤ - ١١,٨% بينما كان في الفترة ١٩٧٣/٦٠ في حدود ٤,٢% .

كبير في ترتيبات الصرف من دولة لأخرى وقد أشارت الدراسات التي اهتمت بتقسيم الدول في هذا الصدد لمجموعات متجانسة (١) إلى أن عدد الدول التي أخذت بنظام الصرف المثبت تشكل أغلبية بين أعضاء الصندوق حيث بلغ عدده ٩٥ دولة في منتصف عام ١٩٧٨ أما باقي الدول فقد أخذ بعضها بأسعار الصرف المعمومة.

ومن الدول التي تناولت بالتعديل أسعار صرفها في الأونة الأخيرة الأرجنتين وشيلي والبحرين وغانا والعراق والإمارات العربية المتحدة . ويشكل التكيف أو مرونة تعديل أسعار الصرف أهمية خاصة لدى البلدان النامية التي تضار ابلغ الضرر بتأثير معدلات التضخم العالمية (٢) التي تساهم فيها الزيادات الشديدة في أسعار وارداتها ، مما يجعل من إجراء تخفيض أسعار الصرف لديها ضرورة المقاومة للتدهور في نسبة التبادل الدولي لتجارتها (٣) .

ثالثاً : تعزيز موارد الصندوق المالية :

وفي مقام توسعة وتعزيز الموارد المالية للصندوق تضمنت قرارات إصلاح نظام النقد الدولي فضلاً عن اتجاه التوسع السالف بيانه في استعمالات حقوق السحب الخاصة منح الأعضاء الحق في التعامل مباشرة بحقوق السحب الخاصة دون اشتراط موافقة الصندوق كما تضمنت للقرارات المذكورة العمل على تبسيط إجراءات الحصول على موارد الصندوق وتبسيط المعاملات المالية له بوجه

(١) المرجع السابق / ، ص ٣٨ .

(٢) بلغ معدل التضخم في الدول النامية غير المنتجة للبترول عام ١٩٧٥ - ١١ % .

(٣) عانى العديد من الدول النامية من تدهور معدلات التبادل بفعل الظروف المشار إليها مثل الدول المنتجة والمصدرة للنفط والسكر .

عام . كذلك تضمن برنامج الإصلاح للتوسع في نشاط إقراض الصندوق لأعضائه وتوفير المنح . وكذا تطوير تنظيمات وأجهزة الصندوق بما يكفل منحه صلاحيات القيام بنشاط استثماري لتعزيز موارده بمقايير مساوية لاحتياجاته بعد موافقة العضو علي استثمار ما يستخدم في هذا الصدد من عملته . كما تقرر تشكيل هيئة لحكام الصندوق تقوم بإدارة النظام النقدي الدولي بما يتضمن العمل علي توفير الحجم الملائم دائما من السيولة النقدية الدولية لتصحيح أوضاع موازين المدفوعات وتحويل الموارد الكافية للدول النامية في هذا الصدد .

ويسلم محافظي الصندوق في الوقت الحاضر باعتبار حصص الأعضاء هي مصدر التمويل الرئيسي ، وقد ناقشوا في أواخر عام ١٩٨٠ إمكانية زيادة هذه الحصص لتعزيز موارد الصندوق ولكن تكوين اشتراكات الأعضاء بذلك الحصص في جانب منها من عملات لا يمكن استعمالها في عمليات الاقتراض حال دون تقرير الزيادة المذكورة في الوقت الحاضر لذا فقد اتجه الرأي لدعم موارد الصندوق عن طريق اقتراضه سواء من البلدان الغنية الأعضاء أو من الأسواق الخاصة النقدية والمالية وتجري في الوقت الحاضر إعداد الترتيبات اللازمة لتمكين الصندوق من هذه المهمة التي تحتل أولوية كبيرة في برنامج عمله .

علي أن اتجاه زيادة حجم الحصص لا يزال محل دراسة لكني تتلاءم موارد الصندوق مع تطور حجم الحاجات المالية وحجم التجارة الدولية ، وتشير تقارير حديثة إلي أن قضيتين أساسيتين تشغلان تفكير محافظي الصندوق في هذا الصدد أولاها ضرورة ملائمة الحصص القائمة لأوضاع الأعضاء المتغيرة في الاقتصاد الدولي والثانية مطالبة البلاد النامية بتقوية مشاركتها في اتخاذ القرارات في الصندوق عن طريق

زيادة حصصها لتحتل حيزاً أكبر من إجمالي حصص الصندوق ولعل في اتجاه زيادة حصص الدول النامية البترولية ذات الفائض مما يؤكد هذا الاتجاه ومثاله ما تقرر في مارس ١٩٨١ من زيادة حصة المملكة العربية السعودية وبالتالي دورها في التصويت .

أداء الصندوق وموضوعية القرارات :

لا جدال فيما يحتله صندوق النقد الدولي بحسب أهمية أهدافه من مكانة مرموقة في خدمة التعاون النقدي والعالمي علي الصعيد العالمي بيند أن سلبيات سلف الإشارة إليها في معرض بيان تطورات أداء الصندوق ، قد بدت لتؤكد إخفاق الصندوق حتى الآن في إيجاد نظام نقدي عالمي يستند إلي قواعد متينة كما أن جهوده لم تسفر بعد عن إشاعة نظام المدفوعات المتعددة الأطراف . وربما يبقى هنا الإشارة إلي أن من عوامل الضعف الكياني وضحالة الانجازات في أداء صندوق النقد الدولي ما يتمسك بإشاعته الدول الامبريالية الكبرى من جنوى مبدأ حرية التبادل والمنافسة علي الصعيد الدولي في مواجهة تيارات متزايدة تعن أسلوب التخطيط والتوجيه أداة لتعجيل التنمية الاقتصادية وقد انعكس هذا التعارض الفكري علي أسلوب إدارة الصندوق وسياسته في توجيه المساعدات في شكل انحياز من جانب القوى الرأسمالية المسيطرة علي الصندوق لصالح الدول التي تتين بالولاء للنظام الحر علي حساب الدول الأخرى الأعضاء .

ولا شك أن مرتكز لتحيز الأكثر وضوحاً في إدارة الصندوق هو أسلوب التصويت الذي سبق بيانه والذي يسمح لعدد قليل من الدول

المساهمة بحصص كبرى^(١) بالتأثير المتميز علي قرارات الصندوق في الاتجاهات التي تخدم مصالحها في المقام الأول حيث تمكنت الدول الخمس صاحبة الحصص الكبرى من الاحتفاظ بمركز ممثل دائم لكل منها في المجلس التنفيذي فضلا عن حيازتها للأغلبية المطلقة في إجمالي الأصوات وكان للولايات المتحدة الأمريكية مركز القيادة في هذه الكتلة المتحركة في قرارات الصندوق علي وجهه يبعد قرارات الصندوق عن الصفة الموضوعية في معالجة أمور دولية ، الأمر الذي حدا بالبعض^(٢) لوصف إدارة الصندوق كمجلس تحتدم فيه الخلافات السياسية ويسود منطق القوة .

علي أن حقيقة ينبغي تقريرها في كلمة أخيرة هي أن صندوق النقد الدولي يعتبر في الوقت الحاضر الإطار الذي ترسي فيه العديد من قواعد السلوك النقدي الدولي من أجل تعاون اقتصادي يقوم علي احترام تلك القواعد ، وحتى يأذن الله بقيام نظام اقتصادي عالمي جديد يضم الأسس العادلة والفرص المتكافئة للنظام النقدي الدولي .

البند الدولي للتعمير والتنمية^(٣) :

يطلق عليه بنك العالم وترجع نشأته إلي مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤ حيث دعت الحاجة إليه بعد أن سببت الحرب العالمية الثانية تدهورا

(١) تبلغ النسبة السنوية لأصوات الدول الخمس صاحبة الحصص الكبرى ٥٦,٨ % منها ٢٧,٩ % للولايات المتحدة الأمريكية وحدها.

(٢) د. فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والتدخل القومي ، المرجع السابق ، ص ٣١٠ .

(٣) International Bank for Reconstruction and Development (I.B.R.D.)

وتشيع تسميته بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير .

في المبادرات المتعددة الأطراف فضلا عما خلفته من تدمير فسي الأموال والأرواح ساد انجلترا وفرنسا وألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية .

المساعدات الفنية التي يقدمها صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء :

دور الصندوق في الإصلاح الاقتصادي :

يتحدد دور صندوق النقد الدولي في مجال الإصلاح الاقتصادي وفقا لمتطلبات اقتصاد كل دولة علي حده ومن ثم فقد أمكن تقسيم الدول النامية عموما من حيث احتياجها للمساعدات الفنية للصندوق في مجال الإصلاح الاقتصادي إلى ثلاثة مجموعات أساسية :

١- دول تحتاج إلي برامج " تثبيت " :

ويقصد بها هو الحاجة إلي تصحيح الاختلالات المالية التي تظهر داخليا (في صورة ارتفاع معدلات التضخم علي سبيل المثال) أو خارجيا (مثل عجز ميزان المدفوعات) أو كليهما (كما هو الحال بالنسبة لمعظم الدول النامية) وتنعكس مشاكل عجز ميزان المدفوعات السائد في معظم الدول النامية علي التغيرات التي تطرأ علي الاحتياطات الدولية والأصول الأجنبية المملوكة للدولة لدى البنك المركزي والجهاز المصرفي .

أدوات تنفيذ برامج التثبيت :

السياسة المالية ، والسياسة النقدية مع التركيز علي علاج أو تقليل حجم العجز أو الاختلال المالي (سواء الداخلي أو الخارجي) أكثر من التركيز علي أسبابه .

٢- دول تحتاج إلي برامج التصحيح :

وتشتمل هذه البرامج علي الاهتمام بالاختلالات الأساسية في الاقتصاد القومي والتي تراكمت خلال فترات طويلة وقد ترجع هذه الاختلالات الأساسية

إلى أسباب داخلية مثل السياسات الاقتصادية الداخلية أو قد ترجع إلى صدمات ذات مصدر داخلي (مثل تغيير النظام السياسي) أو ذات مصدر خارجي (مثل التدهور في شروط التجارة، ارتفاع أسعار البترول بالنسبة للدول المستوردة له، انكماش الأسواق العالمية أو انخفاض الطلب العالمي على الصادرات الأساسية للدولة، تدهور الثقة في اقتصاد الدولة). وتشتمل برامج التصحيح على مجموعة من الإجراءات مثل ما يتعلق بتوجيه الطلب المحلي أو تشجيع وتعبئة الموارد الاقتصادية الإنتاجية لتغيير هيكل الإنتاج كذلك تشجيع القطاعات الإنتاجية على الإنتاج للتصدير وفي الحالات التي يكون فيها سعر الصرف مقوما بأعلى من قيمته الحقيقية مما يؤدي إلى تشجيع الواردات وإحباط النشاط التصديري فإن تعديل سعر الصرف يعد هاما وضروريا لكل من ترشيد الطلب المحلي وتعديل هيكل الإنتاج كما يعمل على تعديل معدلات الفائدة وإعادة النظر في معدلات الضرائب وسعر الصرف لتعديل هيكل الإنتاج وتشجيع النشاط التصديري كما تعد أدوات هامة أيضا بالنسبة لبرامج التصحيح.

٣- برامج التصحيح الهيكلي :

وتعد هامة عندما يحتاج الاقتصاد إلى ما هو أكثر من تعديل هيكل الطلب المحلي والعرض وتشتمل هذه البرامج على رسم سياسات على مستوى الاقتصاد القومي ككل لكي تؤدي إلى تخصيص أفضل للموارد مثل جهاز الأسعار (خاصة بالنسبة لأسعار السلع الاستراتيجية مثل أسعار الطاقة، الغذاء، أو منتجات للتصدير الأساسية) أو الخدمات الهامة (مثل خدمات الري في الاقتصاديات الزراعية) كما تشتمل برامج التصحيح الهيكلي أيضا على إعادة توجيه الاستثمار العام، مراجعة الإنفاق العام

تشجيع دور القطاع الخاص، إدارة المشروعات العامة ، تحرير التجارة ،
تصحيح التعريف الجمركية .

الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات G.A.A.T.

في أعقاب انهيار غالبية النظم والعلاقات الاقتصادية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية وقيام الأمم المتحدة عام ١٩٥٤ عمدت الدول الرأسمالية إلى إقامة منظمة دولية لتنظيم العلاقات الاقتصادية التجارية بين بلدان العالم وتحرير التجارة الدولية ولقد اجتمع ممثلو عدد كبير من الدول في هافانا عام ١٩٤٧ لصياغة النصوص المقدمة لصياغتها في شكل معاهدة أو اتفاقية اقتصادية عالمية وفي بداية المفاوضات الاقتصادية بين تلك الدول كان هناك صعوبات واختلافات في وجهات النظر علي بعض البنود أو الموضوعات المتعلقة بالتجارة الدولية ، لكن في نهاية الأمر تم التوقيع علي الاتفاقية بعد مفاوضات متكررة ولقد وقع علي الاتفاقية في أول الأمر نحو ثلاثة وعشرون دولة وكان ذلك في أكتوبر ١٩٤٧ ولقد بدأ سريان الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة في أول يناير ١٩٤٨ وتضمنت هذه الاتفاقية أحكاما خاصة بإقامة توازن بين حماية الإنتاج المحلي وزيادة معدلات التجارة الدولية ودعم السلم والرخاء الاقتصادي عن طريق تشجيع السياسات التعاونية ويتحدث ميثاق الاتفاقية عن رفع مستويات المعيشة علي المستوى الدولي عن طريق إحداث خفض جوهري في الرسوم الجمركية وإزالة القيود التجارية بين الدول وإزالة المعاملات التمييزية في التجارة الدولية .

المبادئ التي تحكم الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات :

- ١- العمل على خفض العوائق والحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة الدولية .
 - ٢- ضرورة التزام الدول بتبسيط فئات تعريفاتها الجمركية عند المستويات المتفق عليها بحيث لا يجوز تغيير التعريفات الجمركية إلا بعد الرجوع إلى الأطراف المتعاقدة وتعويض المتضررين منهم وذلك وفقا لنصوص الاتفاقية .
 - ٣- النزاعات التجارية يجب أن تسوى عن طريق التشاور والتحكيم وقد سار العمل في منظمة الجات منذ نشأتها عام ١٩٤٨ على أن تجتمع الدول دوريا كل عدة سنوات للتفاوض على إجراء تخفيضات ثنائية في الرسوم الجمركية التي تكون مفيدة بالتبادل .
- وقد مرت الاتفاقية منذ نشأتها ١٩٤٧ بعدة دورات للمفاوضات التجارية بين البلاد الأعضاء سميت كل منها باسم المدينة التي عقدت فيها أو الشخص الداعي لها وكانت أولى هذه المفاوضات في جنيف عام ١٩٤٧ بمشاركة ٢٣ دولة منها دولتان عربيتان هما سوريا ولبنان ، ثم في فرنسا عام ١٩٤٩ وشارك فيها ثلاثة عشر دولة فقط وفي إنجلترا عام ١٩٥٠ - ١٩٥١ وشاركت فيها ثمانية وثلاثون دولة والجولة الرابعة كانت في جنيف خلال الفترة ١٩٥٩ - ١٩٦٢ والتي عرفت باسم جولة ديلسون وشاركت فيها ستة وعشرون دولة . ثم جاءت دولة كيندي بجنيف أيضا والتي استمرت خلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٦٧ بمشاركة خمسون دولة ثم دولة طوكيو خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٤ بمشاركة ثمان وسبعون دولة ثم جولة

أوروغواي التي بدأت عام ١٩٨٦ وانتهت عام ١٩٩٣ وشارك فيها مائة وخمس وعشرون دولة من بينها حوالي تسعون دولة نامية .
وقد تمخضت كل دورة سابقة علي تخفيض للحواجز الجمركية خصوصا علي السلع الصناعية .

وقد ركزت الجولات الخمس الأولى علي تخفيض الجمارك علي السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء بينما أسفرت جولة كيندي عن تخفيض التعريفات الجمركية التي كانت قائمة عام ١٩٦٠ بما يعادل خمسين في المائة من المتوسط وقد ترتب علي جولة طوكيو انخفاض مستويات التعريفات الجمركية علي السلع للصناعة من نحو ٤٠% عام ١٩٤٧ إلي أقل من ١٠% قبل بدء جولة أوروغواي وقد ساهمت تلك الجولات المتعاقبة في إطار الاتفاقية في إعطاء دفعة قوية للتجارة الدولية وبدأت جولة أوروغواي بهدف وضع قواعد جديدة للنظام التجاري الدولي .

جولات مفاوضات منظمة التجارة والتعريفات G.A.T.T

في مجال المفاوضات التجارية متعددة الأطراف عقدت الجات منذ إنشاؤها ثمانية جولات للمفاوضات وفي نهاية كل دورة كان يتم وضع التخفيضات في الرسوم الجمركية المتفق عليها فيما بين الدول الأعضاء في شكل وثيقة تعاقدية جماعية تحمل توقيعات الدول المتعاقدة وبهذا الشكل فقد كانت الجات في الواقع تعتبر المحفل الدولي المعني بسشتون المفاوضات التجارية متعددة الأطراف بالإضافة إلي أنها مجموعة للقواعد الدولية التي تحكم النظام التجاري الدولي كما أنها تعد بمثابة محكمة لتسوية المنازعات التجارية بين الأطراف المتعاقدة فيها .

١- جولة كينيدي : بدأت جولة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف المعروفة بجولة كينيدي في عام ١٩٦٣ واكتملت في عام ١٩٦٧ وتمخضت عن اتفاقية لخفض متوسط معدلات الرسوم الجمركية علي المنتجات الصناعية بمجموع ٣٥ ٪ من مستواها في عام ١٩٦٣ لتنفذ علي مدى فتر من خمس سنوات وفي آخر عام ١٩٧٢ عندما نفذت الاتفاقية بالكامل كان متوسط معدلات الرسوم الجمركية علي المنتجات الصناعية اقل من ١٠ ٪ في الدول الصناعية ومع ذلك فقد كانت لا تزال هناك عوائق تجاري غير جمركية كثيرة وخطيرة خصوصا في الزراعة .

٢- جولة طوكيو : بدأت مفاوضات التعريفات الجمركية متعددة الأطراف المعروفة بجولة طوكيو في عام ١٩٧٣ واختتمت عام ١٩٧٩ وتم فيها التفاوض علي تخفيضات جمركية تنفذ علي فترة ثمان سنوات وبدأت عام ١٩٨٠ وقد تم أيضا وضع دليل للسلوك تلتزم به الدول في تطبيقها للعوائق التجارية غير الجمركية لخفض الأثر المقيد لهذه العوائق غير الجمركية علي التجارة الدولية وقد اشتمل هذا الدليل علي اتفاق علي دليل للمشتريات الحكومية توحيد في تطبيق الرسوم في حالات التعويض ومكافحة الاحتكار ونظام عام للتفضيلات لصادرات الدول النامية من السلع المصنوعة ونصف المصنوعة وبلغ مختارة أخرى ومع ذلك استبعدت المنسوجات والأحذية والالكترونيات الاستهلاكية والصلب ومنتجات أخرى كثيرة ذات أهمية كبيرة للبلدان النامية وعندما بدأت هذه الجولة الجديدة من التخفيضات في الرسوم الجمركية تصاعد مع الأسف الضغط في بلاد

كثيرة لحماية الوظائف في الداخل عن طريق القيود التجارية فقد نمت سياسات حمائية بشكل مقلق في الاتحاد الأوروبي ومناطق أخرى كثيرة حتى أن منظمة الجات نفسها أصبحت عرضة للهجوم فالركود العالمي الذي بدأ في أواخر ١٩٨١ كان بلا شك السبب الرئيسي لهذا الضغط بالإضافة إلى ذلك نشزت ضغوط حمائية في بلاد كثيرة بسبب تدهور في التنافسية الدولية للصناعات التقليدية نتيجة لمتغيرات حادة في شروط التجارة ، أيضا تحت تأثير العجز التجاري المستمر للولايات المتحدة نمت ضغوط حمائية خلال النصف الأول من الثمانينات في الولايات المتحدة .

٣- جولة أورجواي : في عام ١٩٨٦ بدأت جولة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في ظل اتفاقية الجات عرفت باسم جولة أورجواي بعد أن كانت جولة طوكيو لتحرير التجارة السلعية قد استنفدت معظم أهدافها حيث أصبحت معظم تجارة السلع باستثناء المنسوجات والملابس الجاهزة مشمولة بأحكام اتفاقية الجات ،

وهذه الجولة ناقشت عدة قضايا رئيسية :

- ١- الاستخدام العالمي المتزايد للحواجز التجارية غير الجمركية .
- ٢- الحاجة إلى تطوير قواعد لتحرير التجارة في الخدمات التي هي من أكثر مكونات التجارة الدولية سرعة في النمو .
- ٣- للتأثير المشوه لعمى التجارة في المنتجات الزراعية الناتج عن الإعانات للمحبة للزائدة في الزراعة .
- ٤- الحاجة إلى تطوير وسائل أكثر فاعلية لفض المنازعات التي تنشأ من مخالفة قواعد الجات .

٥- الحاجة إلى تطوير قواعد دولي لحماية حقوق الملكية الفكرية هي حق ملكية ناتج عن مجهود ذهني مثل اكتشاف أو اختراع أو ابتكار ويتمخض عن حق ملكية بواسطة وثيقة مثل براءة اختراع أو حق تأليف وفي ديسمبر ١٩٩٣ اكتملت جولة أوروغواي وهي الجولة الثامنة والأكثر طموحا في التاريخ للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي شاركت فيها ١١٧ دولة بعد ٧ سنوات من المفاوضات المضنية وقد كان من المقرر أن تنتهي هذه الجولة في نهاية ١٩٩٠ إلا أن الخلافات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي خصوصا فرنسا علي خفض الإعانات الزراعية قد أخر اختتامها لمدة ٣ سنوات .

وفي الاجتماع الوزاري الذي انعقد في منتصف شهر ابريل ١٩٩٤ في مراكش بالمغرب وقع ممثلي الدول الأعضاء الجات علي الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي علي أن تدرك للفترة حتى نهاية ١٩٩٤ للدول لإنهاء إجراءات التصديق عليها من برلماناتها بقبول نتائج الدولة والانضمام إلي منظمة التجارة العالمية التي ستولي إدارة حزمة من الاتفاقات التي تم التوصل إليها علي أن يبدأ التطبيق اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥ وقد تضمنت الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي ٢٨ اتفاقا دوليا تغطي العديد من مجالات التجارة الدولية في السلع والخدمات وغيرها من الموضوعات التي اشتملت عليها المفاوضات ويمكن تقسيم موضوعات الاتفاقية التي تم التوصل إليها في ثلاثة أقسام رئيسية هي :

١- النفاذ إلي الأسواق .

٢- الموضوعات المؤسسية .

٣- الموضوعات الجديدة .

وفيما يلي عرض لما توصلت إليه مفاوضات جولة أوروغواي في المجالات الثلاثة :

١- النفاذ إلى الأسواق :

تنظم مجموعة الاتفاقات التي تم التوصل إليها في هذا المجال ما يلي :

١- بروتوكول النفاذ إلى الأسواق ويقصد به جداول الالتزامات المحددة لكل دولة والتي تكون فيها نتيجة المفاوضات الثنائية بين الأطراف المتعاقدة بإزالة أو تخفيض الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية وفي هذا المجال فإن الدول الصناعية الكبرى قد التزمت بألا يقل مستوى متوسط تخفيض الرسوم الجمركية عن الذي تم التوصل إليه في الجولة السابقة (جولة طوكيو) وهو ٣٣% بينما لا يوجد مستوى معين بالالتزامات الدول النامية عدا ما تم التوصل إليه في اتفاقات أخرى في قطاعي الزراعة والمنسوجات .

٢- اتفاق الزراعة :

ويعتبر هذا الاتفاق الأول من نوعه في هذا المجال حيث فشلت جولات سابقة في معالجة هذا المجال وهو خطوة ايجابية في اتجاه تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية وإخضاعها لقواعد الجات .

ويتناول الاتفاق الالتزامات في المجالات التالية :

- أ - تخفيض القيود الجمركية وذلك بعد تحويل القيود غير الجمركية إلى رسوم جمركية مع التثبيت والتخفيض على مدى من ٦ إلى ١٠ سنوات
- ب - فتح الأسواق أمام الواردات التي كانت خاضعة لقيود غير جمركية بما لا يقل عن ٣% تزداد إلى ٥% في عام ٢٠٠٠.

ج - تخفيض الدعم علي الإنتاج والتصدير بنسب ٢١% ، ٣٦% علي التوالي ثلثي النسبة فقط للدول النامية .

د- تنظيم حق الدول في الرقابة الصحية والبيطرية بما لا يشكل عائق تجاري.

٣- اتفاق المنسوجات:

ويقضي بإدخال قطاع المنسوجات في نظام الجات وذلك بالإلغاء التدريجي لنظام الحصص التي كانت تنظم للتجارة .

الاتفاقيات الخاصة بالموضوعات الجديدة :

تناولت جولة أوروغواي موضوعات لم يسبق التفاوض بشأنها في جولات المفاوضات السابق ولذلك أطلق عليها الموضوعات الجديدة وهي :

١- اتفاقية إجراءات الاستثمار ذات العلاقة بالتجارة :

وتهدف هذه الاتفاقية إلي إزالة بعض الشروط التي تفرض علي المستثمر الأجنبي والتي تتعارض مع اتفاقية الجات مثل :

أ - اشتراط نسبة من المكون المحلي في المنتج النهائي .

ب - اشتراط تصدير حصة من الإنتاج المحلي إلي الخارج أو بالعكس ومنع بيع نسبة من الإنتاج في السوق المحلي .

ج - الالتزام بالتوازن بين الصادرات والواردات .

وقد نص الاتفاق في هذا المجال علي تطبيق المعاملة الوطنية التي تقضي بالمساواة بين المشروعات المحلية والاستثمارية الأجنبية وأعطى الاتفاق فترة انتقالية للدول النامية خمس سنوات لتوفيق أوضاعها .

٢- اتفاق الجوانب التجارية في مجال الملكية الفكرية :

هدفت المفاوضات التي دارت حول هذا الموضوع والاتفاق الذي تم التوصل إليه إلي حماية حقوق الملكية الفكرية للإسهام في تشجيع الابتكار

التكنولوجي ونقل ونشر التكنولوجيا وذلك من اجل الفوائد المشتركة للمنتجين والمستخدمين للمعارف التكنولوجية وعلي النحو الذي يلبي متطلبات المصالح الاقتصادية والاجتماعية ويحقق التوازن بين الحقوق والواجبات .

وقد نص الاتفاق علي ضمان فاعلية توفير الحماية لحقوق الملكية الفكرية عن طريق وضع إجراءات فعالة تكفل حصول صاحب الحق علي حقوقه مع ضمان عدم استخدامها بأسلوب يمثل عوائق أمام التجارة المشروعة ويبدأ الالتزام لهذا الاتفاق أول يناير ١٩٩٦ ومنح الدول النامية فترة زمنية أطول حيث تطبق في أول يناير ٢٠٠٠ كما أن بعض أجزاء الاتفاق ومنها براءات الاختراع يمنح فترة إضافية أخرى خمس سنوات أي يمكن الالتزام بها في أول يناير ٢٠٠٥ . ويمثل هذا الاتفاق حلا وسطا توفيقيا بين المصالح المتعارضة للدول التي شاركت في المفاوضات التي اتسمت بالصعوبة والتعقيد ويمكن تقسيم هذا الاتفاق إلي مجموعتين رئيسيتين :

المجموعة الأولى : حقوق التأليف والنشر وحقوق الأعمال الأدبية

المجموعة والمرنية بما في ذلك أعمال الكمبيوتر .

المجموعة الثانية : براءات الاختراع التي تتضمن مجالات

المنتجات الغذائية والأدوية والكيماويات حيث شملت الاتفاقية بالإضافة إلي المنتجات ذاتها أساليب صنعها .

٣- اتفاقية تجارة الخدمات : يعتبر الاتفاق الذي تم التوصل إليه

في إطار جولة أوروغواي أول اتفاق دولي متعدد الأطراف لتنظيم التجارة الدولية في الخدمات ، وقد تضمن الاتفاق مجموعة من الالتزامات العامة تمثل المبادئ العامة للاتفاق من بينها شرط الدولة الأولى بالرعاية وعدم التفرقة في المعاملة بين الخدمة الوطنية والأجنبية وغيرها من الالتزامات التي تحددها كل دولة من الدول المشاركة في الاتفاق والتي تسمح فيها .

للموردين الأجانب بدخول السوق الملحية بالشروط المدونة في الجدول وفقا لوسائل انتقال الخدمات للمشار إليها وقد أرفق بالاتفاق مجموعة من الملاحق التي تعالج الاتفاق مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات التي تحدد طبيعة كل قطاع خفي حيث ورد بالاتفاق أربعة ملاحق تغطي قطاعات الخدمات المالية ، الاتصالات ، النقل الجوي ، انتقال الأيدي العاملة .

منظمة التجارة العالمية W.T.O.

وخلال المراحل الأخيرة من مفاوضات جولة أوروجواي في اتجاه نجاحها وحرص الأطراف المختلفة علي تطبيق مجموعة الاتفاقات التي تم التوصل إليها في هذه الدولة ظهرت فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية لتكون الإطار التنظيمي والمؤسسي لتطبيق هذه الاتفاقات وقد بدأت المنظمة أعمالها فعلا اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥ جدول أعمال منظمة للتجارة العالمية :

- ١- الإشراف علي تنفيذ جميع الاتفاقات التي أسفرت عنها جولة أوروجواي .
- ٢- تصبح المنظمة منتدى لإجراء مفاوضات فيما بين الدول الأعضاء وعقد جولات جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف تهدف إلي المزيد من تحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات وإلغاء ما تبقى من قيود بهدف زيادة انسياب حركة التجارة الدولية .
- ٣- تسوية المنازعات للتوصل إلي حلول مرضية ومنصفة لجميع الأطراف لاسيما الأطراف الصغيرة تجاريا وإنهاء الإجراءات الانفرادية والتهديدات التي دأبت بعض الدول الكبرى عليها عبر سنوات طويلة .

٤- الأشراف علي مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصورة دورية بهدف إلزام كل دولة بالوضوح والشفافية في سياستها التجارية ، وشرح عناصر هذه السياسة بم يكفل المصادقية والأمان في العلاقات التجارية الدولية وفي هذا الإطار مستقوم منظمة التجارة العالمية W.T.O بأداء وظائفها من خلال عدة أجهزة منها :

- المؤتمر الوزاري الذي ينعقد مرة كل عامين علي مستوى وزراء التجارة للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية للنظر في أعمال المجلس ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء .
- المجلس العام ويتولى الأشراف علي سير عمل المنظمة واتخاذ القرارات والتوصيات اللازمة خلال الفترات ما بين انعقاد دورات المؤتمر الوزاري.

ويعمل تحت إشراف المجلس العام عدة مجالس متخصصة هي :

- ١- مجلس التجارة في السلع ويتولى الأشراف علي تنفيذ جميع الاتفاقات المتعلقة بتجارة السلع .
- ٢- مجلس التجارة في الخدمات ويتولى الأشراف علي تنفيذ تفاق تجارة الخدمات .
- ٣- مجلس التجارة في حقوق الملكية الفكرية ويتولى الأشراف علي تنفيذ اتفاق حقوق الملكية الفكرية .

والي جانب هذه المجالس المتخصصة توجد عدة لجان فنية منها

لجنة قيود ميزان المدفوعات التي تتولى إجراء مشاورات مع الدول التي تفرض قيودا أو رسوما إضافية علي وارداتها في حالة وجود اختلالات في موازين المدفوعات.

لجنة التجارة والتنمية وتتولى متابعة ما جاء في اتفاقية جولة أوروغواي بشأن المعاملة الخاصة والمتميزة للدول النامية .

لجنة الميزانية والشنون المالية والإدارية .

هذا فضلا عن اللجان العديدة التي سوف تنشأ بموجب الاتفاقات التي أسفرت عنها جولة أوروغواي للإشراف علي تنفيذ أحكام كل اتفاق ومتابعة تقديم المستندات اللازمة لتنفيذه .

ومنظمات التجارة العالمية التي بدأ عملها فعلا أول يناير ١٩٩٥

هي هيئة دولية ذات شخصية اعتباري مستقلة وتلعب الدور الأساسي في النظام التجاري الدولي الذي أرست قواعده اتفاقات جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف وتجدر الإشارة إلي أن فكرة منظمة التجارة العالمية ليست جديدة وإنما ترجع إلي الأربعينات عندما عقد مؤتمر مريتون وودز الذي أنشأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير فقد جرى التفاوض علي ميثاق لمنظمة تجارة دولية في هافانا في ١٩٤٨ . وعندما لم يتم التصديق علي ميثاق المنظمة بواسطة الكونجرس الأمريكي وبرلمانات دول أخرى فإن منظمة "الايٲو" لم تر النور واكتفى المجتمع الدولي حينئذ بالعمل بمقتضى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "الجات" التي كانت أقل طوحاً من "الايٲو".

وبإنشاء " منظمة التجارة العالمية " تكتمل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير حلقات التجارة والتمويل لتشكل النظام الاقتصادي العالمي .

الفصل السادس
الأمم المتحدة والتعاون الدولي
لحماية البيئة

الفصل السادس

الأمم المتحدة والتعاون الدولي لحماية البيئة

تتضم بيئة الإنسان الأرض والماء والهواء المحيط أو الذي يتغللها وهي العناصر التي يتكون منها إقليم الدولة . ونظرا لأن الهواء لا يعرف حدودا كما أن مياه البحار والمحيطات تحيط بمعظم أجزاء اليابسة فتصل بين حدود العديد من الدول ويعتريها تلوث يلحق بها وينتقل بسزعة فائقة عبر تلك الحدود ، لذلك نهض المجتمع الدولي بأكمله لإيجاد قواعد قانونية للمحافظة علي البيئة من التلوث الذي بدا يشكل ظاهرة شديدة الخطورة علي المجتمع الدولي منذ منتصف القرن العشرين بسبب ما نتج عن عمليات التنمية الصناعية وزيادة الكثافة السكانية في العديد من مناطق العالم والاستنزاف غير المرشد لمصادر الثروات الطبيعية والاعتداء عليها

جهود الأمم المتحدة للمحافظة علي البيئة :

عندما استشعر العالم تلك الخطر الداهم أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا سنة ١٩٦٨ يطلب من الأمين العام أن يجمع المعلومات والبيانات التي تبين حالة بيئة الإنسان في جميع أنحاء العالم وان يقترح الإجراءات الوقائية اللازمة لحمايتها والمحافظة عليها . (١)

وبناء علي هذا القرار وضع يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الوقت تقريره الذي أطلق عليه تقرير يوثانت ونشر في ٢٦ مايو ١٩٦٩ تحت عنوان الإنسان وبيئته Man and his environment وقد ورد في هذا التقرير ما يلي :

(ظهرت لأول مرة في تاريخ البشرية كارثة علي مستوى العالم كله بما فيه من دول متقدمة ودول متخلفة تنطبق بعلاقة الإنسان ببيئته وكانت الشواهد

(١) انظر د. حازم حسن جمعة - الأمم المتحدة والنظام الدولي لحماية البيئة .

المنور بذلك قد ظهرت منذ زمن طويل ومتطلبات واحتياجات البيئة والاعتداء علي رقعة الأراضي الزراعية والنمو العشوائي للمناطق السكنية في الحضر وتقليص المناطق المفتوحة والاستمرار المتزايد في القضاء علي العديد من أنواع الحيوانات والنباتات ومما لا شك فيه انه لو استمر الحال علي هذا النحو فان الحياة علي الأرض مستقبلا ستكون مهددة بالخطر ...) .

وبعد قراءة تقرير يوثائق طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة علي الفور من اليونسكو أن ينظم مؤتمرات إقليمية عقدت بالفعل في المدة من ١٩٦٩ إلي ١٩٧١ في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأوروبا للإعداد لمؤتمر عالمي عن حماية بيئة الإنسان وقد تم إعداد تقرير يقدم لهذا المؤتمر اشترك في إعداده مائة باحث وطبع بعشر لغات تحت عنوان " ليس لنا سوى ارض واحدة " وقد عقد ذلك المؤتمر فعلا في ١٤ يونيو ١٩٧٢ في مدينة ستوكهولم .

وبدأت أعمال المؤتمر موزعة علي ثلاث لجان اختصت للجنة الأولى بالاحتياجات الاجتماعية والثقافية لحماية البيئة ، واختصت للجنة الثانية بالمحافظة علي مصادر الثروة الطبيعية ، واختصت للجنة الثالثة بمناقشة الإجراءات الدولية التي يمكن أن تتخذ لمكافحة تخریب بيئة الإنسان واصدر هذا الاجتماع العام إعلان ستوكهولم سنة ١٩٧٢ متضمنا ستة وعشرون مبدأ لحماية البيئة وتم توزيع تلك المبادئ علي جميع دول العالم ثم أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا في ١٥ ديسمبر ١٩٧٢ يتعلق بالتعاون بين الدول في مجال حماية البيئة .

وبناء علي قرار المؤتمر أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة وكالة متخصصة هي برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو مجلس الأمم المتحدة المنظم لبرامج البيئة UNEP Governing Council environmental Programs ويتكون المجلس من ممثلي ٥٤ دولة تنتخبهم الجمعية العامة

لمدة ثلاث سنوات والمركز الرئيسي للمجلس في مدينة نيروبي العاصمة الكينية .

مهام مجلس الأمم المتحدة للبيئة :

تضمن برنامج عمل مجلس الأمم المتحدة لحماية البيئة (UNEP) منذ بداية عمله بعض الأهداف أهمها ما يلي :

- ١- إنشاء شبكة من مائة محطة علي الأقل لقياس تلوث المناخ .
- ٢- إنشاء عشر محطات علي الأقل لتسجيل أي تغييرات تطرأ علي البيئة.
- ٣- أن يتخذ المجلس الإجراءات التي تحول دون إلقاء السفن للبترول والجاز في البحار .
- ٤- أن يعد بأسرع ما يمكن معاهدة توقع عليها الدول تحظر التخلص من المواد الكيميائية والنفايات الصناعية في البحار والمحيطات ، مع إعداد قائمة بالمواد الخطرة التي تهدد البيئة بحيث تشمل أيضا علي أرقام عن حجم إنتاجها وطرق ووسائل استخدامها بما في ذلك المواد المشعة .
- ٥- تنظيم التعاون الدولي في مجال دراسة وتنظيم استخدام المواد الضارة التي توجد في المنتجات الغذائية .
- ٦- أن يضع قائمة دولية بالأنهار التي تتعرض للتلوث وتلك التي لم يلحقها التلوث بعد وقائمة بالمصارف التي تصب الأنهار من خلالها في المحيطات والبحار .
- ٧- جميع المعلومات من أنحاء العالم عن الآثار السلبية التي تلحق بالبيئة نتيجة لعمليات التعدين .
- ٨- صياغة قائمة متوازنة دوليا لمصادر الطاقة من حيث الأضرار التي يمكن أن تلحق بالبيئة نتيجة استغلالها .
- ٩- وضع خطة عمل تنظم التخطيط الدولي لرصد استغلال مصادر الثروة الطبيعية .

١٠- رسم خريطة عالمية تحدد عليها التهديدات الإقليمية التي تعرض البيئة الطبيعية للتدمير .

ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ إنشائه على تحقيق هذه الأهداف مضافا إليها جهوده في إعداد المعاهدات الدولية التي تهدف إلى المحافظة على البيئة .

وقد وقع المجلس في الأول من فبراير عام ١٩٨٠ إعلاناً عن السياسات البيئية والإجراءات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وذلك في مقر الأمم المتحدة كما نشر المركز تقريراً عن حالة البيئة في العالم في مايو ١٩٨٠ .

هذا وقد أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٤ اللجنة العالمية لحماية البيئة والتنمية وقد نشرت هذه اللجنة في ٢٧ أبريل ١٩٨٧ تقريراً تحت عنوان "مستقبلنا المشترك" وقد اقترح هذا التقرير عدة إجراءات بناءة (تنظيمية ومالية وقانونية) للمساعدة على حل المشاكل الاقتصادية ومشاكل البيئة الحية وتعبير البيئة الحية يشمل مجموع مكونات البيئة التي نعيش فيها والتي تعد جزءاً من الكون والتي تضم كل الكائنات الحية ، فهي تشمل الأرض وعدة مئات من الأمطار التي تعلوها وما يوجد تحت سطحها ، والأنهار والبحار والمحيطات .

وقد كان على رجال القانون أن يضيفوا وثائق تتضمن أسس ووسائل حماية البيئة ويسعون إلى قبول الدول لها والتوقيع عليها كمعاهدات ملزمة تحقق أهداف الإنسان في العيش في بيئة صالحة ، وبالرغم من أنه قد يبدو أن تحقق مثل ذلك الهدف أمر صعب في ظل المعطيات الدولية السائدة إلا أن العدد الهائل من التوقعات التي حظيت بها معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار سنة ١٩٨٢ بثبت لنا اهتمام العالم اجمع بالمحافظة على البيئة المحيطة بنا ، فقد أعلنت هذه الاتفاقية أن قاع أعالي البحار بما

يحويه من مصادر الثروة المعدنية الذي يطلق عليه المنطقة يعد ميراثا مشتركا للإنسانية وإن تستثمر لصالح كل البشر الذين يمارسون كافة الحقوق علي هذه المنطقة ويتحملون المسؤولية عنها وهكذا أنشأت الاتفاقية سلطة دولية تتوب عن أعضاء المجتمع الدولي لإدارة واستغلال هذه المنطقة وبذلك أعطى قطاع من الكرة الأرضية مركزا قانونيا مستقلا عن سيادة أي دولة منفردة .

وهناك لأن ما يزيد علي ٢٥٠ عمل قانوني في مجال القانون الدولي للبيئة ما بين معاهدات واتفاقيات وإعلانات وأحكام دولية . بدأت منذ ١٩ مارس ١٩٠٢ بمعاهدة باريس بشأن حماية الطيور المفيدة للزراعة ، إلي أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في ريو دي جانيرو في يونيه ١٩٩٢ والذي أسفر عن معاهدين بشأن المحافظة علي الأحياء ، والمحافظة علي حرارة المناخ وبرنامج عمل القرن العشرين وإعلان "ريو".

وعن الوضع القانوني الحالي للبيئة فإن حماية البيئة تتم علي المستوى الدولي وعلي مستوى الأنظمة القانونية الوطنية جنبا إلي جنب والاعتبارات الإنسانية التي فرضت المحافظة علي مصادر الثروة تجسدت في إحدى الوثائق الأساسية للبيئة الدولية وهو إعلان ستوكهولم عن بيئة الإنسان حيث ورد به أن مصادر الثروة الطبيعية للكرة الأرضية التي تشمل الهواء والماء والبيئة الحيوانية والبيئة النباتية وبصفة خاصة ما تمثله من أنواع البيئة الطبيعية يجب أن تتوافر لها الحماية تحقيقا لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية من خلال التخطيط أو الإدارة التي تتلامم معه .

واهم مجموعة مبادئ منذ إعلان ستوكهولم في الميثاق العالمي للطبيعة سنة ١٩٨٢ (World Charter for Nature) الذي نشرته الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يعد علامة من علامات التطور في هذا المجال فالمقدمة تذكر في عبارتها الأولى أن البشرية جزء من الطبيعة

والحياة تعتمد علي عدم الاضطراب في وظيفة نظم الطبيعة التي تؤمن الإمداد بالطاقة والغذاء .

مظاهر اهتمام منظمات الأمم المتحدة المتخصصة بالبيئة :

١- منظمة العمل الدولية والبيئة : وضعت منظمة العمل الدولية عام ١٩٧٧ مشروع معاهدة تم قبولها تحت رقم ١١٤٨ تتعلق بحماية العمال ضد المخاطر الناشئة عن تلوث الهواء والضوضاء والاهتزازات في بيئة العمل .

٢- منظمة اليونسكو : ولأن البيئة تهم المجتمع الدولي ككل وتتعلق بها مصالحه لذلك يجرى النص علي ذلك في ديباجة المعاهدات التي تصاغ لحماية أو تنظيم أي عنصر نم عناصر البيئة فعلي سبيل المثال تعلن معاهدة اليونسكو ١٩٧٢ الخاصة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي أن إتلاف أو إخفاء أي جزء من ثقافة وتراث العالم يشكل إفقارا ضارا لميراث كل دول العالم .

ذلك أن اهتمام الدول بالبيئة ينعكس حتما علي النظام القانوني الدولي الذي يهدف إلي حماية المصالح المشتركة للبشرية وينظر للدول علي أنها تمارس كافة السلطات اللازمة لتحقيق هذا الهدف أكثر من مجرد كونها دولا تتمتع بسيادة لصيقة بها كما يشير المبدأ الأول من إعلان ستوكهولم إلي التزام كل شخص بحماية وتحسين أحوال البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية كما ذكرنا وان علي الدول وفقا للمبدأ السابع أن تتخذ كل الإجراءات اللازمة لمنع تلوث البحار بالمواد التي تتسبب في وجود أخطار لصحة الإنسان أو أن تضر بالإحياء المائية في البيئة البحرية أو تضر بأمن البحار أو استخداماتها المشروعة .

ونرى أن المبدأ ٢١ من الميثاق العالمي لحماية الطبيعة (إعلان ستوكهولم) أكثر صراحة ووضوحاً في إلزام الدول بالمحافظة على البيئة ، فهو يلزمها مع الأشخاص الدولية الأخرى والوطنية كذلك بالآتي :

أ - التعاون في سبيل الحفاظ على الطبيعة من خلال العمل المشترك والإجراءات المناسبة بما في ذلك تبادل المعلومات والمشورة .

ب - وضع معايير واشتراطات لعمليات الإنتاج والتصنيع والتي قد يكون لها آثار سلبية على الطبيعة ، ووضع أسلوب متفق عليه لرصد تلك الآثار .

ج - تطبيق أحكام القانون الدولي النافذة بشأن المحافظة على الطبيعة وحماية البيئة .

د - المحافظة على الطبيعة وحمايتها في المناطق التي تخرج عن حدود السيادة الوطنية.

جهود الدول في مجال حماية البيئة :

كونت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (سابقاً) في عام ١٩٧٢ لجنة مختلطة مشتركة لحماية البيئة حيث وضعت هذه اللجنة في ٢١ سبتمبر ١٩٧٢ ثلاثين موضوعاً للبحث المشترك ، كذلك صدر قرار من رؤساء دول وحكومات المجموعة الأوروبية في المؤتمر الذي عقد في ٢٠ أكتوبر من عام ١٩٧٢ عملاً مشتركاً لحماية البيئة وكذلك وضع مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي البرنامج الأوروبي لحماية البيئة بمقتضى القرار النهائي الذي قرر في نهاية مؤتمر هلسنكي عام ١٩٧٥ .

نظرة الأديان لأهمية البيئة :

تبذل جهود عديدة لتوحيد المفهوم الأساسي لأهمية البيئة وحمايتها بما في ذلك إسناد هذا المفهوم للتقاليد الدينية وأهميته في إثبات طاعة الله والخضوع لتعاليمه في تحقيق العدالة الاجتماعية وهو الهدف السامي

الديني للديانات السماوية ولذلك ورد النص في برنامج (أجندة) القرن الواحد والعشرين التي قدمت لمؤتمر قمة الأرض الذي عقد في يونيه ١٩٩٢ في ريو دي جانيرو بالبرازيل علي أهمية التعاليم والقيم الدينية في مجال المحافظة علي البيئة . كما دعت إلي عقد مؤتمر يعقد في إطار الأمم المتحدة لإبراز التعاليم الواردة في الثقافات الدينية المختلفة والتي تركز علي أهمية البيئة وضرورة حمايتها .

وفي اليوم العالمي للسلام في الأول من يناير ١٩٩٠ قال البابا جون بول الثاني أن في يومنا هذا يوجد تخوف متزايد من أن سلام العالم مهدد ليس فقط بسباق التسلح والصراعات الإقليمية واختلال العدالة المستمر بين الناس والشعوب ولكن أيضا بسبب افتقار الاحترام الواجب للطبيعة وذلك بالاعتداء علي مصادر الثروة الطبيعية والانحدار المستمر في مستوى المعيشة .

وقد ورد في قصة الفيضان الذي أغرق المعمورة أن الله تعالى أمر سيدنا نوح عليه السلام أن ينقذ كل المخلوقات وورد في الإنجيل ليحافظ علي السلاسل حية علي سطح الأرض وينتهي بعهد بين الرب والإنسان وكل مخلوق حي من أجل بقاء الأجيال.

كما ورد في القرآن الكريم قوله تعالى : " حتى إذا جاء أمرنا وفار التنور قلنا احمل فيها من كل زوجين اثنين وأهلك إلا من سبق عليه القول ومن آمن معه إلا قليل" وذلك شاهد علي أن الله تعالى خلق للكون وما فيه وما عليه من مخلوقات وأمر بحفظها فلا يحق للإنسان أن يعمد إلي تدميرها .

وقد أبرز دور الإسلام في المحافظة علي البيئة الطبيعية " اتحاد المحافظة علي العالم (IUSN) World Conservation Union " في بحث له عن المياسة البيئية والقانون ، حيث ورد في هذا البحث ان الإسلام يقدم أسلوبا للحياة ينطوي علي نظرة شاملة للكون والحياة الإنسانية

والعلاقات القائمة بينهما كما يشمل العقيدة والإيمان والشرعية وتطبيق تلك للشرعية .

ورغم أنه ينظر للإنسان باعتباره احد مكونات الكون الذي تعد مكوناته وعناصره مكملة لبعضها البعض في تكامل تام إلا أن الإنسان له علاقة خاصة بالعناصر الأخرى للطبيعة وهي علاقة استغلال وتطوير والمبدأ الأساسي بالنسبة للبيئة الحية أن حكمة الله تعالى تقتضي بقاء الإنسان في الأرض لذلك فبالإضافة لكونه عنصرا من عناصرها فإن الإنسان كذلك ينفذ أحكام وأوامر الله تعالى وطالما انه مجرد حارس لإدارة الأرض وتنظيم حركتها وليس مالكا لها فهو معمر وليس مخربا لها أو متحكما فيها فقد استخلف الإنسان في الأرض لعمارتها واستغلالها ولفائدته ولتحقيق مصالحه ، لذلك عليه أن يحافظ عليها وان يبقى عليها وان يصونها بأمانة وعليه أن يعمل في حدود هذه الأمانة .

وبناء على هذه المفاهيم فإن مبادئ الإسلام تقدر وتقر بأهمية حماية العناصر الطبيعية الأساسية والمحافظة عليها وكل جيل يكون من حقه استعمال الطبيعة دون أن يجور أو يعتدي على مصالح الأجيال المستقبلية . وهكذا فإن حماية البيئة ومصادر الثروة الطبيعية والمحافظة عليها وتنميتها هي واجب ديني ملزم يتعين على كل إنسان متدين أن يأخذ به وان يتعهد بتنفيذه ، علاوة على ذلك فإن أي تخريب للبيئة الطبيعية ومواردها هو أمر محرم في جميع الأديان السماوية .

مسئوليات الأمم المتحدة ومستقبل الحفاظ على البيئة :

تطورت فكرة السيادة الوطنية ولم يعد المفهوم التقليدي للسيادة المطلقة أمرا قائما في ظل جميع المعايير والظروف السائدة ولكن التدخل في الشؤون التي تعد من صميم الاختصاص الداخلي للدول أمر غير مقبول وفقا لقواعد القانون الدولي التقليدية والمعاصرة وفقا لنص صريح في ميثاق الأمم المتحدة (المادة ٧/٢)

وبدا للشعوب النامية أن قواعد القانون الدولي للبيئة هي مدخل جديد وخطير تستطيع الدول المتقدمة عبره التدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية وإزاء هذه الحساسية الوطنية التي تجد ما يبررها في كثير من الأحيان والتي تنبئ عنها القواعد القانونية التي تسعى بعض الكتابات إلى تقنينها بوصفها قانوناً دولياً للبيئة إزاء ذلك نقول أن دور الأمم المتحدة يبدو أكثر أهمية وفاعلية في مجال المحافظة على البيئة فالأمم المتحدة طالما اتسمت بالحيدة والمحافظة على مصالح الأمم جمعاء فإن تصديها لمهمة حماية البيئة وتقنين قواعدها على المستوى الدولي سيجعل قواعد القانون الدولي للبيئة وإجراءات حمايتها بمنأى عن أي تخوف من التدخل في الشؤون الداخلية للأمم المستقلة . إذا أضفنا إلى ذلك الطابع العالمي للبيئة بحكم الواقع وما تتمتع به الأمم المتحدة من إمكانيات مادية وخبرات فنية وإدارية فإن أمر توليها مسؤوليات حماية البيئة في المستقبل سيصبح من الأمور المفروض عليها للقيام بها وتحمل مسؤولياتها تجاهها . لقد أطلقت من قبل فكرة تقييد حرية الدولة في ممارستها لسلطاتها الداخلية عندما يترتب على تلك الممارسة أضراراً بالبيئة وبالتراث الإنساني الموجود داخل إقليمها وتصدى الأمم المتحدة وأجهزتها لمراقبة تصرفات الدول داخل أقاليمها سيبدو أمراً مقبولاً أو مستساغاً عما لو قامت بتلك المراقبة دولة ما تتساوى مع الدولة المعنية في السيادة وكل الدول متساوية السيادة لذلك كله بات في اعتقادنا أن دور الأمم المتحدة في الحفاظ على البيئة وحمايتها بات من أولى مهامها وأخطرها .

قانون البيئة الدولية^(١)

مقدمات التنظيم الدولي لحماية البيئة الدولية يتميز العصر الذي نعيش فيه بالاستخدام الواسع للعلم والتكنولوجيا في مختلف مجالات الحياة ، ولا شك أن ذلك آثاره الإيجابية والسلبية على الحياة الإنسانية على كوكب الأرض .

(١) انظر د. ماجد إبراهيم علي - قانون العلاقات الدولية .

ومن بين الآثار السلبية تزايد مشاكل البيئة وتفاقم مخاطرها فهناك ما يسمى بالإخلال في التوازن البيئي في كثير من البلاد وخاصة الصناعية وتأتي مشكلة التلوث البيئي علي رأس المشاكل التي تهدد الحياة الإنسانية سواء برأ أو بحراً أو حتى في الجو والفضاء ، فالغلاف الجوي علي اتساعه الشاسع أصبح مهددا بتناقص طبقة غاز الأوزون التي تمنع إخطار الإشعاعات الكونية علاوة علي تزايد نسبة غاز ثنائي أكسيد الكربون الضارة وهو ما كان له أثاره الملموسة في تغيير الأحوال الجوية والمناخية ومشاكل الجفاف في كثير من أنحاء عالمنا المعاصر .

ولمواجهة تزايد مشاكل البيئة وتفاقم مخاطرها دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلي أول مؤتمر دولي لحماية البيئة الإنسانية فسي مدينة استكهولم بالسويد وقد عقد المؤتمر في الخامس من شهر يونيو عام ١٩٧٢ واشترك فيه ١٣٠ دولة بالإضافة إلي العديد من المنظمات الدولية المتخصصة والإقليمية .

وتمثلت أهداف المؤتمر الرئيسية في تنبيه الشعوب والحكومات إلي مخاطر تلوث البيئة الدولية واقتراح الحلول القانونية لحماية البيئة وتحسينها ومكافحة الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة .
وصدر عن المؤتمر إعلان حول البيئة الإنسانية متضمنا أول وثيقة دولية لمبادئ العلاقات بين الدول في شأن البيئة وكيفية التعامل معها والمسئولية عما يصيبها من أضرار .

وتضمن الإعلان الخاص بالبيئة الإنسانية المبادئ التالية : (١)
إن لكل إنسان الحق في أن يعيش في بيئة ذات نوعية طيبة وأنه مسئول عن حماية البيئة وتحسينها لصالح الأجيال المقبلة هذا بالإضافة إلي

(١) انظر د. إبراهيم محمد العناني - القانون الدولي العام سنة ١٩٩٠ .

مسئولية الدول عن ضمان ألا تؤدي أنشطتها إلي إلحاق الدمار بالبيئة في الدول الأخرى وعليها أن تتعاون من أجل التوصل إلي قانون دولي لتنظم كيفية مواجهة التلوث وغيرها وأكد الإعلان علي وجوب أن تدعم ا لسياسات البيئية للتطور المحتمل لهذه الدول وعدم الأضرار به.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة : United Nations environment Program

أنشأ بناء علي توصيات مؤتمر استكهولم في ديسمبر ١٩٧٢ جهاز للتنسيق من أجل توجيه المبادرات البيئية وإدارتها علي المستوى الدولي والعمل كوسيط في كل ما يتعلق بمشاكل البيئة من أجل معالجتها والحماية من أضرارها وتعتبر مدينة نيروبي مقراً للبرنامج .

وتتمثل الأهداف الأساسية للبرنامج في تيسير التعاون الدولي في مجال البيئة ومواجهة مشاكل وأضرار التلوث البيئي وترقية وتبادل المعلومات والمعارف البيئية.

وتخليداً لذكرى الخامس من يونيو ١٩٧٢ الذي بدأ فيه مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة في استكهولم عام ١٩٧٢ أعلنت الجمعية العامة هذا اليوم في كل عام يوماً للبيئة وذلك بقرار الجمعية العامة رقم ٢٩٩٤ الدورة ٢٧ في ١٥ ديسمبر ١٩٧٢.

الحلول القانونية في مجال مكافحة الأضرار الناشئة عن تلوث البيئة

١- البيئة كقيمة من قيم المجتمع الدولي :

أصبحت البيئة قيمة من قيم المجتمع الإنساني واتجهت التشريعات إلي حمايتها ومنع الأضرار بها باعتبار أن البيئة تمثل قيمة تسعى الأنظمة القانونية للمحافظة عليها وتقوم في أهميتها معظم القيم الأخرى في المجتمع ذلك أن الأضرار بها لا يضر فرداً واحداً ولكن يضر المجتمع في مجموعه وبالذات الإنسان الذي يعيش فيه .

ولهذا اتجهت معظم الدول لتأكيد هذه القيمة في قوانينها بل وفي بعض الدساتير وفي الإعلانات الدولية بصورة جعلتها ضمن حقوق الإنسان^(١) وأكدت بعض القوانين اعتبار حماية البيئة واجبا من واجبات الدولة .

وتتكون البيئة من الوسط الذي يتصل بحماية الإنسان وصحته في المجتمع وبالتالي فهي مجموعة من العناصر المختلفة التي توجد ويجب المحافظة عليها .

وقد اتجه المجلس الدولي للغة الفرنسية إلى تعريف البيئة بأنها مجموعة العوامل المادية والكيميائية والبيولوجية والعناصر الاجتماعية للقبلة في وقت معين للتأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حاليا أو في وقت لاحق على الكائنات الحية أو النشاط الإنساني وخلال مناقشات ندوة أكاديمية القانون الدولي حول حماية البيئة في لاهاي عام ١٩٧٣ جاء أن كلمة البيئة كانت تتردد في مؤلفات الكتاب الفرنسيين في القرن السادس عشر وتعني ما حولنا وما يحيط بنا وقد دخلت هذه الكلمة للغة الانجليزية نقلا عن اللغة الفرنسية .

فالبيئة لغة تعني حالة الاستقرار والنزول وفعلها باء بمعنى رجع إلى مستقر أي ما يدل على الاستقرار في مكان أو على حالة .

وتكلم البيئة في معناها اللغوي على المكان العام لجنس أو نبات أو حيوان أو نحو ذلك كما تدل على الحال التي عليها هذه المسميات^(٢) وتختلف البيئة في معانيها عن كلمة الطبيعة Nature حيث تشمل البيئة أوضاعا ناشئة عن حصيلة التفاعل المستمر بين الإنسان والعلم والبيئة وتنوع مصادر الطاقة التي طوعها الإنسان .^(٣) في الأرض والبحر والجو .

وعاء . ذلك فإن البيئة الإنسانية تضم عنصرين أساسيين أولهما العناصر الطبيعية من ارض وماء وهواء وحيوان ونبات وهو ما يطلق

(١) انظر الإعلان الصادر عن الأمم المتحدة في مؤتمر ستوكهولم يونيو ١٩٧٢ .

(٢) انظر : موسوعة الشريعات البيئية في جمهورية مصر العربية .

عليه البيئة الفيزيائية وثانيهما العناصر المضافة الناتجة عن النشاط الإنساني وتعامله مع تلك العناصر الفيزيائية.

وعلم البيئة علم حديث رغم أن الإنسان استخدم الكثير من المعارف البيئية من آلاف السنين وموضوع هذا العلم هو دراسة النظم البيئية الجزئية في إطار نظام شامل يربط بين العلوم الطبيعية والإنسانية ويبحث في جوانب البيئة العلمية والاجتماعية والتشريعية .

٢- الأخطار التي تواجه البيئة :

تواجه البيئة أخطاراً عدة يمكن أن نجملها في ثلاثة :

الأول : التلوث الطبيعي أو المستحدث .

الثانية : تدهور البيئة ونضوب بعض مواردها .

الثالثة : الأضرار المتعمد بالبيئة .

أولاً : التلوث : علي الرغم من كثرة الكتابات في موضوع التلوث إلا انه لا يوجد حتى الآن اتفاق علي تعريف دقيق له فهناك تعريف يقول أن التلوث هو إضافة الإنسان لمواد أو إشكال للطاقة إلي البيئة بكمية يمكن أن تؤدي إلي إحداث نتائج ضارة ينجم عنها إلحاق الأذى بالموارد الحية أو بصحة الإنسان أو تعميق بعض أوجه النشاط الإنساني أو يؤثر علي عناصر الطبيعة من ارض وماء وهواء بما يقلل من إمكانياتها .

وفي مؤتمر استكهولم تم وضع تعريف للتلوث يقول : " إن النشاطات الإنسانية تؤدي بطريقة حتمية إلي إضافة كوارر ومصادر للطاقة إلي البيئة علي نحو يتزايد يوماً بعد يوم وحينما تؤدي تلك الموارد أو تلك الطاقة إلي تعريض صحة الإنسان ورفاهيته وموارده للخطر أو تحتتمل أن تؤدي إلي ذلك مباشرة فإننا نكون بصدد التلوث .

وهناك صور للتلوث مثل تلوث الهواء الناشئ عن أسباب طبيعية وأنشطة إنسانية وتلوث المياه وتلوث التربة وتلوث الغذاء والتلوث الضوضائي .

وتتعدد أسباب التلوث في مختلف صورته وأشكاله إلا أنها من وجهة نظرنا ترجع إلى النشاطات الإنسانية بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو إلى أسباب طبيعية مثل البراكين والميكروبات والطفيليات .

ثانياً : تدهور البيئة ونضوب مواردها : توجه البيئة تدهوراً لبعض عناصره ومواردها الأمر الذي يؤثر تأثيراً بالغاً على الحياة الإنسانية على كوكب الأرض وإدراكاً لأهمية الموضوع أولته الدول والوكالات الدولية المعنية اهتماماً خاصاً للتصدي له كمشكلة ذات طابع دولي يستلزم تضافر الجهود الوطنية والدولية .

ولعل أبرز مثال لهذا التدهور هو ما أشارت إليه وثائق مؤتمر الأمم المتحدة عن التصحر بنيروبي عام ١٩٧٧ حيث أوضحت أن العالم سيفقد ما يقرب من ثلث أراضيه الصالحة للزراعة مع نهاية هذا القرن وذلك ما لم تتبنى الدول والمجتمع الدولي البرامج المناسبة لمواجهة هذا الخطر .

وفي هذا الشأن أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة توصيتها رقم ٣٢٠٢ في أول مايو ١٩٧٤ تطلب فيها من المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات سريعة لوقف زحف الصحراء وتقديم العون للدول التي يهددها هذا الزحف

كما طالبت المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٦ يوليو ١٩٧٤ سائر المنظمات المعنية في الأمم المتحدة بضرورة مواجهة مشكلة الجفاف بصورة عامة وشاملة .

وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ٣٣٣٧ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١٧ والذي تدعو فيه إلى القيام بعمل دولي لمقاومة زحف

الصحراء وكان مؤتمر نيروبي الذي عقد في شيلي عام ١٩٧٧ محصلة لتلم الجهود الدولية وقد صدر عنه خطة عمل لمواجهة مشكلة التصحر .

ثالثا : الأضرار المتعمدة بالبيئة :

وينمئذ بصفة أساسية فيما ينجم عن المتفجرات النووية وأسلحة الدمار الشامل فتحول البشرية عصر الذرة واكتشاف القنابل الهيدروجينية قد هدد الحضارة الإنسانية واضر بالبيئة ضررا كبيرا .

وتؤكد المعلومات العلمية أن الطاقة التي يكفلها سلاح واحد من أسلحة التدمير الشامل في جزء من مليون ثانية تزيد علي الطاقة التي أطلقت من جميع الأسلحة التقليدية في كل ما شهدته للتاريخ من حروب .

ومن المسلم به أن إجراء التجارب النووية يؤثر تأثيرا ضارا بالبيئة ويمتد هذا التأثير إلي الأجيال المقبلة متمثلا في زيادة أعداد الوفيات والإصابة بأمراض السرطان وظهور عاهات وراثية ، وانتشار أكاسيد النيتروجين في طبقات الجو العليا التي تؤثر علي طبقة الأوزون التي تمثل حاجزا طبيعيا لأشعة الشمس فوق البنفسجية وهو ما يؤدي إلي حدوث تغيرات كونية لا يمكن التنبؤ بأبعادها ويشمل تلك التأثير علي حالة الجو والمناخ ونظام المياه والتركيب الطبيعي للبحار والمحيطات والأنهار .

وإدراكاً من المجتمع الدولي لخطورة هذا الوضع فقد أبرمت اتفاقيات دولية تقرر بموجبها اعتبار بعض المناطق خالية من الأسلحة النووية أو للعمل علي عدم انتشار هذه الأسلحة وتعد معاهدة القارة القطبية في عام ١٩٥٩ أول معاهدة تنطوي علي نص يحرم ادخال السلام للنسوي إلي هذه المنطقة .

وفي إطار المواجهة التشريعية الدولية لتلك الأخطار تضمن المبدأ رقم ٢٦ من قرارات مؤتمر استكهولم الدعوة إلي وجوب تجنب الإنسان وبيئته أخطار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل .

وصدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين توصية بشأن ضرورة عقد اتفاقية دولية تنطوي على الوسائل الفعالة التي تكفل تجريم كل الأعمال الماسة بالبيئة والمناخ لأغراض عسكرية أو عدائية تتنافى مع المحافظة على الأمن الدولي أو رفاهية وحق الكائن البشري . وصدر عن الجمعية العامة بتاريخ ١٩٧٦/١٢/١٠ اتفاقية دولية بشأن تحريم استخدام وسائل فنية للمساس بالبيئة لأغراض عسكرية أو غيرها من الأغراض العدائية.

٣- أفعال التلوث وعناصره :

يعتبر التلوث أهم اعتداء يمكن أن يوجه إلى البيئة ويضر بها ويقصد بالتلوث كل تغيير أو إفساد في الوسط الإنساني يحدث بصورة مباشرة أو غير مباشرة بواسطة فعل أو إهمال الإنسان وفعل التلوث قد يوجه إلى القضاء أو إلى الماء سواء كان بالبحار أو الأنهار وهذا التغيير من شأنه أن يجعل ذلك الوسط أقل صلاحية للوفاء باستخداماته بالنظر لحالته الطبيعية .

٤- عناصر التلوث البيئي :

ومن هذا التعريف يمكن أن نلخص عناصر التلوث كما يلي :

- ١- أن التلوث في مفهومه العام من فعل أو إهمال الإنسان .
- ٢- أن هذا السلوك يمكن أن يتم بصورة مباشرة أو غير مباشرة فيؤدي إلى اخلال مواد أو أشياء أو طاقة في بيئة الإنسان المحيطة به (ارض - هواء - ماء) .
- ٣- أن هذا السلوك البشري من شأنه إفساد أو تغيير حالة الوسط الذي أضيف إلى الشئ الأمر الذي يلحق الأضرار بالإنسان أو بالكائنات الحية الأخرى (نبات أو حيوان) .

٤- يترتب علي حالة التلوث ما يسمى بفقـدان التوازن البيئي فتصبح إمكانيات استخدام البيئة بنسبة أدنى من حالتها السابقة علي التلوث .

ويتنوع التلوث تبعاً للوسط الذي يحدث فيه أو الضرر الناتج منه فهناك تلوث برى وبحري وجوي وصناعي وكيميائي وتلوث بزيـت البترول وتلوث نووي ، وهناك التلوث السمعي الناشئ عن الضوضاء سواء كانت صادرة عن أفراد الناس أو من المصانع والمؤسسات المختلفة أم من الأشغال العامة .

ونظراً لعدم وجود اتفاقية دولية عامة لحماية البيئة من التلوث فيما عدا اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي خصصت الجزء الثاني عشر منها المواد من ١٩٢ - ٢٣٧ للنظام القانوني لحماية البيئة البحرية والمحافظة عليها .

لذلك نشير إلي أهم الجوانب القانونية التي نص عليها قانون البحار في شأن حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها :

١- تلتزم الدول بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها طبقاً للقانون لدولي المادة ١٩٢ .

٢- تلتزم الدول باعتماد القوانين والأنظمة المناسبة لمنع التلوث في المناطق البحرية الخاضعة لسيادتها المواد (٢٠٧ - ٢١٢) .

٣- يجب علي الدول أن تـتخذ من التدابير ما يكفل اللجوء إلي المحاكم في إطار قوانينها ونظمها للحصول علي تعويض ملائم أو غير ذلك من أشكال الترضية المناسبة عن ما يتسبب فيه الخاضعون لولايتها من أضرار ناجمة عن تلوث البيئة البحرية . المادة ٢٣٥ .

٤- التعاون العالمي والإقليمي من أجل حماية البيئة البحرية ووضع خطط مكافحة التلوث .

٥- التعاون الفني العلمي في مجال دراسات وبرامج حماية البيئة البحرية ضرورة إيجاد نظم قانوني دولي متكامل لحماية البيئة :

إذا كان الأمر كذلك في الوقت الحالي حيث لا يوجد اتفاقية دولية عامة تحكم سلوك الدول تجاه مشكلة التلوث بمعناه العام فإن الأمر صلب اليوم لمواجهة مشاكل البيئة الدولية بنظام قانوني دولي متكامل وذلك حتى يمكن الوصول إلى الغرض المنشود وحماية الأجيال المستقبلية من الخطر المؤكد الذي لا يعرف مداه إلا الله سبحانه وتعالى.

ونرى من وجهة نظرنا أن دعم الجهود الوطنية لحماية البيئة يعتبر هو الأساس الأول لفاعلية الجهود الدولية في مجال حماية البيئة وضمان تحقيق أهدافها لمواجهة أخطار التلوث بكل صورته وأشكاله .

٦- التعاون الدولي في مجال البيئة :

ويشمل ذلك نشاط المنظمات الدولية المعنية بقضايا البيئة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) .

وقد ساهمت هذه المنظمات في الكثير من مشروعات البيئة في مصر علي سبيل المثال : مشروع دراسة تلوث الشواطئ ومشروع تحسين للتربة ومشروع مكافحة البلهارسيا ومشروع تنمية الثروة السمكية واستغلالها في البحر الأحمر ، ومشروع دراسة مراقبة طبقة الأوزون ودراسة تأثيرها علي المناخ .

ونذلك بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية المرتبطة بحماية الإنسان والبيئة ومنها علي سبيل المثال : اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث ، برشلونة ١٩٧٦ والبروتوكولات الملحق بها وتتناول :

١- التعاون في مجال مكافحة تلوث البحر المتوسط بالبترول والمواد الضارة الأخرى في حالة الطوارئ .

٢- التعاون في مجال وقاية البحر المتوسط من التلوث الناتج عن التفرغ من السفن والطائرات .

٣- حماية البحر المتوسط من مصادر أرضية .

٤- المناطق المحمية بالبحر المتوسط .

٥- الاتفاقية الوحيدة للعقاقير المخدرة ١٩٦١ .

٦- اتفاقية زيادة الزراعات غير المشروعة للخشخاش في ١٩٧١/٢/٥ .

٧- الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن ١٩٧٣ .

٨- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ .

- وذلك فيما يتعلق بحماية البيئة البحرية من التلوث :
- الاتفاقية الدولية للمحافظة علي طبقة الأوزون ١٩٨٥.
- اتفاقية التجارة الدولية الخاصة بالحيوانات والكائنات المعرضة للانقراض ١٩٧٣.

وقد انضمت مصر لكل هذه الاتفاقيات وتم التصديق عليها وبموجب ذلك تصبح من التشريع المصري الداخلي وتلتزم سلطات الدولة وأجهزتها بتنفيذها .

٧- الحماية لدولية للبيئة :

احتل موضوع البيئة بجوانبه المتعددة من حيث أوجه حمايتها وتنظيم وتنمية مواردها ومنع الأضرار بها موقعا في مقدمة اهتمامات القانون الدولي في المرحلة الحالية من مراحل تطوره .

ومن الملاحظ أن الجهود الدولية المتمثلة في الدراسات والبحوث ونشاطات التنظيم للدولي في هذا الشأن قد اهتمت بجانب الشرعية الدولية لحماية البيئة وذلك بهدف وضع أساس قانوني يتضمن المبادئ القانونية والأجهزة الدولية التي تتولى مهمة تطبيق وتنفيذ ما يتم التوصل إلي الاتفاق عليه من مبادئ وقواعد فقد أشار الإعلان الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية عام ١٩٧٢ إلي أن الإنسان له حق أساسي في الحرية والمساواة وظروف معيشية لائقة في بيئة تسمح بالحياة الكريمة والرفاهية مؤكداً بذلك علي اعتبار البيئة السليمة من حقوق الإنسان الأساسية .

وربط المبدأ رقم ٢٥ من إعلان البيئة والتنمية الصادر عن مؤتمر ريو بتاريخ ٣ - ١٤ يونيو ١٩٩٢ بين السلم والتنمية والبيئة .

ويعتبر هذا المنهج لمعالجة قضية البيئة هو ذات النهج الذي سار عليه التنظيم الدولي عندما تدخل لحماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية بإصدار الإعلان العالمي لحماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية في ديسمبر ١٩٤٨ ، واتبع ذلك بالعديد من الاتفاقيات التي تتضمن تقنين مبادئ الحماية الدولية وإنشاء الأجهزة واللجان الدولية علي المستوى الإقليمي والدولي كاليات تضمن للفعالية لنظام الحماية ومبادئ الشريعة الدولي في هذا الشأن .

وقد بدأ الاهتمام الدولي بحماية البيئة بصور إعلان استكهولم عام ١٩٧٢ والذي يعد اللبنة الأولى في تكوين القانون الدولي للبيئة حيث نص

علي حق كل إنسان في أن يعيش في بيئة نظيفة ومسئولية الأفراد والدول عن حماية البيئة ومنع الأضرار بها وإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة كجهاز دائم للتعاون الدولي وأصبحت البيئة وحمايتها قيمة من قيم المجتمع الدولي وخصص يوما للبيئة في كل عام تخليداً لذكرى الخامس من يونيو ١٩٧٢ الذي بدأ فيه مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة وتتابعته لهذا الغرض الاتفاقيات الدولية علي المستوى الدولي والإقليمي والثنائي .

ويعتبر الإعلان الصادر عن قمة ريو دي جانيرو (قمة الأرض) ١٤-٢ يونيو ١٩٩٢ بشأن البيئة والتنمية من أهم الجهود الدولية علي مستوى الأمم المتحدة لصيانة مبادئ الشرعية الدولية لحماية البيئة .

وقد جاء الإعلان عقب انتهاء مؤتمر القمة الذي عقد في العاصمة البرازيلية القديمة لمناقشة تضمينها جدول الأعمال ومنها علي سبيل المثال : حماية موارد الأرض والغلاف الجوي وحماية موارد المياه العذبة والمساحات البحرية وترشيد استخدام مواردها الحية ومنع الاتجار غير المشروع بالنفائات السامة ووقف التدهور البيئي وحماية حياة البشر وغيرها .

الملاحم الأساسية لإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية :

باستعراض إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية نجد أنه تضمن مجموعة من المبادئ العامة بشأن الحقوق والالتزامات وقواعد المسؤولية الدولية في مجال البيئة وقد أورد الإعلان سبعة وعشرون مبدأ ونشير إلي أهم ملامحها الرئيسية كما يلي :

أولاً : ربط الإعلان بين البيئة والتنمية باعتبارها من المقومات الأساسية للحياة الإنسانية علي كوكب الأرض ومن دعائم النظام القانوني الدولي وأكد الإعلان علي اعتبار حماية البيئة جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية (م ٤) .

ثانياً : التأكيد علي أهمية مشاركة الأفراد والدول لمعالجة قضايا البيئة (م ١٠ ، ١١) وذلك عن طريق التشريعات الوطنية والتعليم والاعلام .

ثالثاً : الحق في الإعلان علي حماية البيئة بالانظمة الأساسية والتي تكون البناء الرئيسي للقانون الدولي العام وهي السلم والتنمية والنظام الاقتصادي الدولي (م ١٢-٢٥)

رابعاً: أكد الإعلان على أهمية التعاون الدولي لحفظ وحماية واسترداد صحة وسلامة البيئة وطالب بوضع ضوابط الإنتاج والاستهلاك واستخدام التكنولوجيا في البلاد المتقدمة والنامية (م ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩) .

خامساً : أرسى الإعلان مقنمة لصياغة قواعد المسؤولية الدولية في مجال حماية البيئة ومنع الأضرار بها تعتمد على المشاركة الوطنية من الدول والأفراد في وضع التشريعات والسياسات الوقائية لمكافحة التلوث ومنع الأضرار بالبيئة واستخدام الوسائل العلمية بإخطار الدول الأخرى بالكوارث الطبيعية التي يحتمل أن تسبب آثاراً ضارة على بيئة تلك الدول (م ١٨) ، وأوجب الإعلان أن تحترم الدول القانون الدولي الذي يؤجر الحماية للبيئة وقت النزاع المسلح (م ٢٤) وأن تقوم الدول بحل جميع منازعاتها البيئية سلمياً وبالوسائل السلمية طبقاً لميثاق الأمم المتحدة (م ٢٦)

سابعاً : أوضحت ديباجة الإعلان أنه يتكامل مع إعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة البشرية الصادر عن مؤتمر استكهولم في يونيو ١٩٧٢ وأنه يهدف إلى إقامة مشاركة عالمية جديدة ومصنعة للتعاون الدولي والعمل نحو عقد اتفاقيات دولية لتوفير للنظام البيئي والإنمائي العالمي .

٨- القانون الدولي للبيئة :

يعتبر القانون الدولي للبيئة أحد فروع القانون الدولي العام الجديد وقد اتجه العمل القانوني الدولي في مجال حماية البيئة إلى الاجتهاد لتحديد وتهذيب هذا الفرع من فروع القانون الدولي لتحديد ملامحه وتعريفه وصياغة قواعده وإنشاء آلياته لضمان تنفيذ واحترام قواعده لتكون جزءاً من النظام العالمي . وتعتبر نشأة القانون الدولي للبيئة أحد المؤشرات الرئيسية لتطور القانون الدولي في صالح البشرية وتلعب الاتفاقيات الدولية وقرارات المنظمات الدولية والإعلانات الصادرة بشأن البيئة وحمايتها ومنع الأضرار بها دوراً هاماً في استكمال هذا الفرع لملاح تطورهِ الأساسية .

تعريف القانون الدولي للبيئة :

يمكن تعريف القانون الدولي للبيئة بأنه مجموعة للقواعد والمبادئ القانونية الدولية التي تنظم العمل الدولي في مجال التعامل مع البيئة وتحدد المسؤولية الدولية عند الأضرار بها .

وتتمثل الاتفاقيات الدولية والإعلانات الصادرة عن المؤتمرات الدولية المعنية بالبيئة وقرارات المنظمات الدولية والتشريعات الوطنية المصادر الأساسية لهذا الفرع من فروع القانون الدولي .
ونشير هنا إلى أهمية التشريعات الوطنية في مجال حماية البيئة ومنع الأضرار بها وتحديد المسؤولية عند الأضرار بها كدعامة من دعائم القانون الدولي للبيئة .

وقد أكد إعلان استكهولم وإعلان ريو علي أهمية المشاركة التشريعية الوطنية بجانب الشرعية الدولية لحماية البيئة ومنع الأضرار بها
المبادئ الأساسية للقانون الدولي للبيئة :

١- **السيدة الكاملة للدولة علي ثرواتها الطبيعية شريطة عدم الأضرار بالبيئة المحلية وخارج حدود سيادتها الإقليمية .** فلا يجوز للدولة أن تستخدم إقليمها هي بشكل يهدد بالضرر إقليم وممتلكات الآخرين وقد تقرر هذا المبدأ في حكم محكمة العدل الدولية في قضية مضيق كورفو عام ١٩٤٩ حيث قررت أنه لا يجوز للدولة أن تستخدم إقليمها في أعمال تضرر بحقوق الدول الأخرى وتأكد هذا المبدأ في المادة ١٩٢ في اتفاقية قانون البحار ١٩٨٢ وفي إعلان استكهولم لعام ١٩٧٢ .

٢- **المسؤولية الدولية عن الأضرار بالبيئة :** ويعد هذا المبدأ نتيجة طبيعية لاعتبار البيئة احد القيم الأساسية في المجتمع الدولي وإقرار الدول بأهمية الحماية القانونية للبيئة ومنع الأضرار بها بأعمال مشروعة أو غير مشروعة وقد اعتمد هذا المبدأ في العديد من الوثائق الدولية مثل اتفاقية الفضاء الخارجي سنة ١٩٦٧ واتفاقية قانون البحار ١٩٨٢ .

٣- **التعويض عن الأضرار بالبيئة :** وهذا المبدأ نتيجة لمبدأ المسؤولية الدولية عن الأضرار بالبيئة ويرتبط بالتعويض بقدر الضرر ويجب أن يكون الضرر جسيماً سواء لحق بالممتلكات أو بالموارد الحية والمرافق وان يكون الضرر فعلياً وليس احتمالياً .

٤- **التعاون الدولي في حماية البيئة :** وقد نص المبدأ رقم ٢٤ من إعلان استكهولم وحكم محكمة العدل الدولية في قضية مضيق كورفو والمادة ١٠٨ من اتفاقية قانون البحار علي هذا المبدأ إلي اعتباره احد المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية طبقاً لميثاق الأمم المتحدة .

٥- الامتناع عن إحداث الأضرار بالبيئة والتشاور المسبق
يعني هذا المبدأ التزام الدول بالامتناع عن الأفعال الضارة بالبيئة
والإخطار المسبق للدول الأخرى إذا علمت الدولة بخاطر قائم يهدد البيئة .
وقد ورد النص علي هذا المبدأ في المادتين (٢٠٤ ، ٢٠٦) من
اتفاقية قانون البحار ١٩٨٢ .

ونشير في هذا الشأن إلي مخالفة إسرائيل الصريحة لتلك المبادئ
لقيامها بإنشاء المفاعلات النووية وتخزين المواد النووية في ديمونة بطريقة
ينجم عنها تهديد الحياة للبرية والبيئة الإنسانية بأضرار خطيرة وامتناعها
عن التعاون الدولي ، والإخطار المسبق عن أعمال الأضرار بالبيئة بطريقة
تمكن الدول المحيطة باتخاذ إجراءات الحماية والدفاع عن البيئة وبصدق
ذلك أيضا علي إنتاج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

وقد تزايد الاهتمام بخطر الأنشطة النووية علي البيئة بعد حادث
تشيرنوبل في الاتحاد السوفيتي وتم إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية بشأن
المساعدة في حالات الطوارئ النووية عام ١٩٨٦ وتبادل المعلومات
النووية المؤثرة علي البيئة وهو ما نوصي به في إطار التعاون واتفاقيات
السلام المعقودة بين مصر وإسرائيل .

٦- وثيقة إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية : صدر عن مؤتمر
الأمم المتحدة للمعنى بالبيئة والتنمية والذي انعقد في ريو دي جانيرو وهو
ما أطلق عليه مؤتمر قمة الأرض وهو يجسد اهتمام المجتمع الدولي بالبيئة
كأحد عناصر التنظيم الدولي المعاصر ومحورا لاهتمام الجهود الدولية
للقائمة علي ربط البيئة بالتنمية وتعتبر الوثيقة مكملة لميثاق الأمم المتحدة
من حيث إيجاد صيغة للشرعية الدولية لحماية البيئة من الأخطار التي
تواجهها وتفرض علي الدول للتعاون الدولي في هذا المجال لتحسين البيئة
ومكافحة الفقر .

الملاحق

ملحق

ميثاق الأمم المتحدة

الديباجة

نحن شعوب الأمم المتحدة

وقد آلفنا علي أنفسنا

أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت علي الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف .

وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الإنسانية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية

وان نبين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي.

وان ندفع بالبرقي الاجتماعي قنما وان نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح .

في سبيل هذه الغايات اعترمنا

أن نأخذ أنفسنا بالتسامح وان نعيش معا في سلام وحسن جوار

وان نضم قوانا كي نحفظ بالسلم والأمن الدولي

وان نكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها إلا

لنستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة

وان نستخدم الأداة الدولية في ترقية الشئون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها .

قد قررنا

أن نوحّد جهودنا لتحقيق هذه الأغراض .

ولهذا فإن حكوماتنا المختلفة علي يد مندوبيها المجتمعين في مدينة سان فرانسيسكو الذين قنموا وثائق التفويض المستوفية للشرائط قد ارتضت ميثاق الأمم المتحدة هذا وأنشأت بمقتضاها هيئة دولية تسمى الأمم المتحدة .

الفصل الأول

في مقاصد الهيئة ومبادئها

مادة ١- مقاصد الأمم المتحدة هي :

١- حفظ السلم والأمن الدولي وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها ولقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم وتتنزع بالوسائل السلمية وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي ، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها.

٢- إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها وكذلك اتخاذ التدابير الملائمة لتعزيز السلم العام.

٣- تحقيق للتعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء .

٤- جعل هذه الهيئة مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة .

مادة ٢- تعمل الهيئة وأعضائها في سعيها وراء المقاصد المذكورة في المادة الأولى وفقاً للمبادئ الآتية :

- ١- تقوم الهيئة علي مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها .
- ٢- لكي يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعا الحقوق والمزايا المترتبة علي صفة العضوية يقومون في حسن نية بالالتزامات التي أخذوها علي أنفسهم بهذا الميثاق .
- ٣- يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية علي وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر.
- ٤- يتمتع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو علي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة .
- ٥- يقدم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون إلي الأمم المتحدة في أي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق كما يتمتعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة ازاءها عملا من أعمال الممنوع أو الممنوع .
- ٦- تعمل الهيئة علي أن تسير الدول غير الأعضاء فيها علي هذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدولي .
- ٧- ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق علي أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع .

الفصل الثاني

في العضوية

مادة ٣- الأعضاء الأصليون للأمم المتحدة هم الدول التي اشتركت في مؤتمر الأمم المتحدة لوضع نظام الهيئة الدولية المنعقد في سان فرانسيسكو والتي توقع هذا الميثاق وتصدق عليه طبقاً للمادة ١١٠ وكذلك الدول التي وقعت من قبل تصريح الأمم المتحدة الصادر في أول يناير سنة ١٩٤٢ وتوقع هذا الميثاق وتصدق عليه .

مادة ٤ : ١ - العضوية في الأمم المتحدة مباحة لجميع الدول الأخرى المحبة لسلام والتي تأخذ نفسها بالالتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق والتي ترى الهيئة أنها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات رغبة فيه .

٢- قبول أية دولة من هذه الدول في عضوية الأمم المتحدة يتم بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن .

مادة ٥- يجوز للجمعية العامة أو توقف أي عضو اتخذ مجلس الأمن قبله عملاً من أعمال المنع أو التمتع عن مباشرة حقوق العضوية ومزاياها ويكون ذلك بناء على توصية مجلس الأمن وللمجلس الأمن أن يرد لهذا العضو مباشرة تلك الحقوق والمزايا .

مادة ٦- إذا امعن عضو من أعضاء الأمم المتحدة في انتهاك مبادئ الميثاق جاز للجمعية العامة أن تفصله من الهيئة بناء على توصية مجلس الأمن .

الفصل الثالث

في فروع الهيئة

مادة ٧: تنشأ الهيئات الآتية فروعاً رئيسية للأمم المتحدة (جمعية عامة ، مجلس أمن ، مجلس اقتصادي واجتماعي ، مجلس وصاية ، محكمة عدل دولية ، أمانة) .

١- يجوز أن ينشأ وفقاً لأحكام هذا الميثاق ما يرى ضرورة إنشائه من فروع ثانوية أخرى .

مادة ٨ - لا تفرض الأمم المتحدة قيوداً تحد بها جواز اختيار الرجال والنساء للاشتراك بأية صفة وعلي وجه المساواة في فروعها الرئيسية والثانوية .

الفصل الرابع

في الجمعية العامة - تأليفها

مادة ٩ : تتألف الجمعية العامة من جميع أعضاء الأمم المتحدة .

١- لا يجوز أن يكون للعضو الواحد أكثر من خمسة مندوبين في الجمعية العامة .

في وظائف الجمعية وسلطاتها

مادة ١٠- للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة أو أمر يدخل في نطاق هذا الميثاق أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو بوظائفه كما أن لها فيما عدا ما نص عليه في المادة ١٢ أن توصي أعضاء الهيئة أو مجلس الأمن أو كليهما بما تراه في تلك المسائل والامور .

مادة ١١: للجمعية العامة أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدولي ويدخل في ذلك المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسليح كما أن لها أن تقدم توصياتها بصدد هذه المبادئ إلي الأعضاء أو إلي مجلس الأمن أو كليهما .

١- للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة تكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدولي ويرفعها إليها أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو دولة ليست من أعضائها وفقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة ٣٥ ولها فيما عدا ما تنص عليه المادة الثانية عشرة أن تقدم توصياتها بصدد هذه المسائل للدولة أو الدول

صاحبة الشأن أو لمجلس الأمن أو لكليهما معا وكل مسألة مما تقدم ذكره يكون من الضروري فيها القيام بعمل ما ينبغي أن تحيلها الجمعية العامة إلى مجلس الأمن قبل بحثها أو بعده .

٢- للجمعية العامة أن تسترعي نظر مجلس الأمن إلى الأحوال التي يحتمل أن تعرض السلم والأمن الدولي للخطر .

٣- لا تحد سلطات الجمعية العامة المبينة في هذه المادة من عموم مدى المادة العاشرة .

مادة ١٢ : عندما يباشر مجلس الأمن بصدد نزاع وموقف ما الوظائف التي رسمت في هذا الميثاق فليس للجمعية العامة أن تقدم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف إلا إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن .

١- يخطر الأمين العام ، بموافقة مجلس الأمن ، الجمعية العامة في كل دور من أدوار انعقادها بكل المسائل المتصلة بحفظ السلم والأمن الدولي التي تكون محل نظر مجلس الأمن ، كذلك يخطرها أو يخطر أعضاء الأمم المتحدة إذا لم تكن الجمعية العامة في دور انعقادها بفراغ مجلس الأمن من نظر تلك المسائل وذلك بمجرد انتهائه منها .

مادة ١٣ : (أ) تنشئ للجمعية العامة دراسات وتشير بتوصيات بقصد :

(أ) إنماء التعاون الدولي في الميدان السياسي وتشجيع التقدم المطرد للقانون الدولي وتكوينه .

(ب) إنماء التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية والاعانة علي تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة بلا تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء .

١- تبعات الجمعية العامة ووظائفها وسلطاتها الأخرى فيما يختص بالمسائل الواردة في الفقرة السابقة (ب) مبينة في الفصلين التاسع والعاشر من هذا الميثاق .

مادة ١٤ - مع مراعاة المادة الثانية عشر للجمعية العامة أن توصي باتخاذ التدابير لتسوية أي موقف مهما يكن منشؤه ، تسوية سلمية متى رأت أن هذا الموقف قد يضر بالرفاهية العامة أو يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم ويدخل في ذلك المواقف الناشئة عن انتهاك أحكام هذا الميثاق الموضحة لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها .

مادة ١٥: تتلقى الجمعية العامة تقارير سنوية وأخرى خاصة من مجلس الأمن وتنتظر فيها وتتضمن هذه التقارير بيانا عن التدابير التي يكون مجلس الأمن قد قررها أو اتخذها لحفظ السلم والأمن الدولي.

١- تتلقى الجمعية العامة تقارير من الفروع الأخرى للأمم المتحدة وتنتظر فيها .

مادة ١٦- تباشر الجمعية العامة الوظائف التي رسمت لها بمقتضي الفصلين الثاني عشر والثالث عشر فيما يتعلق بنظام الوصاية الدولية ويدخل

في تلك المصادقة على اتفاقيات الوصاية بشأن المواقع التي لا تعتبر أنها مواقع إستراتيجية .

مادة ١٧ : تنتظر الجمعية العامة في ميزانية الهيئة وتصدق عليها .

١- يتحمل الأعضاء نفقات الهيئة حسب الانصبه التي تقررها الجمعية العامة .

٢- تنتظر الجمعية العامة في أية ترتيبات مالية أو متعلقة بالميزانية مع الوكالات المخصصة المشار إليها في المادة ٥٧ وتصدق عليها .
الميزانيات الإدارية لتلك الوكالات لكي تقدم لها توصياتها .

التصويت

مادة ١٨ / ١- يكون لكل عضو في الأمم المتحدة صوت واحد في الجمعية العامة .

٢- تصدر الجمعية العامة قراراتها في المسائل الهامة بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت وتشمل هذه المسائل :
التوصيات الخاصة بحفظ السلم والأمن الدولي وانتخاب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين وانتخاب أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي وانتخاب أعضاء مجلس الوصاية وفقا لحكم الفقرة الأولى (ج) من المادة ٨٦، وقبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة ووقف الأعضاء عن مباشرة حقوق العضوية والتمتع بمزاياها وفصل الأعضاء والمسائل المتعلقة بمسير نظام الوصاية والمسائل الخاصة بالميزانية .

٣- للقرارات في المسائل الأخرى ويدخل في ذلك تحديد طوائف المسائل الإضافية التي تتطلب في إقرارها أغلبية الثلثين تصدر بأغلبية الأعضاء المشتركين في التصويت .

مادة ١٩ - لا يمكن لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه عن السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا عنها وللجمعية العامة مع ذلك أن تسمح لهذا العضو بالتصويت إذا اقتنعت بأن عدم الدفع ناشئ عن أسباب لا قبل للعضو بها .

الإجراءات

مادة ٢٠ - تجتمع الجمعية العامة في ادوار انعقاد عادية وفي ادوار انعقاد خاصة بحسب ما تدعو إليها الحاجة . ويقوم بالدعوة إلى ادوار الانعقاد الخاصة الأمين العام بناء على طلب مجلس الأمن أو أغلبية أعضاء الأمم المتحدة .

مادة ٢١ - تضع الجمعية العامة لائحة إجراءاتها وتنتخب رئيسها لكل دور انعقاد .

مادة ٢٢ - للجمعية العامة أن تنتشئ من الفروع الثانوية ما تراه ضروريا للقيام بوظائفها .

الفصل الخامس

في مجلس الأمن

تأليفه

مادة ٢٣ / ١- يتألف مجلس الأمن من احد عشر عضوا من الأمم المتحدة وتكون جمهورية الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلنده والولايات المتحدة الأمريكية أعضاء دائمين فيه وتنتخب الجمعية العامة ستة أعضاء آخرين من الأمم المتحدة ليكونوا أعضاء غير دائمين في المجلس ويراعي في ذلك بوجه خاص وقبل كل شئ مساهمة أعضاء الأمم المتحدة في السلم والأمن الدولي وفي مقاصد الهيئة الأخرى كما يراعي أيضا التوزيع الجغرافي العادل .

(عدلت هذه الفقرة بمقتضى قرار الجمعية العامة رقم ١٩٩١ بحيث أصبح عدد أعضاء المجلس ١٥ منهم عشرة منتخبين)

٢- ينتخب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين لمدة سنتين علي أن يختار في أول انتخاب للأعضاء غير الدائمين ثلاثة منهم لمدة سنة واحدة والعضو الذي انتهت مدته لا يجوز إعادة انتخابه علي الفور .

٣- يكون لكل عضو في مجلس الأمن مندوب واحد .

مادة ٢٤ : رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعا فعلا يعهد أعضاء تلك الهيئة إلي مجلس الأمن بالتبغات الرئيسية في أمر

حفظ السلم والأمن الدولي ويوافقون علي أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات .

١- يعمل مجلس الأمن في أداء هذه الواجبات وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها والسلطات الخاصة المخولة لمجلس الأمن لتمكينه من القيام بهذه الواجبات مبينة في الفصول ٦ و٧ و٨ و١٢ .

٢- يرفع مجلس الأمن تقارير سنوية أخرى خاصة إذا اقتضت الحال إلي الجمعية العامة لتتخذ فيها .

مادة ٢٥ - يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق .

مادة ٢٦ - رغبة في إقامة السلم والأمن الدولي وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد للعالم الإنسانية والاقتصادية إلي ناحية للتسلح يكون مجلس الأمن مسئولاً بمساعدة لجنة أركان الحرب المشار إليها في المادة ٤٧ عن وضع خطط تعرض علي أعضاء الأمم المتحدة وضع منهاج لتنظيم التسليح .

التصويت

مادة ٢٧ : يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوت واحد .

١- تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة سبعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة بشرط أنه في القرارات المتخذة تطبيقاً لأحكام الفصل السادس والفقرة الثالثة من المادة ٥٢ يتمتع من كان طرفاً في النزاع عن التصويت .

(بزيادة أعضاء مجلس الأمن إلي ١٥ عضواً عزلت أحكام هذه المادة بحيث أصبحت الأغلبية اللازمة تسعة أصوات بدلاً من سبعة) .

الإجراءات

مادة ٢٨ : ينظم مجلس الأمن علي وجه يستطيع معه العمل باستمرار ولهذا للعرض يمثل كل عضو من أعضائه تمثيلا دائما في مقر الهيئة.

١- يعقد مجلس الأمن اجتماعات دورية يمثل فيها كل عضو من أعضائه إذا شاء ذلك بأحد رجال حكومته أو بمندوب آخر يسميه لهذا الغرض خاصة .

٢- لمجلس الأمن أن يعقد اجتماعات في غير مقر الهيئة إذا رأي أن ذلك أننى إلى تسهيل أعماله .

مادة ٢٩ - لمجلس الأمن أن ينشئ من الفروع الثانوية ما يرى له ضرورة لأداء وظائفه .

مادة ٣٠- يضع مجلس الأمن لائحة إجراءاته ويدخل فيها طريقة اختيار رئيسه .

مادة ٣١ - لكل عضو من أعضاء الأمم المتحدة من غير أعضاء مجلس الأمن أن يشترك بدون تصويت في مناقشة أي مسألة تعرض علي مجلس الأمن إذا رأي المجلس أن مصالح هذا العضو تتأثر بها بوجه خاص .

مادة ٣٢ - كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة ليس بعضو في مجلس الأمن أية دولة ليست عضوا في الأمم المتحدة إذا كان أيهما طرفا في نزاع معروض علي المجلس لبحثه يدعي إلي الاشتراك في المناقشات المتعلقة بهذا النزاع دون أن يكون له حق في التصويت ويضع مجلس الأمن للشروط التي يراها عادلة لاشتراك الدولة التي ليست من أعضاء الأمم المتحدة .

الفصل السادس

في حل المنازعات حلا سلميا

مادة ٣٣: ١- يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلام والأمن الدولي للخطر أن يلتسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارهم .

٢- ويدعو مجلس الأمن أطراف النزاع إلى أن يسوا ما بينهم من نزاع بتلك الطرق إذا رأى ضرورة لذلك .

مادة ٣٤ - لمجلس الأمن أن يفحص أي نزاع أو أي موقف يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعا لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولي.

مادة ٣٥ : ١- لكل عضو من الأمم المتحدة أن ينبه مجلس الأمن والجمعية العامة إلى أي نزاع أو موقف من النوع المشار إليه في المادة الرابعة.

٢- لكل دولة ليست عضوا في الأمم المتحدة أن تنبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى نزاع تكون طرفا فيه إذا كانت تقبل مقدما في خصوص هذا النزاع التزامات الحل السلمي المنصوص عليها في هذا الميثاق .

٣- تجري أحكام المادتين ١١ و١٢ علي الطريقة التي تعالج بها الجمعية العامة المسائل التي تنبه إليها وفقا لهذه المادة .

مادة ٣٦ : ١- لمجلس الأمن في أية مرحلة من مراحل نزاع من النوع المشار إليه في المادة ٢٣ أو موقف شبيه به أن يوصي بما يراه ملائما من الإجراءات وطرق للتسوية .

٢- علي مجلس الأمن أن يراعي ما اتخذته المتنازعون من إجراءات سابقة لحل النزاع القائم بينهم .

٣- علي مجلس الأمن وهو يقدم توصياته وفقا لهذه المادة أن يراعي أيضا أن المنازعات القانونية يجب علي أطراف النزاع بصفة عامة أن يعرضوها علي محكمة العدل الدولية وفقا لأحكام النظام الأساسي لهذه المحكمة .

مادة ٣٧ : ١- إذا أخفقت الدول التي يقوم بينها نزاع من النوع المشار إليه في المادة الثالثة والثلاثين في حله بالوسائل الميينة في تلك المادة وجب عليها أن تعرضه علي مجلس الأمن .

٢- إذا رأي مجلس الأمن أن استمرار هذا النزاع من شأنه ، في الواقع ، أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولي قرر ما إذا كان يقوم بعمل وفقا للمادة السادسة والثلاثين أو يوصي بما يراه ملائما من شروط لحل النزاع .

مادة ٣٨ - لمجلس الأمن إذا طلب إليه جميع المتنازعين ذلك أن يقدم إليهم توصياته بقصد حل النزاع حلا سلميا وذلك بدون إخلال بأحكام المواد من ٣٣ إلي ٣٧ .

الفصل السابع

فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم

والإخلال به ووقوع العدوان

مادة ٣٩ - يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان ، ويقدم في تلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقا لأحكام المادتين ٤١ و٤٢ لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلي نصابه .

مادة ٤٠ - منعا لتفاقم الموقف لمجلس الأمن قبل أن يقدم توصياته أو يتخذ للتدابير المنصوص عليها في المادة ٣٩ أن يدعو المتنازعين للأخذ بما يراه ضروريا أو مستحسنا من تدابير مؤقتة ولا تخل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو بمركزهم وعلى مجلس الأمن أن يحسب لعدم اخذ للمتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حسابه.

مادة ٤١ - لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام للقوات المسلحة لتنفيذ قراراته ، وله أن يطلب إلي أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير ، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبرية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وفاء جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية .

مادة ٤٢ - إذا رأي مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به جاز له أن يتخذ بطريق القوات

الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن للدولي أو لإعادته إلي نصابه ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصار والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة .

مادة ٤٣ : ١- يتعهد جميع أعضاء الأمم المتحدة في سبيل المساهمة في حفظ السلم والأمن للدولي أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء علي طلبه وطبقا لاتفاق أو اتفاقات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن للدولي ومن ذلك حق المرور .

٢- يجب أن يحدد ذلك الاتفاق أو تلك الاتفاقات عدد هذه القوات وأنواعها ومدى استعدادها وأماكنها عموما ونوع التسهيلات والمساعدات التي تقدم .

٣- تجري المفاوضات في الاتفاق أو الاتفاقات المذكورة بأسرع ما يمكن بناء علي طلب مجلس الأمن وتبرم بين مجلس الأمن وبين أعضاء الأمم المتحدة أو بينه وبين مجموعات من أعضاء الأمم المتحدة وتصدق عليها الدول الموقعة وفق مقتضيات أوضاعها الدستورية .

مادة ٤٤ - إذا قرر مجلس الأمن استخدام القوة فإنه قبل أن يطلب من عضو غير ممثل فيه تقديم القوات المسلحة وفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المادة الثالثة والأربعين ينبغي له أن يدعو هذا العضو إلي أن يشترك إذا شاء في القرارات التي يصدها فيما يختص باستخدام وحدات من قوات هذه العضو المسلحة .

مادة ٤٥ - رغبة في تمكين الأمم المتحدة من اتخاذ التدابير الحربية العاجلة يكون لدى الأعضاء وحدات جوية أهلية يمكن استخدامها فوراً لأعمال القمع الدولية المشتركة ويحدد مجلس الأمن قوة هذه الوحدات ومدى استعدادها والخطط لأعمالها المشتركة وذلك بمساعدة لجنة أركان الحرب وفي الحدود الواردة في الاتفاق أو الاتفاقات الخاصة المشار إليها في المادة الثالثة والأربعين .

مادة ٤٦ - الخطط اللازمة لاستخدام القوة المسلحة يضعها مجلس الأمن بمساعدة لجنة بقدر المستطاع .

مادة ٤٧ : ١- تشكل لجنة من أركان الحرب تكون مهمتها أن تسدي المشورة والمعونة إلى مجلس الأمن وتعاونه في جميع المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات حربية لحفظ السلم والأمن الدولي ولإستخدام القوات الموضوعه تحت تصرفه وقيادتها ولتنظيم التسلح ونزع السلاح أركان الحرب .

٢- تتشكل لجنة أركان الحرب من رؤساء أركان حرب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أو من يقوم مقامهم وعطي اللجنة أن تدعو أي عضو في الأمم المتحدة من الأعضاء غير الممثلين فيها بصفة دائمة للثتشارك في عملها إذا اقتضى حسن قبيلام اللجنة بمسئولياتها أن يساهم هذا العضو في عملها .

٣- لجنة أركان الحرب مسئولة تحت إشراف مجلس الأمن عن التوجيه الاستراتيجي لأية قوات مسلحة موضوعه تحت تصرف المجلس أما المسائل المرتبطة بقيادة هذه القوات فستبحث فيما بعد

٤- للجنة أركان الحرب أن تنشئ لجانا فرعية إقليمية إذا خولها ذلك مجلس الأمن وبعد التشاور مع الوكالات الإقليمية صاحبة الشأن .
مادة ٤٨ : ١- الأعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدولي يقوم بها جميع أعضاء الأمم المتحدة أو بعض هؤلاء الأعضاء حسبما يقرره المجلس .

٢- يقوم أعضاء الأمم المتحدة بتنفيذ القرارات المتقدمة مباشرة وبطريق العمل في الوكالات الدولية المخصصة التي يكونون أعضاء فيها .

مادة ٤٩ - يتضاهر أعضاء الأمم المتحدة على تقديم للمعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير التي قررها مجلس الأمن .

مادة ٥٠ - إذا اتخذ مجلس الأمن ضد أية دولة تدابير منع أو قمع فإن لكل دولة أخرى سواء أكانت من أعضاء الأمم المتحدة أم لم تكن تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير ، الحق في أن تتذكر مع مجلس الأمن بصدد حل هذه المشاكل .

مادة ٥١ - ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدولة فردي أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتمدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة وذلك إلي أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم الدولي ، وللتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالا لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلي المجلس فورا ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس بمقتضى سلطته ومسئوليته المستمدة من أحكام هذا الميثاق من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذها من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلي نصابه .

الفصل الثامن

في التنظيمات الإقليمية

مادة ٥٢ : ١- ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحا فيها ومناسبا مادامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

٢- يبذل أعضاء الأمم المتحدة الداخولون في مثل هذه التنظيمات أو الذين تتألف فيهم تلك الوكالات كل جهدهم لتبدير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة هذه الوكالات الإقليمية وذلك قبل عرضها علي مجلس الأمن .

٣- علي مجلس الأمن أن يشجع علي الاستئثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الإقليمية بطلب من الدول التي يعينها الأمر بالإحالة من جانب مجلس الأمن .

٤- لا تعطل هذه المادة بحال من الأحوال تطبيق المادتين الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين .

مادة ٥٣ : ١- يستخدم مجلس الأمن تلك التنظيمات والوكالات الإقليمية في أعمال القمع ، كلما رأي ذلك ملائما ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه أما للتنظيمات والوكالات نفسها فانه لا يجوز بمقتضاها أو علي

يدها القيام بأي عمل من أعمال القمع بغير إذن المجلس ويستثنى مما تقدم التدابير التي تتخذ ضد أية دولة من دول الاعتداء المعروفة في الفقرة الآتية من هذه المادة مما هو منصوص عليه في المادة ١٠٧ أو التدابير التي يكون المقصود بها في التنظيمات الإقليمية منع تجدد سياسة العدوان من جانب دولة من تلك الدول ، وذلك إلى أن يحين الوقت الذي قد يعهد به إلى الهيئة بناء على طلب الحكومات ذات الشأن بالمسئولية عن منع كل عدوان آخر من جانب أية دولة من تلك الدول .

٢- تطبق عبارة الدولة للمعادية المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة على أية دولة كانت في الحرب العالمية الثانية من اعداء أية دولة موقعة على هذا الميثاق .

مادة ٥٤ - يجب أن يكون مجلس الأمن على علم تام بما يجرى من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي بمقتضى تنظيمات أو بواسطة وكالات إقليمية أو ما يزعم إجراؤه منها .

الفصل التاسع

في التعاون الاقتصادي والاجتماعي

مادة ٥٥ - رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم مؤسسة علي احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ، تعمل الأمم المتحدة علي :

(أ) تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام الأمثل لكل

فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي .

(ب) تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية

وما يتصل بها وتعزيز للتعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم .

(ج) أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية

للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين لا تفريق بين

الرجال والنساء ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا .

مادة ٥٦ - يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا منفردين أو مشتركين بما

يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لإدراك المقاصد المنصوص عليها

في المادة الخامسة والخمسين .

مادة ٥٧ : ١- الوكالات المختلفة التي تنشأ بمقتضي اتفاق بين الحكومات

والتي تضطلع بمقتضي نظمها الأساسية بتبعات دولية واسعة في الاقتصاد

والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بذلك من الشئون يوصل بينها وبين الأمم المتحدة وفقا لأحكام المادة ٦٣.

٢- تسمى هذه الوكالات التي يوصل بينها وبين الأمم المتحدة فيما يلي من الأحكام بالوكالات المتخصصة .

مادة ٥٨ - تقدم الهيئة توصيات بقصد تنسيق سياسات الوكالات المتخصصة ووجوه نشاطها .

مادة ٥٩ - تدعو الهيئة عند المناسبة إلى إجراء مفاوضات بين الدول ذات الشأن بقصد إنشاء أية وكالة متخصصة جديدة يتطلبها تحقيق المقاصد المبينة في المادة الخامسة والخمسين .

مادة ٦٠ - مقاصد الهيئة المبينة في هذا الفصل تقع مسؤولية تحقيقها على عاتق الجمعية العامة كما تقع على عاتق المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت إشراف الجمعية العامة ويكون لهذا المجلس من أجل ذلك السلطات المبينة في الفصل العاشر .

الفصل العاشر

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التأليف

مادة ٦١ : ١- يتألف للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من أربعة وخمسين عضوا من الأمم المتحدة تنتخبهم الجمعية العامة .

٢- مع مراعاة أحكام الفترة الثالثة ينتخب ستة من أعضاء المجلس كل سنة لمدة ثلاث سنوات ويجوز أن يعاد انتخاب العضو الذي انتهت مدته مباشرة .

٣- في الانتخاب الأول يختار للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ثمانية عشر عضوا وتنتهي عضوية ستة منهم بعد انقضاء سنة واحدة وتنتهي عضوية ستة آخرين بعد انقضاء سنتين ويجري ذلك كله وفقا للنظام الذي تضعه الجمعية العامة .

٤- يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي مندوب واحد .

الوظائف والسلطات

مادة ٦٢ : ١- للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم بدراسات ويضع تقارير عن المسائل الدولية في أمور الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بها كما له أن يوجه إلى مثل تلك الدراسات والي وضع

مثل تلك التقارير وله أن يقدم توصياته في أية مسألة من تلك المسائل إلي الجمعية العامة والي أعضاء الأمم المتحدة والي الوكالات المتخصصة ذات الشأن .

٢- وله أن يقدم توصيات فيما يختص بإشاعة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها .

٣- وله أن يقدم مشروعات اتفاقات لتعرض علي الجمعية العامة عن مسائل تدخل في دائرة اختصاصه .

٤- وله أن يدعو إلي عقد مؤتمرات دولية لدراسة المسائل التي تدخل في دائرة اختصاصه وذلك وفقاً للقواعد التي تضعها الأمم المتحدة .

مادة ٦٣ : ١- للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضع اتفاقات مع أي وكالة من الوكالات المشار إليها في المادة السابعة والخمسين تحدد الشروط التي علي مقتضاها يوصل بينها وبين الأمم المتحدة وتعرض هذه الاتفاقات علي الجمعية العامة للموافقة عليها .

٢- وله أن ينسق وجوه نشاط الوكالات المتخصصة بطريق التشاور معها وتقديم توصياته إليها والي الجمعية العامة وأعضاء الأمم المتحدة .

مادة ٦٤ : ١- للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يتخذ الخطوات المناسبة للحصول بانتظام علي تقارير من الوكالات المتخصصة وله أن يضع مع أعضاء الأمم المتحدة ومع الوكالات المتخصصة ما يلزم من

الترتيبات كما تمده بقرارير عن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ توصياته أو لتنفيذ توصيات الجمعية العامة في شأن المسائل الداخلة في اختصاصه.

٢- وله أن يبلغ الجمعية العامة ملاحظاته علي هذه التقارير .

مادة ٦٥ - للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يمد مجلس الأمن بما يلزم من المعلومات وعليه أن يعاونه متى طلب إليه ذلك .

مادة ٦٦ : ١- يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنفيذ توصيات الجمعية العامة بالوظائف التي تكفل في اختصاصه .

٢- وله بعد موافقة الجمعية العامة أن يقوم بالخدمات اللازمة لأعضاء الأمم المتحدة أو الوكالات المتخصصة متى طلب إليه ذلك

٣- يقوم المجلس بالوظائف الأخرى المبينة في غير هذا الموضع من الميثاق وبالوظائف التي قد تعهد بها إليه الجمعية العامة.

التصويت

مادة ٦٧ : ١- يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي صوت واحد .

٢- تصدر قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأغلبية أعضائه الحاضرين المشتركين في التصويت .

مادة ٦٨ - ينشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجانا للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولتعزيز حقوق الإنسان كما ينشئ غير ذلك من اللجان التي قد يحتاج إليها لتأدية وظائفه .

مادة ٦٩ - يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أي عضو من الأمم المتحدة للاشتراك في مداولاته عند بحث أية مسألة تعني هذا العضو بوجه خاص علي إلا يكون له حق التصويت .

مادة ٧٠ - للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعمل علي إشراك مندوبي الوكالات المتخصصة في مداولاته أو في مداولات اللجان التي ينشئها دون أن يكون لهم حق التصويت كما أن له أن يعمل علي إشراك مندوبيه في مداولات الوكالات المتخصصة .

مادة ٧١ - للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعني بالمسائل الداخلة في اختصاصه وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية كما انه قد يجريها إذا رأي ذلك ملائما مع هيئات أهلية بعد التشاور مع عضو الأمم المتحدة ذي الشأن .

مادة ٧٢ : ١- يضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لائحة إجراءاته ومنها طريقة اختيار رئيسه .

٢- يجتمع المجلس الاقتصادي والاجتماعي كلما دعت الحاجة لذلك وفقا للائحة التي يسنها ويجب أن تتضمن تلك اللائحة النص علي دعوته للاجتماع بناء علي طلب يقدم من أغلبية أعضائه .

الفصل الحادي عشر

تصريح يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

مادة ٧٣ - يقر أعضاء الأمم المتحدة الذين يضطلعون في الحال أو في المستقبل بتبعات عن إدارة أقاليم لم تتل شعوبها قسما كاملا من الحكم الذاتي بالمبدأ القاضي بأن مصالح أهل هذه الأقاليم لها المقام الأول ويقبلون أمانة مقدسة في عنقهم الالتزام بالعمل علي تنمية رفاهية أهل هذه الأقاليم إلي أقصى حد مستطاع في نطاق نظام السلم والأمن الدولي الذي رسمه هذا الميثاق . ولهذا الغرض :

(أ) يكفلون تقدم هذه الشعوب في شئون السياسة والاقتصاد والاجتماع والتعليم كما يكفلون معاملتها بإنصاف وحمايتها من ضروب الإساءة ، كل ذلك مع مراعاة الاحترام الواجب لثقافة هذه الشعوب .

(ب) ينمون الحكم الذاتي ويقدرون الأماني السياسية لهذه الشعوب قدرها ويعاونوها علي إنماء نظمها السياسية الحرة نموا مطردا وفقا للظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه ومراحل تقديمها المختلفة .

(ج) يوطدون السلم والأمن الدولي .

(د) يعززون للتدابير الإنشائية للرقي والتقدم ويشجعون البحوث ويتعاونون فيما بينهم لتحقيق المقاصد الاجتماعية والاقتصادية والعلمية المقصلة في هذه المادة تحقيقا عمليا كما يتعاونون أيضا لهذا الغرض مع الهيئات الدولية المتخصصة كلما تراءت لهم ملائمة ذلك .

(هـ) يرسلون إلي الأمين العام بانتظام يحيطون علما بالبيانات الإحصائية وغيرها من البيانات الفنية المتعلقة بأمور الاقتصاد والاجتماع والتعليم في الأقاليم التي يكونون مسئولين عنها ، عدا الأقاليم التي تنطبق عليها أحكام الفصلين الثاني عشر والثالث عشر من هذا الميثاق ، كل ذلك مع مراعاة القيود التي قد تستدعيها الاعتبارات المتعلقة بالأمن والاعتبارات الدستورية .

مادة ٧٤ - يوافق أعضاء الأمم المتحدة أيضا علي أن سياستهم إزاء الأقاليم التي ينطبق عليها هذا الفصل كسياستهم في بلادهم نفسها يجب أن تقوم علي مبدأ حسن الجوار وأن تراعي حق المراعاة مصالح بقية أجزاء العالم ورفاهيتها في الشئون الاجتماعية والاقتصادية والتجارية.

الفصل الثاني عشر

في نظام الوصايا الدولي

مادة ٧٥ - تنشئ الأمم المتحدة تحت إشرافها نظاما دوليا للوصاية وذلك لإدارة الأقاليم التي قد تخضع لهذا النظام بمقتضى اتفاقات فردية لاحقة وللإشراف عليها ويطلق علي هذه الأقاليم فيما يلي من الأحكام اسم الأقاليم المشمولة بالوصاية .

مادة ٧٦ - الأهداف الأساسية لنظام الوصاية طبقا لمقاصد الأمم المتحدة المبينة في المادة الأولى من هذا الميثاق هي :

(أ) توطيد السلم والأمن الدولي .

(ب) العمل علي ترقية أهالي الأقاليم المشمولة بالوصاية في أمور السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم ، واطراد تقدمها نحو الحكم الذاتي أن الاستقلال حسبما يلاءم الظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه ويتفق مع رغبات هذه الشعوب التي تعرب عنها بملء حريتها لما قد ينص عليه في شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية .

(ج) التشجيع علي احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، وتفريق بين الرجال والنساء والتشجيع علي إدراك ما بين شعوب العالم من تقيد بعضهم ببعض

(د) كفالة المساواة في المعاملة في الأمور الاجتماعية والاقتصادية والتجارية لجميع أعضاء الأمم المتحدة وأهاليها والمساواة بين هؤلاء الأهالي أيضا فيما يتعلق بإجراء القضاء وذلك مع عدم الإخلال بتحقيق الأغراض المنقذة ومع مراعاة أحكام المادة ٨٠.

مادة ٧٧ : (أ) يطبق نظام الوصاية على الأقاليم الداخلة في الفئات الآتية مما قد يوضع تحت حكمها بمقتضى اتفاقات وصاية .

(ب) الأقاليم المشمولة الآن بالانتداب .

(ت) الأقاليم التي قد تقطع من دول الأعداء نتيجة الحرب العالمية الثانية .

(ج) الأقاليم التي تضعها في الوصاية بمحض اختيارها دول مسئولة عن إدارتها .

٢- أما تعيين أي الأقاليم من الفئات سالفة الذكر يوضع تحت نظام الوصاية وطبقا لأي شروط ، فذلك من شأن ما يعقد بعد من اتفاقات.

مادة ٧٨ - لا يطبق نظام الوصاية على الأقاليم التي أصبحت أعضاء في هيئة الأمم المتحدة إذ العلاقات بين أعضاء هذه الهيئة يجب أن تقوم على احترام مبدأ المساواة في السيادة .

مادة ٧٩ - شروط الوصاية لكل إقليم يوضع تحت ذلك النظام وكل تغيير أو تعديل يطرأ عليه ذلك كله يتفق عليه برضا الدول التي يعنيه هذا الأمر بالذات ومنها الدول المنتدبة في حالة الأقاليم المشمولة بالانتداب احده

أعضاء الأمم المتحدة وهذا مع مراعاة أحكام المادتين ٨٣ و٨٥ في شأن المصادقة على تلك الشروط وتعديلاتها .

مادة ٨٠ : ١- فيما عدا ما قد يتفق عليه في اتفاقات الوصاية الفردية التي تبرم وفقا لأحكام المواد ٧٧، ٧٩، ٨١ وبمقتضاها توضع الأقاليم تحت الوصاية والتي أن تعقد مثل هذه الاتفاقات ، لا يجوز تأويل نص أي حكم من أحكام هذا الفصل ولا تخريجه تأويلا أو تخريجا من شأنه أن يغير بطريقة ما أية حقوق لأية دول أو شعوب أو يغير شروط الاتفاقات الدولية القائمة التي قد يكون أعضاء الأمم المتحدة أطرافاً فيها .

٢- لا يجوز أن تأول الفقرة الأولى من هذه المادة على أنها تهيئ سببا للتأخير أو تأجيل المفاوضات في الاتفاقات التي ترمي لوضع الأقاليم المشمولة بالانتداب أو غيرها من الأقاليم في نظام الوصاية طبقا للمادة ٧٧ أو تأخير أو تأجيل إبرام مثل تلك الاتفاقات .

مادة ٨١ - يشمل اتفاق الوصاية في كل حالة الشروط التي يدار بمقتضاها الإقليم المشمول بالوصاية ويعين السلطة التي تباشر إدارة تلك الإقليم ويجوز أن تكون هذه السلطة التي يطلق عليها فيما يلي من الأحكام السلطة القائمة بالإدارة دولة أو أكثر أو هيئة الأمم المتحدة ذاتها.

مادة ٨٢ - يجوز أن يحدد في اتفاق من اتفاقات الوصاية موقع استراتيجي قد يشمل الإقليم الذي ينطبق عليه نظام الوصاية بعضه أو كله وذلك دون الإخلال بأي اتفاق أو اتفاقات خاصة معقودة طبقا لنص المادة ٤٣ .

مادة ٨٣ : ١- يباشر مجلس الأمن جميع وظائف الأمم المتحدة المتعلقة بالمواقع الاستراتيجية ويدخل في ذلك الموافقة على شروط اتفاقات الوصاية وتغييرها أو تعديلها .

٢- تراعي جميع الأهداف الأساسية المبينة في المادة ٧٦ بالنسبة لشعب كل موقع استراتيجي .

٣- يستعين مجلس الأمن بمجلس الوصاية مع مراعاة أحكام اتفاقات الوصاية ودون إخلال بالاعتبارات المتصلة بالأمن في مباشر ما كان من وظائف الأمم المتحدة في نظام الوصاية خاصا بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية للمواقع الإستراتيجية.

مادة ٨٤ - يكون من واجب السلطة القائمة بالإدارة أن تكفل قيام الإقليم المشمول بالوصاية بنصيبه في حفظ السلم والأمن الدولي ، وتحقيقا لهذه الغاية يجوز للسلطة القائمة بالإدارة أن تستخدم قوات متطوعة وتسهيلات ومساعدات من الإقليم المشمول بالوصاية للقيام بالالتزامات التي تعهدت بها تلك السلطة لمجلس الأمن في هذا الشأن وللقيام أيضا بالدفاع المحلي وبإقرار حكم القانون والنظام داخل الإقليم المشمول بالوصاية .

مادة ٨٥ : ١- تباشر الجمعية العامة وظائف الأمم المتحدة فيما يختص باتفاقات الوصاية على كل المساحات الإستراتيجية ويدخل في ذلك إقرار شروط اتفاقات الوصاية وتغييرها وتعديلها .

٢- يساعد مجلس الوصاية الجمعية العامة في القيام بهذه الوظائف عاملا تحت إشرافها .

الفصل الثالث عشر

في مجلس الوصاية

مادة ٨٦ : (أ) يتألف مجلس الوصاية من أعضاء الأمم المتحدة الآتي بيانهم:

(ب) الأعضاء الذين يتولون إدارة أقاليم مشمولة بالوصاية .

(ت) الأعضاء المذكورون بالاسم في المادة ٢٣ الذين لا يتولون إدارة أقاليم مشمولة بالوصاية .

(ج) العدد الذي يلزم من الأعضاء الآخرين لكفالة أن يكون جملة أعضاء مجلس الوصاية فريقين متساويين أحدهما الأعضاء الذين يقومون بإدارة الأقاليم المشمولة بالوصاية والآخر الأعضاء الذين خلوا من تلك الإدارة وتنتخب الجمعية العامة هؤلاء الأعضاء لمدة ثلاث سنوات .

١- يعين كل عضو من أعضاء مجلس الوصاية من يراه أهلاً بوجه خاص لتمثيله في هذا المجلس .

الوظائف والسلطات

مادة ٨٧ - لكل من الجمعية العامة وللمجلس الوصاية عاملاً تحت إشرافها وهما يقومان بأداء وظائفهما .

(أ) أن ينظر في التقارير التي ترفعها السلطة القائمة بالإدارة .

- (ب) أن يقبل العرائض ويفحصها بالتشاور مع السلطة القائمة بالإدارة.
- (ج) أن ينظم زيارات دورية للأقاليم المشمولة بالوصاية في أوقات يتفق عليها مع السلطة القائمة بالإدارة .
- (د) أن يتخذ هذه التدابير وغيرها وفقاً للشروط المبينة في اتفاقات الوصاية
- مادة ٨٨ - يضع مجلس الوصاية طائفة من الأسئلة عن تقدم سكان كل إقليم مشمول بالوصاية في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وتقدم السلطة القائمة بالإدارة في كل إقليم مشمول بالوصاية داخل في اختصاص الجمعية العامة تقريراً سنوياً للجمعية المذكورة موضوعاً علي أساس هذه الأسئلة.

- مادة ٨٩ : ١- يكون لكل عضو في مجلس الوصاية صوت واحد .
- ٢- تصدر قرارات مجلس الوصاية بأغلبية الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت .

الإجراءات

- مادة ٩٠ : ١- يجتمع مجلس الوصاية كلما دعت الحاجة لذلك وفقاً للائحة التي يسنها ويجب أن تتضمن تلك اللائحة النص علي دعوته للاجتماع بناء علي طلب يقدم من أغلبية أعضائه .
- مادة ٩١ - يستعين مجلس الوصاية كلما كان ذلك مناسباً بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة في كل ما يختص به كل منها من الشؤون .

الفصل الرابع عشر

في محكمة العدل الدولية

مادة ٩٢ - محكمة العدل الدولية هي الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة وتقوم بعملها وفق نظامها الأساسي الملحق بهذا الميثاق وهو مبني على النظام الأساسي للمحكمة الدائمة للعدل الدولية وجزء لا يتجزأ من هذا الميثاق .

مادة ٩٣ : ١- يعتبر جميع أعضاء الأمم المتحدة بحكم عضويتهم أطرافاً في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية .

٢- يجوز لدولة ليست من الأمم المتحدة أن تنضم إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة بناءً على توصية مجلس الأمن .

مادة ٩٤ : ١- يتعهد كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة أن ينزل على حكم محكمة العدل الدولية في أية قضية يكون طرفاً فيها .

٢- إذا امتنع أحد المتقاضين في قضية ما عن القيام بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة للطرف الآخر أن يلجأ إلى مجلس الأمن ولهذا إذا رأى ضرورة لذلك أن يقدم توصياته أو يصدر قراراً بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم.

مادة ٩٥ - ليس في هذا الميثاق ما يمنع أعضاء الأمم المتحدة من أن يعهدوا بحل ما ينشأ بينهم من خلاف إلى محاكم أخرى بمقتضى اتفاقيات قائمة من قبل أو يمكن أن تعقد بينهم في المستقبل .

مادة ٩٦ : ١- لأي من الجمعية العامة أو مجلس الأمن أن يطلب إلى محكمة العدل افتائه في أية مسألة قانونية .

٢- ولمسائر فروع الهيئة والوكالات المتخصصة المرتبطة بها ممن يجوز أن تأذن لها الجمعية العامة بذلك في أي وقت أن تطلب أيضا من المحكمة إفتاءها فيما يعرض لها من المسائل القانونية الداخلية في نطاق أعمالها .

الفصل الخامس عشر

في الأمانة

مادة ٩٧ - يكون للهيئة أمانة تشمل أميناً عاماً ومن تحتاجهم لهيئة من الموظفين وتعين الجمعية العامة الأمين العام بناءً على توصية مجلس الأمن والأمين العام هو الموظف الإداري الأكبر في الهيئة .

مادة ٩٨ - يتولي الأمين العام أعماله بصفته هذه في كل اجتماعات الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية ويقوم بالوظائف الأخرى التي توكلها إليه هذه الفروع ويعد الأمين العام تقريراً سنوياً للجمعية العامة بأعمال الهيئة.

مادة ٩٩ - للأمين العام أن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدولي .

مادة ١٠٠ : ١- ليس للأمين العام ولا للموظفين أن يطلبوا أو أن يتلقوا في تأدية واجبهم تعليمات من أية حكومة أو من أي سلطة خارجة عن الهيئة وعليهم أن يمتنعوا عن القيام بأي عمل قد يسئ إلى مركزهم بوصفهم موظفين دوليين مسئولين أمام الهيئة وحدها .

٢- يتعهد كل عضو في الأمم المتحدة باحترام الصفة الدولية البحتة لمسئوليات الأمين العام والموظفين وبألا يسعى إلى التأثير فيهم عند اضطلاعهم بمسئولياتهم .

مادة ١٠١ : ١- يعين الأمين العام موظفي الأمانة طبقا للوائح التي تضعها الجمعية العامة .

٢- يعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللمجلس الوصاية ما يكفيهما من الموظفين علي وجه دائم ويعين لغيرها من فروع الأمم المتحدة الأخرى ما هي بحاجة إليه منهم ويعتبر جملة هؤلاء الموظفين جزءا من الأمانة .

٣- ينبغي في استخدام الموظفين وبين تحديد شروط خدمتهم أن يراعي في المكان الأول ضرورة الحصول علي أعلى مستوى من المقدرة والكفاية والنزاهة كما انه من المهم أن يراعي في اختيارهم اكبر ما يستطيع من معاني التوزيع الجغرافي .

الفصل السادس عشر

أحكام متنوعة

مادة ١٠٢ : ١- كل معاهدة وكل اتفاق دولي يعقده أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة بعد العمل بهذا الميثاق يجب أن يسجل في أمانة الهيئة وأن تقوم بنشره بأسرع ما يمكن .

٢- ليس لأي طرف في معاهدة أو اتفاق دولي لم يسجل وفقا للفقرة الأولى من هذه المادة أن يتمسك بتلك المعاهدة أو ذلك الاتفاق أمام أي فرع من فروع الأمم المتحدة .

مادة ١٠٣ - إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقا لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به فالعبرة بالتراماتهم المترتبة علي هذا الميثاق .

مادة ١٠٤ - تتمتع الهيئة في بلاد كل عضو من أعضائها بالأهلية للقانونية التي يتطلبها قيامها بأعباء ووظائفها وتحقيق مقاصدها .

مادة ١٠٥ : ١- تتمتع الهيئة في ارض كل عضو من أعضائها بالمزايا والإعفاءات التي يتطلبها تحقيق مقاصدها .

٢- وكذلك يتمتع المندوبون من أعضاء الأمم المتحدة وموظفون هذه الهيئة بالمزايا والإعفاءات التي يتطلبها استقلالهم في القيام بمهام ووظائفهم المتصلة بالهيئة .

٣- للجمعية العامة أن تقدم التوصيات بقصد تحديد التفاصيل الخاصة بتطبيق الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة ولها أن تقترح علي أعضاء الهيئة عقد اتفاقات لهذا الغرض .

الفصل السابع عشر

في تدابير حفظ الأمن في فترة الانتقال

مادة ١٠٦ - إلي أن تصير الاتفاقات الخاصة المشار إليها في المادة الثالثة والأربعين معمولاً بها علي الوجه الذي يرى معه مجلس الأمن انه أصبح يستطيع البدء في تحمل مسئولياته وفقاً للمادة الثانية والأربعين تتشاور الدول التي اشتركت في تصريح الدول الأربع الموقع عليه في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣ هي وفرنسا وفقاً لأحكام الفترة الخامسة من ذلك التصريح كما تتشاور الدول الخمسة مع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين كلما اقتضت الحال للقيام نيابة عن الهيئة بالأعمال المشتركة التي قد تلزم لحفظ السلم والأمن الدولي .

مادة ١٠٧ - ليس في هذا الميثاق ما يبطل أو يمنع أي عمل إزاء نولة كانت في أثناء الحرب العالمية الثانية معادية لإحدى الدول الموقعة علي هذا الميثاق إذا كان هذا العمل قد اتخذ أو رخص به نتيجة لتلك الحرب من قبل الحكومات المسؤولة عن القيام بهذا العمل .

الفصل الثامن عشر

في تعديل الميثاق

مادة ١٠٨ - التعديلات التي تدخل على هذا الميثاق تسري على جميع أعضاء الأمم المتحدة إذا صدرت بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامة وصديق عليها ثلثا أعضاء الأمم المتحدة ومن بينهم جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين وفقا للأوضاع الدستورية في كل دولة .

مادة ١٠٩ : ١- يجوز عقد مؤتمر عام من أعضاء الأمم المتحدة لإعادة النظر في هذا الميثاق في الزمان والمكان اللذين تحددهما الجمعية العامة بأغلبية ثلثي أعضائها وبموافقة سبعة من أعضاء مجلس الأمن ويكون لكل عضو من الأمم المتحدة صوت واحد في المؤتمر .

٢- كل تغيير في هذا الميثاق اوصى به المؤتمر بأغلبية ثلثي أعضائه يسري إذا صدق عليه أعضاء الأمم المتحدة ومن بينهم الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن وفقا لأوضاعهم الدستورية.

٣- إذا لم يعقد هذا المؤتمر قبل دور الانعقاد السنوي العاشر للجمعية العامة بعد العمل بهذا الميثاق وجب أن يدرج جدول أعمال ذلك الدور للعاشر اقتراح بالدعوى إلي عقده وهذا المؤتمر يعقد إذا قررت ذلك أغلبية أعضاء الجمعية العامة وسبعة من أعضاء مجلس الأمن .

الفصل التاسع عشر

في التصديق والتوقيع

مادة ١١٠ : ١- تصدق علي هذا الميثاق الدول الموقعة عيه كل منها حسب أوضاعها الدستورية .

٢- تودع التصديقات لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي تخطر الدول الموقعة بكل إيداع يحصل كما تخطر الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بعد تعيينه .

٣- يصبح هذا الميثاق معمولاً به متى أودعت تصديقاتها جمهورية الصين وفرنسا واتحاد جمهوريات السوفيت الاشتراكية والمملكة المتحدة العظمى وشمال أرندا والولايات المتحدة الأمريكية وأغلبية الدول الأخرى الموقعة عليه وتعد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية برونكولا خاصاً بالتصديقات المودعة وتبلغ صوراً منه لكل الدول الموقعة علي الميثاق .

٤- الدول الموقعة علي هذا الميثاق التي تصدق عليه بعد العمل به تعتبر من الأعضاء الأصليين في الأمم المتحدة من تاريخ إيداعها لتصديقاتها .

مادة ١١١ - وضع هذا الميثاق بلغات خمس ، هي الصينية والفرنسية والروسية والانجليزية والاسبانية ، وهي لغات رسمية علي وجه السواء ويظل الميثاق مودعا في محفوظات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

وتبلغ هذه الحكومات حكومات الدول الأخرى الموقعة عليه صورة معتمدة
منه .

وقد وقع مندوبو حكومات الأمم المتحدة علي هذا الميثاق مصداقا لما تقدم ،
صدر في سان فرانسيسكو في اليوم السادس والعشرين من شهر يونيو سنة
١٩٤٥ .

مصادر ومراجع الكتاب

محاضرات في المنظمات الدولية

المنظمات الدولية المعاصرة د. محمد سعيد النقاق

د. مصطفى سلامة حسن

العلاقات الدولية في السلم

د. علي إبراهيم

العلاقات الاقتصادية الدولية

د. هشام محمود الأكداحي

مؤسسة شباب الجامعة

مجلة السياسة الدولية

العدد ١١٧ يوليو ١٩٩٤

جريدة الأهرام

أعداد تاريخية

مصادر صحفية

مصادر إعلامية

في علم التفاوض الدولي والاتصال الدبلوماسي د. هشام محمود الأكداحي

مؤسسة شباب الجامعة

٢٠٠٨/٢١٠١٢	رقم الإيداع :
I.S.B.N	الترقيم الدولي :
977-212-174-3	

الأسهم المتقشقة

واشنطن العاصمة والقوة البحرية



الكتاب
قائمة مفصلة للمستثمرين
في كل من الأسهم المتقشقة
والسندات الحكومية



بالتعاون مع
مركز البحوث الاقتصادية
والإحصائية
بمركز البحوث الاقتصادية
والإحصائية

الأسهم المتقشقة

واشنطن العاصمة والقوة البحرية



الكتاب
قائمة مفصلة للمستثمرين
في كل من الأسهم المتقشقة
والسندات الحكومية



بالتعاون مع
مركز البحوث الاقتصادية
والإحصائية
بمركز البحوث الاقتصادية
والإحصائية

